آراء حول الخليج

العـــــدد 204
ديسمبـــــر 2024

السعودية ترفض الإبادة الجماعية للشعب الفلسطيني

ملف العدد:

فرص السلام والحرب في الشرق الأوسط: المآلات والحلول

- تقدمت السعودية بحلول دبلوماسية أكثر حكمة وأقل تكلفة لتجنب اختلال الموازين
- إسرائيل حققت انتصارات تكتيكية وليست مكاسب استراتيجية ولم تنجح في الحسم
- لبنان على مفترق طرق والسلام أقرب لكن مرتبط بالتطورات المحلية والإقليمية
- ترامب أكثر جرأة في اتخاذ مواقف تخلط الأوراق وتفرز فوضى الفرص للمنطقة
- تحولات المنطقة تتطلب مشروعًا عربيًا موحدًا للأمن والدفاع وإبعاد الميليشيات

مركز الخليج للأبحاث

المعرفة للجميع

since 2000

24 YEARS

Gulf Research Center

Knowledge for All

WWW.GRC.NET

@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

آراء
حـــول الخليـــج
مجلة شهرية تعنى بالشؤون الخليجية

قسيمة اشتراك سنوي في مجلة آراء (١٢ عدد)، ٤٢٠ ريال

يرسل إلى:

الاسم: .....

جهة العمل: .....

القسم: .....

العنوان: .....

صندوق البريد: .....

الدولة/المدينة: .....

يرسل هذا الطلب إلى:
مجلة "آراء حول الخليج" على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص ب ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف : ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس : ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني : info@araa.sa

طريقة الدفع تحويل مصرفي:

اسم الحساب: مركز الخليج للأبحاث
رقم الحساب: 12379319000100
اسم البنك: البنك الأهلي السعودي
ايبان: SA 26 – 1000 – 0012 – 3793 – 1900 – 0100
مدينة جدة
المملكة العربية السعودية

آراء

حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

مدير التحرير
جمال أمين همام

سكرتير التحرير
سليمان ماردیني

التصميم الفني
ياسر صالح كردي

الهيئة الاستشارية
أ.د. صالح بن محمد الخثلان
أ.د. باقر سلمان النجار
د. فاطمة الشامسي
د. هيله حمد المكيمي
د. عهود بنت سعيد البلوشي
د. خالد الجابر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٩٦٦ ١٢ ٦٥١١٩٩٩+
فاكس: ٩٦٦ ١٢ ٦٥٣١٣٧٥+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

رقم الإيداع 1443/8509 ISSN: 1658-9262 العدد (32)

افتتاحية العدد

الشرق الأوسط بين إشعال الحرب والرغبة في السلام
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر 4

متابعات خليجية

قمة الرياض برئاسة ولي العهد تؤكد على الثوابت وتطرح الحلول

كتب مدير التحرير 6

متابعات عربية

السفير اللبناني لدى الرياض يدعو لوقف الخروقات الإسرائيلية على لبنان

د. فوزي كباره 9

متابعات دولية

الديمقـــــــراطية في أبشـــــع صورهـــــا

د. طلال صالح بنّان 12

دراسة العدد

إسرائيل ومستقبل الحرب والسلام في ٢٠٢٥

أ.د. علي الدين هلال 15

قضية العدد

أين أوروبا؟ .. لماذا صمت القارة العجوز أمام زلازل الشرق الأوسط المتتالية؟

د. إيكارت وورتز 21

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريـالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريـالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريـالاً
الأردن:	٤,٥ دينـارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مـع حوالـة مصرفية أو شيك بقيمـة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

أ.د. إحسان الشمري 27
أ.د. أحمد سليم البرصان 32
أ.د. جودت بهجت 38
د. غانم علوان الجميلي 43
أ.د. وانغ قوانغدا 49
السفير. محمد العرابي 54
السفير د. عزت سعد 60
د. أوميد شكري 67
أ.د. مصطفى صايج 74
د. محمد مجاهد الزيات 79
أ.د. نـورهان الشيـخ 83
د. رافائيل هيرنانديز دي سانتياغو 88
أ.د. أحمد يوسف أحمد 92
أ. د. نيڤين مسعد 97
د. كريستيان كوخ 101
د. عارف عادل مرشد 105
د. حنان نايف ملاعب 111
المحامي د. بول مرقص والقاضي د. إلياس ناصيف 119
أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي 124
أ.د. إسماعيل نوري الربيعي 130
د. محمد يوسف الحافي 135
د. كمال عبد الله 140
د. الصادق الفقيه 145
د. محمد عباس ناجي 151
د. معالي لطفي سالم 156
د. منصور أبو كريم 161
مختار شعيب 166
د. جيهان عبد السلام عباس 173
د. محمود عزت عبد الحافظ 179
باسم راشد 184

وقفة

منطق القوة .. إلى أين؟؟
جمال أمين همام 187

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هـذا العـدد الماثـل بيـن أيـدي قـراء مجلـة (آراء حـول الخليـج) والـذي يحمـل رقـم (٢٠٤) مـن سلسلة الإصدار الشهري للمجلة، والصادر في الأول من ديسمبر(٢٠٢٤م)، يطرح قضية مهمة وهـي قضيـة (فـرص الـسلام والحـرب في الشـرق الأوسـط: وتأثيرهـا على المنطقـة) وجـاءت دراسات ومقالات العدد توضح أهمية وخطورة هذه القضية في آن واحد، على ضوء الأحداث التـي تشـهدها المنطقـة منـذ أكتوبـر ٢٠٢٣م، وحتـى الآن وخاصـة تبعـات مـا يسـمى بعمليـة طوفـان الأقصـى والهجـوم الإسـرائيلي الكاسـح على قطـاع غـزة ولبنـان وامتـداد هـذه الحـرب لتصل إلى إيـران واليمـن

ومازالـت هـذه الحـرب مستمرة دون هـوادة رغـم تعـالي الأصـوات المؤيـدة لإيقـاف هـذه الحـرب التـي خلفـت العديـد مـن القـتلى والجرحى وتدميـر المنـازل والممتلكـات العامة والخاصة وتشـريد السكان بشكل غير مسبوق منذ نشأة إسرائيل في نهاية أربعينيات القرن العشرين.

وتناولـت دراسـات ومقـالات ملـف العـدد الأسـباب التـي دفعـت بنيامـين نتنياهـو وحكومـة الحـرب الإسـرائيلية لارتـكاب حـرب الإبـادة ضـد الشـعب الفلسـطيني والتوسـع فيهـا بنقلهـا إلى جبهـات متعـددة تحـت مـرأى ومسـمع العالـم ومؤسـساته الأمميـة وفي تحـدي سـافر للـرأي العـام العالمـي، ودون إقامـة وزن للأمـم المتحـدة ومجلـس الأمـن ومحكمـة العـدل الدوليـة والمحكمـة الجنائيـة الدوليـة، وناقـش العـدد مواقـف الـدول الإقليميـة والدوليـة، وفي مقدمتهـا رد الفعـل العربـي والإسلامـي الـذي جسـدته القمـة العربيـة / الإسـلامية المشـتركة غيـر العاديـة الدتـي دعـت إليهـا المملكـة العربيـة السـعودية واسـتضافتها الريـاض في شـهر نوفمبرالماضي والتـي دعـا إلى عقدهـا خـادم الحرميـن الشـريفين الملـك سـلمان بـن عبـد العزيـز ـ حفظـه الله ـ وافتتحها وترأسـها صاحـب السـمو الملكـي الأميـر محمـد بـن سـلمان ولي العهـد ورئيـس مجلـس الـوزراء ـ حفظـه اللـه ـ وهـي القمـة الطارئـة الثانيـة خلال عـام واحـد ومـا تمخـض عـن القمتيـن مـن قـرارات وإجـراءات هامـة للدفـاع عـن الشـعب الفلسـطيني الشـقيق والدعـوة إلى الوقـف الفـوري لإطلاق النـار وإدخـال المسـاعدات بشـكل عاجـل والتمسـك بحـل الدولتيـن كأسـاس للتسـوية في الشـرق الأوسـط وإقامـة الدولـة الفلسـطينية المسـتقلة وعاصمتهـا القـدس الشـرقية، كمـا تابعـت القمـة الثانيـة التـي عقـدت الشـهر الماضـي جهـود السـعودية منـذ انعقـاد القمـة المشـتركة الطارئـة الأولى في نوفمبـر ٢٠٢٣م، والـذي تمثـل في نتائـج مـا قامـت بـه اللجنـة المشـتركة برئاسـة المملكـة والمنبثقـة عـن القمـة، وكذلـك تشـكيل التحالـف الـدولي مـن أجـل تنفيـذ حـل الدولتيـن، ومـا ترتـب على ذلـك مـن اعتـراف عـدة دول أوروبيـة بدولـة فلسـطين، وكذلـك الجهـد السـعودي والخليجـي في قمـة بروكسـل وهـي القمـة الخليجيـة ـ الأوروبيـة على مسـتوى القـادة وتأكيدهـا على الحلـول العاجلـة والاسـتراتيجية لإيقـاف الحـرب الإسـرائيلية على قطـاع غـزة وأهميـة الحـل الدائـم والعـادل للقضيـة الفلسـطينية.

وناقـش العـدد المواقـف الدوليـة مـن الأحـداث الداميـة في الشـرق الأوسـط، ومنهـا تخـاذل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة ودول الاتحـاد الأوروبـي الداعمـة للجرائـم الإسـرائيلية بالـسلاح والمسـاندة الدبلوماسـية وتبريـر هـذه الجرائـم التـي أدانتهـا المحاكـم الدوليـة والمنظمـات الأمميـة والشـعوب الأمريكيـة والأوروبيـة ذاتهـا. كمـا ناقـش ملـف العـدد المواقـف الدوليـة الأخـرى خاصـة مواقـف روسـيا والصيـن ودول منظمـة التعـاون الإسـلامي والاتحـاد الإفريقـي وبقيـة التكـتلات الكبـرى في العالـم، ورصـد الملـف موقـف الـدول الكبـرى مثـل روسـيا والصيـن الداعـم لوقـف إطلاق النـار وتثبيـت الـسلام والاسـتقرار، إلا أن مواقـف هـذه الـدول وإن كانـت دول دائمـة العضويـة في مجلـس الأمـن إلا أنهـا لا تسـتطيع مواجهـة الفيتـو الأمريكـي والدعـم المطلـق للولايـات المتحـدة والغـرب لإسـرائيل، كمـا تنـاول العـدد مسـتقبل الصراع الإسـرائيلي / الأمريكـي ـ الإيرانـي ومـا يمكـن أن ينتـج عنـه خاصـة في ظـل عـودة ترامـب للبيـت الأبيـض في يناير المقبل.

محاور العدد المقبل

يتنـاول العـدد المقبـل رقـم (٢٠٥) مـن سلسـلة إصـدارات المجلـة والذي سـيصدر بمشـيئة اللـه تعـالى مطلـع شـهر ينايـر المقبـل (٢٠٢٥م) في الملـف الرئيسـي (منظمـة التعـاون الإسـلامي في عصـر التكـتلات: تقييـم الأداء والطموحـات)

وتضع المجلة شروط الكتابة والتي تتمثل فيما يلي:

ـ لا يُلتفت للمقالات التي تصل المجلة دون تنسيق مسبق ودون تحديد محور المقال.

ـ الالتزام بإرسال المقالات في موعد أقصاه منتصف كل شهر قبل صدور العدد.

ـ لا يزيـد عـدد الكلمـات عـن ٢٥٠٠ كلمـة للمقـال، ولـن يتـم التعامـل مـع المقـالات التـي تتجـاوز عـدد الكلمـات المحـدد

ـ المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من مقالات.

ـ مراعـاة الكتابـة بلغـة عربيـة سـليمة وليسـت باللهجـات المحليـة، مـع الاهتمـام بالجـودة ولـن يلتفـت للمقـالات التـي لا تلتـزم بالجـودة، والمنقولـة مـن مواقـع الإنترنـت.

ـ المقالات تعبر عن رأي كاتبها وليست بالضرورة تعبر عن رأي المجلة.

ـ احترام ثوابت المجتمع والمعتقدات الدينية والأخلاقيات العامة

الشـرق الأوسـط بيـن إشـعال الحـرب والرغبـة في الـسلام

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

في ظل التطورات الحالية التي يمر بها الشرق الأوسط، تشهد المنطقة تحولات غير مسبوقة، وتطورات سريعة متلاحقة تتجاذبها تيارات مختلفة وأمواج متلاطمة، لذلك تقف المنطقة على مفترق طرق تاريخي .. فهناك قرارات ومواقف وأفعال خارج العقل والمنطق وتعتمد على القوة المفرطة والمبالغ فيها ،وارتكاب حروب إبادة ومجاذر جماعية، تقابلها قوى عاقلة ومتزنة تبحث عن الحلول السليمة الرشيدة لإنهاء الصراعات والإبحار بالمنطقة نحو الأمان، كما يوجد بالمنطقة ميليشيات لها مصالحها الخاصة البعيدة عن مصالح الدول، وعلى الصعيد الخارجي يقف العالم منقسمًا تجاه الشرق الأوسط بين داعم ومساند للعدوان والبطش والتنكيل الذي يقع على الشعب الفلسطيني الشقيق وكذلك على الدولة اللبنانية الشقيقة، وبين مؤيد للحلول السلمية والوقوف إلى جانب العدل والمساواة وإعطاء الحقوق لأصاحبها، وإن كان التوجه الأخير يتحرك ببطء وتأثير محدود أمام الآلة العسكرية الإسرائيلية الغاشمة المدعومة من الغرب سواءً بالدعم العسكري المباشر والمعلن والصريح، أو عبر المساندة الدبلوماسية في المحافل الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي عبر حق النقض (الفيتو) ذلك السيف المسلط على القرارات الدولية المؤيدة لإيقاف العدوان.

هكذا يبدو المشهد الإقليمي معقدًا ومتشابكًا في الشرق الأوسط منذ السابع من أكتوبر من العام الماضي عندما أطلقت فصائل فلسطينية في قطاع غزة ما أطلقت عليه عملية (طوفان الأقصى) وما لبث أن جاء الرد الإسرائيلي الذي فاق التوقعات ليدمر قطاع غزة ويقتل الآلاف من الفلسطينيين ويشرد الملايين من سكان القطاع، دونما استجابة لأي مطالب دولية أو أممية ومازالت الحكومة الإسرائيلية في غيها، بل امتد العدوان إلى الدولة اللبنانية الشقيقة. كما امتدت الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وإيران، وكذلك دخلت ميليشيا الحوثي في اليمن على خط المواجهة بتعطيل حركة الملاحة في البحر الأحمر ومضيق باب المندب ما زاد المشهد الإقليمي ضبابية.

وفي خضم هذه الأحداث جسدت المملكة العربية السعودية

ضمير الأمتين العربية والإسلامية وضمير العالم الداعي لإيقاف الحروب والدمار وقادت العالمين العربي والإسلامي نحو التصدي لهذا العدوان والدعوة إلى العودة للرشاد وتحكيم العقل، بل نقلت إلى العالم أجمع صوت العرب والمسلمين المؤيد للحلول السلمية وإيقاف آلة الحرب الفتاكة ضد الأبرياء من المدنيين والنساء والأطفال والشيوخ في قطاع غزة وانطلاقًا من تجسيد هذا الموقف بكل أبعاده ومراميه، دعا خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ يحفظه الله ـ إلى القمة المشتركة الطارئة في شهر نوفمبر من العام الماضي والتي ترأسها صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء ـ يحفظه الله ـ وتمخض عنها قرارات وآليات غاية في الأهمية منها تشكيل اللجنة العربية / الإسلامية المشتركة برئاسة سمو وزير خارجية المملكة والتي زارت العديد من دول العالم وطرحت الحلول لإيقاف الحرب وطرح فرص السلام، ثم شكلت بالتعاون مع مملكة النرويج ودول الاتحاد الأوروبي التحالف الدولي من أجل حل الدولتين، والذي أثمر عن اعتراف عدد من الدول الأوروبية بالدولة الفلسطينية. وفي الحادي عشر من نوفمبر الماضي استضافت الرياض النسخة الثانية من القمة العربية/ الإسلامية المشتركة الطارئة لاستكمال الجهود التي بدأتها العام الماضي، وحرص صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان في افتتاح القمة على توضيح أهدافها فقال ـ يحفظه الله ـ " تنعقد هذه القمة امتدادًا للقمة المشتركة السابقة في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الآثمة على الشعب الفلسطيني الشقيق واتساع نطاق تلك الاعتداءات على الجمهورية اللبنانية الشقيقة ، و تجدد المملكة إدانتها ورفضها القاطع للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وراح ضحيتها أكثر من مائة وخمسين ألفًا من الشهداء والمصابين والمفقودين معظمهم من النساء والأطفال، ونؤكد أن استمرار إسرائيل في جرائمها بحق الأبرياء والإمعان في انتهاك قدسية المسجد الأقصى المبارك، والانتقاص من الدور المحوري للسلطة الوطنية الفلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية من شأنه تقويض الجهود الهادفة لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإحلال السلام في المنطقة".

وأضاف سموه : " لقد اتخذت دولنا خطوات مهمة عبر تحركها المشترك على الصعيد الدولي لإدانة العدوان الإسرائيلي الآثم وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية، ونجحنا في حث المزيد من الدول المحبة للسلام للاعتراف بدولة فلسطين، وحشدنا للاجتماع الدولي لدعم حقوق قضية الشعب الفلسطيني. كما أطلقنا التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج ".

وجاء البيان الختامي للقمة منسجمًا مع هذه التوجهات والجهود الرامية لإيقاف الحرب وتبني حل الدولتين، وأكد على سيادة دولة فلسطين الكاملة على القدس الشرقية المحتلة عاصمة فلسطين الأبدية ورفض أي إجراءات إسرائيلية لتهويدها وترسيخ احتلالها الاستعماري، باعتبارها إجراءات باطلة ولاغية وغير شرعية بموجب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وأن القدس الشريف خط أحمر للأمتين العربية والإسلامية، وهذا ما أكدت عليه القمة الخليجية/ الأوروبية التي استضافتها بروكسل في منتصف أكتوبر الماضي بمشاركة ٣٠ زعيمًا خليجيًا وأوروبيًا.

هذه الجهود وغيرها التي تقودها المملكة على المستوى الإقليمي والدولي تهدف إلى إنهاء حالة الحرب المفروضة على المنطقة واحتوائها وعدم اتساع رقعتها وإعادة الأمن والاستقرار إلى الممرات الملاحية العالمية وفي مقدمتها البحر الأحمر وباب المندب والخليج العربي، وهذا ما يتطلب تضافر الجهود وتنسيق المواقف وإعادة اللحمة بين الدول العربية والإسلامية، وتحمل المجتمع الدولي مسؤولياته لتثبيت أركان القانون الدولي، وعلى الدول الكبرى أن تتحمل مسؤولياتها تجاه الشرق الأوسط خاصة الدول الراعية للسلام وفي مقدمتها الولايات المتحدة وعليها ألا تكيل بمكيالين، وألا تنحاز لإسرائيل بهذه الطريقة الفجة، وعليها أن تنظر إلى مصالحها في المنطقة من منظور أمريكي وليس من منظور ما تطلق عليه أمن إسرائيل فقط، وفي هذا الصدد نطالب الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب أن يتعامل مع قضايا الشرق الأوسط وفي مقدمتها عملية السلام بمنظور مختلف عن منظور الإدارة المنتهية ولايتها، بل بمنظور جديد يختلف عما كان عليه في ولايته الأولى وأن يكون أكثر حسمًا للقضايا المعلقة، وأكثر عدلًا وإنصافًا وانحيازًا للسلام العادل والشامل والدائم، حتى يجد التأييد من شعوب ودول المنطقة، وحتى يدخل التاريخ مع الزعماء الذين قدموا شيئًا نافعًا للبشرية، وهذا ما ننتظره من الرئيس ترامب في ولايته الثانية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

قمة الرياض برئاسة ولي العهد تؤكد على الثوابت وتطرح الحلول

السعودية تضع المجتمع الدولي أمام مسؤولياته وتتمسك بإيقاف الحرب وحل الدولتين

جاءت القمة العربية / الإسلامية الطارئة الثانية في الرياض يوم الاثنين الحادي عشر من نوفمبر الماضي استجابة لدعوة كريمة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز وولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز ـ حفظهما الله ـ لمناقشة العدوان الإسرائيلي المستمر على قطاع غزة، والاجتياح العسكري لجمهورية لبنان الشقيقة، وذلك في إطار الجهود التي تقودها المملكة العربية السعودية وبمشاركة وتأييد من الدول العربية والإسلامية لإنهاء المأساة الفلسطينية وإيقاف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والجمهورية اللبنانية، وحشد الدعم والتأييد الدولي للاعتراف بدولة فلسطين القائمة على حدود ما قبل ٥ يونيو عام ١٩٦٧م.

كتب مدير التحرير

ونيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ــ يحفظه الله ـ افتتح وترأس القمة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء وأكد سموه في كلمته أمام القمة على ضرورة إيقاف الحرب على الشعب الفلسطيني وإقامة الدولة الفلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقال سموه: تنعقد هذه القمة امتدادًا للقمة المشتركة السابقة في ظل استمرار الاعتداءات الإسرائيلية الآثمة على الشعب الفلسطيني الشقيق واتساع نطاق تلك الاعتداءات على الجمهورية اللبنانية الشقيقة.

وأضاف سمو ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء: المملكة تجدد إدانتها ورفضها القاطع للإبادة الجماعية التي ترتكبها إسرائيل بحق الشعب الفلسطيني الشقيق، وراح ضحيتها أكثر من مائة وخمسين ألفًا من الشهداء والمصابين والمفقودين معظمهم من النساء والأطفال. ونؤكد أن استمرار إسرائيل في جرائمها بحق الأبرياء والإمعان في انتهاك قدسية المسجد الأقصى المبارك، والانتقاص من الدور المحوري للسلطة الوطنية الفلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية من شأنه تقويض الجهود الهادفة لحصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة وإحلال السلام في المنطقة، و تؤكد المملكة وقوفها إلى جانب الأشقاء

المملكة: الانتقاص من الدور المحوري للسلطة الوطنية الفلسطينية على كل الأراضي الفلسطينية يقوض جهود السلام

في فلسطين ولبنان لتجاوز التبعات الإنسانية الكارثية للعدوان الإسرائيلي المتواصل، وندعو المجتمع الدولي للنهوض بمسؤولياته لحفظ الأمن والسلم الدوليين بالوقف الفوري للاعتداءات الإسرائيلية على الأشقاء في فلسطين ولبنان، وإلزام إسرائيل باحترام سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيقة وعدم الاعتداء على أراضيها.

وأوضح سموه: لقد اتخذت دولنا خطوات مهمة عبر تحركها المشترك على الصعيد الدولي لإدانة العدوان الإسرائيلي الآثم وتأكيد مركزية القضية الفلسطينية، ونجحنا في حث المزيد من الدول المحبة للسلام للاعتراف بدولة فلسطين. وكذلك حشدنا للاجتماع الدولي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني الذي عبرت عنه قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار فلسطين مؤهلة للعضوية الكاملة للأمم المتحدة. كما أطلقنا التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومملكة النرويج التي استضافت المملكة مؤخرًا اجتماعها الأول، وندعو بقية الدول للانضمام لهذا التحالف.

وجاء البيان الختامي لقمة الرياض منسجمًا مع توجهات المملكة العربية السعودية ومتوافقًا مع الظروف الحالية ومتطلبات المرحلة، وانبثق عن الوفاق بين الأمتين العربية والإسلامية حيث أكد على "مركزية القضية الفلسطينية، والدعم الراسخ للشعب الفلسطيني لنيل حقوقه الوطنية المشروعة غير القابلة للتصرف، وفي مقدمتها حقه في الحرية والدولة المستقلة ذات السيادة على خطوط الرابع من يونيو ١٩٦٧م، وعاصمتها القدس الشرقية. كما أكد على حق اللاجئين في العودة والتعويض بموجب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وخصوصًا القرار ١٩٤. وجدد البيان تأكيده على أن سيادة دولة فلسطين الكاملة على القدس الشرقية المحتلة، عاصمة فلسطين الأبدية، ورفض أي قرارات، أو إجراءات إسرائيلية لتهويدها وترسيخ الاحتلال الاستعماري

النجاح في حث الدول المحبة للسلام للاعتراف بدولة فلسطين وحشد الإجماع الدولي لدعم حقوق الشعب الفلسطيني

لها. وأشار إلى أن ما قامت به قوات الاحتلال من جرائم إبادة ضد الشعب الفلسطيني في قطاع غزة ولبنان، وما ترتب عليه من تداعيات إنسانية كارثية على المدنيين؛ أطفالًا ونساءً وشيوخًا ومدنيين عزّل؛ هو انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، يعرض السلم والأمن الإقليميين والدوليين للخطر.

وأشار البيان إلى أن عدم اتخاذ الأمم المتحدة تدابير حاسمة ضد العدوان، وتخاذل الشرعية الدولية عن وقفه، جعله يمتد ليشمل الجمهورية اللبنانية، وينتهك سيادة العراق وسوريا وإيران. كما أدان البيان الهجوم الإسرائيلي المتواصل على الأمم المتحدة وأمينها العام، وحظر عمل اللجان الدولية وأعضاء مكتب المفوض السامي (لحقوق الإنسان) والمقررين الخاصين من الدخول إلى أرض دولة فلسطين.

وأدان قرار سحب الحصانة الممنوحة لموظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) ومنع الوكالة من العمل في الأرض الفلسطينية المحتلة وقطع العلاقات معها، ودعا جميع الدول لتقديم الدعم السياسي والمالي الفعال للوكالة، ودعا البيان إلى حشد التأييد الدولي لانضمام دولة فلسطين للأمم المتحدة عضواً كامل العضوية، ودعم الجهود المقدرة والمتواصلة التي تبذلها الجمهورية الجزائرية، بصفتها عضوًا في المنظمتين العربية والإسلامية في مجلس الأمن، لتقديم مشروع قرار لقبول هذه العضوية.

وأكد البيان على توفير كل أشكال الدعم السياسي والدبلوماسي والحماية الدولية للشعب الفلسطيني ودولة فلسطين وتحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتوليها مسؤولياتها بشكل فعال على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها قطاع غزة وتوحيده مع الضفة الغربية بما فيها مدينة القدس؛ وكذلك دعم الجهود المتواصلة لتحقيق وحدة الصف الفلسطيني في هذه المرحلة الدقيقة. وتقرر تكليف اللجنة الوزارية العربية الإسلامية المشتركة برئاسة المملكة، بمواصلة عملها وتكثيف جهودها، وتوسعتها لتشمل العمل على وقف العدوان على لبنان؛ وأن تقدم اللجنة تقارير دورية تقوم الأمانتان بتعميمها على الدول الأعضاء.

ورحب البيان الختامي للقمة المشتركة بتوقيع كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد الإفريقي في الرياض، على الآلية الثلاثية لدعم القضية الفلسطينية، وأشاد بمواقف الاتحاد الإفريقي الثابتة تجاه القضية الفلسطينية؛ واختتم بتكليف الأمينين العامين لجامعة الدول العربية ولمنظمة التعاون الإسلامي بالتنسيق لمتابعة تنفيذ ما جاء في هذا القرار ورفع تقارير دورية للقادة في هذا الشأن.

وعلى ضوء ما تمخض عن القمة العربية / الإسلامية الطارئة الأولى في شهر نوفمبر من العام الماضي، ما صدر عن نسختها الثانية في العام الحالي، نجد أن هناك إجماع عربي وإسلامي وجهد كبير تقوده المملكة العربية السعودية على ضرورة إيقاف الحرب المستعرة على الأراضي الفلسطينية، وإنهاء أزمة قطاع غزة، وإنهاء معاناة الشعب الفلسطيني على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية وعدم الاعتراف بما تتخذ إسرائيل من خطوات غير قانونية في القدس الشريف والضفة الغربية وقطاع غزة، كما أبرزت هذه القمة قضية اللاجئين الفلسطينيين وطالبت بضرورة العودة أو التعويض، وبهذه الخطوات والآليات والجهود التي قادتها اللجنة الوزارية برئاسة المملكة التي قدمت أزمة قطاع غزة للعالم، وتشكيل التحالف الدولي من أجل حل الدولتين الذي تقوده المملكة العربية السعودية بالتعاون مع مملكة النرويج ودول الاتحاد الأوروبي تكون المملكة وضعت العالم أمام مسؤولياته ، وقدمت حقيقة ما يدور في منطقة الشرق الأوسط، وطرحت الحلول الواقعية والضرورية التي تؤسس للسلام العادل والشامل وفي مقدمة هذه الحلول حل الدولتين.

* مجلة (آراء حول الخليج)

السفير اللبناني لدى الرياض يدعو لوقف الخروقات الإسرائيلية على لبنان

لبنان على مفترق طرق وفرص السلام أقرب لكن مرتبطة بالتطورات القادمة محليًا وإقليميًا

طرح سفير الجمهورية اللبنانية لدى المملكة العربية السعودية مجموعة نقاط ترمي إلى إنهاء الحرب الإسرائيلية على لبنان، ووضعها في عدة خطوات متدرجة ومترابطة، وحذر من أن لبنان يقع على مفترق طرق في الوقت الحاضر، معتبرًا أن الفرص نحو السلام أقرب لكنها مرتبطة بالتطورات القادمة محلياً وإقليمياً، مشيرًا إلى أن الصراعات في لبنان قد تستمر بالطريقة الانتقائية والمدمرة ما لم يتم معالجة الأسباب الجذرية لها، وطالب الدكتور فوزي كباره السفير اللبناني لدى الرياض المجتمع الدولي والمنظمات الكبرى التدخل لإيقاف تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، وإرساء أسس سلام دائم في المنطقة، وفيما يلي وجهة السفير كبارة فيما يجري في لبنان وكيف يمكن تجاوز هذه الأحداث:

د. فوزي كباره

كيف يمكن إنهاء الحرب على لبنان وإعادة الاستقرار إليه؟

الطريق لإنهاء الحرب على لبنان يتضمّن عدة خطوات أساسية، أبرزها

– العمل على تشجيع المفاوضات المباشرة وغير المباشرة بدعم من القوى الدولية الكبرى لتحقيق وقف إطلاق نار دائم وإرساء الاستقرار والحلول السلمية.

– الضغط للحصول على دعم الأمم المتحدة ومجلس الأمن للتوسط في النزاع وإصدار قرارات ملزمة بوقف الأعمال العدائية. يمكن أن يشمل هذا الضغط عقوبات اقتصادية أو إجراءات قانونية دولية على الدول أو الأطراف الإقليمية.

– ترسيم الحدود البرية خاصة فيما يتعلق بمزارع شبعا وتلال كفر شوبا، للحلول دون نزاعات دولية مستقبلية.

– تعزيز وتطوير ودعم الجيش اللبناني لبسط سيطرته وهيبته على منطقة جنوب الليطاني وتطبيق القرار ١٧٠١ لحفظ الأمن والنظام على كامل الأراضي اللبنانية.

– وقف الخروقات الإسرائيلية براً وبحراً وجواً على كافة الأراضي اللبنانية.

– توفير المساعدات الإنسانية والحماية للمتضررين، والعمل على إعادة توطين النازحين بسبب القتال.

– ويبقى الموضوع الأساسي هو في وجود حل دائم للقضية الفلسطينية (على أساس المبادرة العربية في حل الدولتين) الذي يساهم في تهدئة التوترات في لبنان والمنطقة بأسرها، حيث أن جزءًا كبيرًا من النزاع مرتبط بالقضية الفلسطينية.

أي الفرص أقرب المضي في الحرب أم السلام؟

الوضع في لبنان يشهد تبايناً بين مؤشرات الحرب والسلام، فالخلافات السياسية والمشاكل الاقتصادية تلعب دوراً مهماً في هذا السياق.

هناك حالياً قلق من تصاعد التوترات بين القوى السياسية المختلفة مما يزيد من خطر النزاع على السلم الأهلي في لبنان. لكننا أيضاً نرى العديد من الجهود تبذل مع بعض الأطراف المحلية لتعزيز الحوار ووحدة الرأي. لبنان يقع على مفترق طرق،

الصراعات في لبنان قد تستمر بالطريقة الانتقائية المدمرة ما لم يتم معالجة أسبابها الجذرية مثل الانقسامات السياسية والاجتماعية

وقد تكون الفرص نحو السلام أقرب إن شاء الله لكنها مرتبطة بالتطورات القادمة محلياً وإقليمياً.

هل ستظل الصراعات قائمة بهذه الطريقة الانتقائية والمدمرة، أم ستخرج من قيد السيطرة ويتسع نطاق الصراع؟

الصراعات في لبنان قد تستمر بالطريقة الانتقائية والمدمرة إذا لم يتم معالجة الأسباب الجذرية لها، مثل الانقسامات السياسية والاجتماعية.

وقد تظل الأوضاع متوترة بشكل مستمر إذا لم تبذل جهود حقيقية نحو الحوار والمصالحة.

من ناحية أخرى، هناك احتمال أن يتسع نطاق الصراع إذا تفاقمت الأزمات، مثل الأزمات الاقتصادية أو التدخلات الخارجية.

في هذه الحالة يمكن أن تخرج الصراعات من قيد السيطرة وتؤدي إلى المزيد من الفوضى والانقسامات الطائفية.

لذا، فإننا نعوّل القادة السياسيين لاتخاذ الإجراءات اللازمة للنهوض بالاستقرار وتعزيز التفاهم بين الأطراف المختلفة.

هل الصراع في الشرق الأوسط خارج عن إرادة القوى الكبرى أم الحرب بالوكالة وإطلاق يد إسرائيل للعبث باستقرار المنطقة تحت ذرائع مختلفة؟

الصراع في الشرق الأوسط موضوع معقد ويشمل العديد من العوامل الداخلية والخارجية، لكن القوى الكبرى تلعب دورًا مهما في هذا الصراع، حيث تعتمد على دعم حلفائها لتحسين وضعها الاستراتيجي. فهي بذلك تساهم في زعزعة الاستقرار عبر دعم جماعات أو دول معينة، مما يؤدي إلى حرب بالوكالة. من جهة أخرى، إن هذه القوى قد لا تتحكم بالكامل في الوضع، حيث

أن الأحداث تتشكل أيضًا بناءً على الظروف المحلية والحقوق التاريخية والصراعات الثقافية.

أما فيما يتعلق بإسرائيل، فهي تلعب دورًا مركزيًا في الديناميات الإقليمية، وتستخدم ذرائع متعددة لضمان أمنها واستقرارها، مستغلةً تحالفها المتين مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي تدعمها بلا حدود.

ما هو الدور المطلوب من المجتمع الدولي والمنظمات الدولية الكبرى لإيقاف تدهور الأوضاع في المنطقة؟

الدور المطلوب من المجتمع الدولي والمنظمات الكبرى لإيقاف تدهور الأوضاع في الشرق الأوسط، والذي قد يسهم في إيقاف تدهور الأوضاع وإرساء أسس سلام دائم في المنطقة، يتضمن عدة جوانب

١ - تعزيز جهود الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وتشجيع الحوار المباشر للوصول إلى حلول سلمية.

٢ - تقديم المساعدات الإنسانية الضرورية للمتضررين من الصراعات، بما في ذلك الغذاء والإيواء والرعاية الصحية، خاصة في مناطق النزاع.

٣ - استخدام الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية لدفع الأطراف للالتزام بوقف إطلاق النار والامتناع عن التصعيد.

٤ - دعم برامج السلام والتنمية المستدامة في المنطقة، وتعزيز التعليم والتمكين الاقتصادي.

٥ - العمل على تعزيز حقوق الإنسان ومراقبتها في الدول المتأثرة بالصراعات، مما يساعد في بناء الثقة بين الأطراف.

٦ - تشجيع التعاون بين الدول في الشرق الأوسط لتحقيق مصالح مشتركة، مثل أمن الطاقة والتجارة.

٧ - إجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات الدورية التي تحدث، ومحاسبة المتورطين لتعزيز العدالة والمصداقية.

* سفير الجمهورية اللبنانية لدى المملكة العربية السعودية

الديمقـــــــــراطية في أبشـــــــع صورهـــــــا

العالم يحبس أنفاسه طوال الأربع سنوات القادمة مترقبًا ما يصدر عن البيت الأبيض

يـوم الثلاثـاء ٥ نوفمبـر الماضـي ذهـب مـا يقـرب مـن ١٦٠ مليـون أمريكـي لاختيـار أهـم أفـرع الحكومـة (الرئاسـة والكونجـرس). معـروف في الديمقراطيـة أن الـولاء للدولـة والدسـتور وإرادة الشـعب. ومعـروف أيضـاً عـن الديمقراطيـة أنهـا منظومـة مـن القيـم، قبـل أن تكـون ممارسـة سـلوكية. والأهـم: أنـه في الديمقراطيـة المرجعيـة تكـون للدسـتور وحكـم المؤسسـات في دولـة القانـون. كمـا أنـه في الديمقراطيـة الدولـة هـي الباقيـة وأن السـيادة هـي للشـعب، بينمـا الحكومـة، بموسسـاتها ورموزهـا شـخوصاً مؤقتـة، يبقـون في مؤسسـات الدولـة لممارسـة السـلطة، طالمـا الإرادة العامـة للشـعب، التـي جـاءت بهـم إلـى السـلطة تقرهـم علـى ذلـك، أو تسـتبدلهم بنخـب أخـرى. مـن المفتـرض، في الديمقراطيـة، أن لا أحـد يصـل إلـى السـلطة أو يبقـى فيهـا خـارج إرادة الشـعب العامـة.

د. طلال صالح بنّان

أفضل أنظمة الحكم السيئة

لكن، في النهاية: الديمقراطية، ليست بهذه الصورة الرومانسية، التـي تجعلهـا نظـام سياسـي كامـل وفاضـل. الديمقراطيـة، كما وصفها السياسـي الأشـهر ونسـتون تشرشـل، هي: أفضل الأسـوأ بين الأنظمة السياسـية. بمعنى: أن الديمقراطيـة، من البداية، هي من بين الأنظمة السياسـية السـيئة، لانه ليس هناك نظام سياسـي فاضـل أو كامـل يمكن أن يزعـم كونه نموذجاً صـالحاً للحكم، على إطلاقه .

كمـا أن الديمقراطيـة بآلية الانتخـاب لاختيار رموز السـلطة، احتكامـاً لمعادلـة الأغلبية، ليس بالضـرورة تأتـي بالأصلح من بين المرشـحين لتقلد مناصب مؤسسات السـلطة، خاصةً في المجتمعات الأقـل تعليمـاً والأقل فهماً لحكمـة الديمقراطيـة وغايتها . بل حتى في تلـك المجتمعـات التي وصلـت إلى مراحـل متقدمة مـن الوعي السياسـي، لا يمكن ضمان وصول الأصلح لسـدة المناصب السيادية الرفيعـة في المجتمع. الإغريق فطنوا لهذه المعضلة في الديمقراطية، فصنفـوا الديمقراطيـة في أدنى درجـات الأنظمة السياسـية، لأنه في عرفهـم أن الأغلبيـة ليـس هنـاك من ضمـان لتمثيلها لأحسـن وأفضـل وأكفأ مـن يتقلد المناصب الرفيعـة في المجتمع... بل العكس هو الصحيـح: الديمقراطية تظل حكم الرعـاع والغوغاء والدهماء، لأنهم يمثلون السـواد الأعظـم من الناس.

لكـن، في النهايـة: ليـس هنـاك من آليـة لقيـاس المفاضلة بين المرشـحين لتقلـد المناصب العامـة الرفيعة في المجتمـع، غير معيار الأغلبيـة، مـع افتراض المسـاواة، لكل شـخص صـوتٌ واحد .

النظام السياسي الأمريكي

في الولايـات المتحـدة يأخذ نظامها السياسـي بنظام الحزبين. هـذا لا يعنـي: اقتصـار العمليـة السياسـية علـى حـزبين فقـط، فحرية الممارسـة السياسية تأخذ شكل المشـاركة الواسعة في العمل السياسـي المتـاح للجميع. لذا قـد يوجد هناك أكثر مـن حزب، بل قـد يكون هناك عشـرات الأحزاب، فقط جرى تاريخيـاً وعرفاً، أن تداول السـلطة (سـلمياً) في الولايـات المتحدة ينحصـر بين حزبين رئيسـيين (الحـزب الديمقراطـي والحـزب الجمهـوري). كمـا أن التمثيـل الديمقراطـي في الولايـات المتحدة لا يأخذ فقـط بالمتغير الديمغـرافي (السـكاني)، بـل يأخـذ بالتمثيـل الجغـرافي لأعضاء الاتحـاد الفيدرالي، لضمـان التمثيل الحقيقـي للإرادة العامة، لمنع اسـتبداد الأغلبيـة، حتـى لا تطغـى الولايـات كثيفة السـكان على النظـام السياسـي، علـى حسـاب الولايـات قليلة السـكان، فجيء بنظـام الأصـوات الانتخابية، بـدل من الأصوات الشـعبية.

ترامب سيكون مصدر قلق في أمريكا وخارجها والخطر ليس فقط على الديمقراطية الأمريكية بل يمتد إلى العالم

الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة

في انتخابات يوم الثلاثاء الخامس من نوفمبر الماضي، اكتسح الجمهوريون مؤسسة الرئاسة، وكذا الكونجرس بغرفتيه (مجلس النواب ومجلس الشيوخ). وإذا ما أخذنا في عين الاعتبار الفرع الثالث للحكومة الممثل للسلطة القضائية (المحكمة الدستورية العليا) بوجود ستة قضاة من تسعة جرى تعيينهم من قبل رؤساء جمهوريون، ثلاثة منهم جرى تعيينهم من قبل الرئيس ترامب في فترة ولايته الأولى، يمكن قياس مدى القوة السياسية التي يتمتع بها الرئيس المنتخب (دونالد ترامب)، في ولايته الثانية القادمة. بل وستزداد قوته السياسية، لدرجة أنه خلال السنتين القادمتين من حكمه يمتلك بين يديه ما يشبه الحكم المطلق (أغلبية جمهورية في الكونجرس بغرفتيه وأغلبية في حكام الولايات الجمهوريين)، مما يتيح له الحكم بأريحية كبيرة. كما أن الرئيس ترامب لم يحظَ في الانتخابات الأخيرة بأغلبية المجمع الانتخابي، فحسب... بل بالأصوات الشعبية، أيضاً. ميزة لم تحظَ بها ولايته الأولى. لقد تفوق على المرشحة الديمقراطية نائبة الرئيس كامالا هاريس، بأكثر من أربعة ملايين صوت!

التوجه صوب الفاشية

الخلل في الديمقراطية، بل الخطر عليها يأتي من داخلها. أحياناً: عندما يَظن الكثيرون أن الديمقراطية هي الحل الأمثل للمشكلة السياسية، خاصةً عندما تتابع وتتوالى نجاحاتها في استئناس حركة الصراع على السلطة، بتكريس آلية التداول السلمي للسلطة، يغفل هؤلاء عن حقيقة: دوام الحال من المحال، وأن الديمقراطية، إذا صح التعبير، تحمل جينات عدم الاستقرار في داخلها. لقد أحسن رواد الديمقراطية المتحمسون لخيارها الظن في الديمقراطية، حتى أنهم استبعدوا احتمالات عدم الاستقرار في خيارها. لقد بلغ حسن ظن هؤلاء بالديمقراطية وخيارها، حتى أنهم نسوا أو استبعدوا احتمال تحولها إلى نقيضها (الفاشية)!

لكن هذا تاريخياً وقع، وسيقع، حتى في أعرق الأنظمة الديمقراطية. أول يناير ١٩٣٣م، حصل الحزب النازي على الأغلبية في البرلمان الألماني (الريشستاغ)، ولم تمض ٤٥ يوماً إلا ويضرم النازيون النار في الرايشستاغ ويحولونه إلى كومة رماد، ليحكم هتلر ألمانيا بالحديد والنار، وكذا فعل ما فعل بالعالم. أيضاً كثير من دول العالم اختارت الديمقراطية، لكنها لم تعمر كثيراً، فإما تتحول إلى نظام فاشي يحكمه حزب أو أحد، أو يتغلب العسكر على الحياة السياسية في مجتمعهم، فيحكمون بلا منازع، حتى ولو احتفظوا بشكليات الممارسة الديمقراطية، بعيداً عن جوهرها.

في النهاية: ليس هناك من ضمانة ألا يصحا مارد الفاشية في "جينات" الديمقراطية، ويمحو عقود، بل قرون من الممارسة الديمقراطية.

عودة ترامب للبيت الأبيض

في خضم اهتمام الناخب الأمريكي بقضايا الاقتصاد والهجرة غير الشرعية والرعاية الصحية والإنجاب والإجهاض وحريات المثليين والديمقراطية، غفى عن احتمالات الانقلاب على النظام الديمقراطي، بعودة ترامب في ولاية ثانية إلى البيت الأبيض، بما فيه من خطورة على الديمقراطية وتهديد لاستقرار النظام السياسي، الذي امتد منذ الاستقلال وقيام الجمهورية، إلى الآن.

غفى الشعب الأمريكي عما كان يردده الرئيس ترامب من تهديد لخصومه السياسيين، الذي زعم سرقتهم لنتيجة انتخابات ٢٠٢٠م، الرئاسية، متوعداً الانتقام منهم. لقد تكلم كثيراً عن أن أعداء أمريكا الحقيقيين من داخلها وليس أعداءها التقليديين في الخارج مثل: الصين وروسيا. بل أنه ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك (عسكرة الدولة) باستخدام الجيش والحرس الوطني وقوى إنفاذ القانون، لاستئصال خصومه السياسيين وقمع المظاهرات والاحتجاجات والإضرابات، وكل أشكال المعارضة لحكمه.

لقد تعهد باستخدام أجهزة الدولة القمعية، للحكم بعيدًا عن الدستور والقانون، حتى أنه ذهب إلى التعبير عن إعجابه وحسده لهتلر وموسيليني ورؤساء الصين وكوريا الشمالية وروسيا، مع محاولة التحرش بالجيش الأمريكي، واتهام جنرالاته بسيئ الألفاظ والنعوت، كونهم، كما زعم: جبناء وصعاليك، استمرأوا وضعية الخضوع لرؤسائهم المدنيين. مما حمل رئيس الأركان السابق مارك ميلي، الذي خدم في ولاية ترامب الأولى وفي عهد الرئيس الأسبق أوباما وقال عنه: أنه فاشيٌ للعظم، وخطر بيّنٌ وناجزٌ على الولايات المتحدة.

لن يقتصر خطر الرئيس ترامب على الولايات المتحدة وحدها، بل يمتد إلى العالم، بأسره، بالذات حلفاء أمريكا التقليديين. لقد عبر الكثيرون في أوروبا عن قلقهم من عودة ترامب، الذي كان في ولايته الأولى لم يخفِ انعزاليته الشديدة، عندما هدد حلفاءه في معاهدة حلف شمال الأطلس (الناتو) برفع الحماية الأمريكية عنهم، بجعلهم خارج المظلة النووية الأمريكية، مما قد يجعل منهم فريسة سهلة للدب الروسي. ليس فقط هذا، بل طالبهم بتكلفة هذه الحماية بأثر رجعي، منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، بما فيها تكاليف إعادة إعمار اوروبا واليابان، التي قام بها مشروع مارشال.

كما أن الناخب الأمريكي وهو يعيد الرئيس ترامب مرة أخرى إلى البيت الأبيض، لم يتعظ من الفضائح وكم المحاكمات والأحكام، التي صدرت ضده بعد خروجه الأول من البيت الأبيض. لقد أدين في قضايا جنائية كادت أن تخلع عنه لقب ومزايا الرئيس السابق، وتطلق عليه لقب المجرم المدان وغير ذلك من القضايا المدنية التي صدرت بحقه، والتي تتروح بين الرشوة والهروب من دفع الضرائب والنصب والاحتيال، التي أدين ببعضها وصدرت ضده أحكام، لولا ان المحكمة الدستورية أوقفت المضي في تلك المحاكمات قائلةً: إنه لا يجوز محاكمة رئيس الولايات المتحدة عن أفعال ارتكبها أثناء فترة رئاسته. علينا هنا أن نتذكر أن ثلاثة من قضاة المحكمة التسعة، جرى تعينهم واختيارهم من قبل إدارته. هذا جانب من جوانب القصور في الديمقراطية.

الخاتمة

الرئيس ترامب، سيكون مصدر قلق داخل الولايات المتحدة وخارجها. الخطر ليس فقط على الديمقراطية في الولايات المتحدة، والتهديد بالإضرار البليغ بأكثر أنظمة الحكم ديمقراطية واستقرارًا، بل أكثر احتمالاً أن يمتد الخطر إلى العالم، مما يضر باستقرار النظام الدولي والسلام العالمي. سيحبس العالم أنفاسه طوال الأربع سنوات القادمة مترقبًا ومتوجساً ما يصدر عن البيت الأبيض، كما أن رواد الديمقراطية وأنصارها في الولايات يتحسبون لسلوكيات الرئيس ترامب فيما يخص مستقبل الديمقراطية في البلاد، وتهديد الرئيس ترامب بأن الانتخابات الأخيرة ستكون آخر انتخابات تُجرى في الولايات المتحدة. أيضاً محاولة الرئيس ترامب الزج بالجيش بالنزول إلى الشوارع في مواجهة أي مظاهرات أو مسيرات أو إضرابات قد تشتعل ضده، تعد سابقة لم يعتادها الجيش الأمريكي وليست ضمن عقيدته القتالية المحترفة.

ليس علينا إلا أن ننتظر ونتابع ونراقب ونترقب. هل الديمقراطية بإمكانها أن تتجاوز إدارة الرئيس ترامب القادمة، أم تراث سياسي استمر لأكثر من ٢٥ قرناً، تودي به عاصفة، كتلك التي يهدد بها الرئيس ترامب. وهل النظام الدولي، الذي يرزح تحت الهيمنة الأمريكية، بقادر على مواجهة تلك العاصفة. أسئلة نحاول معرفة الإجابة عنها من أول يوم يدخل فيه الرئيس ترامب البيت الأبيض، للمرة الثانية، الذي ربما يخطط ألا يخرج منه، أبداً.

ولاية الرئيس ترامب القادمة تمثل أسوأ كابوس تتعرض له الديمقراطية، كخيار يتمتع بالكفاءة والفاعلية للتعامل مع حركة السلطة وقيمها في التاريخ السياسي للإنسانية.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والإدارة ـ جامعة الملك عبد العزيز

إسرائيل ومستقبل الحرب والسلام في ٢٠٢٥

إسرائيل حققت انتصارات تكتيكية لكن لم تحولها إلى مكاسب استراتيجية ولم تنجح في حسم الصراع

عندما نبحث في احتمالات استمرار المواجهات العسكرية والعمليات القتالية في الشرق الأوسط في مواجهة احتمالات وقف إطلاق النار والعودة إلى الدبلوماسية، لا بد أن يأتي إلى الذهن مباشرة الدور الذي تقوم به إسرائيل في ترجيح أحد المسارين، وأهداف سياستها الراهنة، وهل يكون من شأن هذه السياسات الاستمرار في الحروب، أم تبني اختيار الدبلوماسية والمفاوضات؟

ويسعى هذا المقال إلى تناول هذا الموضوع من خلال أربعة عناصر، يتناول أولها بعض الخلفيات التاريخية والسياسية والإيديولوجية المتعلقة بتكوين إسرائيل، ويعرض ثانيها لرؤية رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، لصدمة طوفان الأقصى في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، ويناقش ثالثها موقف إسرائيل تجاه الحرب وتداعياتها، أما رابعها فيستعرض لتأثير مواقف إسرائيل على استمرار الحرب في ٢٠٢٥م.

أ.د. علي الدين هلال

أولًا: خلفيات تاريخية وسياسية وأيديولوجية

من الضروري عند تحليل المواقف الإسرائيلية الراهنة، دراسة الموضوع في سياقه التاريخي المرتبط بنشأة إسرائيل وتطورها. نشأ الكيان الإسرائيلي من خلال الاستعمار الاستيطاني، أي هجرة أعداد من اليهود من أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين إلى فلسطين بقصد استيطانها واتخاذها وطنًا لهم، وبحيث يحلوا محل سكانها الفلسطينيين.

في هذا السياق، تراوحت مواقف رواد الحركة الصهيونية ما بين إنكار وجود السكان الفلسطينيين أصلًا، أو الاعتراف بوجودهم والعمل على إقصائهم وطردهم خارج الحدود. فكتب الصحفي النمساوي تيودور هيرتزل مؤسس المنظمة الصهيونية العالمية عام ١٨٩٧م، في كتابه "الدولة اليهودية"، عن "شعب بلا أرض لأرض بلا شعب"، بمعنى أن هدف الصهيونية هو تشجيع هجرة اليهود إلى أرض فلسطين الخاوية من أي شعب. وروجت الدعاية الصهيونية في أوروبا وقتذاك لفكرة أن اليهود سوف يقومون بتعمير فلسطين الخاوية من السكان.

كان هيرتزل يعرف أن هذا الشعار كاذب وغير حقيقي، وأن أرض فلسطين ليست خاوية كما زعم، وإنما يسكنها شعب آخر. ويدل على ذلك، أنه سجل بتاريخ ١٢ يونيو ١٨٩٥م، في يومياته التي ترجمتها إلى اللغة العربية السيدة هيلدا شعبان صايغ، "أننا سنسعى لتشجيع السكان المعدمين، يقصد الفلسطينيين، على عبور الحدود بأن نجد لهم أعمالاً في البلاد التي يمرّون بها، مع الامتناع التام عن تشغيلهم في بلدنا."

واتصالًا بذلك، ساير هيرتزل في إنكار وجود سكان في فلسطين، صديقه الكاتب الإنجليزي إسرائيل زانجويل الذي زار فلسطين عام ١٨٩٧م، وأدرك أنها ليست خالية من السكان، وأعترف بذلك في خطاب له عام ١٩٠٥م، قائلًا" الكثافة السكانية في ولاية القدس تبلغ ضعفي نظيرتها في الولايات المتحدة، إذ تبلغ نسبة الأنفس فيها اثنتين وخمسين في الميل المربع، ولا يكاد اليهود يشكلون ربع هذا العدد؛ لذلك لا بد من أن نعد أنفسنا لإخراج القبائل (العربية) المتملكة بقوة السيف....

كان من الطبيعي إذا أن تمارس الحركة الصهيونية في فلسطين مبكرًا ممارسات الترانسفير والتهجير القسري، وقام الصندوق القومي اليهودي بشراء الأراضي من كبار الملاك الغائبين. وبمقتضى لائحة هذا الصندوق، فإن الأراضي المُشتراة تصبح "أرضًا يهودية"، لا يجوز لغير اليهودي زراعتها أو العمل فيها.

مرتكزات الطموح الاستراتيجي الإسرائيلي: تدمير القوة العسكرية لخصومها والتوسع في استيطان الضفة ومنع إقامة الدولة الفلسطينية

لم يقتصر الأمر على استخدام الضغوط الاقتصادية لإجبار الفلسطينيين على مغادرة قراهم، بل امتد إلى استخدام وسائل القوة والعنف. وعلى سبيل المثال، فبعد صدور قرار الأمم المتحدة في نوفمبر ١٩٤٧م، بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية مع تدويل الأماكن المُقدسة، سارعت التنظيمات الصهيونية العسكرية كالهاجاناه والإرجون وشتيرن بتصعيد عملياتها الإرهابية في مناطق الريف. وتكرر ذلك في الأحياء السكنية التي سكنها الفلسطينيون في المُدن وذلك بهدف السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الفلسطينية التي كانت مُخصصة لإقامة الدولة العربية. وهو ما تحقق، فبينما كانت مساحة الدولة اليهودية حسب قرار التقسيم ٥٤٪ من أرض فلسطين، فإنه مع نهاية حرب ١٩٤٨م، سيطرت إسرائيل على٧٨٪ من هذه المساحة، وأجبرت ٨٠٠ ألف فلسطيني على مغادرة ديارهم. كان الهدف وقتذاك السيطرة على أكبر قدر من أراضي فلسطين مع إفراغها من سُكانها العرب، وهو هدف لا يزال قائمًا لأن استمرار وجودهم يمثل عقبة أمام هدف الصهيونية، وهو استيطان فلسطين إنشاء دولة خالصة لليهود.

استمرت إسرائيل في ممارسة نفس السياسات في الأراضي التي احتلتها بعد حرب ١٩٦٧م، فقامت بشكل منظم بمصادرة الأراضي في الضفة الغربية، وإعلان بعض المناطق كمناطق عسكرية وترحيل سكانها منها، والتضييق على أهالي مدينة القدس الشرقية، وتقديم الحوافز لهم للهجرة لدول أخرى مثل أمريكا وكندا وأستراليا. ووصل الأمر إلى التشكيك في سلامة عقود الملكية للعائلات الفلسطينية في المنازل التي قطنتها من عشرات السنين، كما حدث في حي الشيخ جراح وحي سلوان، وعدم إعطاء تصاريح البناء في القرى لمواجهة الزيادة السكانية الطبيعية، وهدم أي منازل يتم إقامتها بدون تصريح.

من مظاهر هذه السياسة أيضًا، التوسع في بناء مستوطنات في مناطق استراتيجية، وربطها بشبكة من الطرق تصلها بأراضي إسرائيل، وتصميم مسار الجدار العازل بما يقسم القرى الفلسطينية فيصبح جزء منها في فلسطين والآخر في إسرائيل، أو بفصل بيوت القرية عن الأراضي الزراعية التي يمتلكها سكانها فيتعذر عليهم زراعتها.

وعلى مدى هذه السنوات، تحدث قادة الأحزاب اليمينية الإسرائيلية عن ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم، بحيث تصبح إسرائيل دولة يهودية بحق، وهو المعنى الذي أكده قانون "يهودية الدولة"، الذي صدر عام ٢٠١٧م، وأصبح جزءًا من القانون

الحرب لم تضع نهاية للصراع ولا لمشاعر الغضب والرغبة في الثأر لدى الفلسطينيين واللبنانيين من هول ما تعرضوا له

الأساسي للدولة (الدستور). فتنص مادته الأولى بند "أ" على " أن أرض إسرائيل هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي"، وبند "ب "على أن دولة إسرائيل هي الدولة القومية للشعب اليهودي"، وبند "ج" على "أن ممارسة حق تقرير المصير في دولة إسرائيل حصريًا للشعب اليهودي". وتعتبر المادة السابعة أن قيام الدولة بمهمة "تطوير الاستيطان اليهودي قيمة قومية، وتعمل لأجل تشجيعه ودعم إقامته وتثبيته

ومؤدى هذا القانون، أن إسرائيل لا تعترف بالحقوق القومية للفلسطينيين الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية، ولا تعتبرهم مواطنين كاملي الأهلية، كما ترفض إقامة دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وتجعل إقامة هذه الدولة أكثر صعوبة من خلال تشيط إقامة المستوطنات في أراضي الضفة الغربية.

والخلاصة، أن استخدام العنف المفرط ضد الفلسطينيين، وإنكار حقوقهم القومية، والسعي إلى ترحيلهم، وتوسيع المستوطنات اليهودية في الأراضي الفلسطينية، هي ممارسات صهيونية وإسرائيلية تطل برأسها وتأخذ موقع الصدارة عندما تسمح الفرصة.

ثانيًا: رؤية نتنياهو لصدمة طوفان الأقصى

مثلت العملية العسكرية التي قامت بها حركتا حماس والجهاد الإسلامي في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، صدمة مروعة لكافة مؤسسات حكومة إسرائيل وجيشها وأجهزة مخابراتها وللرأي العام فيها، وضربة للثقة الأمنية الزائدة التي عاشوا فيه، واعتقادهم بأن الإجراءات العسكرية والتكنولوجية التي اتبعوها كانت كفيلة بحمايتهم ومنع هذا الهجوم.

فقد انهارت في هذه الليلة منظومة الأمن الإسرائيلي التي تقوم على الردع، والحسم، والإنذار المبكر. مما أدى بالنخبة السياسية والعسكرية الحاكمة إلى محاولة ترميم هذا الوضع، من خلال تحقيق انتصارات ميدانية تعيد لردعها مكانته، وتم ذلك من خلال إطلاق يد آلة الحرب الإسرائيلية بلا ضوابط على كافة الجبهات، واستخدام مُختلف أساليب الفتك والبطش، مثل استهداف المدنيين واغتيال القادة العسكريين والسياسيين من الخصوم، وتدمير المساكن والبنية التحتية بما يجعل الحياة في هذه الأماكن غير ممكنة.

كان لعملية طوفان الأقصى وقعها الخاص على نتنياهو، الذي طالما تشدق بأنه "سيد الأمن" وحامي "شعب إسرائيل"، وسار لقبه "الملك بيبي". أدرك نتنياهو أن العملية وضعت نهاية درامية ومهينة لحياته السياسية، وأنه مع وقف الحرب فإن التحقيق سوف يبدأ معه ومع كبار رجال الحكم والجيش والمخابرات عن مسؤوليتهم في التقصير الفادح في صباح السابع من أكتوبر، وهو ما أقره في أول مؤتمر صحفي عقده في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٣م، بأن "هناك إخفاقًا فظيعًا" وأن التحقيق سوف يشمل الجميع. وإزاء هذا الوضع، كان قراره إطالة الحرب واستخدام القوة الغاشمة، لتغيير المشهد واستعادة صورته كـ "رجل إسرائيل القوي".

ينظر نتنياهو إلى نفسه باعتباره طرازًا فريدًا من الساسة الإسرائيليين، فقد تولى منصب رئاسة الوزراء لأطول مدة في تاريخ إسرائيل، وهي قرابة ستة عشر عامًا. انتخب الرجل رئيسًا لحزب الليكود في عام ١٩٩٣م، وأصبح رئيسًا للوزراء لأول مرة في عام ١٩٩٦م، وكان أصغر من تولى هذا المنصب سنًا (ستة وأربعين سنة)، وأول من تولاه من المولودين في إسرائيل، وتقلد رئاسة الوزراء ست مرات.

وعبر مسيرته السياسية، تبنى نتنياهو أكثر المواقف إنكارًا لحقوق الفلسطينيين، والداعية لاستخدام القوة في التعامل معهم، فكان من المنتقدين لاتفاقية أوسلو في سبتمبر ١٩٩٣م، ووصفها بالكارثة والخطأ الأكبر، وشن هجومًا شديدًا ضد رئيس الوزراء إسحاق رابين لموافقته على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني. قاد مظاهرات من أنصار اليمين التي رفعت شعارات "رابين خائن" و "رابين قاتل"، ووصفه في إحدى المناسبات بأنه خطر على إسرائيل. وأدى هذا الجو المحموم إلى قيام أحد العناصر اليمينية المتشددة باغتيال رابين في نوفمبر ١٩٩٥م، ومن مواقفه المتشددة أيضًا، أنه استقال من وزارة أرئيل شارون في عام ٢٠٠٥م، احتجاجًا على تبنيها خطة فك الارتباط مع غزة، ومعارضته كزعيم للمعارضة في الكنيست وقف إطلاق النار مع حماس في حرب ٢٠٠٨م.
أعتقد نتنياهو اعتقادًا مُطلقًا في حق اليهود في الاستيطان في كل

لن تمحو الانتصارات التكتيكية الإسرائيلية الآثار النفسية للإسرائيليين يوم ٧ أكتوبر ولا إزالة الشعور بعدم الأمن

أراضي فلسطين التاريخية. ويظهر ذلك جليًا في الكتاب الذي ألفه بعنوان "مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم" الذي صدر باللغة العبرية عام ١٩٩٣م، وترجم إلى العربية عام ١٩٩٦م. فقد برر فيه تمسك إسرائيل بالأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، بادعاءات مختلفة، منها الحجة الدينية التاريخية وأن اليهود امتلكوا هذه الأرض من آلاف السنين، وأنه في مؤتمر فرساي تم "التعهد لليهود بإقامة دولة في فلسطين، وشمل الوطن القومي آنذاك ضفتي نهر الأردن".

وأضاف إلى ذلك، الحجة الأمنية وحاجة إسرائيل إلى عمق استراتيجي يضمن أمنها، وأنها بدونه ستتعرض لخطر الإبادة من جانب جيرانها الطامحين في إزالتها عن الوجود. ومن ثم، فإنه لا يحق لأي حكومة " التفريط بالسيطرة الاستراتيجية على الجولان، ومناطق الضفة الغربية"، التي اعتبرها " قلب الوطن القومي اليهودي " و"السور الواقي لدولة إسرائيل".

وبناء على هذه الحجج، وصل نتنياهو إلى أن "المطالبة بقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية تتعارض كليًا مع السعي لتحقيق سلام حقيقي". وفسر ذلك، بأن قيام مثل هذه الدولة، سوف يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار والنزاعات المستمرة مما يفضي إلى الحرب. أما الحل في نظره فيكمن في وجود دولتين، الأولى دولة يهودية للشعب اليهودي في غرب نهر الأردن، والثانية دولة عربية للشعب العربي في شرقي النهر (وقصد بذلك أن الأردن هي الوطن البديل للفلسطينيين). وفي هذا السياق، لا يوجد للفلسطينيين الذين يعيشون في إسرائيل حقوق قومية، وإنما ممكن مناقشة حقوقهم المدنية، وذلك في إطار حكم ذاتي. أعتقد نتنياهو دوما بدور القوة كوسيلة لتحقيق الأهداف الإسرائيلية تجاه العرب، وأنها وحدها الكفيلة بضمان أن تحتل إسرائيل مكانتها بين الدول، فهي توفر لها الأمن والسيطرة في الشرق الأوسط، وحدد مفهوم هذه القوة بأنها "قوة الردع المعتمدة على قوة الحسم". تأثر نتنياهو في بلورة هذا المفهوم، بآراء معلمه الإيديولوجي زئيف فلاديمير جابوتينسكي (١٨٨٠-١٩٤٠م)، الذي أعتقد أن على المشروع الصهيوني أن يبني قوة عسكرية تفوق ما يمتلكه العرب وقادرة على إلحاق الهزيمة بهم. ومن ثم، يصلون إلى أنهم لا يستطيعون هزيمة هذا المشروع وأن عليهم قبوله.

يرى نتنياهو أن الفلسطينيين لن يقبلوا قط بوجود إسرائيل. ولذلك، فإن على إسرائيل أن تركز على بناء قوتها، فالقوة تردع الأعداء، أما مظهر الضعف و"تقديم التنازلات" فإنه يؤدي إلى "دعم شوكتهم وهلاك إسرائيل". فالقوة وحدها هي التي سوف تفرض عليهم القبول بإسرائيل والاعتراف بها والإكراه. ومن كلماته الدالة على ذلك،" القوة تجذب ...والضعف يُنَفر... في الشرق الأوسط، يبقى الأقوياء على قيد الحياة، والقوة تصنع السلام".

كانت هذه الأفكار هي منطلق نتنياهو في إدارة الحرب ضد الفلسطينيين في أكتوبر ٢٠٢٣م، ولبنان عام ٢٠٢٤م.

ثالثًا: موقف إسرائيل تجاه الحرب على غزة وتداعياته

منذ السابع من أكتوبر، تحدث القادة الإسرائيليون عن رؤيتهم للحرب، فصورها نتنياهو في أول فقرة من خطابه أمام الاجتماع المشترك للكونجرس الأمريكي بمجلسيه النواب والشيوخ في ٢٥ يوليو ٢٠٢٤م، بأنها " هذا ليس صراع حضارات، هذا صراع بين البربرية والتحضر"، وأن إسرائيل تقوم بمحاربة الإرهاب نيابة عن أمريكا والعالم. ثم عاد للقول "هذا صراع بين من يعظمون الموت، وبين من يقدسون الحياة"، وهو عندما يربط بين الفلسطينيين من ناحية، والبربرية وتعظيم الموت من ناحية أخرى، فإنه ينزع عنهم إنسانيتهم وشرعية مطالبهم، ويرفض الاعتراف بهم كشعب يقاوم من أجل تحرير أرضه المحتلة وممارسة حقه في تقرير المصير.

حددت الحكومة الإسرائيلية أهداف الحرب التي تقودها على غزة، في هزيمة حماس وتدمير البنية التحتية لها، والإفراج عن المحتجزين الإسرائيليين، والحيلولة دون تكرار ما حدث في ٧ أكتوبر مرة أخرى. وفي ١٧ سبتمبر ٢٠٢٤م، تم إضافة هدف رابع وهو ضمان عودة سكان المناطق الشمالية في إسرائيل بشكل آمن إلى منازلهم.

ولكن تطور الأحداث والطريقة التي أدارت بها القيادة السياسية والعسكرية الإسرائيلية للحرب، كشفت عن أهداف أخرى، لعل أبرزها الانتقام ليس فقط من حماس والجهاد الإسلامي بل من كل الفلسطينيين كعقاب جماعي لهم، وإعادة ثقة الرأي العام

من الصعب للغاية الحديث عن نهاية قريبة لهذه الحرب وقد يتوقف القتال لفترة ثم يعود بأشكال مختلفة ومتقطعة

الإسرائيلي بجيشه وحكومته، والضرب بعنف على كل الجبهات للقضاء على أي مصدر يمثل تهديدًا عسكريًا لإسرائيل من وجهة نظرها، وإنشاء مناطق عازلة تحيط بإسرائيل. وكل ذلك بهدف إعادة تأسيس صورة الردع الإسرائيلي.

وهناك أيضًا هدف المواجهة مع إيران، التي تعتبر إسرائيل أنها تستخدم أذرعها العسكرية في لبنان والعراق واليمن كخط دفاع أول عنها، ولتوجيه ضربات عسكرية ضد إسرائيل. ما زالت إسرائيل تعتقد أن الخطر الرئيسي عليها في الأجل المتوسط هو قدرة إيران النووية، التي ينبغي تحجيمها، بل وإزالتها إذا سمحت الظروف بذلك. فأشار نتنياهو إلى "لعنة إيران النووية" في خطابه أمام الجمعية العامة بالأمم المتحدة في ٢٢ سبتمبر ٢٠٢٣م، متعهدًا " بأنني سأفعل كل ما في وسعي لمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية"، ودعا في خطابه أمام الكونجرس يوليو ٢٠٢٤م، إلى إنشاء تحالف شرق أوسطي ضد إيران.

أكد نتنياهو أنه لن يُكرر خطأ أوسلو، وأن غزة لن تكون "حماسستان" ولا "فتحستان". مما يعني رفض وجود سلطة فلسطينية مستقلة في غزة. وفي خطابه أمام الكونجرس أشار إلى رؤيته لليوم التالي، والتي تتضمن سيطرة إسرائيل عسكريًا على قطاع غزة في المرحلة الانتقالية التي تعقب انتهاء الحرب، ونزع سلاح الفلسطينيين أهالي القطاع، وأن تتولى إدارة مدنية غير متطرفة "لا تسعى إلى تدمير إسرائيل" تصريف أمور القطاع، مؤكدًا رفض بلاده القاطع لعودة حماس للسلطة، وعدم قيام السلطة الفلسطينية لأي دور في إدارة القطاع. مضيفًا أن "الجيل القادم من الفلسطينيين يجب أن يتعلم كيف يعيش جنبًا إلى جنب مع اليهود "، داعيًا إلى العمل من أجل نزع مشاعر التطرف لدى الفلسطينيين في غزة، أسوة بما حدث في اليابان وألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية.

ظل استمرار الحرب الخيار الوحيد لحكومة الحرب الإسرائيلية. وعلى مدى أكثر من عام، تمكن نتنياهو من احتواء الضغوط الدولية التي شملت قرارات إدانة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، وانتقادات من الدول الغربية التي قام بعضها بالاعتراف بدولة فلسطين وهي إسبانيا وإيرلندا والنرويج، وبعضها الآخر بإصدار قرارات منع تصدير أنواع معينة من السلاح إليها، شملت في أوروبا المملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا وإسبانيا وبلجيكا، وفي خارجها كندا واليابان. وحكم محكمة العدل الدولية بتاريخ ٢٦ يناير ٢٠٢٤م، في الدعوى التي رفعتها جنوب إفريقيا، والذي تتضمن مطالبة إسرائيل باتخاذ تدابير فورية لمنع الإبادة في القطاع.

كما نجح أيضًا، في احتواء الضغوط الداخلية المتمثلة في انتقادات أحزاب المعارضة لسياساته، ومظاهرات عائلات المحتجزين، والآثار السلبية التي أصابت الاقتصاد الإسرائيلي في كل قطاعاته الإنتاجية والخدمية، وانخفاض الاستثمارات الأجنبية، وازدياد عجز الموازنة، والدين العام.

رابعًا: إسرائيل واستمرار الحرب في ٢٠٢٥

عندما نفكر في مستقبل الأحداث الراهنة واحتمالات التصعيد والتهدئة، فإن ذلك يتوقف على مدى تحقيق الأطراف المتحاربة لأهدافها. فالحروب تستمر طالما أعتقد أطرافها بأنهم لم يحققوا أهدافهم بعد، وأن التكلفة التي يتحملونها نتيجة استمرار الحرب أقل من ثمن الموافقة على وقف إطلاق النار، وأنهم ما زالت لديهم القدرة على الاستمرار في القتال.

تبدو إسرائيل في نهاية عام ٢٠٢٤م، مصممة على أن يكون لها الكلمة الأخيرة في الحرب، ويشعر قادتها - وتحديدًا نتنياهو- أنهم في وضع غير مسبوق يسمح لهم بالقضاء على ما يعتبرونه مصادر تهديد لإسرائيل، وتعميق الاستيطان اليهودي في الضفة الغربية، والسيطرة العسكرية على غزة، وإعادة رسم الخريطة الجيوسياسية للمنطقة بحيث تكون إسرائيل هي القوة العسكرية المهيمنة فيها، والمتحكمة في أوضاعها وتوازناتها.

ويبدو أن هذا التصور هو محل اتفاق بين قطاع كبير من المراقبين الإسرائيليين والرأي العام، وهو ما تعكسه المقالات والتغطية الإعلامية في الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية، وذلك من واقع متابعة النشرة اليومية التي تصدرها مؤسسة الدراسات الفلسطينية. وعلى سبيل المثال، فإن العدد الصادر ٢٥ أكتوبر ٢٠٢٤م، تضمن مقالًا كتبه عيدي شفارتس في صحيفة يسرائيل هيوم عن اليوم التالي في غزة، اقترح فيه أن على إسرائيل التمسُك بـ "ألا يوجد في غزة لاجئ فلسطيني بعد اليوم، ولا مخيمات لاجئين، ولا وكالة إغاثة لهم (الأونروا)". ومقالًا كتبه غادي عزرا في جريدة يديعوت آحرنوت بعنوان "ثمة أمر واحد واضح: الأمم المتحدة لا يمكن أن تتدخل في اليوم التالي في لبنان ".

وتضمن عدد ٢٩ أكتوبر تعليقًا ليسرائيل زيف في قناة ١٢، ورد فيه أن الهجوم الإسرائيلي علي إيران " يشكل منعطفًا في إضعاف محور المقاومة، وفي تغيير موازين القوى الاستراتيجية في المنطقة"، وأن أذرع إيران تدرك الآن أنه "لم يعد لديهم من يعتمدون عليه". ومقال كتبه درور إيدار في جريدة "يسرائيل هيوم" بعنوان "المطلوب الحسم وليس التسوية"، بمعنى أن المطلوب هو "القضاء على العدو، وعلى قدراته، بحيث ألا تقوم له قيامة بعدها"، وأسمى وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام "اليونيفيل" في لبنان بالمهزلة، والتي "أقام حزب الله إمبراطورية الإرهاب تحت أنظارها".

ونشرت صحف يوم ٣ نوفمبر خبر موافقة البرلمان الإسرائيلي "الكنيست" على مشروع قانون ينص على منع وجود أي تمثيل لمنظمة الأونروا، ووقف تقديم خدماتها وألا تقوم بأي نشاط بشكل مباشر أو غير مباشر، وذلك "داخل الأراضي التابعة لسيادة الدولة الإسرائيلية"، وتمت الموافقة عليه بأغلبية ٩١ صوتًا مقابل معارضة ١٠ أعضاء، ومؤدى القانون وقف نشاط الأونروا في القدس المحتلة والتي تشرف فيها على مخيم شفاط للاجئين. كما صدر قانون آخر ينص على "منع مؤسسات الدولة وكيانات وأشخاص آخرين يتولون مناصب عامة، من إقامة أي علاقة بالأونروا، أو أي جهة من طرفها"، وإلغاء التسهيلات الضريبية والحصانة الدبلوماسية التي تمتعت بها. ومؤدى ذلك، وقف أنشطة المنظمة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وأعقب ذلك إبلاغ الحكومة الإسرائيلية الأمم المتحدة بانها قطعت كل علاقاتها مع الأونروا.

يشير ما تقدم إلى أن هدف إسرائيل هو تغيير الواقع الأمني الذي كان قائمًا في العشرين عامًا الماضية. يدل على ذلك، ما كرره نتنياهو في أكثر من مناسبة، وهو أن إسرائيل تتبع خطة منهجية لتغيير واقع الشرق الأوسط. وأشار إلى ذلك في خطابه أمام الجمعية العامة بالأمم المتحدة في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م، وبعد اغتيال حسن نصر الله في نفس اليوم حيثُ صرح بأن إسرائيل ستغير الواقع الاستراتيجي في الشرق الأوسط. وأعاد الإشارة إلى هذا المعنى في خطاب له يوم ٧ أكتوبر ٢٠٢٤م، عندما ذكر أن الحرب التي تشنها إسرائيل تغير الواقع الأمني في المنطقة. تشعر إسرائيل بانها مطلقة اليد في استمرار الحرب، بفضل الدعم الأمريكي السياسي والعسكري. وفي خطابه أمام الكونجرس، أشار نتنياهو لعمق العلاقات الاستراتيجية مع واشنطن بغض النظر عن أي من الحزبين الديمقراطي والجمهوري في الحكم، وأن الفرصة سانحة لتحقيق هدف شرق أوسط جديد.

تستمر إسرائيل في تصعيد عملياتها العسكرية. وفي نهاية أكتوبر ٢٠٢٤م، وجهت إسرائيل ضربة جوية ضد إيران، أعقبها تصريح نتنياهو في أول نوفمبر، بان "إسرائيل تتمتع بحرية التصرف في إيران أكثر من أي وقت مضى، ويمكنها الوصول إلى أي مكان فيها بحسب الحاجة".

تبدو خطورة هذا التوجه في أنه يقود إلى مواجهة مفتوحة مع إيران، مما يترتب عليه تداعيات إقليمية ودولية خطيرة.

فعلى المستوى الإقليمي، قد تؤدي الحرب إلى استهداف القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في أكثر من دولة عربية، ويدفع ذلك إلى وضع هذه الدول في مواقف صعبة وحرجة. والأرجح، أن أذرع إيران لن تظل صامته، مما يؤدى إلى عدم الاستقرار الداخلي في الدول التي توجد فيها، وإلى مزيد من التوتر في العلاقات الإقليمية. وعلى المستوى الدولي، قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط واضطراب أسواقه العالمية، والى توثيق عرى التحالف بين إيران وكل من روسيا والصين.

يتفق الباحثون أن هذا الواقع الاستراتيجي الجديد الذي تسعى إسرائيل لإقامته، يرتكز على ثلاثة أسس، هي: تدمير القوة العسكرية لكل خصوم إسرائيل، والتوسع في استيطان الضفة الغربية، ومنع إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بتأييد ودعم من الولايات المتحدة وخاصة بعد نجاح المرشح الجمهوري دونالد ترامب في الانتخابات.

لكن الطريق إلى تحقيق ذلك، محفوف بالمخاطر. والأرجح، أن مضى إسرائيل قدما في هذا الطريق، سوف يقود إلى مواجهات عسكرية وعدم استقرار سياسي وفوضى إقليمية، فطالما استمر الاحتلال فسوف توجد مقاومة. صحيح أن إسرائيل حققت انتصارات تكتيكية كبيرة ضد حماس وحزب الله، ولكنها لم تنجح في تحويلها إلى مكاسب استراتيجية، ولم تنجح بعد أكثر من عام في حسم الصراع معهم. ومن ثم، فمن الصعب للغاية الحديث عن نهاية قريبة لهذه الحرب. قد يتوقف القتال لفترة، ثم يعود بأشكال مختلفة ومتقطعة.

كذلك، لن تستطيع الانتصارات التكتيكية الإسرائيلية من محو الآثار النفسية التي تعرض لها الإسرائيليون يوم ٧ أكتوبر، ولا من إزالة الشعور بعدم الأمن الذي عاشوه عشرات المرات، بسبب إطلاق صفارات الإنذار ولجوئهم إلى المخابئ. كما أنها لن تضع نهاية لحماس وحزب الله، ولا لمشاعر الغضب والرغبة في الثأر لدى الفلسطينيين واللبنانيين من هول ما تعرضوا له في هذه الفترة.

لا يوجد الآن في سلوك إسرائيل ما يبشر بوقف إطلاق النار وانتهاء الحرب.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

أين أوروبا؟ .. لماذا صمت القارة العجوز أمام زلازل الشرق الأوسط المتتالية؟

أوروبا مطالبة باستخدام العصا والجزرة وإبقاء الخيار العسكري مع إيران .. وتطبيق "حل الدولتين"

"مع من أتواصل إذا ما أردت مخاطبة أوروبا؟ هكذا طرح هنري كيسنجر مستشار الأمن الأمريكي إبان سبعينات القرن الماضي، تساؤله ساخرًا، في إشارة إلى غياب المؤسسات الأوروبية المشتركة وتباين السياسات الخارجية والمصالح الوطنية لدول القارة. ومنذ ذلك الحين، طرأت العديد من الأحداث والتطورات جاءت بدايتها عام ١٩٩٢م، مع التوقيع على الاتفاقية المؤسسة للاتحاد الأوروبي فيما يعرف بـ"معاهدة ماستريخت"، التي تبنت خلالها الكتلة الأوروبية سياسة أمنية وخارجية مشتركة، وحرصت على تدعيمها فيما بعد، عبر إضافة بند خاص بالسياسة الدفاعية والأمنية المشتركة خلال عام ١٩٩٩م، ثم جاء تأسيس "الاستراتيجية الأمنية الأوروبية" في ديسمبر عام ٢٠٠٣م، والتي للمرة الأولى تُقوم بتحديد مجموعة من الأولويات للسياسات الخارجية يتفق عليها كافة الدول الأعضاء

د. إيكارت وورتز

كذلك خضعت الاستراتيجية إلى المراجعة خلال عام ٢٠٠٨م، لكي يتم تضمينها قضايا الأمن الطاقي والتغير المناخي، مدفوعة بمخاوف متنامية حيال عدم موثوقية إمدادات الغاز الروسية. فضلًا عن، تدشين "سياسة الجوار الأوروبي" عام ٢٠٠٤م، وتوسع الاتحاد الأوروبي شرقًا، وإنشاء "الاتحاد من أجل المتوسط" عام ٢٠٠٨م، الذي اتخذ من مدينة برشلونة الإسبانية مقرًا له. وفي عام ٢٠٠٩م، طُرحت "معاهدة لشبونة"، والتي نصت فيما بعد على استحداث منصب الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، وتم بإضافة خدمة العمل الخارجي الأوروبي في عام ٢٠١١م، التي تشبه السلك الدبلوماسي للاتحاد الأوروبي.

أصبحت كل من فرنسا، وألمانيا، والمملكة المتحدة، والاتحاد الأوروبي فيما بعد جزءًا من المفاوضات الناجحة بشأن برنامج إيران النووي، التي توجت بالتوقيع على ما يعرف بـ "خطة العمل الشاملة المشتركة" عام ٢٠١٥م، وشهد العام ذاته، إطلاق اتحاد الطاقة الأوروبي-الذي يتمتع بقدرات تنظيمية تخوله ممارسة نفوذ كبير في المفاوضات التي يخوضها أمام نظرائه من خارج الاتحاد. وفي عام ٢٠١٦م، تم تدشين "الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي بشأن السياسة الخارجية والأمن "، لتحل محل "الاستراتيجية الأمنية الأوروبية"، حيث دافعت عن بناء "الاستقلال الاستراتيجي" -وهو النهج الذي تم تصوره باعتباره مكملًا لالتزامات حلف شمال الأطلسي "ناتو" وليس منافسًا لها.

بشكل عام، تختلف ملامح أوروبا اليوم عما كانت عليه خلال العصر الذهبي لكيسنجر في منصبه كمستشار للأمن القومي الأمريكي. حيث أصبحت أكبر نطاقًا وأكثر مركزية ونفوذًا، إذا تسنى القول، فضلًا عن، طموحاتها الدولية الشامخة. فقد كشفت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن رغبتها في قيادة "مفوضية أوروبية ذات طابع جيوسياسي"، في حين شدد الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية جوزيف بوريل، على أهمية أن "يتعلم "الاتحاد الأوروبي كيفية التحدث بلغة القوة. مع ذلك، تعمد أوروبا، في أغلب الأحيان، إلى الحديث بأكثر من لغة، دون إثارة صخبًا حتى في أحلك الأوقات. على سبيل المثال، تعد منطقة الشرق الأوسط مبعث قلق أوروبي بالغ، في ظل الاعتماد على إمدادات النفط والغاز الطبيعي القادمة من المنطقة، فضلًا عن، مخاوف بروكسل من تجدد اندلاع موجات الهجرة، أو امتداد الأزمات الأمنية التي تعصف بالمنطقة إلى داخل الأراضي الأوروبية في شكل أعمال إرهابية. ورغم معطيات سالفة الذكر، هناك افتقار إلى وجود دور أوروبي ملموس وموحد عندما يتعلق الأمر بقضايا

الشـرق الأوسـط. فمثلاً إبان الغـزو الأمريكي للعـراق، أعلنت دول أوروبيـة مثـل: المملكـة المتحـدة، وإسـبانيا، وإيطاليـا، عـن دعمها لقـرار الغـزو الأمريكـي للعـراق عـام ٢٠٠٣م، بينمـا عارضته كلا مـن فرنسـا وألمانيـا. ومؤخرًا، لم يصطـف الأوروبيـون أيضًا خلف موقـف أوروبـي موحد خلال التصويـت على قـرار الجمعية العامة للأمم المتحـدة الصـادر بشـأن الحـرب الدائـرة على قطـاع غزة، حيـث سـلكت أصواتهم دروبـا مختلفـة ومتضاربة.

فمـن جانـب، يبدي عدد مـن دول أوروبا، ذات الميـول اليمينية، مثل؛ المجر، والتشـيك، وكرواتيا، والنمسـا، دعمًـا إلى أقصى درجة لحكومـة رئيس الوزراء الإسـرائيلي بنيامين نتنياهـو. وانعكس ذلك عبـر معارضتها لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (ES-10/21) الصادر في ديسـمبر ٢٠٢٣م، والذي دعا إلى تطبيق هدنة إنسـانية" فورية ومسـتدامة"، ووقـف الاعتداءات وإدانة "كافة أشـكال العنف الممـارس ضد الشـعبين الفلسـطيني والإسـرائيلي"، ومطالبة كافة الأطـراف بالامتثال الفـوري والكامـل بالتزاماتها بموجـب القانون الدولـي". وفي الوقـت الذي صوت عدد من الـدول الأوروبية لصالح القرار الأممي من بينها فرنسـا، وإسـبانيا، والنرويج، امتنع آخرون بمـا في ذلك ألمانيا، وبولنـدا، وإيطاليا.

بشـكل عـام، تعتبـر ألمانيـا، أحد أعتـى حلفاء إسـرائيل داخل أوروبا. وبالنظر إلى ماضيها النازي وارتكابها لمجازر "الهولوكوست"، فقـد أضحـت تعتبر أمـن إسـرائيل جانبًا أصيـلًا وجزءًا أساسـيًا من أسـباب وجـود الدولة الألمانيـة حاليًـا (Staatsräson)، على حد تعبير المستشـارة الألمانية السـابقة أنجيلا ميـركل، في خطابها أمام الكنيسـت الإسـرائيلي عـام ٢٠٠٨م، في ضوء ذلـك، أصبحت ألمانيـا ثانـي أكبـر مـورد للأسـلحة إلـى إسـرائيل، بعـد الولايات المتحـدة، حيـث لـم تفكـر بـرلين في حظر تسـليم بعض شـحنات الأسـلحة مثلمـا فعلـت كل من فرنسـا، وكنـدا، وبريطانيـا. وعلى غـرار العديد مـن دول غرب أوروبـا والولايات المتحـدة، لم تعترف ألمانيـا بفلسـطين كدولة، مشـيرة إلـى أن الإقدام علـى اتخاذ مثل هـذه الخطـوة لن يأتي سـوى بعـد إجـراء مفاوضـات ناجحة بين الأطـراف المعنية.

علـى النقيـض، أقدمـت دول أوروبا الشـرقية علـى الاعتراف بفلسـطين كدولـة باعتبـار هـذه الخطوة جـزءًا مـن إرث ماضيهم الشـيوعي. في أثنـاء ذلـك، انضمـت بعـض دول غـرب أوروبا مثل أسـبانيا، وأيرلنـدا، والنرويـج مؤخـرًا إلـى أيسـلندا والسـويد في مسـعى الاعتـراف بفلسـطين كدولة.

افتقار لوجود دور أوروبي ملموس وموحد عندما يتعلق الأمر بقضايا الشرق الأوسط وتعقيداتها والحاجة إلى الحلول

في السياق ذاته، فقدت المبادرات الأوروبية الدبلوماسية داخل منطقة الشرق الأوسط بريقها، بحيث لم تعد مؤثرة في زمن يشهد نظامه العالمي الليبرالي انحسارًا، وتواجه أعرافه الدولية القانونية تحديات جمة. فمن ناحية، تخلت الإدارة الأمريكية السابقة بزعامة دونالد ترامب عن اتفاق خطة العمل الشاملة- الذي يعد بصمة نجاح لإسهامات أوروبا في المفاوضات أمام إيران حول برنامجها النووي-حتى أن إدارة خلفه جون بايدن لم تعبأ بإعادة إحياء الاتفاق. كذلك لم تجد الدعوات الأوروبية المطالبة بإقامة حل الدولتين آذان صاغية سواء في الداخل الإسرائيلي الجانح صوب اليمين، أو من قبل حركة المقاومة الفلسطينية حماس، التي لطالما عارضت هذه الدعوات، داعية إلى هلاك إسرائيل.

في سياق آخر، لم يساهم تمويل الاتحاد الأوروبي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية سوى في منحها قدر محدود من المكاسب السياسية مع الفلسطينيين، بخلاف الدعم القطري لحركة حماس في قطاع غزة الذي جعلها تتمتع بنفوذ كبير. فضلًا عن، محدودية الحضور الأوروبي العسكري داخل منطقة البحر الأحمر، رغم المخاطر التي تهدد المصالح الأوروبية التجارية الحيوية في ظل اختراق جماعة الحوثي لأمن الملاحة البحري، وذلك باستثناء القاعدة الفرنسية البحرية المقامة داخل دولة جيبوتي.

إن نهج القوة الناعمة الذي تنتهجه أوروبا ربما كان موفقًا خلال حقبة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة، حينما كان المناخ العام العالمي أكثر سلمية وأمانًا. إلا أن افتقار هذا النهج لعنصر القوة الصلبة وعدم توافر رغبة أوروبية في استخدام هذه القوة، بات يفقدهُ جدواه وفعاليته على نحو متزايد.

وهو ما عبر عنه رئيس الوزراء الإسرائيلي في ذلك الوقت آرييل شارون -خلال حديث سابق -قائلا:" إن أوروبا تعد جهة تمويل وليست جهة فاعلة". وبالمقارنة مع اللاعبين الدوليين الآخرين مثل روسيا، والصين، وإيران، وتركيا، يتبين أن النفوذ الأوروبي داخل المنطقة ازداد انحسارًا على مدار العقدين الماضيين.

بالتالي، كيف يمكن للقارة العجوز الاضطلاع بدور أكثر أهمية في المنطقة وغرس موطئ قدم لها هناك؟ إن ذلك يقتضي أن يتم إعادة مُعايرة القوة الناعمة والقوة الصلبة، وتوافر الرغبة والاستعداد من أجل التدخل. حيث تُميل أوروبا إلى اعتماد سياسة "العصا والجزرة" وتُجيد استخدامها. ولكن ثمة مقولة تُشير إلى أن السبيل من أجل تحقيق الاستقلال الاستراتيجي، "يتطلب من بريطانيا أن تكون أكثر صرامة مع الولايات المتحدة، وأن تتبنى فرنسا موقفًا أشد حزمًا مع العرب، وأن تعتمد ألمانيا نهجًا أكثر حسمًا مع إسرائيل". وفي ضوء هذا، تبرز على وجه الخصوص ثلاثة مجالات رئيسية للسياسة العامة ١)إعادة الاستقرار إلى العراق، وسوريا، ولبنان ومخاوف من تدفق اللاجئين. ٢) دور إيران الإقليمي. ٣) الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي.

فقد أصبحت قضية تدفق اللاجئين القضية الساخنة لخطاب السياسة العامة الأوروبي، وعامل دعم لتنامي شعبية الأحزاب اليمينية عبر مختلف أنحاء القارة. وفي إطار هذا الشأن، عقدت أوروبا صفقات ثنائية مع دول عدة، ولجأت إلى اعتماد استراتيجية الاستعانة بمساعدة الدول المحيطة بها مثل تركيا، ومصر، والمغرب من أجل احتواء تدفق الهجرة. في السياق ذاته، تقف أوروبا مُمزقة في مواجهة خيارين كلاهما مر؛ إما معارضة تطبيع العلاقات مع نظام الرئيس السوري بشار الأسد على غرار ما فعلت جامعة الدول العربية، أو إعادة اللاجئين السوريين الذين تم رفض طلبات اللجوء الخاصة بهم إلى موطنهم. ويشكل الخيار الثاني إشكالية كبيرة نظرًا إلى استمرار انعدام الأمن في أجزاء مختلفة من البلاد، كما أنه يتطلب تعاونًا مع نظام بشار الأسد. بشكل عام، سوف تسعى أوروبا إلى الحد من تدفقات الهجرة الوافدة من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلا أن استقرار الأوضاع داخل البلدان التي

استراتيجية السياسة الخارجية والأمن للاتحاد الأوروبي تدافع عن الاستقلال الاستراتيجي لتكتمل التزامات الناتو

فقدت المبادرات الدبلوماسية الأوروبية للشرق الأوسط بريقها ولم تعد مؤثرة مع انحسار الليبرالية وزيادة التحديات

برزت مؤخرًا كرافد أساسي للهجرة، أضحى مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالتطورات في مجالي السياسات العامة الأُخريين وهما؛ إيران والصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

كحال أي دولة، لدى إيران مصالح أمنية مشروعة، إلا أن الاستراتيجية التي تنتهجها عبر شن حروب إقليمية من خلال الاستعانة بوكلائها فيما يعرف ب "محور المقاومة" كان لها تأثيرها المُدمر في المنطقة. فمن خلال دعمها لنظام الأسد في سوريا، فإنها تكون قد ساندت نظامًا يقتل ويقصف أبناء شعبه بقنابل الغاز دون هوادة، فضلًا عن، تداخلاتها بشكل واسع في السياسات العراقية، وتسببها في تقويض سيادة لبنان على أراضيه، من خلال دعمها لجماعة حزب الله، الذي أفضى إلى نشأة دولة داخل الدولة اللبنانية. ومؤخرًا، فمن خلال دعمها لجماعة الحوثي، تكون طهران سببًا في المعاناة الإنسانية التي يُعايشها الشعب اليمني، إلى جانب زعزعة استقرار أمن الملاحة البحرية في البحر الأحمر. كما تتحمل إيران ووكلاؤها مسؤولية الهجمات الصاروخية وتلك التي شنت بواسطة طائرات مُسيرة على المنشآت النفطية داخل المملكة العربية السعودية عام ٢٠١٩م، ومثيلاتها في الإمارات خلال عام ٢٠٢٢م، كما لعبت طهران دورًا في الهجمات التي شنتها حركة حماس على إسرائيل في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، والتي أعقبها هجمات من قبل حزب الله في ٨ من أكتوبر. في الوقت ذاته، تحركت إيران بشكل صريح ضد المصالح الأمنية الأوروبية عبر تزويد روسيا بالطائرات المسيرة لقصف المدن الأوكرانية ومحاولاتها تنفيذ عمليات اغتيال داخل الأراضي الأوروبية. حيث تمتلك القذائف الإيرانية القدرة على الوصول إلى جنوب-شرق أوروبا بقدر قدرتها على الوصول إلى دول المنطقة.

ثمة مخاوف أوروبية مُبررة حيال تجاوز إيران العتبة النووية، بما قد يؤدي إلى اشتعال سباق تسلح نووي إقليمي. من ثم، تقتضي المصلحة الأوروبية دحر طموحات إيران الإقليمية والنووية مع العمل في الوقت ذاته على إيجاد مخرج للنظام الإيراني وإفلاته من القبضة الروسية والصينية. وينطوي ذلك على ضرورة "السير على خيط رفيع" ما بين استمرار حملات الضغط الأمريكية على طهران، وبين المسار الدبلوماسي المُتجذر بعمق في الحمض النووي الأوروبي. فإن الحوافز التي تتيحها أوروبا ضمن سياسة "العصا والجزرة"، ممثلة في تخفيف العقوبات والتعاون الاقتصادي، تعد جزءًا مهمًا من هذا المسار، لكن تظل الحاجة إلى الإبقاء على الخيارات العسكرية على الطاولة كي تؤتي السياسات الأوروبية ثمارها. بمنأى عن الأفعال الإسرائيلية، لم تضطر إيران حتى الآن إلى مواجهة رد انتقامي على أراضيها بسبب حروبها بالوكالة داخل المنطقة. ولكن قد يتغير الوضع كثيرًا في المستقبل، بما يحتم على أوروبا ضرورة تقرير مدى استعدادها وجاهزيتها للمشاركة في مساعي ردع إيران. وينطبق ذلك بشكل خاص على أزمة هجمات الحوثيين على ممرات الشحن داخل البحر الأحمر، والتي لم تكن لتحدث دون دعم إيراني. حيث تؤدي هذه الهجمات إلى رفع تكاليف التجارة الأوروبية مع آسيا على نحو كبير، في ظل اضطرار السفن إلى تحويل مساراتها إلى مسارات حول طريق رأس الرجاء الصالح. وهو ما أدى إلى الحد من عائدات مصر من قناة السويس وتقويض استقرارها المالي، وربما السياسي بنهاية المطاف. بالتالي، ينبغي لأوروبا العمل على درء النفوذ الإيراني الإقليمي، لاسيما داخل لبنان. وفي هذا الصدد، يتعين على بروكسل العمل على تطبيق وقف لإطلاق النار، استنادًا على قرار الأمم المتحدة رقم ١٧٠١ الصادر لعام ٢٠٠٦م، الذي لم يلتزم به أي من طرفي النزاع-حزب الله وإسرائيل. وقد نص القرار على انسحاب حزب الله إلى ما وراء نهر الليطاني ووقف إسرائيل انتهاكاتها للأجواء اللبنانية.

على جانب آخر، أفضى تجدد اشتعال الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، والغضب الذي اجتاح الشارع العربي بعد ذلك، في تعزيز موقف إيران داخل القطر العربي حتى الآن. مع ذلك، فإن استخدام طهران لوكلائها داخل المنطقة واستعدادها "للقتال حتى آخر قطرة دم عربية" من أجل تحقيق مصالحها الإقليمية، كلف دول المشرق ثمنًا غاليًا. فضلًا عن،

تحقيق الاستقلال الاستراتيجي يتطلب بريطانيا أكثر صرامة مع أمريكا وموقف فرنسي أشد حزمًا مع العرب ونهج ألماني أكثر حسمًا مع إسرائيل

رغم أهمية الشرق الأوسط تظل المنطقة مبعث قلق أوروبي للاعتماد على إمدادات النفط والغاز والمخاوف من تجدد الهجرة أو امتداد الأزمات الأمنية

الفشل الذي منيت به استراتيجية الردع الإيرانية من خلال شن حروب بالوكالة، داخل لبنان، نتيجة تدهور القدرات العسكرية لجماعة حزب الله، والتي قد تشكل حافزًا إضافيًا أمام إيران كي تواصل سعيها لامتلاك سلاح نووي.

ربما استطاعت تل أبيب تصفية قيادات حركة حماس وحزب الله وتقويض قدراتهما العسكرية، إلا أن ذلك يندرج تحت بند المكاسب التكتيكية فقط.

حيث لن تتمكن إسرائيل من التخلص من أزماتها الأمنية عبر أعمال القتل وإزهاق الأرواح، بجانب افتقارها إلى انتهاج استراتيجية سياسية مقنعة. وهو ما يُبرز أهمية إيجاد حلول سياسية للقضية الفلسطينية، باعتبار ذلك جزءًا من عملية تطبيع إقليمية أكثر شمولًا مع الجانب الإسرائيلي وتعاون إقليمي أمني. فقد أصبحت الاستراتيجية التي تقوم عليها اتفاقات "إبراهام"، والتي تتجاهل القضية الفلسطينية مقابل السعي للتطبيع مع إسرائيل موضع شك وتساؤل. فلا يمكن "للمرء الاحتفاظ بكعكته، وأن يأكلها في الوقت ذاته"؛ أي أنه لا يمكن الجمع بين الأمر ونقيضه.

وعلى الرغم من مواصلة ساسة أوروبا التشدق بأهمية تطبيق حل الدولتين، إلا أنهم فشلوا في التصرف عندما أبدت إسرائيل عدم اكتراثها بهذا الحل وإعلان الكنيست معارضته له. عوضًا عن ذلك، دعا المتطرفون في جناح اليمين الإسرائيلي علنًا إلى الاستيلاء على أراضي الضفة الغربية المحتلة، التي يطلقون عليها "يهودا والسامرة". بالتالي، فإن المعاناة التي يخوضها أبناء الشعب الفلسطيني لا تقتصر فقط على العنف الممارس من جانب الدولة الإسرائيلية بل ومن قبل المستوطنين المتطرفين الذين يسعون لطردهم من أراضيهم ومنازلهم.

وفي الوقت الذي تعرب أوروبا دومًا عن دعمها لحق إسرائيل في الوجود ودعمها لمخاوفها الأمنية، بدأت بعض البلدان الأوروبية التفكير في فرض عقوبات على المستوطنين المتطرفين والمتشددين داخل جناح اليمين في الحكومة الإسرائيلية الراهنة مثل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش ووزير الأمن القومي إيتمار بن جفير. وقد يشهد الأمر مزيدًا من التصعيد بحيث يتم إقرانه بجهود دولية للضغط على إسرائيل، بما يشمل ذلك اتباع المسارات القانونية واللجوء لساحة "الحرب القانونية". فقد سبق وأن دعمت أوروبا مواقف المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية، كما رحبت بإصدار الأخيرة مذكرات اعتقال ضد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بتهمة ارتكاب جرائم حرب داخل أوكرانيا.

لكنها ستكون على موعد مع اختبار حقيقي لمدى قبولها للاستقلال المؤسسي والقضائي دون خوف أو محاباة، إذا ما أقدمت المحكمة الجنائية الدولية على إصدار مذكرات اعتقال ضد رئيس الوزراء بنيامين نتياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت، كما طالب المدعي العام الرئيسي كريم أحمد خان، بإصدار مذكرات اعتقال ضد ممثلي حركة حماس الذين أصبحوا في عداد الموتى اليوم. وقد أشارت دولة المجر بالفعل، إلى أنها لن تمتثل لأحكام مذكرة الاعتقال، على غرار ما فعلته منغوليا، حين سمحت للرئيس الروسي فلاديمير بوتين بحرية التنقل داخل وخارج البلاد، رغم كونها إحدى الدول الموقعة على اتفاقية المحكمة الجنائية الدولية.

كذلك من المتوقع أن تشعر أوروبا إنها واقعة تحت ضغط متزايد من أجل تنمية حضور أقوى وأكبر داخل المنطقة في ظل ولاية رئاسية ثانية لدونالد ترامب، بعد فوز المرشح الجمهوري في سباق انتخابات الرئاسة الأمريكية، الأمر الذي سيخلف تبعات واسعة داخل المنطقة. حيث من المتوقع أن يفرض قيودًا أقل على سياسات الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة وممارسات الاحتلال بالضفة الغربية مقارنة بسلفه جون بايدن. على صعيد آخر، ستواجه الحكومة الكردية، التي تتمتع بحكم شبه ذاتي، في شمال شرق سوريا ضغوطًا في حال قررت الولايات المتحدة سحب قواتها الخاصة المتمركزة هناك. وهو ما قد يجذب كل من

تقتضي المصلحة الأوروبية دحر طموحات إيران الإقليمية والنووية وإيجاد مخرج للنظام الإيراني وإفلاته من القبضة الروسية والصينية

تركيا، ونظام الأسد، وربما أيضًا البقايا المتناثرة لتنظيم الدولة الإسلامية إلى استغلال الفراغ الذي سيحدث في السلطة.

وبشكل عام، يعد ترامب شخصًا محب للصفقات والمقايضات، ويستَهويه كثيرًا تحقيق المكاسب الشخصية. فقد كان حصول صندوق الأسهم الخاص الذي يديره صهره جاريد كوشنر على استثمارات من قبل المملكة العربية السعودية بنحو ملياري دولار أمريكي عقب انتهاء الولاية الرئاسية الأولى لترامب، استثمارًا ذكيًا من الناحية السياسية وسيؤتي ثماره بشكل جيد.

من ناحية أخرى، قد تشعر دول المنطقة الخليجية مع مجيء ترامب بالضغط بسبب تقاربها مع الجانب الصيني (ومن الأمثلة على ذلك، استيراد المملكة العربية السعودية تكنولوجيا الصواريخ الصينية، وتصدير تكنولوجيا المعلومات بما في ذلك تكنولوجيا الجيل الخامس من شركة هواوي الصينية إلى دولة الإمارات).

كذلك قد يسعى ترامب وراء تمديد اتفاقات "إبراهام" رغم عدم تسوية القضية الفلسطينية. في حين يظل التساؤل مطروحًا حول ما قد يفعله في حال قررت إيران السير نحو تصنيع قنبلة نووية. فمن جانب، يحرص الرئيس الجمهوري على تقديم نفسه في صورة الشخص الانعزالي الذي لا يَود الانجرار إلى حرب جديدة داخل المنطقة، وعلى الجانب الآخر، فقد كان هو من قرر الانسحاب بشكل أحادي من الاتفاق النووي خلال عام ٢٠١٨م، بما أدى إلى تصاعد الموقف، فضلًا عن تصريحاته ذات الطابع العسكري في الحديث عن إيران.

إجمالًا، يتعين على أوروبا العمل على مجابهة النفوذ الإيراني في المنطقة، بالأخص داخل لبنان. وفي سبيل ذلك، ستبرز الحاجة لاستخدام "سياسة العصا والجزرة" من خلال تقديم حوافز لطهران، في شكل عقوبات مخففة أو تعاون اقتصادي، مع الإبقاء على الخيارات العسكرية مطروحة على الطاولة وإمكانية المشاركة في عمل عسكري إذا ما استدعى الأمر. يشمل ذلك أيضًا، استئناف العمل على الملف النووي الإيراني ومحاولة دمج إيران داخل منظومة الأمن الإقليمي، واحترام مخاوفها الأمنية المشروعة، في الوقت الذي تحاول التكيف والتعامل مع ولاية ثانية لدونالد ترامب. ورغم أن فكرة التطبيع مع نظام الأسد ليست مطروحة على الطاولة الأوروبية للوقت الراهن، لكنه يتعين على أوروبا استكشاف مسارات غير مباشرة لكيفية تحسين الأوضاع الإنسانية داخل سوريا.

على صعيد الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، يتطلب الأمر من بروكسل الذهاب لما هو أبعد من مجرد التشدق بالخطابات الرنانة، بل أن تُمارس ضغطًا على إسرائيل لتمهيد الطريق أمام تطبيق حل الدولتين، وإلا ستبدو أية حلول بديلة مقترحة مثل صيغة الكونفدرالية، غير واقعية خلال الوقت الراهن. يتضمن الأمر كذلك، ضرورة التواصل مع المملكة العربية السعودية ودول عربية أخرى كانت سببا في أن تبصر مبادرة السلام العربية النور في عام ٢٠٠٢م. وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف السياسية المنشودة، يتسنى لأوروبا أن تلقي بثقلها الاقتصادي الذي يخول لها إتاحة العديد من الحوافز.

ومن الأمثلة على ذلك: السماح بالنفاذ إلى الأسواق الأوروبية عبر خفض قيمة التعريفة الجمركية، والتعاون بشأن الضوابط والاستثمارات الصناعية داخل بلدان الشرق الأوسط تحت مظلة سياسة "الاستعانة بدول الجوار لتنفيذ الأعمال" التي برزت في أعقاب أزمة تفشي جائحة كورونا. إلى جانب التعاون في الاستثمارات في الطاقة المتجددة، ومشروعات الربط الكهربائي.

إن أي جهد سياسي واقتصادي يبذل من هذا القبيل سيكون أكثر مصداقية، إذا تم تحقيق قدر أعظم من الوحدة الأوروبية. ويتطلب ذلك، إعمال مبدأ الأغلبية في القرارات التي تتخذ بشأن السياسات الخارجية والتخلي عن مبدأ الإجماع، الذي تستغله دولة مثل المجر بصورة مستمرة لإفساد المبادرات الأوروبية. وأخيرًا، إذا ما أرادت أوروبا أن تصبح لاعبًا أكثر تأثيرًا ونفوذًا داخل المنطقة، فإنها في حاجة أولًا إلى أن تتحمل مسؤولياتها كاملة وأن تتجاوز التصريحات النبيلة والنظرة السطحية إلى الفهم العميق والأفعال المؤثرة. فلا يكفي أن تكون أوروبا مجرد مراقب، بل عليها أن تكون شريكاً فاعلاً يساهم في بناء مستقبل أكثر استقرارًا لشعوب المنطقة.

* مدير معهد دراسات الشرق الأوسط بالمعهد الألماني للدراسات الدولية والإقليمية وأستاذ بجامعة هامبورغ

الشرق الأوسط الجديد ترسمه مسارات متعددة ولن يكون حكرًا لإسرائيل

تقدمت السعودية بحلول دبلوماسية أكثر حكمة وأقل تكلفة لتجنب المنطقة اختلال الموازين

لم يعد النظر إلى ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، على أنه حدث في إطار السياق الطبيعي لقواعد الاشتباك بين إسرائيل وحماس، سيما وأن هذه اللحظة أصبحت لها تداعيات على منطقة الشرق الأوسط بشكل مباشر بعد دخول أكثر من طرف في هذا الصراع الذي تحول إلى اشتباك عسكري مباشر في جغرافيات متعددة شملت إيران ولبنان واليمن والعراق وسوريا، مما يضع المنطقة أمام عدة احتمالات تشمل تطور هذا الاشتباك إلى حرب شاملة وما ينتج عنها من خارطة قوة جديدة في منطقة الشرق الأوسط بناءً على نتائجها أو أن يكون هناك مسار سلام يمكن أن يجنب المنطقة والعالم آثار حرب الجبهات السبع .

أ.د. إحسان الشمري

خيار الحرب الشاملة وفرص السلام:

كانت الحملة العسكرية على حركة حماس في قطاع غزة والتي استمرّت لمدة عام مع وجود تصريحات من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس أركان جيشه بأن المعركة طويلة وصعبة، مؤشر على أن نطاق العمليات لن يتوقف على حدود القضاء على مسلحي حماس، فبعد عام تصاعدت المواجهات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله اللبناني وقيام تل أبيب بنقل معركتها شمالًا ، معلنة التوغل البري في الجنوب اللبناني، ومن ثم الإعلان عن اغتيال حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله على إثر ضربة إسرائيلية ضخمة استهدفت قلب الضاحية الجنوبية لبيروت، يعد نقطة تحول استراتيجية في الحرب، فضلًا عن ذلك فإن انخراط الحوثيين في اليمن مُبكراً كطرف بالمواجهة منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، في محاولة الضغط على الجانب الإسرائيلي في إطار الصراع الدائر في غزة واشتراك الفصائل المسلحة العراقية بهجمات منسقة ، أظهر أن الجانب الإيراني كان مُصراً على توظيف ساحات النفوذ بشكل مُبكر للاشتباك الإقليمي، لخلق توازن الرد والردع تجاه إسرائيل وكذلك إدارة الصراع المباشر مع الجانب الأمريكي، وبذلك فإن إيران بدخولها وحلفائها بمواجهة مفتوحة قد أنهت الحرب الباردة التي كانت تخوضها في السابق ، بل كان لإطلاق إيران لصواريخ باليستية على إسرائيل مستخدمة مجموعة من الأسلحة لطالما أثارت قلق الغرب، ردًا على مقتل رئيس المكتب السياسي إسماعيل هنية على أراضيها، بداية التحول الفعلي للحرب المباشرة وليست الشاملة بين الطرفين .

وعلى الرغم من أن الرئيس الأمريكي جو بايدن أعلن في أيلول ٢٠٢٤م، إن بلاده عازمة على منع نشوب حرب أوسع نطاقًا في الشرق الأوسط "تبتلع المنطقة بأكملها" ، الآن المعطيات تشير عكس ذلك، فعلى ما يبدو أن قرار الحرب الشاملة أصبح تمتلكه إسرائيل بمعزل عن الإدارة الأمريكية، سيما وأن نتنياهو أدرك المرونة التي تبديها واشنطن إزاء فتح الجبهات والهجمات التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي في غزة ولبنان ، كذلك يستشعر نتنياهو أن الأميركيون يراهنون على الضغط العسكري ويعطونه المزيد من الوقت لغرض كبح جماح إيران وأذرعها في المنطقة، لذلك تفسح واشنطن المجال أمام الإسرائيليين لتنفيذ المزيد من العمليات بغية تغيير موازين القوى، لذلك ظهروا أنهم غير راغبين بوقف إطلاق النار بين تل أبيب وطهران.

إن اعتماد تل أبيب وطهران استراتيجية الرد المتقابل سيدفع لاحقًا إلى اقتراب أكبر نحو الحرب الشاملة، ويتصاعد هذا الخيار بعد نشر واشنطن بطاريات (ثاد) المقاومة للصواريخ

المبادرة السعودية لتشكيل التحالف الدولي للاعتراف بدولة فلسطين أفضل تحرك ويتوجب على العراق تأييدها كحل عربي متقدم

والمتطورة في(إسرائيل)، فهذا النشر لا يؤشر فقط إلى مزيد من الانغماس العسكري الأمريكي بالنزاع، بل إلى الاقتراب من حرب متعددة الأطراف خصوصًا بعد العثور على أسلحة روسية "حديثة" خلال تفتيش أنفاق وقواعد لحزب الله في جنوب لبنان من قبل الجيش الإسرائيلي، فضلًا عن ذلك فإن الضربة الإسرائيلية لإيران والتي نجحت الضغوط والإغراءات الأمريكية على نتنياهو بشن ضربة محدودة لإيران لأهداف أمريكية جيوسياسية واقتصادية وانتخابية ، فضلاً عن أن هدف الضربة هو إبقاء إيران الآن ضمن حدودها، وتبقى إسرائيل حرة التصرف في الساحات الأخرى بالذات اللبنانية ، مما يتطلب ردًا إيرانيا وهذا يؤكد بأن المنطقة سائرة باتجاه مواجهة أكبر قد تصل للحرب الشاملة وأن الجيش الأمريكي سيشارك بدور أكبر على الأرض وليس فقط بالاستخبارات أو الدفاع الجوي، مما يعني بأن إسرائيل نجحت بتفعيل الالتزام الأمريكي الصلب بأمن تل أبيب، ذلك الالتزام الذي أصبح محط شك خلال مدة الصراع، بسبب محاولة الديمقراطيين التخفيف من آثار هذا التورط على الانتخابات الرئاسية الأمريكية والابتعاد قدر المستطاع من الصراعات في منطقة الشرق الأوسط .

إن القدرة الإسرائيلية التي تحاول حسم المعارك في غزة بعد مقتل يحيى السنوار زعيم حركة حماس، مع تطورات القتال مع حزب الله بعد مقتل حسن نصر الله والذي كثف رهانه على الوضع البرّي من خلال فرقة الرضوان، لإلحاق خسائر كبيرة في صفوف الإسرائيليين، لعلّه يحسّن من شروط التفاوض بالنسبة إليه، يعني أن جبهة الجنوب ستحدد أيضًا من احتمالية اندلاع الحرب الشاملة، مع الأخذ بأن جماعة الحوثي الموالية لإيران ما تزال تمثل خطرًا على الملاحة في البحر الأحمر (ممر المصالح الدولية) باعتمادها الاستهدافات للسفن مما يضاعف الاحتمال بأن الحرب الشاملة هي الخيار لأطراف الصراع سيما وتحالف حراس الازدهار والقوات الأمريكية مصممة على إنهاء هذا التهديد من خلال تحالف دولي يشمل بريطانيا وفرنسا، كذلك فإن مبدأ ما أطلق عليه (وحدة الساحات) حفز تل

إيمان السعودية بالدبلوماسية كوسيلة أكثر استدامة والطريق السليم لإيجاد الحلول بعيدًا عن الشعارات التي دفعت الشعوب إلى الدمار

أبيب للإعلان في كثير من أيام الاشتباك على أن المعركة طويلة وصعبة، مما يدفعنا إلى أن نستنتج بأن إسرائيل تبحث عن شرق أوسط جديد من خلال الحرب وليست المفاوضات وأنها لن تنهي الحرب إلا من خلال فرض سلاحها كقوة ردع أحادية بالمنطقة ، ولما توفره هذه الحرب من اعتقاد جديد لها يتمثل بالمنطقة الآمنة من البحر غربًا إلى حدود إيران شرقًا .

إن تصاعد احتمال الحرب الشاملة لا يعني عدم وجود مبادرات للسلام من دول راغبة بالاستقرار للمنطقة وإنهاء خيار الحرب والصراع، وتمثل ذلك بمسارات عدة وأهمها المبادرة التي أعلنتها المملكة العربية السعودية بإطلاق تحالف دولي لإقامة دولة فلسطينية وتنفيذ "حل الدولتين"، إذ عدت الرياض أن الوضع في غزة وتنفيذ حل الدولتين كطريق إلى سلام عادل وشامل" ، مؤكدة على التحرك بشكل جماعي مع الشركاء من الدول العربية والإسلامية والأوروبية لأجل اتخاذ خطوات عملية ذات أثر ملموس للدفع باتجاه الوقف الفوري للحرب، وتنفيذ حل الدولتين، وفي مقدمة ذلك تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة ؛ إن التطورات المتسارعة في المنطقة وفشل الحلول لوقف تداعيات الحرب في غزة ولبنان، لم يجعل السعودية عاجزة عن تقديم مقاربات جديدة، بل تقدمت بفعل دبلوماسي لم يسبق أن تحقق رغم كل التعقيدات الحالية، معتمدة على الدبلوماسية كخيار أكثر حكمة وأقل تكلفة، لكي تجنب المنطقة اختلال موازين القوى، ويعد خياراً أفضل من الدخول في مواجهة عسكرية الذي لا تحبذه الدول التي لا تمتلك القدرة أو الإرادة لتحمل تكاليفها، فإيمان المملكة بأن الدبلوماسية هي الوسيلة الأكثر استدامة في هذه الحالة هو الطريق السليم لإيجاد الحلول بعيداً عن الشعارات التي دفعت الشعوب إلى الدمار؛ فالتحالفات الدولية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحريك الملفات المستعصية، حتى لو بدا أن نتائجها غير منظورة على المدى القريب، فهذه التحالفات قد لا تقتصر على المؤتمرات والاجتماعات، بل قد تكون أدوات للتأثير على موازين القوى والدفع باتجاه تسويات سياسية منتظرة لإنهاء صراع كلف المنطقة والعالم الكثير، ولم تتوقف المملكة عند حدود التحالف الدولي هذا، بل انطلقت لدعم الفلسطينيين بالوسائل الاقتصادية وتقديم المساعدات المادية والمعنوية.

إن التراجع الكبير لما يعرف بمحور المقاومة بقيادة إيران اضطرها إلى الانتقال للبحث عن مسار سياسي بهدف التفاوض بشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية حين استنجدت بالمملكة العربية السعودية، وكذلك قيام وزير خارجيتها عباس عراقجي بجولة عربية – إقليمية ، هذا التحول كان قائمًا بالأساس على إعطاء فرصة للحل السياسي الذي تبحث عنه طهران ، فضلاً عن كونها فرصة للضغط بأكثر من ورقة، الحرب والسلام، وهو ما دفع حزب الله للإعلان عن قبوله بحل سياسي مع إسرائيل وتفويض نبيه بري رئيس البرلمان اللبناني للتفاوض والقبول بتطبيق القرار ١٧٠١ الصادر من مجلس الأمن الدولي، الأمر الذي اعتبرته إسرائيل تراجعًا وهو ما جعلها ترفض كل المبادرات السياسية من حماس وحزب الله، وبدأت تهدد بفتح جبهة بعد الأخرى . مما تقدم يمكن الاستنتاج أن المواجهة الأوسع بين إيران وإسرائيل ستقع بعد الانتخابات الأمريكية، إن لم يتم رسم معالم تسوية شاملة لتدارك الانهيار وإن خيار الحرب الإقليمية هو الثابت لأطراف المواجهة العسكرية، سيما بعد الانتشار العسكري الأمريكي في إسرائيل وإعادة تموضعها في عدد من الجغرافيات التي تتواجد فيها قواعدها، ووجود قناعة تامة لدى طهران بأن تل أبيب تعمل على إنهاء حلفائها في المنطقة وانكفائها على داخلها المنهك، لذا ستعمل على إبطاء هذه الحرب، بانتظار صفقة قد لا تتحقق على المدى المنظور.

العراق وخيار الحرب ومبادرات السلام:

أن قرار الفصائل المسلحة العراقية بالاشتراك بالحرب الدائرة بين إسرائيل من جهة وحلفاء إيران في المنطقة من جهة أخرى منذ أكتوبر ٢٠٢٣م ، هو ركن أساس من البناء العقائدي لهذه الجماعات وإسنادا للموقف والفعل الإيراني بعدما قررت تمدد جغرافيات الصراع العسكري وتقديم الدعم اللامحدود لحماس والتهديد بالتدخل الميداني ضد تل أبيب أو استهداف مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، بشكل مباشر ، أو الحرب بالوكالة في عدد من الدول العربية، وهذا ما حدث بالفعل على الحدود اللبنانية والعراق، فضلًا عن أن هذا الاشتباك للجماعات العراقية يمثل ترجمة فعلية لشعار " وحدة الساحات " بهدف التصعيد العسكري لتحقيق ضغط على إسرائيل بتوازن الردود وأيضًا لتحسين شروط التفاوض لإيران في حال التفاوض للحصول على صفقة .

قرار الحرب الشاملة تمتلكه إسرائيل بمعزل عن أمريكا ونتنياهو

أدرك مرونة واشنطن إزاء فتح جبهات للجيش الإسرائيلي في غزة ولبنان

يشكل أكتوبر من عام ٢٠٢٣م، نقطة تحول في سياسات العراق الداخلية والخارجية، فانخراط الفصائل المسلحة الحليفة لإيران بحرب غزة وجنوب لبنان استناداً لشعار وحدة الساحات، قد دفع حكومة السوداني إلى إعادة تموضع بناء على هذا التطور، وبالرغم من التأكيد الرسمي على أن بغداد ليست طرفاً بما يدور إلا في جانبه الإنساني، إلا أن البيئة السياسية لرئيس الوزراء محمد السوداني التي تمثل الموقف شبه الرسمي، دخلت فعلياً بهذه الحرب من خلال استهداف القواعد الأمريكية في العراق وسوريا والاشتباك الفعلي من خلال هجمات منسقة للداخل الإسرائيلي، وبذلك أصبح العراق رسمياً ضمن نطاق الحرب وبنك الأهداف القادمة في خطط الجيش الإسرائيلي.

لم يعد النقاش في بغداد عمن يمتلك قرار الحرب المنصوص عليه في الدستور العراقي، فالسؤال الأهم الآن كيف يمكن تفادي هذه الحرب وآثارها المدمرة على بلد منهك سياسياً واقتصادياً وأمنياً؛ مما يتطلب خارطة طريق تشمل عدة مستويات وأهمها المسار الدبلوماسي لإخراج العراق من دوامة الحرب التي يمر بها الشرق الأوسط ويكون ذلك بالالتزام بمبدأ التوازن الذي سارت عليه الحكومات العراقية، المبدأ الذي كُسر بسبب الفصائل المسلحة التي شكلت الحكومة الحالية واعتماد خطاب خارجي يتسم بالحياد الشديد، وعدم استفزاز الأطراف العربية والدولية، وكذلك عدم إظهار العراق على أنه دولة جسرية لتهديد الدول الأخرى.

إن عدم طرح مبادرة دبلوماسية خاصة أثرت من ألا يبرز العراق كـ"طرف محايد"، خصوصاً وأن العراق يمتلك علاقات "نادرة" مع القوى الفاعلة بالحرب، ويتطلب ممارسة ضغط دبلوماسي بجولة عربية أو عالمية لغرض تنضيج المبادرة أو حتى قيادة حراك ضاغط على الدول الغربية يمكن أن يُنهي حالة الصراع في المنطقة، ومع مرور الوقت يبدو أنه فقد زمام المبادرة نتيجة إرادة الجماعات المسلحة.

إن مبادرة المملكة العربية السعودية التي شكلت على أساسها التحالف الدولي للاعتراف بدولة فلسطين، تعد أفضل ما قدم لهذه القضية؛ التي يتوجب على الحكومة العراقية الالتحاق بها والإعلان عن تأييدها كحل عربي متقدم، بحكم أن هذا التحالف الذي تقوده الرياض يمثل مساراً ومنهجاً يضمن الاستقرار للمنطقة ولبقية الدول التي يمكن أن تتأثر بتداعيات الحرب، فضلاً عن ذلك يمكن لبغداد؛ كي تتجنب الحرب، العمل على رفع مستوى الحديث مع الولايات المتحدة الأمريكية للتأثير على حليفتها إسرائيل بضرورة إبعاد الجغرافية العراقية عن دائرة القصف، وبذات الوقت من الضروري لحكومة السوداني، والعراق على شفا الحرب، أن يخوض مفاوضات سريعة مع إيران لوقف تحفيز حلفائها العراقيين بدمج بلدهم بوحدة الجبهات، والانتقال تالياً داخلياً بحصر السلاح بيد الدولة وبشكل فعلي وعاجل.

لا شك أن معطيات الإحراج السياسي والدبلوماسي والترقب الصعب للحكومة العراقية يتطلب مقاربات مختلفة، وهي أمام مسؤولية وطنية، رغم أنها في الربع الأخير من عمرها الدستوري، لإنقاذ العراق وعدم الاكتفاء بردات الفعل تجاه بعض المواقف الداخلية وأخذ زمام المبادرة وعدم انتظار التسويات الإيرانية، فكل المؤشرات تؤكد بأن الدولة العراقية قد لا تصمد أمام الضربات، بالتالي سيجعلها غير قادرة على احتوائها ومن ثم سيواجه العراق منعطفات جذرية كبيرة كنتيجة حتمية لهذه الحرب. ان استخدام الجغرافية العراقية من الفصائل المسلحة العراقية، أدخل حكومة محمد السوداني (٢٠٢٢-٢٠٢٥م)، في حرج كبير سيما وأن الجدل يتمحور حول من يمتلك سلطة إعلان الحرب ومن هي الجهة المختصة بذلك، ورغم ان دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥م ، قد اناط في المادة ٦١ (تاسعًا ـ أ) ذلك لاختصاص مجلس النواب بالموافقة على إعلان حالة الحرب بناءً على طلب مشترك من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء، إلا أن ذلك لم يحدث خصوصًا وان الجناح المسلح في الإطار التنسيقي الحاكم في العراق بدأ بعمليات عسكرية، رغم ان السوداني أعلن انه أجرى حوارات واتصالات بضرورة وقف التصعيد لتجنب رد إسرائيلي .

ومع توسع الاستهدافات لهذه الجماعات يتضح أن القرار بالحرب خاضع لإرادة سياسية على حساب السياق الدستوري مما يضعف الدولة ككيان ومؤسسات، كذلك فإن الاشتراك بالحرب اللا متناظرة التي تدور حاليًا من قبل جهات شبه رسمية، أشر بأن بغداد أمام لحظات فارقة تفاقم من الأزمة الداخلية، وتمنع العراق خارجيًا على أن يجعله فاعلًا مع المبادرة العربية التي أطلقتها المملكة العربية السعودية والمتعلقة بتشكيل تحالف دولي لتأسيس دولة فلسطين.

إن اعتماد إسرائيل مبدأ حرب الجغرافيات المتتالية سيضع العراق في قلب الصراع خصوصًا وإن الجماعات المسلحة العراقية كانت مسؤولة عن قتل عدد من الإسرائيليين وهجمات صاروخية أو بطائرات مسيرة تجاه تل أبيب أو إيلات أو الجولان، الأمر الذي وضع العراق ضمن بنك الاستهداف للجيش الإسرائيلي وهذا سيكون له تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية ليس على الجماعات المسلحة بل على النظام السياسي والحكومة التي شكلتها هذه الجماعات، بعد ان أدرج رئيس الوزراء الإسرائيلي العراق ضمن محور دول الشر الذي ضم إيران والعراق وسوريا؛ بمقابل ذلك فإن من مصلحة العراق أن تذهب إيران إلى صفقة أو تسوية مع إسرائيل بشكل مباشر أو غير مباشر ، لما لذلك من انعكاس على الاستقرار في العراق وكذلك يبعد عنه خطر الحرب وتهديد النظام أو الانقسام الداخلي .

مستقبل الشرق الأوسط:

إن حرب الجغرافيات المتتالية التي تبنتها إسرائيل لا يمكن اعتبارها اشتباكًا عسكريًا محدودًا، فتوسع الصراع ودخول إيران بشكل مباشر يؤشر إلى أن هذه الحرب ستغير في حدود النفوذ والقوة في منطقة الشرق الأوسط ، فإطلاق تسمية " النظام الجديد " على عملية قتل حسن نصر الله الأمين العام لحزب الله اللبناني يؤشر بأن هناك تصور إسرائيلي لما بعد حسم هذه الجبهات السبع بشرق أوسط جديد يرتكز على إنهاء النفوذ الإيراني في المنطقة وأذرعها من الجماعات المسلحة ، فعبارة "رسم شرق أوسط جديد" ذكرها العديد من المسؤولين الإسرائيليين أبرزهم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو ، فإعادة ترتيب موازين القوى ورسم خريطة سياسية مختلفة للمنطقة ليس هدفًا إسرائيليًا جديدًا، ولكن تل أبيب تعتقد أنها باتت أقرب لتطبيق هذا الشرق الأوسط من أي وقت مضى، في ظل التطورات المتسارعة والمواجهات المستمرة مع ما يُعرف بـ"محور المقاومة" ، ومما يعزز هذا السيناريو هو وجود توافق أمريكي-إسرائيلي- أوروبي حول تصفية هذا النفوذ وإعادة ترسيم العلاقات وفق القوانين الدولية .

إن إعادة إنتاج الشرق الأوسط لن يكون على المستوى الجغرافي لدول المنطقة ولكنه مؤكد على مستوى إنهاء الأيدلوجيا الإيرانية خصوصًا وأن الجميع متفق على ضرورة انكفاء طهران لداخلها والاكتفاء بحدودها الجغرافية وعدم تهديد دول المنطقة، أي أن المنظور الإسرائيلي للشرق الأوسط الجديد، هو منطقة خالية من التهديدات الإيرانية .

إن شرق أوسط جديد كمنطقة سلام لا صراع يعتمد على مسار المفاوضات حول عدد من الملفات الرئيسية وما تنتجه من تسويات سياسية ومنها التسوية الفلسطينية الإسرائيلية والتسوية الإسرائيلية اللبنانية والتسوية الأمريكية / الإيرانية ، فحسم القضية الفلسطينية وفق مبادرة المملكة العربية السعودية بإعلان دولة فلسطين وضمان حقوق شعبها، ينهي عقود من التوتر والاشتباكات المسلحة بين الطرفين وانعكاسات تلك الاشتباكات على المنطقة بشكل مباشر ، كذلك فإن سيطرة الدولة في لبنان على سيادتها وسلاحها وإنهاء التحكم الخارجي والالتزام التام بالقرارات الأممية الصادرة لحل النزاع بين بيروت وتل أبيب سيتيح مزيدًا من الاستقرار في المنطقة ، كذلك فإن حسم الصراع الأمريكي الإيراني بخصوص الملف النووي للأخيرة الذي تسبب بتحول المنطقة إلى ساحة حرب مفتوحة، ستعطي هذه التسوية مزيدًا من الاستقرار للمنطقة.

مما لا شك فيه فإن نهاية المواجهة بين إسرائيل وإيران وحلفائها في المنطقة سترسم أولاً حدود القوة وتغير في قواعد الصراع بين الطرفين في ظل التفوق العسكري والأمني والمعلوماتي وتدفع ثانيًا باتجاه حرب إقليمية لرسم موازين هذه القوة لمنطقة الشرق الأوسط ، فلم تعد إسرائيل تقبل ان يفرض عليها مجددًا مبدأ الحرب المفتوحة فضلاً عن اعتقادها أنها أمام فرصة تاريخية لحسم هذا الصراع والحصول على مكاسب أكبر ليس لأمنها القومي فقط كمكاسب داخلية بل تعتقد بإمكانية أن تحقق لها هذه الحرب السلام الدائم وفق تسويات تتجها أدوات عدة، كذلك فإن تقويض إيران وأذرعها المسلحة بعد حروب الجغرافيات المتتالية التي اعتمدتها إسرائيل سيصب في صالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة بشكل كامل ويعزز من حضورها السياسي والاقتصادي والأمني أمام روسيا والصين حلفاء إيران في حدود الخليج العربي والبحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط ، وكذلك فإن واشنطن أدركت أكثر من أي وقت مضى الأهمية الجيواستراتيجية للعراق مما يضع خيار انسحاب قواتها منه قرارًا مستبعدًا ؛ فضلًا عن ذلك فإن تغيير قواعد اللعبة جيوسياسيًا في الشرق الأوسط برمته سيرتكز على المواجهة الشاملة إيرانية/ إسرائيلية، وهو أكبر امتحان للإدارة الأمريكية القادمة، ولما تقدم فإن الشرق الأوسط الجديد سيكون العنوان الأبرز لطاولات حوار ومسارات دبلوماسية ترسمه عدة دول في المنطقة ولن يكون حكرًا لإسرائيل.

* استاذ الدراسات الاستراتيجية والدولية _جامعة بغداد

فرص السلام والحرب في الشرق الأوسط وتأثيرها على المنطقة

القوة تحقق السلام .. سلام الشرق الأوسط لن يتحقق إلا بتغير ميزان القوى

أكد ثوماس نيف في كتابه (Fallen Pillars ١٩٩٥) عن السياسة الأمريكية حول فلسطين وإسرائيل، أن خبراء وزارة الخارجية الأمريكية ووزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات الأمريكية (CIA) عارضوا عام ١٩٤٧م، إنشاء دولة إسرائيل، لأن إنشائها لن يحقق الاستقرار في الشرق الأوسط، سيثير المشاكل وسيهدد المصالح الأمريكية، ولكن الرئيس ترومان تجاهل كل هذه المعارضة ووافق على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة ٢٩ نوفمبر ١٩٤٧م، وكان ترومان في عام الانتخابات الرئاسية، وفضل مصلحته الشخصية وارتباطه بالحركة الصهيونية والجماعات اليهودية

أ.د. أحمد سليم البرصان

ونشهد الآن مصداقية الخبراء فلم تشهد منطقة الشرق الأوسط استقرارًا منذ إنشاء إسرائيل حتى الآن، والمنطقة تعيش حالة الحروب التي تشنها إسرائيل ١٩٥٦، ١٩٦٧، ١٩٧٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤، ٢٠١٩، ٢٠٢١م، وحربها المستعرة على الشعب الفلسطيني، هي إبادة جماعية كما نشهدها اليوم، وحتى اتفاقيات السلام التي عقدتها إسرائيل تجاوزتها ولا تنفذها، بل تثير المشاكل داخل الدول العربية وكما قال رئيس وزراء إسرائيل الأسبق ومؤسسها " على إسرائيل أن تكون دائمًا داخل المعادلة السياسية لكل دولة عربية " بمعنى أن تتدخل بطريقة أو أخرى في التأثير السياسي داخل الدول العربية وذلك من خلال دعم الأقليات الموجودة أو التجسس في داخل الدول أو إدخالها في مشكلات وحروب مع دول أخرى، كما دعمت الأكراد في العراق وتدعم اليوم الحكومة اليمينية المتطرفة لدولة الأكراد الكبرى وانفصال جنوب السودان وبعض الفصائل الطائفية في لبنان وبناء علاقات مع بعض الأطراف الأمازيغية بالمغرب، فالحقائق المشاهدة أن عدم الاستقرار في المنطقة مرتبط فعليا بإسرائيل.

جذور عدم الاستقرار: هندسة النظام الإقليمي الهجينة

تبلور تشكيل النظام الإقليمي بعد الحرب العالمية الأولى، بعد اتفاقية سايكس/ بيكو وتشكيل بعض دول المنطقة، كانت بريطانيا تتلاعب بالقوميات العرقية وتشعر كل قومية أنها تؤيدها في مطالبها وتثيرهم على بعض لإسقاط الدولة العثمانية العرب والفرس والأتراك والكرد وكل منهم يتصور أنه صاحب الحظوة عند بريطانيا، وعندما اتصلت بريطانيا بالحسين بن علي في مكة كما في مراسلات حسين / مكماهون أن يقوم بحركته ضد الدولة العثمانية، بوعد له أنه سيكون ملك العرب، ولكن انتهى به المقام بعد الحرب العالمية الأولى منفياً في قبرص، ففي المراسلات الداخلية بين حكومة الهند البريطانية وبين الخارجية البريطانية في لندن أكدت الرسائل " يبدو أن الهند مسكونة بهاجس الخوف من دولة عربية موحدة وقوية. هذه الدولة لن تظهر إلى الوجود ما لم تبلغ بنا الحماقة حد خلقها"، كانت بريطانيا تحكم الهند وتعتبرها درة التاج البريطاني، وعندما تشكلت الدول العربية كانت معظم حدودها هندسية حتى تثير النزاعات بين الدول العربية، فأغلب الدول العربية لها مشكلات حدودية مع جيرانها وهذا ما قصدته بريطانيا حتى أن وزير المستعمرات البريطاني ونستون تشرتشل قال في عام ١٩٢١م " لقد أنشئت دولة بجرة قلم، وكان المندوب السامي البريطاني في العراق بيرسي كوكس قد رسم حدود العراق مع جيرانه ما عرف "بالخط الأحمر"والتي كانت قنبلة موقوته تفجرت فيما بعد، وحتى جامعة الدول العربية كانت بريطانيا خلف تأسيسها،

وإن كان الهدف منها التعاون العربي في سبيل الوحدة بل عمقت الخلافات، وأكدت على شرعية الانقسامات من خلال دولها وكان، المستشرق البريطاني هاملتون جب اقترح على الحكومة البريطانية نوعًا من الاتحاد العربي لإبعادهم عن ألمانيا حيث كانت الحرب العالمية الثانية في أوجها والقوات الألمانية في شمال إفريقيا ـ فأصدر وزير الخارجية البريطانية أنتوني إيدن في ٢٩ مايو ١٩٤١م، تصريحًا قال فيه أي خطوة للتضامن العربي وفي ٢٤ فبراير ١٩٤٣م، كرر دعوته وتأييده لشكل من الاتحاد العربي " أن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة بين العرب ترمي إلى تحقيق وحدتهم الاقتصادية والثقافية " وكما قال الدكتور عبد العزيز نوار ـ رحمه الله ـ " كانت عند إنشائها جسم عربي برأس بريطاني.

ونذكر بالخلافات الأخرى بين الدول الناشئة مثال التنافس على منصب الخلافة بعد سقوطها في تركيا ١٩٢٤م، وكان التنافس بين بغداد والقاهرة الملك فؤاد والملك فيصل بالعراق وكلاهما تحت النفوذ البريطاني والتي لا تقبل بعودة الخلافة، كما حدث الصراع على عرش سوريا بين القاهرة وبغداد وعمان وحتى تركيا دخلت على الخط، والتنافس حتى بين الإخوة أبناء الحسين بن علي حتى ١٩٣٦م، ولكن فرنسا ومعها بريطانيا أكدتا على النظام الجمهوري في سوريا ، وكل هذا التنافس يدخل في التوازن السياسي والمصالح الشخصية وطلب التأييد من بريطانيا ولذلك يظهر أن النظام الإقليمي منذ نشأته هش وضعيف وحتى الجامعة العربية التي أشرنا إليها ظهرت بعد مخاض عسير بسبب عدم الثقة بين النخب الحاكمة والتنافس بينها لولا الضغط البريطاني سيد الموقف.

ومع إعلان قيام إسرائيل دخلت منطقة الشرق الأوسط في دوامة عدم الاستقرار والحروب وخلفها بريطانيا عقادة العقد وما زالت بريطانيا رغم تراجعها تلعب دورًا خفيًا في المنطقة وكانت تتدخل حتى من يأتي حاكمًا في الأسرة الواحدة، وتبنت الولايات المتحدة إسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية ودخلت المنطقة في صراعات الحرب الباردة وإثارة الصراعات العرقية والطائفية وانتشرت الحروب بالوكالة والانقلابات العسكرية تهندسها مرة واشنطن ومرة أخرى لندن تبادل الأدوار في التنافس بينها.

إسرائيل والحرب الباردة وعدم الاستقرار

أعلنت إسرائيل في مايو ١٩٤٨م، وكانت إسرائيل مستعدة للحرب وبدعم بريطانيا والدول الغربية وعلى رأسها أمريكا التي اعترفت بإسرائيل بعد دقائق من إعلانها ورغم دخول الجيوش العربية

يشهد النظام الدولي محاور جديدة تتحدى أمريكا منها محور الصين وروسيا وكوريا الشمالية وإيران

بدون تنسيق وتعاون بينها، وحتى عدم الثقة بين قيادتها فليس غريبًا أن تتفوق عليهم، ولعل من طريف ما حدث في الحرب، وأن لدى العراق ثمانية طائرات ذوات قنابل بمواصفات خاصة وكان لدى مصر قنابل تصلح للاستعمال على هذه الطائرات، فعرضت مصر أن تأخذ الطائرات ورأى العراق أن تقدم مصر القنابل، وتشبث كل برأيه حتى انتهت الحرب، أعطت العراق مصر أربعة طائرات وسوريا ثلاثًا وسقطت الثامنة في الطريق، بل أثبتت الوثائق فيما بعد بأن الحركة الصهيونية كانت تنسق مع بعض النخب العربية، وكان قائد الجيش الأردني الذي دخل الحرب الجنرال الانجليزي كلوب.

وكان لحرب ١٩٤٨م، آثارها فحدثت في مصر ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، وحدث انقلاب حسني الزعيم في سوريا ١٩٤٩م، والذي أثبت أن الاستخبارات الأمريكية هندست من أجل خط التابلاين ليمر عبر سوريا للبحر المتوسط وعرض الزعيم على بن غوريون توطين الفلسطينيين في سوريا ومقابلة بن غوريون الذي رفض اللقاء، وبعد ستة أشهر حدث انقلاب عسكري على الزعيم بقيادة سامي الحناوي دعمته بريطانيا وأعدم الزعيم، وعاد في ظل الحرب الباردة التنافس على سوريا مما اضطر النخبة السورية للتوجه إلى مصر وإعلان الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥٨م، هذه الوحدة التي رفضتها الدول الغربية وحتى بعض الدول العربية وحدثت الحرب الباردة العربية، حرب الإذاعات العربية وهذا يؤكد عدم الاستقرار السياسي وفشل التعاون العربي، ومع العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م، بسبب تأميم القناة حتى أن نوري السعيد الذي صادف وجوده في لندن عند التأميم طالب أنتوني أيدن بالتخلص من عبد الناصر ، وكانت مصر قد توجهت للسلاح السوفيتي فأخذت دول عربية تميل في علاقاتها للمعسكر الشرقي والأخرى للمعسكر الغربي ، وأصبح التضامن العربي شعارًا أكثر مما هو سياسة فعلية.

ومن جهة أخرى، استغلت إسرائيل الخلافات العربية وتبنى بن غوريون " استراتيجية الأطراف " لإحاطة الدول العربية بدول غير عربية لتقيم إسرائيل معها علاقات استراتيجية، متميزة وتثير الخلافات بين هذه الدول مع الدول العربية وهي إيران الشاه وتركيا العلمانية وأثيوبيا، وأثارت إسرائيل الأكراد ضد الدولة العراقية بدعم من الموساد الإسرائيلي والسافاك الإيراني والاستخبارات الأمريكية ، وأثارت الخلافات الحدودية بين تركيا وسوريا والخلاف حول مياه نهري دجلة والفرات، وتوترت العلاقات بين مصر وإيران الشاه ولكن استطاعت مصر احتواء الخلاف مع أثيوبيا في الحرب الباردة، وبعد سقوط الشاه ١٩٧٩م، الذي اعتبرته واشنطن شرطي الخليج، حدث التحول في النظام الإقليمي، والتحول السياسي في تركيا منذ عهد توغورت أوزال وانفتاحه نحو الدول العربية، أضعف استراتيجية الأطراف، ولكن إسرائيل بعد نهاية الحرب الباردة تبنت "استراتيجية الأطراف الجديدة" في التعاون تجاه الهند التي أقامت علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل يناير ١٩٩٢م، وتوطدت تجارة السلاح بينهما والتعاون الاستخباراتي وعلاقات استراتيجية بعد أن كانت تخشى الدول العربية والمسلمين الهنود، كانت مصر والهند ويوغسلافيا تشكل قادة دول عدم الانحياز وتم احتواء الهند ولكن الواقع الحالي وفي ظل التحول السياسي أصبحت الهند تتبنى خط الإمداد من الهند عبر الخليج العربي إلى إسرائيل، وأقامت إسرائيل علاقات متميزة في التعاون الاستخباراتي وتجارة السلاح وقواعد تجسس في أذربيجان ضد إيران المجاورة لأذربيجان، فقد أقامت علاقات دبلوماسية ١٩٩٣م، وحسب صحيفة هآرتس الإسرائيلية (٦ مارس ٢٠٢٣م) أنه منذ ٢٠١٦م، دخلت ٩٢ طائرة شحن تابعة لإسرائيل إلى أذربيجان تحمل أسلحة ومتفجرات في٧٠٪ من أسلحة أذربيجان من إسرائيل، السلاح الإسرائيلي مقابل البترول الأذربيجاني والسماح بإقامة قاعدة للموساد والتجسس على إيران، وسمحت لإسرائيل باستخدام مطاراتها للقيام بعمليات وهجمات بالمنطقة وهذا يضع علامة استفهام على بعض الأحداث في المنطقة (مثل سقوط طائرة الرئيس إبراهيم رئيسي مايو الماضي) في ظل توتر علاقة أذربيجان مع أرمينيا وإيران، فإسرائيل دائمًا موجودة في الخلافات الإقليمية وأعادت إسرائيل نشاطها مع دول إفريقية وتسللت في علاقاتها

تظل تركيا على المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط قوة إقليمية وإيران التي يعتبرها الغرب ضمن محور الصين وروسيا

يوجد تعاون مباشر وغير مباشر بين أمريكا وإيران لعدم المواجهة وهناك تعاون في قضايا مهمة عبر التاريخ

مع دول أخرى مثل تشاد وأثيوبيا وكينيا وفي عام ٢٠١١م، عرضت إسرائيل على كينيا مساعدتها في تأمين حدودها من هجمات تنظيم حركة الشباب الإسلامي الصومالية وكشفت عن معاهدة أمنية سرية بين إسرائيل وكينيا وأرسلت فريق كوماندو لمساعدتها، وهذا يعكس تحول إسرائيل بإقامة علاقات محيطة بالعالم العربي من مغربها حتى مشرقها بعد علاقة التطبيع مع المغرب.

إن أسباب سهولة الاختراق الإسرائيلي لدول إفريقية وآسيوية هي معاهدات السلام العربية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد أكتوبر ١٩٩١م، وقبلها اتفاقية كامب ديفيد مع مصر ١٩٧٩م، واتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٩٣م، واتفاقية السلام مع الأردن أكتوبر ١٩٩٤م، قامت إسرائيل بحملات إعلامية ودبلوماسية أنها في حالة سلام مع العرب ولا مبرر لمقاطعتها، فالهدف من السلام الإسرائيلي تكتيك سياسي لمصالحها، وواقع الحال لم تنفذ معاهداتها ولم تحسن المعاهدات الحالة الاقتصادية والسياسية في الدول العربية بل زادت أوضاعها ترديًا لأن إسرائيل تريد تغلغل سياسي واقتصادي في المنطقة العربية، وهذا ما أشار إليه شمعون بيرس في كتابه "الشرق الأوسط الجديد"، تغلغل اقتصادي عمالة عربية رخيصة وأموال عربية وتكنولوجيا إسرائيلية التي ثبت أنها تكنولوجيا تجسس كما حدث برنامج التجسس الإسرائيلي الذي أعلنت صحيفة هآرتس أن شركة "إن أس أو " باعت برامج تجسس بلغت مئات ملايين الدولارات، وأجهزة البيجر اللاسلكية بحسب صحيفة الواشنطن بوست صممها الموساد وسوقها عن طريق مسؤولة تسويق لها صلات بالشركة التايوانية "أبولو"، ولذلك تبقى مشاريع التكنولوجيا الإسرائيلية خطيرة على الأمن القومي العربي وتسهل تغلغلها في أنظمة الدول.

النظام العالمي الجديد والاستقرار الإقليمي

إن النظام الثنائي القطبية قد حقق نوعًا من الاستقرار العالمي وأصبحت دول العالم الثالث تناور بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، بين المعسكر الشرقي والغربي، ومع انهياره ظهر النظام الأحادي القطبية، وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي الذي أصبح كارثة على عالم الجنوب وخاصة في الشرق الأوسط، وأشعل عدم الاستقرار السياسي والحروب يقودها اليمين المحافظ في واشنطن المتحالف مع الصهيونية، فشنت الولايات المتحدة عملية درع الصحراء عام ١٩٩١م، مستغلة أخطر عمل قام به الرئيس العراقي صدام حسين باحتلال دولة عربية " الكويت"، وكان العراق قد خرج من حربه مع إيران التي شنها ١٩٨٠م، وتؤكد المصادر أن الرئيس كارتر المتورط آنذاك في أزمة الرهائن في إيران وفي عام الانتخابات الرئاسية أوعز عن طريق أصدقائه للرئيس العراقي بالدخول لإيران لأن الجيش الإيراني كان مفككا والبلد في حالة فوضى علمًا بأن الحرب خدمت الخميني وحشدت الدعم الشعبي لأن العدو الخارجي يوحد الداخل واستمرت الحرب ثماني سنوات حتى ١٩٨٨م، دول كثيرة سخرت أموالها لشراء الأسلحة، وكانت أمريكا تمد إيران بالأسلحة، وتمد أيضا العراق بالمعلومات الاستخباراتية، وكانت فضيحة إيران كونترا ١٩٨٥م، عندما أرسلت إدارة ريغان لإيران صواريخ أرض ـ جو من طراز هوك وكانت زيارة روبرت ماكفارلين المستشار السابق للرئيس ريغان لطهران سراً، وأخيرًا دمرت الولايات المتحدة العراق وأسلحته التي استوردها ١٩٩١م، وفي عام ٢٠٠٣م، احتلت العراق، وهذه الأحداث أضعفت النظام الإقليمي العربي، حيث انقسمت الدول العربية بعد زيارة الرئيس السادات للقدس ثم احتلال العراق للكويت واستشرت الخلافات العربية وأصبح الدور العربي ثانونيًا إقليميًا ودوليًا، وأدى سوء الأحوال الاقتصادية والاجتماعية إلى الانتفاضات الشعبية العربية عام ٢٠١١م، وترتب على ذلك الحرب الأهلية في بعض الدول العربية وعدم الاستقرار في بعضها وانهيار بعض الدول وغياب الدولة المركزية القوية والاختراق الإسرائيلي بالتطبيع وجاءت أحداث السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، لتحدث تحولًا كبيرًا في المنطقة، حرب الإبادة الإسرائيلية في غزة ثم الحرب الإسرائيلية في لبنان بالإضافة إلى الحرب الروسية / الأوكرانية، التي اعتبرتها روسيا تهديدًا للأمن القومي الروسي بمحاولة الناتو

التطبيع الأمريكي / الإيراني يعني انسحاب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط وهو ما لا تريده إسرائيل وتضغط على الكونغرس

سياسة الترضية فشلت وأدت للحرب العالمية الثانية .. والقوة تحقق المصالح والتعاون بين الدول العربية وتعزز التوازن

ضم أوكرانيا لعضويته وهو ما ترفضه موسكو، كما أثبت السابع من أكتوبر أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في الشرق الأوسط لا يمكن تجاهلها، وأخذت تجد تعاطفًا قويًا على المستوى الشعبي العالمي وحتى على مستوى المنظمات الدولية وتحرك دول أخرى لتتبنى القضية مثل تقديم جنوب إفريقيا شكوى لمحكمة العدل الدولية وقدمت قضية الإبادة الجماعية إلى المحكمة الجنائية الدولية وهو يعكس تحدياً قوياً للدول المؤيدة لإسرائيل مثل الولايات المتحدة كما أن التوتر الصيني / الأمريكي حول تايوان يزيد من الانقسام في النظام الدولي الذي أصبح نظامًا متعدد الأقطاب من روسيا الاتحادية والصين والهند والاتحاد الأوروبي، وأصبحت الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحكم في النظام الدولي كما كانت قبل عقدين، بل تراجعت على أرض الواقع السياسي والسؤال أين العالم العربي في ظل هذه التحولات العالمية والدولية.

الدول العربية في ظل التحولات الدولية: السلام المفقود

يشهد النظام الدولي محاور جديدة تتحدى المحور الأمريكي، محور الصين وروسيا الاتحادية وكوريا الشمالية ويمكن اعتبار إيران ضمن هذا المحور كما يردد بعض الغربيين، والثلاثة الأولى نووية ويضاف إليها محور المقاومة المناهض لسياسة الولايات المتحدة، المحور الثاني الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وما يتبعهما من بعض الدول، وهناك مجموعة البريكس التي من ضمنها جنوب إفريقيا والبرازيل والهند بالإضافة إلى الصين وروسيا وضمت لهما بعض الدول مؤخرًا أو دول مراقبة وهو أقرب للتعاون الاقتصادي، كوريا الشمالية أرسلت عشرة آلاف جندي إلى الحدود الروسية / الأوكرانية وفقًا لاتفاقية التعاون بين روسيا وكوريا الشمالية، وتمد الصين روسيا بالسلاح وكذلك قدمت إيران المسيرات والصواريخ إلى روسيا كما قدمت الأخيرة إلى إيران بعض الصواريخ المتقدمة وبالتالي تصل إلى المقاومة خاصة في لبنان والحوثيين في اليمن، فعلى المستوى الدولي أصبح واضحًا صراعا بين كتلتين بسبب تناقض المصالح، وعلى المستوى الإقليمي في الشرق الأوسط تبقى تركيا كقوة إقليمية وإيران التي يعتبرها الغرب ضمن محمور الصين وروسيا، ولكن واقع الحال أن هناك قنوات مباشرة أو غير مباشرة بين الولايات المتحدة وإيران لعدم التصعيد للمواجهة بينهما بسبب العدوان الإسرائيلي ، وخاصة هناك تعاون سابق بين إيران في قضايا مهمة مثل غزو الولايات المتحدة لأفغانستان واحتلال العراق ساهمت إيران بشكل قوي لإسقاط حركة طالبان ٢٠٠١م، واحتلال العراق ٢٠٠٣م، ولذلك كانت المكافأة صعود التيار الشيعي في العراق للحكم بدعم أمريكي وتهميش السنة باعتبارهم مناصري النظام السابق، والتوافق الأمريكي / الإيراني واضح بشكل جلي في الضربة الإيرانية لإسرائيل في ١٤ أبريل ٢٠٢٤م، ردًا على الهجوم الإسرائيلي على القنصلية الإيرانية في دمشق الأول من أبريل، وتبين أن هناك إشعار مسبق في الأهداف التي قصفت، وردت إسرائيل في ١٩ أبريل بقصف بعض الأماكن في مدينة أصفهان وكل هذه العمليات محدودة لعدم التصعيد، ولكن اغتيال رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في ظهران أثناء حضوره تنصيب الرئيس الإيراني الجديد مسعود بزشكيان ٣١ يوليو ثم اغتيال بعض القادة الإيرانيين في سوريا ولبنان واغتيال زعيم حزب الله حسن نصرالله ٢٧ سبتمبر وهو انتهاك للسيادة الإيرانية، مما دفع إيران شن هجوم واسع على إسرائيل في الأول من أكتوبر ، وفي ٢٦ أكتوبر شنت إسرائيل ضربات على مواقع إيرانية كان قد تم تسريب الأهداف التي تضربها إسرائيل مسبقًا وحدث جدل في إدارة بايدن عن التسريب ولكنه متعمد لاحتواء التصعيد وتتوعد إيران بالرد، ولكن العلاقة بين طهران وواشنطن معقدة وتسعى أطراف إيرانية داخل التيار الإصلاحي بالتطبيع مع الولايات المتحدة ويروي تريتا بارزي في كتابه " حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إسرائيل وإيران والولايات المتحدة " الصفقات بين هذه الدول الثلاث في مناسبات عدة رغم الحملات الإعلامية والتوتر بينهما.

إن إسرائيل تحاول دائمًا منع التطبيع بين واشنطن وطهران، وهذا ما يؤكده البروفسور جون ميرشايمر الاستاذ بجامعة شيكاغو ومؤلف كتاب " اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية"، الذي أثار ضجة عند صدوره أقلق اللوبي الإسرائيلي، الذي اعتبر أن تأييد إسرائيل يهدد المصالح الأمريكية، وحسب ميرشايمر، فإن التطبيع بين واشنطن وطهران يعني انسحاب القوات الأمريكية من الشرق الأوسط وهذا ما لا تريده إسرائيل وعندما يحدث نوعاً من التقارب تحرك اللوبي الإسرائيلي للضغط على أعضاء الكونغرس لمعارضة التطبيع، والهدف الثاني أن إسرائيل تريد استمرار التوتر مع طهران لإكمال حلقة التطبيع مع الدول العربية تحت شعار التهديد الإيراني المشترك ولذلك تستفيد من اسطوانة التهديد الإيراني، ولذلك فإن التعاون

سياسة الغرب لا تقوم على الأخلاق وتتجاهل حقوق الإنسان
وقال عالم السياسة الأمريكي مورجنثو لا أخلاق في السياسة الخارجية

السعودي / الإيراني حاليًا ووساطة الصين بينهما أقلق إسرائيل وأثار حفيظتها لأنها لا تريد تقارب عربي / إيراني لأنه ليس من مصلحتها ، وهذا يذكرنا بغضب مناحم بيغن رئيس وزراء إسرائيل عام ١٩٨٨م، عندما توقفت الحرب الإيرانية / العراقية التي أنهكت البلدين وكان هنري كيسنجر قد قال ضربنا القومية العربية بالثورة الإيرانية وكلها لصالح إسرائيل.

والسؤال أين الواقع العربي في ظل هذه التحولات، إن النظام الإقليمي العربي يذكرنا ببداية النشأة، لم يستطع منذ عام كامل أن يوقف حرب الإبادة في غزة، والخلافات والتوترات في داخل النظام الإقليمي بين دول الإقليم متفاقمة وحتى داخل الدولة الواحدة توتر بين المعارضة والأنظمة السياسية وسيطرت النزعة القطرية في سياسة الدول على التعاون العربي والمصالح المشتركة مما أضعف دور النظام الإقليمي العربي على مستوى العالم وضعف دوره على مستوى إقليم الشرق الأوسط، وحتى في مسار التطبيع يبقى السؤال ما هي المصالح التي تحققت من التطبيع سوى مصالح لإسرائيل، فقد عقدت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل منذ أكثر من أربعة عقود والآن تمر ثلاثة عقود على اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والأردن وإسرائيل فلم تتحسن الأوضاع السياسية ولا التنمية وحتى الاستقرار والأمن، بل وجدت إسرائيل فرصتها للاستفادة من هذه الاتفاقيات دوليًا وإقليميًا وتفتيت الصف العربي واختراق المجتمعات العربية، ولذلك يحتاج النظام الإقليمي العربي لإعادة النظر في سياساته الإقليمية والدولية وأثبتت طوفان الأقصى ٧ أكتوبر مركزية القضية الفلسطينية وتحول في نظرة شعوب العالم لها وأصبح ينظر لإسرائيل كدول مارقة في النظام الدولي، ويمكن القول إن القوة هي التي تفرض السلام والاستقرار والتنمية وليس العكس، فسياسة الدول الغربية لا تقوم على الأخلاق وتتجاهل حقوق الإنسان بل تنظر بمعايير مزدوجة وكما قال عالم السياسة الأمريكي مورجنثو لا أخلاق في السياسة الخارجية وهذا ما كان يردده وزراء الخارجية الأمريكيين وآخرهم بلينكن، وأثبتت قراءة التاريخ أن سياسة الترضية فاشلة وأدت للحرب العالمية الثانية، فالقوة تحقق المصالح ،والتعاون بين الدول العربية يعزز ميزان القوة لصالحها، والسياسة القطرية حالة الضعف لأن السياسة العالمية تقوم على التكتلات الاقتصادية والعسكرية، ويملك العالم العربي جميع مصادر القوة التي تجعله في مقدمة التكتلات مؤثرًا في النظام الدولي في حالة استعمالها، وأن الدول دائمًا تحترم القوة، وفي ظل الانتخابات الرئاسية الأمريكية لا فرق بين الحزب الجمهوري والديمقراطي في موقفه من إسرائيل والقضية الفلسطينية والعلاقات مع الدول العربية، فسياسة بايدن الديمقراطي هي استمرار لسياسة ترامب فلم يغير شيئًا بل قدم لإسرائيل المال والسلام في الحرب على غزة ولبنان ، ٢٦ مليار قدمتها إدارة بايدن مساعدات عسكرية لإسرائيل خلال حربها الحالية ، ولذلك أقول بكل ثقة إن القوة هي أساس العلاقات في سياسة الدول بشتى أنواع القوة والتي يملكها العرب ولا يمكن تحقيق السلام إلا بالقوة ولذلك لا يمكن تصور السلام في الشرق الأوسط على المدى القريب إلا بتغير ميزان القوى الذي يفرض تحقيق السلام عندما تحقق كل الدول مصالحها وعلى رأسها حقوق الشعب الفلسطيني وفي ظل اليمين المتطرف الذي يعلن صراحة سياسة التوسع للمشروع الصهيوني لا يمكن وجود السلام، وكما قيل " أطلب الموت توهب لك الحياة " القوة أولًا ، والعدو لا يفهم إلا سياسة القوة.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعتي الملك عبد العزيز والحسين بن طلال سابقًا

الولايات المتحدة والحرب في الشرق الأوسط

فشل الوساطة الأمريكية بين العرب وإسرائيل لدعم بايدن حرب نتنياهو

منذ هجمات حركة المقاومة الفلسطينية حماس في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، والتي نجم عنها مقتل ما يقرب من ١٢٠٠ شخص، شنت إسرائيل الحرب الأكثر دمارًا وخرابًا على مدار تاريخها، والتي راح ضحيتها عشرات الآلاف من الفلسطينيين ونزوح ما يقرب من ٢ مليون آخرين. في حين لم تُحدد تل أبيب بعد رؤيتها الخاصة بشأن كيفية إدارة قطاع غزة بعد انتهاء الحرب الدائرة، بعيدًا عن المفاهيم العامة بشأن تولي الفلسطينيين الذين لا تربطهم صلة بحماس أو السلطة الفلسطينية السيطرة تدريجيًا على القطاع. وفي الوقت الذي أشار فيه الجيش الإسرائيلي إلى عدم رغبته في احتلال القطاع إلى أجل غير مسمى، كشف عدد من أعضاء الحكومة اليمينية التي يتزعمها رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، عن سعيهم للقضاء على حركة حماس.

أ.د. جودت بهجت

كما تزايدت دعوات وزراء جناح اليمين الإسرائيلي بشأن الترحيل القسري للفلسطينيين خارج قطاع غزة وأن يتم بناء المستوطنات الإسرائيلية داخل القطاع، حيث تصبو حكومة نتنياهو إلى تحقيق ما لا يقل عن إعادة خلق واقع جديد على كافة الحدود الإسرائيلية.

وبعد مضي أكثر من عام على بدء الحرب، أصبحت احتمالية معايشة "غدٍ أفضل" غير واردة لسكان قطاع غزة أو لسائر دول المنطقة. على النقيض، فبعد عام من أعمال القتل والاستهداف الإسرائيلي غير المشهود والتدمير المنهجي لبنية القطاع، وسَّعت تل أبيب نطاق حربها من خلال قصفها المُكثف للأراضي اللبنانية. وحتى بدون أن يطرأ تغيير على هيكل الحكومة الإسرائيلية الراهنة، قد تتجه إسرائيل ودول الجوار نحو غد مُغاير تمامًا: تُعيد فيه القوات الإسرائيلية احتلال قطاع غزة وربما حتى جنوب لبنان، إلى جانب بسط سيطرتها على أراضي الضفة الغربية إن لم يكن ضمها. وهو ما يعد الوصفة المثالية لمفهوم الحرب الأبدية، حيث يستمر القتال، وتتصاعد حصيلة القتلى، ويتواصل الدمار المادي الكارثي، فضلًا عن النزوح الجماعي للمواطنين، وتردي الأوضاع الإنسانية.

السياسات الأمريكية

منذ ٧ أكتوبر، ٢٠٢٣م، قام وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بـ ١١ زيارة إلى منطقة الشرق الأوسط. حيث تشمل أهداف واشنطن بشكل عام إلى إطلاق سراح الرهائن الإسرائيليين، وتسريع وتيرة وصول المساعدات الإنسانية إلى الفلسطينيين، والتفاوض بشأن خطة ما بعد الحرب داخل القطاع والتي من شأنها أن تمنع حركة المقاومة الفلسطينية حماس من تولي مسؤولية إدارة القطاع، فضلًا عن انسحاب القوات الإسرائيلية، وإنشاء قوات داعمة للاستقرار تحت قيادة عربية. وبخلاف هدف إنهاء القتال الدائر بقطاع غزة، تسعى الولايات المتحدة إلى التوصل إلى توافق بشأن التوقيع على اتفاق وقف لإطلاق النار بين إسرائيل ولبنان من شأنه أن يُمهد الطريق أمام سلام دائم. ومع ذلك، تحطمت الأهداف الأمريكية المنشودة على صخرة دعم واشنطن العسكري والدبلوماسي الراسخ لإسرائيل.

الدعم الأمريكي العسكري لإسرائيل

على مدار أكثر من عام، ساهم الدعم العسكري الأمريكي الهائل لإسرائيل في تغذية واستمرارية عمليات الأخيرة العسكرية على كل من قطاع غزة، والضفة الغربية، ولبنان، وسوريا، والعراق، واليمن، وإيران. لطالما كان ذلك الدعم الراسخ لأمن إسرائيل

واشنطن سنت تشريعًا جديدًا ضد "ليهي" منذ بداية حرب غزة لتقديم دعمًا عسكريًا بـ١٧ مليار دولار أو ١٥٪ من إجمالي الميزانية الدفاعية لإسرائيل

ركيزة أساسية للسياسات الخارجية الأمريكية على مدار تاريخ كافة الإدارات المتعاقبة منذ عهد الرئيس الأمريكي الراحل هاري ترومان. ومنذ نشأة إسرائيل في ١٩٤٨م، حرصت الولايات المتحدة على دعمها بما يقرب من ١٦٠ مليار دولار في شكل مساعدات ثنائية تركز على معالجة البيئة الأمنية الجديدة والمُعقدة من خلال قنوات الدعم العسكري والتعاون المشترك. إلى جانب العمل على تعزيز قابلية التشغيل البيني عبر المناورات العسكرية المشتركة، ومساعدة إسرائيل في الحفاظ على تفوقها العسكري النوعي على كافة جيرانها داخل المنطقة. ساهم هذا الدعم الأمريكي في تحويل الصناعة العسكرية الإسرائيلية وقطاع التكنولوجيا لدى تل أبيب إلى أحد أكبر المُصدرين للقدرات العسكرية على مستوى العالم. ومنذ عام ١٩٨٣م، حرصت الولايات المتحدة وتل أبيب على عقد لقاءات دورية بصفة مستمرة من خلال مظلة المجموعة العسكرية-السياسية -العسكرية المشتركة. وذلك بهدف دعم السياسات المشتركة للدولتين، ومخاطبة المخاوف المشتركة، وتعريف مجالات جديدة للتعاون الأمني. وتؤكد هذه الاجتماعات واللقاءات صلابة الشراكة الاستراتيجية القائمة بين البلدين.

وتعد إسرائيل أكثر دول العالم تلقيًا للمساعدات العسكرية الأمريكية بموجب البند رقم ٢٢ للبرنامج الأمريكي بشأن "التمويل العسكري الأجنبي". وقد اتخذ ذلك طابعًا رسميًا عبر التوقيع على مذكرة تفاهم بين الجانبين تمتد لمدة ١٠ أعوام (٢٠١٩-٢٠٢٨م). وتماشيًا مع بنود المذكرة، تقدم الولايات المتحدة سنويا ٣,٣ مليار دولار من التمويل العسكري الأجنبي لإسرائيل، و٥٠٠ مليون دولار تخصص لدعم برامج التعاون المشترك في مجال الدفاع الصاروخي. ومنذ السنة المالية لعام ٢٠٠٩م، بلغ إجمالي التمويل الأمريكي المقدم لتدعيم منظومة الدفاع الصاروخي الإسرائيلي ما يقرب من ٤ مليارات دولار، بما في ذلك ١,٣ مليار دولار مخصصة لدعم منظومة القبة الحديدية اعتبارًا من السنة المالية ٢٠١١م. وعبر مظلة برنامج التمويل العسكري الأجنبي، تمنح واشنطن إسرائيل إمكانية الحصول على أكثر المعدات العسكرية تقدمًا وتطورًا على مستوى العالم، بما في ذلك المروحيات المقاتلة من طراز "إف-٣٥". كذلك تعد إسرائيل مؤهلة للحصول على تمويل التدفق النقدي ومصرح لها باستخدام مخصصاتها السنوية من التمويل النقدي الأجنبي لشراء المواد، والخدمات، وبرامج التدريبات الدفاعية من خلال نظام المبيعات العسكرية الأجنبية. كما تتيح مذكرة التفاهم الحالية لإسرائيل

ساهم الدعم العسكري الأمريكي لإسرائيل في استمرار العمليات العسكرية على غزة والضفة ولبنان وسوريا والعراق واليمن وإيران

إمكانية إنفاق جزء من التمويل العسكري الأمريكي-الذي تتلقاه بموجب برنامج التمويل الأجنبي-على المواد الدفاعية إسرائيلية المنشأ وليس الأمريكية. ومنذ عام ١٩٩٢م، قدمت الولايات المتحدة لإسرائيل معدات وذخيرة عسكرية بقيمة تقترب من ٧ مليارات دولار بموجب برنامج المواد الدفاعية الزائدة، بما في ذلك برامج أسلحة وقطع غيار. كما تحتفظ الولايات المتحدة بذخيرة حربية احتياطية داخل إسرائيل، والتي يمكن استخدامها لتدعيم دفاعات الأخيرة في حالات الطوارئ العسكرية.

بخلاف المساعدات الأمنية ومبيعات الأسلحة، تنخرط الولايات المتحدة ضمن مجموعة من المبادلات مع الجانب الإسرائيلي، والتي تشمل إجراء المناورات العسكرية المشتركة، وإجراء البحوث المشتركة، وتطوير الأسلحة. فضلًا عن، توقيع الجانبين عددًا من اتفاقيات التعاون الدفاعي الثنائية والتي تشمل: اتفاقية المساعدة الدفاعية المتبادلة (١٩٥٢م)؛ اتفاقية الأمن العام للمعلومات (١٩٨٢م)؛ اتفاقية الدعم اللوجستي المتبادل (١٩٩١م)؛ اتفاقية مركز القوات (١٩٩٤م). وبموجب القانون الأمريكي، تم تصنيف إسرائيل كحليف رئيسي غير عضو بحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وهي مكانة تُتيح للشركاء من خارج حلف الناتو مزايا معينة في مجالات التجارة الدفاعية والتعاون الأمني. كما أنها ترمز بشكل قوي لعلاقتها الوثيقة مع الحليف الأمريكي. واتساقًا مع المتطلبات التشريعية، تقوم السياسات الأمريكية على مساعدة إسرائيل في الحفاظ على تفوقها العسكري وتدعيم قدراتها في مجابهة وهزيمة أي تهديد عسكري تقليدي حقيقي يواجهها من قبل دولة ما، أو ائتلاف محتمل من الدول، أو من جانب أطراف فاعلة غير حكومية، مع الحفاظ على الحد الأدنى من الأضرار والإصابات.

وعلى الرغم من أنه غير مسموح للولايات المتحدة بتقديم مساعدات أمنية للحكومات الأجنبية التي تتورط في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بموجب ما ينص عليه قانون "ليهي" الأمريكي باعتبار ذلك " خط أحمر"، إلا أن واشنطن قامت، منذ بداية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، بسن تشريع يقضي بتقديم دعم عسكري لإسرائيل بما يُناهز قيمته ١٧ مليار دولار، بما يشكل نحو ١٥ ٪ من إجمالي قيمة الميزانية الدفاعية لإسرائيل. وهو ما دفع عددًا من الخبراء التشريعيين وبعض المنتقدين الآخرين للمجادلة بأن واشنطن لم تطبق ما ينص عليه قانون "ليهي" فيما يتعلق بممارسات إسرائيل لاسيما بعد قتلها عشرات الآلاف من المواطنين الفلسطينيين واللبنانيين العزل، بما في ذلك النساء والأطفال، وتسببها في نزوح مئات الآلاف.

وخلال الأشهر الأخيرة، كانت مشاعر الدعم والمؤازرة لإسرائيل من قبل بعض الجماعات داخل الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى قد بدأت تخفت في ضوء الحملة الإسرائيلية العسكرية الشرسة ضد حركة المقاومة الفلسطينية حماس وضد لبنان والتي أودت بحياة الآلاف من المدنيين، وأشعلت فتيل أزمة إنسانية تصل إلى حد المجاعة.

في الوقت ذاته، دعا بعض المحللين الأمريكيين والإسرائيليين خلال الأعوام الأخيرة، إلى ضرورة إعادة تقييم المساعدات العسكرية الموجهة لإسرائيل، خاصة بعد أن أصبحت الأخيرة في مصاف الدول الغنية-حيث تحتل المركز الرابع عشر عالميًا في قائمة أغنى الدول من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي- فضلًا عن، امتلاكها واحداً من أعتى الجيوش على مستوى العالم. وبخلاف وضع إسرائيل خلال حقبة الحرب الباردة إبان سبعينيات القرن الماضي، حينما بدأت المساعدات الأمريكية تنهال على تل أبيب، فقد أضحت إسرائيل الحديثة أكثر حتى من كونها قادرة على حماية أمنها الخاص. لذلك، فإن المساعدات الأمريكية قد تتسبب في تشويه بلا داع للعلاقات الثنائية والسياسات الخارجية للدولتين. على الجانب الآخر، قام أكثر من ٣٠٠ مشرع من الحزب الجمهوري -خلال عام ٢٠٢١م -بالمجادلة بأن الدعم الأمريكي لإسرائيل يعد وجهًا حيويًا للإنفاق ويتسم بالجدوى من حيث التكلفة، كونه يساهم في تدعيم الأمن القومي الأمريكي، بالتالي، ينبغي ألا يتم تقليصه أو جعله مشروطًا.

الدعم الأمريكي الدبلوماسي لإسرائيل

تعتبر الولايات المتحدة أولى دول العالم اعترافًا بالحكومة الإسرائيلية المؤقتة التي تشكلت بعد إعلان قيام دولة إسرائيل في عام ١٩٤٨م، وظلت واشنطن، على مدار عقود عدة، داعمًا عتيدًا وحائط صد منيع للدولة اليهودية. لطالما استخدمت واشنطن حق الاعتراض "الفيتو" الذي تمتلكه بصفتها عضو دائم لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في سبيل عرقلة القرارات التي تعارضها إسرائيل. ورغم دعم الرئيس بايدن الهائل "لحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها" ومواصلته تزويد

الدعم الراسخ لأمن إسرائيل ركيزة السياسة الخارجية الأمريكية على مدار كافة الإدارات المتعاقبة منذ عهد هاري ترومان ومنذ نشأة إسرائيل

إسرائيل بالمساعدات العسكرية، إلا أنه وبعض أعضاء الكونجرس الأمريكي أبدوا انتقادات متزايدة لمواصلة بنيامين نتنياهو حربه على قطاع غزة ولبنان، وسط غياب تام لأي خطة تخص اليوم التالي للحرب. كما حذر بايدن من أن إسرائيل تجازف، من خلال قصفها الصاروخي العشوائي، بخسارة الدعم الدولي الذي تحظى به. في أثناء ذلك، سعى بعض المُشرعين الديمقراطيين إلى جعل الدعم الأمريكي لإسرائيل مشروطًا بالتزامات من قبل تل أبيب بالحد من الخسائر في صفوف المدنيين.

مع ذلك، احتشدت إدارة بايدن خلف الحكومة الإسرائيلية في أواخر مايو الماضي، بعد أن طالب قضاة المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال بحق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع الإسرائيلي يواف غالانت على خلفية الاتهامات بارتكاب جرائم حرب. حيث وصف البيت الأبيض قرار الجنائية الدولية بأنه " شائن" و"خاطئ للغاية". وفي الوقت الذي توشك إدارة بايدن على نهايتها، لاتزال الهجمات الإسرائيلية بالقنابل أمريكية –الصنع، تواصل قصفها للأسر الفلسطينية بقطاع غزة، ويزداد نطاق الحرب اتساعًا ليشمل لبنان. فضلًا عن، تنامي احتمالات تصاعد وتيرة الهجمات المتبادلة بين إسرائيل وإيران. وإزاء هذه الأحداث، يبقى المسؤولون الأمريكيون في أمس الحاجة لإيجاد سبيل من أجل إعادة الاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط.

وخلال ما تبقى لإدارة بايدن من بضعة أسابيع قليلة، يبدو وأن المسؤولين الأمريكيين يصبون تركيزهم على رسم خطة لما بعد الحرب داخل قطاع غزة، والتوصل لاتفاق وقف إطلاق نار في لبنان. مع ذلك، لا توجد أي بادرة تشير إلى أن نتنياهو قد يكون مستعدًا أو راغبًا في إنهاء الحرب سواء داخل غزة أو في لبنان. ووسط غياب تام للرؤية الاستراتيجية لايزال نتنياهو مصرًا على هزيمة حركة المقاومة الفلسطينية حماس وحزب الله اللبناني شر هزيمة، فيما تبدو إدارة بايدن غير مستعدة أيضًا للامتناع عن تزويد إسرائيل بالأسلحة كوسيلة للضغط. بعبارة أخرى، لم تكن إسرائيل لتقوى على مواصلة أعمال القتل والتشريد للمدنيين داخل غزة ولبنان لولا الدعم العسكري و"الدبلوماسي الأمريكي. وعلى الرغم من امتلاك واشنطن القدرة على ممارسة نفوذ على الحكومة الإسرائيلية، إلا إنها تفتقر للإرادة السياسية لفعل ذلك. فضلًا عن، أن رفض إدارة بايدن المتواصل أو عدم رغبته لوضع حواجز أو رسم خطوط حمراء لإسرائيل، قد أدى إلى توسيع نطاق الحربين داخل قطاع غزة ولبنان. وعلى ما يبدو أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد خلص إلى أنه في إمكانه فعل ما يحلو له دون تحمل أية عواقب. ففي لبنان، تواصل إسرائيل قصفها لمواقع حزب الله، وتحدى التحذيرات الأمريكية، وضرب أهدافا سكنية داخل العاصمة بيروت، مما أودى بحياة المئات من النساء والأطفال. ويشار إلى أنه قبل بضعة أسابيع، عندما بدأت إسرائيل هجومها على لبنان، حاولت إدارة بايدن التفاوض على وقف إطلاق النار وفشلت في ذلك، ومنذ ذلك الحين توقفت عن الدعوة إلى وقف فوري للقتال.

يجادل بعض المسؤولين الأمريكيين بأنه مع الإعلان عن مقتل قادة حماس وحزب الله اللبناني، تكون إسرائيل قد حققت أهدافها الاستراتيجية المنشودة، وأصبح لدى نتنياهو الغطاء السياسي الذي يخوله اتخاذ قرار بإنهاء الحرب داخل قطاع غزة ولبنان، مع ذلك لاتزال نوايا رئيس الوزراء الإسرائيلي مُبهمة. حيث يشهد الداخل الإسرائيلي محاكمات لقادة إسرائيليين على خلفية تهم فساد وتحميلهم مسؤولية الفشل الأمني الذريع المشهود العام الماضي. لذا، فإن تقييمات العديد من المسؤولين الأمريكيين تُشير إلى أن نتنياهو يرى في هذه الحرب طوقًا للنجاة. وبرغم من دعوة المسؤولين الأمريكيين إلى إنشاء قوة حفظ سلام عربية وإعادة تشكيل للسلطة الفلسطينية من أجل تولي إدارة قطاع غزة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية لم تبد بعد قبولها بهذه المقترحات ولم تفصح في الوقت ذاته عن رؤيتها الخاصة بشأن ما ينبغي حدوثه بعد انتهاء الحرب. من ناحية أخرى، يبدو نتنياهو واثقا من إمكانية النجاح في مقاومة أية ضغوط أمريكية للقبول بهذه المقترحات. ورغم الدعوات الأمريكية لإسرائيل بالسماح بدخول المساعدات الإنسانية، إلا أن سياسة تجويع الشعب الفلسطيني لاتزال مستمرة على مدار أشهر بمختلف أنحاء القطاع. لذلك، يبدو وأن استنتاجات نتنياهو خلصت إلى أن اقتراب موعد إجراء الانتخابات الأمريكية والانتقال من إدارة أمريكية لأخرى، يُفسح له مجالًا ويسمح له بمتابعة أهدافه دون أن يأبه كثيرًا، أو بالأحرى دون أن يأبه مطلقًا، بالأمنيات والمطالب الأمريكية.

الآفاق المستقبلية:

قبل اندلاع أحداث أكتوبر ٢٠٢٣م، ببضعة أعوام، كانت إسرائيل تقترب من أن تحظى بقبول جيرانها في المنطقة. حيث

قررت تركيا، التي تعد أحد أكبر القوى الإقليمية، استئناف علاقاتها الدبلوماسية مع تل أبيب، بالإضافة إلى اللقاء الذي جمع بين الرئيس التركي رجب طيب أردوغان مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، والعلاقات التجارية المتنامية بين البلدين. فضلًا عن، معاهدات السلام التي وقعتها تل أبيب مع مصر والأردن في السابق.

في حين أن بعض البلدان العربية الأخرى كانت على وشك تأسيس علاقات اقتصادية، وتجارية، ودبلوماسية مع تل أبيب. وكان المسؤولون الأمريكيون يحاولون في هذا الصدد إقناع سائر الدول العربية بأن تحذو حذو جيرانها. إلا أن هذه الديناميات قد تبدلت على نحو كبير نتيجة الخيارات التي اتخذتها القيادة الإسرائيلية منذ أكتوبر ٢٠٢٣م، لاسيما في ظل دعم إدارة بايدن غير المتزعزع لتل أبيب عبر منحها الغطاء السياسي، والعتاد، والذخيرة بما يقضي على أية احتمالات بشأن اللجوء إلى الخيار الدبلوماسي والاعتماد كليًا على الخيارات العسكرية. وهكذا برزت إسرائيل كقوة مهيمنة تهدد الاستقرار الإقليمي والمصالح القومية الرئيسية للولايات المتحدة.

وقد تمثل رد الفعل الإقليمي في إعادة بعض دول المنطقة التفكير في علاقاتها مع تل أبيب والتأكيد على سياساتها المتبعة في هذا الشأن منذ أمد بعيد. حيث قررت أنقرة تعليق علاقاتها التجارية مع الجانب الإسرائيلي في أوائل ٢٠٢٤م، فيما أدانت وزارة الخارجية التركية بأشد العبارات الهجمات الإسرائيلية على إيران التي وقعت في أواخر أكتوبر. كما عكس البيان الصادر عن الرياض موقفًا مماثلًا بالقول " من خلال مواصلة ارتكاب أعمال الإبادة الجماعية داخل قطاع غزة، والتلويح باحتمالية ضم أراضي الضفة الغربية، إلى جانب قتل المدنيين يوميًا في لبنان، فإن إسرائيل قد دفعت منطقتنا صوب شفا حرب كبرى". وشدد البيان على موقف المملكة الراسخ بشأن رفض التصعيد المستمر داخل المنطقة وتوسع نطاق الصراع بما يهدد أمن واستقرار دول المنطقة وشعوبها". بالمثل، أعلنت دولة الإمارات عن إدانتها الشديدة للاستهداف العسكري الإسرائيلي للجمهورية الإسلامية الإيرانية، معربة عن قلقها البالغ إزاء التصعيد المستمر وتبعات ذلك على السلام والاستقرار الإقليميين.

بأي حال من الأحوال لا يمكن للقوة العسكرية المُطلقة أن تجعل إسرائيل أو المنطقة تنعمان بالأمن. وقد ثبت أن الدعم الدبلوماسي والعسكري الأمريكي الراسخ لإسرائيل قد لعب دورًا أساسياً في استمرار عملياتها العسكرية ضد الشعبين الفلسطيني واللبناني وغيرهم.

إن الخيار العسكري لن يكون حلًا للصراع سواء داخل غزة أو لبنان. وقد قال وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود خلال تصريحات صدرت في أكتوبر ٢٠٢٤م:" أن خفض التصعيد وتمهيد الطريق صوب سلام مستدام وسط هذا الدمار واليأس يستلزم التحلي بروح القيادة والشجاعة. فقد حان الوقت لبدء مسار للتسوية لا رجعة فيه، يقودنا في النهاية إلى إقامة دولتي فلسطين وإسرائيل تعيشان جنبًا إلى جنب".

عادة ما يكون الأمريكيون هم من يحاولون إنجاز تقدم سياسي لأزمات الشرق الأوسط. إلا أن الأمر قد يستغرق من الإدارة الأمريكية الجديدة بضعة أشهر كي تقرر وتحدد أولوياتها. وقد يأمل المرء أن تأتي الفرق القيادية الجديدة التي ستتشكل داخل البيت الأبيض، ومجلس الأمن القومي، ووزارتي الخارجية والدفاع الأمريكيتين، برؤية أخرى تسعى إلى تقييد اعتماد إسرائيل المطلق على القوة العسكرية وإقناع قادتها بالسعي إلى الحل الدبلوماسي والاعتراف بالمطالب الشرعية للشعب الفلسطيني. وقد تم بالفعل وضع إطار متصور للسلام والاستقرار الإقليمي ضمن مبادرة السلام العربية المطروحة من قبل القيادة السعودية قبل بضعة عقود، وتنص مبادئها الرئيسية على إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية. ولا يزال هذا المقترح يحمل نفس القوة التي كان يتمتع بها قبل بضعة عقود، ومن شأنه أن يعزز السلام والاستقرار الإقليميين، وأن يخدم كلا من مصالح الولايات المتحدة والمصالح الإقليمية، وأن يُساهم في السلام والازدهار العالميين.

* أستاذ بمركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية ـ جامعة الدفاع الوطني ـ واشنطن العاصمة

الانتخابات الأمريكية نتائجها وآثارها الدولية والإقليمية: الرابحون والخاسرون

ترامب أكثر جرأة على اتخاذ مواقف غير تقليدية تخلط الأوراق وتفرز فوضى الفرص في المنطقة والعالم

الانتخابات الرئاسية الأمريكية بصورة عامة مهمة لأمريكا والعالم بسبب الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة في السياسة الدولية. لكن الانتخابات الرئاسية والنيابية التي جرت في الخامس من شهر نوفمبر الماضي اكتسبت أهمية مضافة بسبب حالة التوتر العالمي والتباين الكبير بين مواقف المرشحين من الأزمات العالمية، بالإضافة إلى المنعطفات الحادة التي مرت بها الحملات الانتخابية وكان من أبرزها محاولة اغتيال المرشح الجمهوري دونالد ترامب وانسحاب المرشح الديموقراطي جو بايدن لصالح نائبته كاملا هاريس قبيل الانتخابات بأسابيع قليلة. جاءت النتائج على شكل فوز كاسح لدونالد ترامب والحزب الجمهوري الذي فاز بأغلبية مجلسي النواب والشيوخ. نحاول في هذه المقالة إلقاء الضوء على أهم العوامل التي أثرت في النتائج واستشراف التوجهات المتوقعة للإدارة الجديدة تجاه القضايا الدولية ومواقفها المتوقعة من أهم أزمات المنطقة.

د. غانم علوان الجميلي

أبرز العوامل التي أثرت في النتائج

لم تكن نتيجة فوز دونالد ترامب في الانتخابات مفاجأة للعديد لكن المفاجأة كانت في الهوة الكبيرة بين الحزبين حيث فاز الحزب الجمهوري بالانتخابات الرئاسية وحصل على الأغلبية في مجلسي الشيوخ والنواب كذلك فاز الجمهوريون بمنصب الحاكم في ٨ ولايات مقابل ٣ للديمقراطيين ليصل العدد النهائي إلى ٢٧ للجمهوريين مقابل ٢٣ للديمقراطيين. هذه النتائج تمثل حالة نادرة لأن الناخب الأمريكي عادة ما يسعى إلى تقسيم كعكة السلطة بين الحزبين لترسيخ عملية المحاسبة. لكن هذه الانتخابات خالفت العديد من القواعد المعتادة لأسباب عديدة من أهمها

١. **التذمر من حالة الاقتصاد الأمريكي:** يعتبر الاقتصاد العامل الأول في الانتخابات الأمريكية. وعلى الرغم من أن الاقتصاد الأمريكي خرج متعافيًا إلى حد ما من أزمة الكوفيد-١٩، وهو على حالة أفضل من أغلب الاقتصاديات العالمية الكبيرة إلا أن الناخب ينظر إلى الاقتصاد من زاوية محدودة تنحصر في أثر السياسة على ما في جيبه لذلك ينصب اهتمامه على مؤشرات معينة مثل تدني الأجور أو الغلاء وارتفاع معدلات التضخم.

شكل الاقتصاد العامل الأهم بامتياز في تحديد اختيارات الناخبين في هذه الانتخابات هذا على الرغم من وجود عوامل أخرى إلا أنها لم تصل إلى مستوى الأثر الاقتصادي. تعود الشكوى من الاقتصاد إلى معدلات التضخم العالية التي أصابت الاقتصاد الأمريكي على أثر أزمة الكوفيد-١٩ وما تبعها من أزمات مع الصين واضطرابات في سلسلة التوريدات العالمية. يظهر الأثر الكبير للاقتصاد على سبيل المثال في استطلاع الناخبين الذي أجرته محطة (NBC) وأشار إلى أن ٣٢٪ من الناخبين فقط يعتقدون أن حالة الاقتصاد جيدة أو جيدة جداً في حين أن ٦٨٪ يعتقدون أن حالة الاقتصاد سيئة أو سيئة للغاية.

٢. **أداء المرشحة الديمقراطية كاميلا هاريس:** هناك عوامل عديدة في حملة المرشحة الديمقراطية هاريس لعبت دوراً مهماً في ترجيح كفة المرشح الجمهوري ومن أهمها

- **الطريقة التي وصلت بها إلى الترشيح:** فهي لم تخض الانتخابات الأولية كمرشحة وإنما كانت مرشحة لمنصب نائب الرئيس رفقة الرئيس الحالي بايدن الذي استطاع تسخير إمكانيات الرئاسة للوصول إلى الترشيح من دون منافسة تذكر مع أن العديد من قيادات الحزب كانت تفضل عدم ترشحه للانتخابات بسبب تدني شعبيته. لكنه آثر الترشح ومن ثم قرر الانسحاب بعد انتهاء الانتخابات الأولية. كذلك أخطأ بايدن

بفرض هاريس على الحزب من خلال منحها أصوات المندوبين الذين يمثلونه مخالفاً بذلك لموقف العديد من قيادات الحزب التي كانت تفضل ترك الأمر لاختيار الأعضاء.

– عدم خوض هاريس الانتخابات التمهيدية أدى إلى حرمان الناخبين من التعرف عليها عن قرب وعن برامجها ومشاريعها المستقبلية والقضايا التي تتفق وتختلف فيها عن بايدن لذلك كانت النظرة إليها من خلال مواقف وسياسات بايدن التي لا تحظى بشعبية كبيرة.

– **الخلفية السياسية:** كاميلا هاريس قبل وصولها إلى منصب نائب الرئيس كانت عضوة مجلس الشيوخ عن ولاية كاليفورنيا وقبل ذلك كانت المدعية العامة للولاية. عملها في المنصب الأخير ورغبتها في الظهور بمظهر المدعي العام الصارم أفقدها الكثير من الشعبية، خصوصاً في أوساط الأمريكان من أصول أفريقية وإسبانية. هذه القضية تجلت بوضوح في الانتخابات التمهيدية عام ٢٠٢٠م، حيث كانت المرشحة الديمقراطية الأقل شعبية في أوساط تلك الفئة التي تدعي أنها تنتمي إليها. هذه الخلفية أدت بالنتيجة إلى تدني نسبة المشاركة، أو زيادة نسبة التصويت للمرشح الجمهوري في المدن ذات الكثافة السكانية العالية مثل فيلادلفيا وديترويت وماديسون وأتلانتا، مما أدى إلى خسارة هاريس للولايات الأربع المتأرجحة بنسلفانيا وميتشغان ووسكنسن وجورجيا وهي الولايات التي حسمت النتيجة لصالح ترامب.

وكان من اللافت للنظر في هذه الانتخابات حصول ترامب على أغلبية الأصوات ٥٤٪ في فئة الذكور من الخلفية الإسبانية.

٣. **شعبية بايدن المتدنية:** دخل بايدن الانتخابات التمهيدية بشعبية بين الناخبين هي الأوطأ حيث وصلت إلى مستوى ٣٩٪ قبيل الانتخابات، وهي نسبة متدنية جداً خصوصاً إذا ما علمنا بأن ترامب، على الرغم من العديد من المشكلات القانونية والأخلاقية والتصريحات المثيرة التي يطلقها، إلا أن شعبيته كانت عند ٤٤٪ عشية الانتخابات. ومما زاد في تدني شعبية بايدن، وبالتالي هاريس، تأييدهما اللامحدود للسياسة الإسرائيلية وحربها العدوانية على غزة والتي وسعتها لتشمل لبنان.

ماذا تخبرنا الانتخابات عن الوضع الداخلي الأمريكي

تعتبر الانتخابات الأمريكية، سواء كانت محلية أو فيدرالية، بمثابة اختبار دقيق لتوجهات المجتمع الأمريكي وأولوياته. فالأغلبية من الموطنين يصوتون بناء على معطيات معينة، لذلك تكون النتائج بمثابة المرآة التي تعكس اهتماماتهم وتطلعاتهم ورؤيتهم لمستقبل البلاد.

النتيجة الأولية التي لا يمكن إغفالها هي أن المجتمع الأمريكي منقسم على نفسه بصورة حادة، وأن هذا الانقسام يظهر على محاور متعددة منها الاقتصادي بين الفقراء والأغنياء، حيث تشير الدلائل إلى النمو الكبير في ثروة الطبقة الغنية

القضية الفلسطينية: سوف تتبنى الإدارة الأمريكية الجديدة مواقف نتنياهو ومطالبه باستمرار الحرب وإنهائها حسب شروطه

والذي يحصل على حساب الطبقة الوسطى التي أصبحت إلى الفقر أقرب. أضف إلى ذلك الانقسام العرقي بين البيض والملونين، حيث تعتقد الأغلبية البيضاء أنها بدأت تفقد الكثير من امتيازاتها الاقتصادية والثقافية والسياسية أمام تنامي الأقليات الدينية والعرقية، ولذلك تعتبر أن التشدد في قوانين الهجرة من أولى الأولويات. برز انقسام آخر في الأونة الأخيرة، وهو الانقسام الأخلاقي الذي قسم المجتمع إلى قسمين حول العديد من القضايا الأخلاقية مثل حقوق المثليين والمتحولين جنسياً، وانعكاس هذه القضايا على المناهج التعليمية والقوانين المتعلقة بحقوق تلك الفئات في مجال العمل.

هذا الانقسام ينعكس بشكل واضح في نتائج الانتخابات، فإذا ما أخذنا، على سبيل المثال، مقاطعتين في ولاية ميتشغان، هما واين التي تعتبر الأكبر في الولاية لأنها تشمل مدينة ديترويت، والتي تسكنها أغلبية من الملونين وعدد لا يستهان به من العرب، مقابل مقاطعة لا بير التي تعتبر من المناطق الريفية التي تسكنها أغلبية من البيض الذين يعملون في الزراعة ويميلون إلى المحافظة. نتائج الانتخابات في المقاطعتين عكست وبشكل واضح الانقسام الحاد بين فئات المجتمع. انظر الرسم البياني أدناه.

نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠٢٤ في مقاطعتي واين ولأبير في ولاية ميتشغان

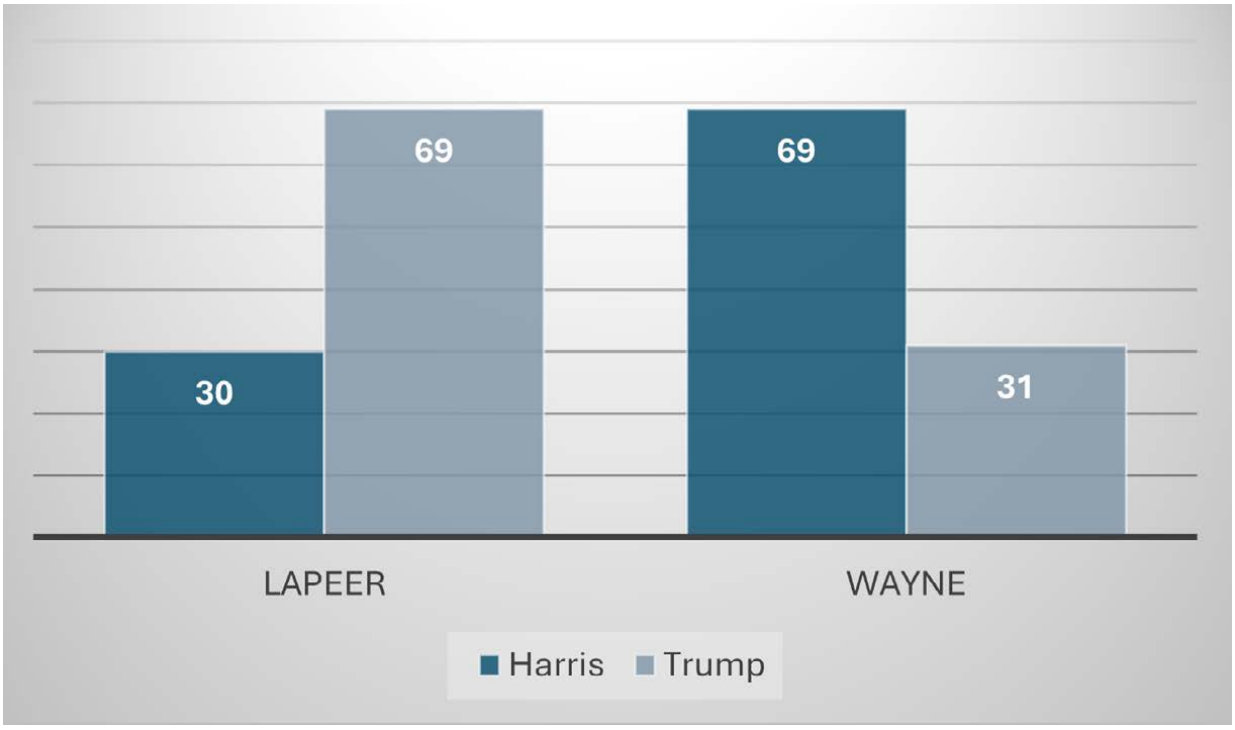

روسيا الرابح الأكبر من فوز ترامب ولم يكن سرّاً انتقاده لسياسة بايدن من حرب أوكرانيا التي وعد بإنهائها في اليوم الأول

أوروبا الخاسر الأكبر لعدم إيمان ترامب بجدوى التحالف الأمريكي-الأوروبي ولا يرى المبرر للتواجد العسكري الأمريكي في أوروبا

هذه الظاهرة ليست محصورة على هاتين المقاطعتين بل هناك العديد منها في أغلب الولايات الأمريكية وربما بصورة أكثر تبايناً. المشكلة الأكبر في هذه الانقسامات أنها تسير في طريق الزيادة والتجذر لأن القيادات السياسية ليس فقط لا تسعى لرأبها بل تحاول استغلالها لأغراضها الانتخابية.

أولويات السياسة الداخلية الأمريكية في المرحلة القادمة

إنه لمن دواعي الأسف أن الانتخابات التمهيدية لم تجر بالطريقة المعتادة، لأنها حسمت للمرشحين من قبل أن تبدأ، كذلك فإن المنعطفات التي مرت بها حالت دون حصول حوار جاد بين المترشحين حول رؤيتهم للمشكلات التي تواجه أمريكا والعالم وسبل تعاملهم معها. لهذه الأسباب فليس هناك الكثير مما يعرف عن أولويات إدارة ترامب القادمة، لكن هناك إشارات عامة حول بعض المواضيع التي إخطار الحديث عنها أثناء الحملة ومن أهمها

١. **معالجة الأوضاع الاقتصادية:** تحدث ترامب كثيراً عن الأوضاع الاقتصادية ووعد بوضع الحلول لها من اليوم الأول. ولعل من أهم الخطوط العامة التي تحدث عنها في هذا المجال هي استخدام التعريفة الجمركية كمصدر بديل للخزانة ولتقليل اعتماد الحكومة على الضرائب والاقتراض لتمويل الموازنة الحكومية. وقد وعد بفرض ضرائب على الواردات من جميع الدول بنسبة ٢٠٪ باستثناء الصين التي وعد بفرض ضرائب على وارداتها بنسبة ٦٠٪، التي قد تصل إلى ٢٠٠٪ على السيارات القادمة من الصين. وقد أعطى ترامب وعداً للناخب بأن "هذه الضرائب لن تؤثر عليك لأن البلدان الأخرى هي التي سوف تدفعها".

بالطبع لا أحد ممن يمتلك الخبرة بالاقتصاد يعتقد بأن هذه الضرائب إذا ما تم فرضها على البضائع، فإنها لن ترفع الأسعار. ذلك لأن المصدرين، قد يتحملون بعض التبعات من جراء فرض الضرائب، لكن النسبة الأكبر منها سوف تمرر إلى المستهلك، وبالتالي فإن فرض الضرائب سوف يؤدي ألى رفع الأسعار وارتفاع التضخم، ويقلل من قدرة البنك المركزي على كبح جماح التضخم من خلال السيطرة على السيولة النقدية. لذلك يعتقد العديد بأن هذه المقاربة سوف تؤدي إلى نتائج عكسية، من أولها حرب اقتصادية باردة قد تمتد آثارها السلبية إلى الاقتصاد العالمي.

٢. **السيطرة على الهجرة:** تعتبر قضية الهجرة وضبط الحدود من أهم أولويات الحزب الجمهوري الذي أعاد ترامب صياغته ليصبح على الصورة التي يريدها. هذه الأهمية انعكست بشكل واضح في مؤتمر الحزب حيث كانت قضية الهجرة بمثابة العنوان الوحيد الذي عولج في جميع أيام المؤتمر. وقد برزت بعض الخطوط العامة لمقاربة ترامب لهذا الموضوع ومن أهمها

- وضع القيود على المهاجرين الشرعيين خصوصاً القادمين من الدول غير الأوروبية.
- ضبط الحدود الجنوبية مع المكسيك، لمنع أو تقليل الهجرة غير الشرعية.
- إجلاء المهاجرين غير الشرعيين وإجبارهم على العودة إلى بلادهم أو وضعهم في معسكرات اعتقال.
- القيام بحملات مداهمة لمحلات العمل التي يشك في استخدامها مهاجرين غير شرعيين.

ليس من المعلوم المدى الذي سوف يلتزم به ترامب في تطبيق هذه الوعود، لكنه قد يؤثر الإقدام على بعض الخطوات الرمزية مثل التوسع في بناء الجدار مع المكسيك، أو إصدار التعليمات بتخفيض معدلات الهجرة من دول العالم الفقيرة. لكن اللجوء إلى طرد الأعداد الكبيرة من المهاجرين غير الشرعيين سوف تكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد الأمريكي، لأنهم يشكلون جزءاً مهماً من العمالة الرخيصة، وإن إجلاءهم من دون إيجاد البدائل من شأنه أن يحدث أزمات كبيرة في مرافق اقتصادية مهمة مثل الزراعة والبناء والخدمات العامة.

السياسة الخارجية في فترة ترامب القادمة

نفس الكلام الذي قيل عن السياسة الداخلية ينطبق على السياسة الخارجية، من حيث غياب الحوار الجاد حول الموضوع أثناء الحملة الانتخابية، لكن هناك بعض الخطوط العامة للسياسة الخارجية التي يمكن استخلاصها من توجهات الرئيس المنتخب ومن أهمها

إعادة توجيه بوصلة العلاقة مع الصين وإدارة ترامب ستركز جهودها نحو الصين من خلال إضعافها اقتصاديًا وعزلها سياسيًا

١. **روسيا سوف تكون الرابح الأكبر من فوز ترامب:** لم يكن سراً موقف الرئيس المنتخب وانتقاده الشديد لسياسة إدارة بايدن من الحرب في أوكرانيا ودعمها العسكري والسياسي لحكومة زيلينسكي، حيث وعد بإنهاء هذه الحرب في اليوم الأول.

ليس من الواضح الأسلوب الذي سوف يتخذه لإنهاء الحرب، خصوصاً وأنه صرح في السابق بأنه لن يعارض ضم بعض الأراضي الأوكرانية إلى روسيا خصوصًا أن سكانها يتكلمون الروسية، حسب تعبيره. يبقى السؤال الأهم عن احتمال قبوله بشروط بوتين لإنهاء الحرب، ومن ذلك التعهد بعدم النظر في انضمام أوكرانيا إلى حلف الأطلسي، والقبول باعتبارها ضمن النفوذ الروسي؟

الإشكالية في هذا الجانب هو أن ترشيحات ترامب للعديد من المسؤولين وفي مقدمتهم نائب الرئيس ووزير الخارجية الذين لهم مواقف متشددة من روسيا ومؤيدة لأوكرانيا، وأخرى تقف على الطرف الآخر مثل المرشحة لرئاسة المخابرات الأمريكية تولسي غابر التي لا تخفي إعجابها بالرئيس الروسي وسبق لها واجتمعت مرتين بالرئيس السوري بشار الأسد أثناء زيارتها لسوريا عام ٢٠١٧م.

٢. **أوروبا ستكون الخاسر الأكبر:** ليس خافياً على أحد عدم إيمان ترامب بجدوى التحالف الأمريكي-الأوروبي وأنه لا يرى المبرر وراء التواجد العسكري الأمريكي على الساحة الأوروبية خصوصاً في ضوء تلكؤ الدول الأوربية في الإيفاء بالتزامها بزيادة الإنفاق العسكري والمشاركة في تحمل الأعباء. هذا الفهم عند ترامب تجلى بوضوح في موقفه الداعم لانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي وكذلك موقفه من الغزو الروسي لأوكرانيا.

إن وصول ترامب إلى البيت الأبيض من شأنه أن يعيد الحوار حول ملف الأمن الأوروبي إلى الواجهة، وسوف يمنح زخماً لموقف الرئيس الفرنسي ماكرون الداعي إلى تكوين جيش أوروبي موحد يتولى مسؤولية الدفاع عن أوروبا بدلاً من الاعتماد على المظلة الأمنية الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، هذه الدعوة لم تجد آذاناً صاغية في السابق، لكن وصول ترامب وربما بعض الخطوات العملية التي سوف يتخذها خصوصاً فيما يتعلق بالحرب في أوكرانيا، قد تدفع بالآخرين إلى إعادة النظر في تلك المبادرة واتخاذ خطوات جدية في هذا الاتجاه.

بمناسبة الحديث عن أوروبا، فإن توجهات ترامب قد تدفع بالحكومة العمالية في بريطانيا الى زيادة التعاون الأمني والعسكري مع الاتحاد الأوروبي بسبب تخوفها من تنامي الدور الروسي المدعوم من الغريم الصيني والحليف الأمريكي.

٣. **إعادة توجيه بوصلة العلاقة مع الصين:** تشير العديد من الدلائل إلى أن إدارة ترامب سوف تسعى إلى تركيز جهودها نحو الصين من خلال محاولة إضعافها اقتصاديا وعزلها سياسياً. ولعل من أول الخطوات التي سوف يسعى إليها استخدام سلاح فرض الرسوم الجمركية على البضائع الصينية.

المشكلات القائمة بين الصين والولايات المتحدة في الجانب الاقتصادي عديدة من أهمها العجز الكبير في الميزان التجاري بين البلدين، إذ تبلغ صادرات الصين إلى الولايات المتحدة، حسب إحصائيات البنك الدولي ٥٨٣ مليار دولار، في حين تبلغ واردات الصين من الولايات المتحدة ١٧٧ مليار دولار، أي أن العجز في الميزان التجاري يبلغ ٤٠٦ مليار، وهو أمر تقف وراءه عوامل عديدة منها إصرار الصين على الإبقاء على سعر منخفض لليوان لأن ذلك يساعد الصادرات، ويمنح الصين قدرة تنافسية كبيرة. لا يعتقد العديد بجدوى فرض الرسوم كوسيلة لمعالجة العجز في الميزان التجاري، لأن الطرف الآخر سوف يتخذ خطوات مضادة تزيد من أسعار الصادرات الأمريكية.

العلاقات الأمريكية مع دول المنطقة

يشوب صورة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه المنطقة الكثير من الضبابية بسبب التضارب الواضح بين التصريحات والمواقف، فعلى سبيل المثال فقد انتقد ترامب أداء إدارة بايدن وموقفها من الحرب في غزة وقال بأنه سوف ينهي تلك الحرب في اليوم الأول.

والسؤال هو عن تصوره لتلك النهاية، وهل هي من خلال التفاوض، أم تحقيق الانتصار العسكري الذي ينشده نتنياهو؟ ليس لدينا سوى التصريحات التي أطلقها أثناء الحملة وبعدها ثم الترشيحات التي أعلنت لحد الآن مثل وزير الخارجية ماركو

المجتمع الأمريكي منقسم على نفسه بصورة حادة والانقسام يظهر على محاور متعددة منها الاقتصادي بين الفقراء والأغنياء

روبي وممثلة أمريكا في الأمم المتحدة إليزا ستفانك وسفير أمريكا لدى إسرائيل مايك هاكابي، ورئيسة المخابرات ووزير الدفاع، التي يمكن أن تساعد في وضع بعض الخطوط العريضة لمواقف الإدارة القادمة من المنطقة

١. **القضية الفلسطينية:** سوف تتبنى الإدارة الأمريكية مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ومطالبته باستمرار الحرب وإنهائها حسب شروطه. لذلك فمن المتوقع ألا تنشط الإدارة القادمة في ملف المفاوضات غير المباشرة لوقف إطلاق النار. كذلك سوف تؤيد الإدارة إلحاق الضفة الغربية بإسرائيل خصوصاً وأن ترامب قد صرح بأنه يستغرب من صغر مساحة إسرائيل مقارنة مع دول المنطقة ولذلك فهو سوف يدعم فكرة توسيعها والتي قد تأتي على شكل الإقرار بالوضع الراهن من خلال الاعتراف بالمستوطنات، وإعادة صياغة صفقة القرن على هذا الأساس. لكن من غير الواضح موقف حلفاء نتنياهو في الحكومة الذين يرفضون أي إقرار بحق الفلسطينيين في أي جزء من الضفة الغربية، التي أعلن الوزير الإسرائيلي بن غفير طلبه من أجهزة الحكومة البدء بخطوات ضمها إلى إسرائيل وإتمام ذلك خلال فترة ترامب القادمة.

٢. **التصعيد مع إيران:** تبدو الرسائل في هذا الملف الخطير متضاربة أيضاً، فالمواقف المتشددة التي أعلن عنها المرشح ترامب حيال إيران، قابلتها إعلانات إيرانية متعددة عن رغبتها في مد يدها للسلام مع الولايات المتحدة. كذلك شغل هذا الملف جزءاً مهمًا من مكالمات ترامب مع نتنياهو التي حصلت بعد إعلان نتائج الانتخابات الأمريكية. لذلك نعتقد أن التصعيد في هذا الجانب سوف تكون الغاية منه الضغط، ليس على إيران، بل الدول العربية لتطبيع العلاقات مع إسرائيل والقبول بشروط نتنياهو ومنها التخلي عن حل الدولتين. من هنا تأتي أهمية خطوات المملكة في الحوار الأمني مع إيران لتشكل تحركات استباقية لتلافي مثل هذه السيناريوهات المدمرة.

٣. **التصدي للنفوذ الصيني في المنطقة:** المقاربة الأمريكية تجاه المنطقة وانخراطها الكامل وراء المواقف الإسرائيلية، أفقدتها الكثير من المصداقية مع دول المنطقة وفتحت أبواب المنطقة مشرعة أمام التمدد الصيني الذي تجاوز العلاقات الاقتصادية ليشمل الملفات السياسية والأمنية وصولًا إلى التواجد العسكري في المنطقة. ليس من الواضح الخطوات العملية التي سوف تتخذها الإدارة الجديدة لتحقيق تطلعاتها في هذا المجال، ومدى النجاح الذي يمكن أن تحققه في ضوء التزامها بسياسات حكومة نتنياهو.

٤. التركيز على العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج: الرئيس المنتخب رجل أعمال وهو يعرض نفسه على أنه يجيد إبرام الصفقات. كذلك تتأثر مواقفه من القضايا الدولية برغباته ومصالحه المالية ومنها المشاريع الخاصة بتوسيع إمبراطوريته المالية التي تشمل بالدرجة الأولى دول الخليج.

٥. الإبقاء على التواجد العسكري في العراق: أعلنت إدارة بايدن عن رغبتها في الانسحاب العسكري من العراق. هذه الخطوة التي عدها البعض تنازلًا من الإدارة لإيران جراء موقفها من عدم توسيع الحرب، سوف لن تمضي بها الإدارة القادمة مالم تكن ضمن صفقة تشمل الملف النووي الإيراني، وبغياب ذلك فمن المتوقع أن تدفع باتجاه تقليص النفوذ الإيراني وتحجيم دور المليشيات المرتبطة بها في العراق.

خلاصة القول: إن وصول ترامب إلى البيت الأبيض متسلحاً بخبرة أربع سنوات وأغلبية نيابية سوف تجعل منه أكثر جرأة على اتخاذ المواقف غير التقليدية والتي من شأنها أن تخلط الأوراق وفوضى كبيرة مع إفراز بعض الفرص بالنسبة للمنطقة والعالم.

* سفير العراق الأسبق لدى اليابان والمملكة العربية السعودية

دور الصين في وقف التصعيد وإنهاء الحرب وعدم اتساعها

الوضع في الشرق الأوسط على حافة الهاوية والأولوية لوقف دائم لإطلاق النار في غزة ووصول المساعدات

منذ ٧ أكتوبر من العام الماضي، بدأت جولة جديدة من الصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي تتصاعد وتتسع، مما تسبب في خسائر فادحة للأطراف المعنية وانعدام الأمن لبلدان منطقة الشرق الأوسط. تعتقد الصين أن دول منطقة الشرق الأوسط من موردي الطاقة الرئيسيين للصين وشركاء أساسيين في بناء "الحزام والطريق"، وأن الصين، بوصفها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تتحمل مسؤولية الدولة الكبيرة للمشاركة في بناء السلام في الشرق الأوسط. كانت ولم تزل الصين تعتبر القضية الفلسطينية قضية عادلة للبشرية. إذ تصرّ دائمًا على تشجيع محادثات السلام مع البلدان في المنطقة بتوجيه من مبادرة الأمن العالمي.

أ.د. وانغ قوانغدا

وتعتقد أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو جزء مهم من الحل السياسي للمسائل الساخنة، ومواصلة تعزيز تهدئة الوضع وبذل جهود جديدة من أجل تعزيز السلام بين فلسطين وإسرائيل، هو تجسيد ملموس للدور البنّاء الذي تضطلع به في شؤون الشرق الأوسط، وهو أيضًا ما يُشكّل صورة حية للصين بوصفها قوة صاعدة مسؤولة .

أولًا: موقف الصين تجاه قضية فلسطين وجولة الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي

كما بات معروفًا فإن الصين بادرت بطرح فكرة البناء المشترك للمجتمع الصيني / العربي للمستقبل المشترك والهدف النبيل للدبلوماسية الصينية، والجزء الأهم منه بناء عالم ينعم بالسلام الدائم والأمن المشترك من خلال الحوار والتشاور. كذلك تدعو الصين إلى نبذ العقلية القديمة في العلاقات الدولية، والمتمثلة في الحرب الباردة، وتؤكد على ضرورة إدخال نهج جديد في التعامل مع التحديات الأمنية اليوم، وذلك من خلال مبادرة الأمن العالمي التي تهدف إلى خلق مسار جديد للأمن يتسم بالحوار وليس المواجهة، والشراكة وليس التحالف، والكسب المشترك وليس المحصلة الصفرية.

فهي توفر مسارًا ونهجًا جديدين لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات الدولية وحل التحديات الأمنية التي تواجه البشرية.

عليه، ترى الصين أن القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط، وتعلّق أهمية كبيرة على الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وتدعمها بقوة. فالصين هي واحدة من أولى الدول التي اعترفت بمنظمة التحرير الفلسطينية والدولة الفلسطينية. وتؤيد الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، كما تؤيد شعوب الشرق الأوسط في السيطرة على مصيرهم، علمًا أن دعم السلام والأمن هو من مبادئ الدبلوماسية الصينية ويتفق مع مبادرة الأمن العالمية التي طرحتها الصين.

إن المساعدة الإنسانية التي تقدمها الصين ضرورية للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الناجمة عن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني. الذي أدى إلى إصابة العديد من المدنيين الأبرياء، بل وحتى قتلهم، فضلا عن تدمير البنى التحتية الأساسية والخدمات الطبية. المساعدة الإنسانية في الصين يمكن أن توفر الغذاء والرعاية الطبية والمأوى التي تشتد حاجة الضحايا إليها مع اتساع رقعة العنف. غير أن ضمان وصول المساعدة إلى أشد المناطق حاجة يتطلب التنسيق والتعاون مع أطراف الصراع

الصين تعتبر القضية الفلسطينية قضية عادلة للبشرية وتصرّ على تشجيع محادثات السلام مع بلدان المنطقة

لضمان عدم إعاقة وصولها أو حتى إساءة استعمالها. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي على المجتمع الدولي أن يوفر المزيد من الموارد لدعم جهود المساعدة هذه من أجل التصدي للكوارث الإنسانية المحتملة الناجمة عن الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني .

وبالتالي، تؤيد الصين تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية. مبعوث الحكومة الصينية الخاص إلى الشرق الأوسط "تشاي جيون" أكد في العديد من المؤتمرات الدولية أن " الحل القائم على وجود دولتين" هو أساس التسوية السياسية للقضية الفلسطينية وتحقيق السلام والأمن الدائمين والشاملين في الشرق الأوسط. وزير الخارجية الصيني "وانغ يى" طرح أيضًا أربعة مقترحات لتعزيز السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك وقف إطلاق النار الشامل على الفور، وتعزيز الحكم بعد الحرب على أساس مبدأ "الشعب الفلسطيني يحكم فلسطين"، وتفعيل "حل الدولتين" للحفاظ على العدالة، والدعم الدولي لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

تشدد الصين على ضرورة أن يعمل المجتمع الدولي معًا لتعزيز وقف إطلاق النار في غزة والتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية. وستواصل بكين العمل مع المجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن لتهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن، ودفع القضية الفلسطينية للعودة إلى المسار الصحيح "حل الدولتين"، وتقديم مساهمتها الواجبة في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة في وقت مبكر للقضية الفلسطينية .

وباختصار، فإنّ موقف الصين بشأن قضية فلسطين يتمثل في التأييد القوي للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، والدعوة إلى تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية، والعمل بنشاط على تعزيز الجهود المشتركة للمجتمع الدولي للمساهمة في تحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط.

الصين بوصفها عضوًا دائمًا في مجلس الأمن تتحمل مسؤولية المشاركة في بناء السلام بالشرق الأوسط

ثانيًا: قدّمت الصين مساهمات جديدة من أجل إحلال السلام في الشرق الأوسط

من أجل احتواء التصعيد وعدم توسيع نطاق الحرب، لم تتوقف محاولة ومساهمة الصين في إعادة الأمن والاستقرار لمنطقة الشرق الأوسط، وإيقاف الحرب التي تهدد المنطقة. فقد قدمت الصين مساعدة إنسانية إلى غزة ولبنان للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية فيها، كما قدمت مليوني دولار مساعدات إنسانية طارئة من خلال السلطة الوطنية الفلسطينية والأمم المتحدة، من خلال مصر، ١٥ مليون يوان من المواد الغذائية والأدوية لغزة. وقال مؤخرًا المتحدث باسم الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي إن الصين سلّمت أول دفعة من المساعدات إلى غزة عبر معبر رفح في نوفمبر ٢٠٢٣م، أي في الشهر الثاني من اندلاع الصراع. أما الدفعة الثانية من المساعدات الصينية التي تنطوي على جميع اللوازم الطبية قد تم إرسالها إلى مصر مع المواد الغذائية.

وكانت أعلنت الصين أيضًا عن خطة مساعدة ثالثة، وهي تتفاوض حاليًا مع الأطراف المعنية بشأن أنواع وكميات المعونة من أجل إيصالها إلى غزة في أقرب وقت. وبالإضافة إلى ذلك وعبر الأمم المتحدة ووكالات أخرى قدمت الصين الكثير من الدعم والمساعدة إلى شعب غزة.

كذلك قد وصلت الإمدادات الطبية الإنسانية الطارئة التي قدمتها الصين إلى مطار بيروت يوم ٢١ أكتوبر الماضي.

كما عملت من أجل تعزيز مفاوضات وقف إطلاق النار والتوصّل إلى حل سلمي بين فلسطين وإسرائيل. في وقت مبكر من ١٤ أكتوبر من العام الماضي، بعد اندلاع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بأسبوع، قال وزير الخارجية الصيني في اتصال هاتفي مع نظيره السعودي: إن الصين تعارض وتدين جميع الأعمال التي تضرّ بالسكان المدنيين، لأنها تنتهك الضمير الإنساني الأساسي والقواعد الأساسية للعلاقات الدولية. وأشار الوزير الصيني إلى أن الأعمال الإسرائيلية تتجاوز نطاق الدفاع عن النفس، وأن على الجانب الإسرائيلي أن يستمع باهتمام إلى دعوة المجتمع الدولي والأمين العام للأمم المتحدة إلى وقف العقاب الجماعي لسكان غزة؛ ولا ينبغي لأي طرف أن يتخذ أي إجراء من شأنه أن يؤدي إلى تصعيد الوضع.

وفي نهاية نوفمبر من العام الماضي، أصدرت الحكومة الصينية أيضًا ورقة موقف بشأن تسوية الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، مشدّدة على ضرورة الوقف الفوري لإطلاق النار ووقف القتال، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، ومنع الصراع من التوسّع. وتعتقد الصين أن الحل الأساسي للصراع الفلسطيني / الإسرائيلي يكمن في تنفيذ" حل الدولتين".

وبصرف النظر عن عرض موقف الصين وتقديم المساعدة الإنسانية في المرحلة الأولى من الصراع، فإنها تعمل على توحيد بلدان الجنوب لإصدار صوت جماعي.

على سبيل المثال، في ٢١ نوفمبر من العام الماضي، عقد قادة دول البريكس قمة خاصة عبر الفيديو بين فلسطين وإسرائيل وأصدرت بيانًا مشتركًا يحث على وقف فوري ودائم لإطلاق النار في غزة. هذه القمة ليست فقط أول اجتماع قمة بعد توسيع آلية بريكس، ولكن قادة دول تلك المجموعة عملوا بطريقة فريدة من أجل هذا الحدث، حتى ادعت بلومبرج بأنها قمة "لم يسبق لها مثيل" مما تعكس شواغل البلدان الناشئة بشأن الأمن العالمي والتعبير عن آرائهم.

ورُحّبت الصين على نطاق واسع من قبل المجتمع الدولي لنجاحها في إجراء حوار المصالحة بين الفصائل الفلسطينية –الأمين العام للأمم المتحدة والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لعملية السلام في الشرق الأوسط قد هنأت الصين. كما دعت بكين ١٤ فصيلًا فلسطينيا إلى إجراء حوار مصالحة والتوقيع على إعلان بكين، مما يبعث الأمل في مستقبل الشعب الفلسطيني، ويشكل أيضًا خطوة هامة نحو حل القضية الفلسطينية وتحقيق السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. مفتاح المصالحة الفلسطينية الداخلية هو تعزيز الثقة، فهم جوهر التوجهات لكل طرف، خطوة بخطوة، فمن خلال استمرار توحيد الآراء ووضعها موضع التنفيذ، يمكن أن تكون عملية المصالحة أكثر واقعية، كما يمكن أن تكون أكثر توحيدًا.

السلام لن يتحقق بين عشية وضحاها، ولكن يجب أن يستمر الاتجاه الصحيح دون تردد. القضية الفلسطينية هي جوهر قضية الشرق الأوسط، والصين ليس لديها أي مصالح ذاتية في قضية فلسطين، ونحن نقدر الأخلاق، والدعوة إلى

العدالة، ندعم دائمًا وبشكل حازم الشعب الفلسطيني لاستعادة حقوقه الوطنية المشروعة، ودعم شعوب الشرق الأوسط في وضع مصيرهم في أيديهم. وستواصل الصين تنفيذ مبادرة الأمن العالمي وتقديم المزيد من المساهمة في السلام والاستقرار في الشرق الأوسط .

في الفترة من ٣٠ إلى ٣١ أكتوبر الماضي، ذهب مبعوث الحكومة الصينية الخاص إلى الشرق الأوسط تشاي جيون الاجتماع رفيع المستوى الأول للتحالف الدولي من أجل تنفيذ "حل الدولتين" في الرياض، وحضر الاجتماع ممثلو ٩٤ بلدًا وإقليمًا ومنظمات دولية.

وأشار إلى أن قضية فلسطين هي جوهر قضية الشرق الأوسط، ينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل معًا من أجل تعزيز وقف إطلاق النار في غزة في أقرب وقت ممكن، ودعم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) في أداء مهامها للتخفيف من حدة الكارثة الإنسانية في غزة. الحل القائم على وجود دولتين هو أساس التسوية السياسية لقضية فلسطين وتحقيق سلام وأمن شاملين ودائمين في الشرق الأوسط. كما أشار "تشاي جيون" أن الجولة الحالية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي قد بدأت منذ أكثر من عام، مما تسبب في أزمة إنسانية لم يسبق لها مثيل.

وهو ما يثبت مرة أخرى أن الحل القائم على وجود دولتين هو السبيل الواقعي الوحيد لإنهاء دورة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتعزيز التسوية السياسية للقضية الفلسطينية وتحقيق سلام دائم في الشرق الأوسط. وستواصل الصين العمل مع المجتمع الدولي على بذل كل جهد ممكن لتهدئة الحالة في أقرب وقت ممكن، ودفع القضية الفلسطينية إلى العودة إلى المسار الصحيح من حل الدولتين، وتقديم مساهمتها الواجبة في التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة مبكرة للقضية ا لفلسطينية .

وتشدد الصين على أن اتفاق وقف إطلاق النار يمثل خطوة رئيسية نحو حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. إن وقف إطلاق النار شرط مسبق للحد من الكوارث الإنسانية واستئناف الحوار السلمي. بيد أن التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار ليس بالأمر السهل، لأن العداء وانعدام الثقة بين أطراف الصراع قد تزايدا على مر السنين. ولضمان استمرار وقف إطلاق النار، هناك حاجة إلى آلية رصد قوية لمنع أي طرف من انتهاك الاتفاق. وقد يحتاج المجتمع الدولي إلى إرسال قوات لحفظ السلام أو مبعوثين خاصين للإشراف على تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. وعلاوة على ذلك، يجب معالجة الشواغل الأمنية المشروعة لأطراف الصراع لضمان استعدادها للامتثال للاتفاق. وهذا قد يتطلب مفاوضات صعبة، بما في ذلك أمن الحدود ومراقبة الأسلحة والانسحاب العسكري.

الوساطة الدولية التي اقترحتها الصين هي واحدة من العوامل الرئيسية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويمكن لمشاركة المجتمع الدولي الواسعة أن توفر الحياد وتساعد على إعادة بناء الثقة بين الطرفين. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور الوساطة في الشرق الأوسط، ولكن مشاركة الصين النشطة يمكن أن تعطي زخمًا جديدًا لجهود الوساطة. غير أن الوساطة الدولية قد تتعرض للمقاومة من جانب جميع الأطراف، لا سيما إذا رأت أن موقف المجتمع الدولي غير عادل أو مناسب للطرف الآخر. ولذلك، يتعين على الصين أن تنسق بشكل وثيق مع القوى الدولية الأخرى لضمان نجاح جهود الوساطة.

ثالثًا: توفّر مبادرات الصين طريقة جديدة للخروج من الحرب في الشرق الأوسط

حتى اليوم قتل أكثر من ٤٣ ألف فلسطيني في غزة بينهم أكثر من ١٥ ألف طفل فلسطيني. وفي ظل هذه الظروف، يصبح التعاطف مع سكان تلك الأرض مسألة ضمير إنساني. لذلك ظهر عالم جديد يدعو إلى الاحتكام لمنطق الضمير بدلًا من منطق القوة الغربية ما يدل على أن منطق العالم يتغير. فالصراع الفلسطيني / الإسرائيلي سارع من هذه العملية. وعندما يتغير منطق العالم فإن التفكير الأساسي والمنطق الأساسي في الحكم على نمط العالم ينبغي أن تتغير وفقا لذلك. وفي هذا السياق، اتخذت الصين إجراءات إيجابية، وأصبحت واحدة من الدول الكبرى المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. وتدعو الطرفين إلى وقف فوري لإطلاق النار، وتقترح حلول ملموسة تجسد دورها النشط والبنّاء في الشؤون الدولية.

في يوليو من هذا العام، طرح وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" في حفل ختام الحوار بين الفصائل الفلسطينية المصالحة بينها عبر حل يمرّ بـ "ثلاث خطوات" وهو ما سُمّي بالمبادرة الصينية. وعلى وجه التحديد، هناك حاجة ملحة إلى التعجيل بتحقيق وقف شامل ودائم ومستدام لإطلاق النار في قطاع غزة وضمان وصول المساعدات الإنسانية والإغاثة دون عوائق. التمسك بمبدأ "الشعب الفلسطيني يحكم فلسطين"، والعمل معًا من أجل تعزيز إدارة ما بعد الحرب في غزة . تعزيز عضوية

فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة والبدء في تنفيذ "حل الدولتين". ودعا إلى عقد مؤتمر دولي أوسع حجما وأكثر حجية وفعالية لوضع جدول زمني وخريطة طريق لتنفيذ" الحل القائم على وجود دولتين "من أجل إعادة القضية الفلسطينية إلى المسار الصحيح.

وتدعو الصين للسعي إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي، وهو هدف طويل الأجل لحل الصراع الفلسطيني -الإسرائيلي. منذ فترة طويلة، كانت هناك توترات جيوسياسية في الشرق الأوسط. ويتطلب تحقيق الاستقرار الإقليمي قيام جميع الأطراف بتسوية خلافاتها عن طريق الحوار والمفاوضات وإنشاء آليات لبناء الثقة المتبادلة . الصين يمكن أن تمارس نفوذها الدبلوماسي، وتعزيز الحوار بين الأطراف، وتعزيز الاستقرار الإقليمي. لكن تحقيق هذا الهدف يتطلب وقتًا وجهدًا وتعاون كل الأطراف.

وبصفة عامة، فإن الحل الذي اقترحته الصين يوفر إطارًا واعدًا لتسوية الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي. بيد أن تحقيقه يتطلب دعمًا وتعاونًا واسعين من المجتمع الدولي. إن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي ما زال مستمرًا لفترة طويلة جدًا، ويتطلب حلّ هذا النوع من الصراعات حسن نية جميع الأطراف وجهودها المشتركة. كما يجب أن تكون جميعها قادرة على التعامل مع اقتراح الصين بعقلانية والعمل معًا من أجل السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ولا يمكن إيجاد مستقبل أفضل للمصالح الطويلة الأجل لكلا الجانبين وللسلام في الشرق الأوسط إلا من خلال تسوية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بالوسائل السلمية.

هذا الموقف والمقترح يعكس موقف الصين المسؤول في الشؤون الدولية، ويهدف إلى الحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. وفي الوقت نفسه، تدعو الصين المجتمع الدولي إلى العمل معا من أجل دعم وتعزيز هذا الحل بغية تحقيق سلام دائم في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ويتفق هذا الموقف أيضًا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أي تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتفادي نشوب الحرب والعنف. وهو ما يعني أن جميع الأطراف يمكن أن تعامل بعقلانية من أجل السلام والازدهار في الشرق الأوسط وصولًا إلى تقديم مساهمة إيجابية.

أما إعادة الأمن والاستقرار لتلك المنطقة، وإيقاف الحرب التي تهدد المنطقة، فظلت الصين دائمًا تقف إلى جانب السلام والحقائق، على المدى الطويل ملتزمة بالحفاظ على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وتعزيز الرخاء والتنمية في المنطقة، والعمل بنشاط على تنفيذ المبادئ الأساسية لسياسة الصين. باعتبارها واحدة من عدد قليل من الدول الكبرى التي تنتهج سياسة خارجية مستقلة وسلمية، إذ أن بكين تقف موقفًا حازمًا لا تدعم فيه الوكلاء، لا تمارس نفوذها، لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول في المنطقة، كما تحترم الملكية الإقليمية ودعم الاستقلال الاستراتيجي للدول في المنطقة. في السنوات الأخيرة، عملت الصين بنشاط على تعزيز الحوار الأمني المتعدد الأطراف في الخليج، للمساعدة في بناء إطار أمني جماعي جديد لدول المنطقة وتعزيز المصالحة بين المملكة العربية السعودية وإيران، ضخ الطاقة الإيجابية في الاستقرار الإقليمي، على نحو فعال دفع بكل من الولايات المتحدة والغرب إلى تشويه الخطاب الصيني.

إن التوتر بين إسرائيل وإيران قد تصاعد في الأيام الأخيرة، مع "حرب الشرق الأوسط الجديدة" التي اندلعت نتيجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. هكذا يكون الوضع في الشرق الأوسط على حافة الهاوية إذ يمر بلحظة خطيرة. وكان وزير الخارجية "وانغ يى" قد بحث هذا الأمر هاتفيًا مع نظيره الإسرائيلي كاتز، وحث جميع الأطراف على أن تتصرف بحذر لتجنب الدخول في حلقة مفرغة، وشدد على أن الأولوية العاجلة هي تحقيق وقف شامل ودائم لإطلاق النار في غزة، والإفراج عن جميع الرهائن، وضمان وصول المساعدات الإنسانية. وانغ يي أشار إلى أن المزيد من القتال في المنطقة، لا يتفق مع مصالح أي من الجانبين.

كانت ولم تزل الصين تؤيد دائمًا احترام التقاليد التاريخية والثقافية والسلامة الإقليمية للدول في الشرق الأوسط، وتؤيد ضرورة أن تقوم جميع البلدان في حل مشاكلها من خلال الحوار والتشاور، وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، مما يوفر طريقة جديدة في التفكير في الشرق الأوسط للخروج من "حلقة تاريخية غريبة" من الاضطرابات والصراعات .

والصين، بوصفها دولة كبيرة مسؤولة، ستظل ملتزمة بالعمل مع المجتمع الدولي على تعزيز وقف إطلاق النار ووقف القتال، وضمان سلامة السكان المدنيين، وتعزيز المساعدة الإنسانية، ومنع وقوع كوارث إنسانية خطيرة، وتعزيز التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين .

* الأمين العام لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية ـ أستاذ بجامعة شنغهاي للدراسات الدولية

فرص السلام والحرب في الشرق الأوسط وتأثيرها على المنطقة

تحولات الشرق الأوسط تتطلب إعادة تنظيم العلاقات العربية بمشروع موحد للأمن وتعزيز القدرات الدفاعية

قبل عام من الآن كانت البنية الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط تنذر بتغيير جذري في النسق الإقليمي نتيجة التوظيف الفعال لاستراتيجية "تصفير الخلافات" بين دول المنطقة والتي نجحت في تحقيق نتائج محورية كان أهمها عودة العلاقات القطرية إلى طبيعتها مع محيطها العربي والخليجي في إطار قمة "العُلا"، وعودة سوريا للجامعة العربية، و التقارب التركي / الخليجي، و التفاهمات السعودية / الإيرانية برعاية صينية والتي ارتبطت بمستقبل العلاقات السعودية مع الحوثيين ومن ثم بمستقبل الأزمة في اليمن ككل، بالإضافة إلى محاولة واشنطن الحثيثة خلال العام الماضي لصياغة اتفاقية تطبيع بين السعودية وإسرائيل، إلا أن هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م

السفير. محمد العرابي

أدى إلى ارتدادة عكسية على مسار هذه الجهود، وذلك في ظل الممارسات الإسرائيلية في المنطقة ككل وتعمد حكومة "نتنياهو" تصعيد الموقف الحالي ليشمل أطراف أخرى خارج قطاع غزة، بما يحقق له مخطط الشرق الأوسط الجديد الذي يسعى لتنفيذه من خلال آلة الحرب الإسرائيلية.

وعلى جانب آخر نجد أنه تم تعزيز دور الفواعل المسلحة من غير الدول خاصة "محور المقاومة الإيراني" الذي عمل على تبني استراتيجية "وحدة الساحات" لتقديم الإسناد لحركة "حماس" داخل قطاع غزة، وما ترتب على ذلك من عودة نفوذ الميليشيات والجماعات المسلحة بعد سنوات من الجهود الدولية والإقليمية لمحاولة احتواء خطرها، فضلاً عن الكارثة الإنسانية التي يعيشها سكان المنقطة لا سيما في قطاع غزة والضفة الغربية وجنوب لبنان، وتضافر هذه الجهود لإعاقة حركة التنمية في المنطقة خاصة بعد تهديدات الملاحة في البحر الأحمر الذي يعد محور أساسي في معادلة الأمن الإقليمي والعالمي.

المشهد الأمني والجيوسياسي في الشرق الأوسط بعد هجوم ٧ أكتوبر

بدا واضحاً أن الشرق الأوسط بعد هجوم السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، يختلف بشكل جذري عن ما هو قبله لا سيما على الصعيد الأمني والجيوسياسي وذلك في الوقت الذي كانت تسعى فيه دول المنطقة إلى الوصول لنقاط تفاهم مشتركة تدعم تعزيز أمن واستقرار المنطقة وحلحلة الأزمات العالقة، وللوقوف على أهم هذه التغيرات لابد من مراجعة حصاد عام مضى من التصعيد بين أطراف الصراع للوقوف على أهم تداعيات هذا التصعيد على مستوى الدول التي أصبحت ضمن دائرة الصراع، أو على مستوى الملفات والتوازنات الجيوسياسية ذات الثقل على طاولة متخذي القرار الإقليمي والدولي.

على مستوى أطراف الصراع الجاري

الداخل الفلسطيني: يعتبر قطاع غزة والداخل الفلسطيني الطرف الأكثر تعرضاً للمعاناة في إطار معادلة التصعيد هذه، فالقطاع يعيش تحت وطأة معاناة إنسانية غير مسبوقة ما

بين قتل واعتقال واستهداف للمدنيين ومنع وصول المساعدات الإنسانية وتدمير كامل البنية التحتية ونزوح ما يقارب ١,٩ مليون فلسطيني، فيما يشهد مواطنو الضفة أقصى مستويات التضييق من الجانب الإسرائيلي في محاولة من الجانب الإسرائيلي لترميم "سياسة الردع" المتآكل.

حركة حماس: يمكن القول إن حماس استطاعت بشكل ما أو أخر في فرض القضية الفلسطينية مرة أخرى على الأجندات الدولية والإقليمية ورفع الوعي الشعبي العالمي بشأن حقيقة فلسطين التاريخية فضلاً عن أنها استطاعت تعزيز شعبيتها داخلياً وخارجياً مما ساعدها في تعزيز علاقاتها مع القوى الإقليمية والدولية لاسيما الرافضة للهيمنة الأمريكية، وعلى الصعيد الآخر فقد كانت تكلفة هذه النجاحات باهظة تحمها الشعب الفلسطيني في المقام الأول بالإضافة للخسائر التي تعرض لها الهيكل السياسي والعسكري للحركة.

لبنان: انعكس المشهد في غزة بشكل خطير على الداخل اللبناني في ظل تطبيق إيران لاستراتيجية "وحدة الساحات" لتقديم الاسناد المباشر للمقاومة في غزة، وهو ما ارتد سلباً على "حزب الله"، على مستوى الحزب فقد كلف قرار "حسن نصر الله" الانضمام "لجبة الإسناد" تدمير الهيكل التنظيمي والعسكري للحزب وتصفية كافة قادة الحزب بما فيهم "حسن نصر الله" ، داخلياً يجدر الإشارة إلى أن لبنان يعاني منذ عامين من الشغور الرئاسي نتيجة الفشل في توحيد الرؤي الداخلية حول رئيس جديد، وقد أدى التصعيد العسكري في جنوب لبنان إلى مزيد من الركود في المشهد السياسي.

اليمن: منذ الأسابيع الأولى للحرب في غزة، دفعت إيران الحوثيين لدعم المقاومة، فقاموا بتصعيد ضد إسرائيل وحلفائها.

بدأ ذلك باستهداف السفن الإسرائيلية أو المتجهة للموانئ الإسرائيلية، مما دفع الولايات المتحدة لتشكيل تحالف "حارس الازدهار" لفرض التوازن في منطقة البحر الأحمر.

ورغم التحالف الدولي ضدهم، واصل الحوثيون تصعيدهم حتى استهدفوا العمق الإسرائيلي، وردت إسرائيل بغارات جوية على ميناء الحديدة ومناطق لوجستية تحت سيطرة الحوثيين، مما زاد تفاقم الوضع السياسي والأمني في اليمن.

السعودية لعبت دوراً مركزيّا في حرب غزة مستندة لاستراتيجية مزدوجة تجمع بين دعمها الثابت للقضية الفلسطينية والحفاظ على توازنها الإقليمي والدولي

سوريا: يحاول النظام السوري النأي بعيداً عن خضم الأحداث المشتعلة في المنطقة عن طريق الموازنة بين التقارب الإيراني من جهة والضغط الدولي والإقليمي بعدم الانجرار في دائرة التصعيد من جهة أخرى، فيما ماعدا بعض الميليشيات الشيعية التي تقدم جهود الأسناد لغزة من الجبهة السورية بشكل طفيف.

العراق: يعتبر معقلاً لواحد من أهم أذرع المقاومة الإيرانية متمثلاً في المقاومة الإسلامية الشيعية الذي نفذ عددًا من العمليات العسكرية ضد أهداف إسرائيلية وأمريكية في المنطقة لتقديم الدعم لكل من "حماس" و "حزب الله"، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العمليات كانت متوقعة بشكل كبير في ظل "وحدة ساحات" محور المقاومة الإيراني لكن ترتب عليها إنهاء الوضع الهادئ نسبياً بين قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة والفصائل العراقية بما ينذر بمزيد من التصعيد في الداخل العراقي بجانب التصعيد الإقليمي.

على مستوى الملفات الجيوسياسية:

على صعيد الملفات تعتبر الصورة مبهمة إلى حد كبير ولا توجد مؤشرات قريبة المدى تدل على أمكانية وجود تقدم كبير في هذه الملفات في ظل التصعيد الإسرائيلي / الإيراني المباشر وغير المباشر وعدم وجود أدوات رادعة لكافة الأطراف تمنعها من دفع المنطقة إلى حرب إقليمية، وفي هذا الإطار تظهر تداعيات ذلك على أبرز الملفات التي تداولتها حكومات المنطقة فيما قبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م وتتمثل في

الاتفاق السعودي / الإيراني: يعتبر توصل الرياض وطهران لنقاط مشتركة من أهم المتغيرات التي حدثت على الساحة الإقليمية، حيث كان من المنتظر أن يعمل مثل هذا التقارب على حلحلة العديد من الأزمات في المنطقة، ولكن يرتبط تحقيق ذلك في حال التزام إيران بمساعي السلام وضبط بوصلة الفعل ورد الفعل الخاصة بأذرعها في المنقطة، فيبدو أن اندلاع حرب غزة جمد نسبياً هذه الجهود خاصة أن إيران فضلت عدم تغير سياستها في تقديم الدعم لميليشياتها في المنطقة لتحقيق المصالح الجيوستراتيجية على حساب القوى الأخرى.

التطبيع السعودي / الإسرائيلي متوقف: وقفت تداعيات أحداث ٧ أكتوبر كحجر عثرة أمام إتمام اتفاقية التطبيع بين السعودية وإسرائيل في ظل تمسك المملكة بموقفها الصارم تجاه الوضع في غزة والقضية الفلسطينية ككل وربطه بشكل مباشر بملف التطبيع؛ مما أدى إلى تجميد المملكة لكافة المسارات في هذا الملف إلى أن يتم التوصل لحل عاجل وعادل بشأن القضية الفلسطينية .

منطقة القرن الإفريقي: في الوقت الذي تنخرط فيه القوى الإقليمية والدولية في مسارات الحل والتسوية بشأن القضية الفلسطينية تظهر منطقة القرن الإفريقي كتهديد آخر يؤرق استقرار المنطقة لا سيما أن القرن الإفريقي هو البوابة الجنوبية للمنطقة بإشرافها على البحر الأحمر، وفي هذا الإطار تحاول قوى إقليمية في منطقة القرن الإفريقي استغلال هذا الانشغال لتنفيذ أجندتها الجيوسياسية القائمة على فرض واقع جديد وإلزام الأطراف الأخرى بتقبله وهو ما يظهر واضحاً في النموذج الإثيوبي الذي يحاول حجز موطئ قدم على سواحل البحر الأحمر للتأثير على المصالح الجيوستراتيجية لدول المنطقة وفرض المزيد من السيطرة ، الأمر الذي دفع مصر للتحرك بشكل عاجل باعتبار أن أمن منطقة القرن الإفريقي والبحر الأحمر يدخل في نطاق حسابات الأمن القومي المصري المباشرة.

الدور الأمريكي في الشرق الأوسط ما بين التفويض والانسحاب

بعد هجوم السابع من أكتوبر، رأت الولايات المتحدة أنه يمثل استهدافاً لاستراتيجيتها الإقليمية، مما يعكس تحولًا جديدًا في سياستها بالشرق الأوسط.

القوى الإقليمية البارزة مثل السعودية ومصر وقطر والأردن وتركيا تحاول تفعيل مسارات الدبلوماسية لإحياء السلام مستندة لثقلها السياسي والجغرافي

ورغم تراجع نفوذها قليلاً مقارنة بالعقود السابقة، تظل الولايات المتحدة الفاعل الأكثر تأثيرًا في المنطقة، حيث اتاحت التطورات الأخيرة فرصة أمام واشنطن لاستعادة بعض نفوذها، وهو ما يؤكده الإعلان عن تشكيل "التحالف الدولي لحماية البحر الأحمر" في ديسمبر ٢٠٢٣م، وبالرغم من أن هذا التحالف يهدف ظاهرياً لحماية التجارة البحرية ومواجهة الحوثيين، إلا انه مؤشرًا للنوايا الأمريكية غير المُعلنة، المتعلقة بتعزيز أهمية منطقة البحر الأحمر والقرن الإفريقي في استراتيجيتها الدولية، وتعزيز السيطرة على باب المندب كهدف استراتيجي لواشنطن للحد من نفوذ الصين وروسيا وإيران.

وفي إطار جهودها لردع إيران ووكلائها ومنع تصاعد الصراع، نقلت الولايات المتحدة مجموعات حاملات طائرات إلى منطقة عمليات الأسطول الخامس، في استعراض واضح للقوة لدعم إسرائيل. كما نفذت ضربات جوية استهدفت مليشيات موالية لإيران في سوريا والعراق واليمن، بما في ذلك غارات مشتركة مع بريطانيا ضد الحوثيين.

تزامنت هذه التحركات مع فرض عقوبات إضافية على إيران ومحور المقاومة، تستهدف الهيكل المالي لحركة حماس، سعيًا لقطع مصادر تمويلها، مما يعكس تحولًا نحو استخدام الأدوات المالية والاقتصادية لاحتواء حماس.

من خلال هذا السياق، يمكن استنتاج عدة نقاط، أولا، تسعى واشنطن لتحقيق توازن بين دعمها لإسرائيل وإدارة علاقاتها مع الدول العربية، مع احتواء الحرب وحماية مكانتها.

ثانيًا، يهيمن منطق القوة على القرار الأمريكي، مع تراجع الدور الدبلوماسي لصالح التحركات العسكرية. ثالثًا، الانتخابات الرئاسية في نوفمبر ٢٠٢٤م، تؤثر على السياسة الخارجية، حيث يدعم الديمقراطيون إسرائيل لكن يواجهون ضغوطًا من الجناح التقدمي.

الجمهوريون يتبنون دعمًا غير مشروط لإسرائيل ويرون في الصراع فرصة لتعزيز سياساتهم الأمنية. وأخيرًا، يبدو أن هجوم السابع من أكتوبر منح واشنطن فرصة لتعزيز نفوذها في غرب آسيا ومنطقة البحر الأحمر وترتيب الأوضاع لصالحها.

تقييم دور المنظمات الدولية في حرب غزة

يتمحور دور المنظمات الدولية بشكل أساسي على الإدانة ورصد الانتهاكات، إلى جانب إصدار قرارات وتوصيات قانونية وسياسية محدودة، فيما يلي تقييم لدور أبرز المنظمات الدولية في حرب غزة

الأمم المتحدة: تعد المنظمة الدولية الأكبر المعنية بحفظ السلام، إلا أن دورها في حرب غزة يعكس قصورًا في فاعلية أدائها، فرغم صدور قرارات مثل قرار الجمعية العامة في ديسمبر ٢٠٢٣م، بوقف إطلاق النار والإفراج عن الرهائن، لم ينفذ هذا القرار بفاعلية.

وفي ٢٠ فبراير استخدمت الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار جزائري في مجلس الأمن يدعو لوقف إطلاق النار ويرفض التهجير القسري.

الأونروا: تكشف الأوضاع الحالية عن تحديات كبيرة تواجه الوكالة في دورها الإنساني، حيث تدير مراكز إيواء لأكثر من مليون شخص، لكن تعرضت منشآتها للقصف عدة مرات، الأمر الذي أثر على قدرة الوكالة لأداء مهامها، من جهة أخرى، تتضح من تصريحات الأونروا مسألة الانحياز وعدم إدانة إسرائيل، حيث يتمثل تعاملها مع الاتهامات الإسرائيلية ضد موظفيها دليلًا على حرصها على عدم إغضاب إسرائيل، حتى لو أدى ذلك إلى اتخاذ إجراءات تتعارض مع مبادئها الإنسانية، كما إن سرعة استجابة الأونروا للأوامر الإسرائيلية، مثل إخلاء مقارها في شمال غزة، تُظهر ضعف موقفها وتؤكد على السلطة الاستثنائية التي تتمتع بها إسرائيل في التأثير على القرارات الإنسانية.

محكمة العدل الدولية: على الرغم من الأدلّة القوية التي تم تقديمها من قبل دولة جنوب إفريقيا لإدانة إسرائيل، إلا أن المحكمة أصدرت بعض التدابير المؤقتة والغير كافية لوقف الحرب في غزة، وقد طالبت إسرائيل باتخاذ إجراءات لمنع الإبادة الجماعية، ولكن لم يتم إصدار أمر بوقف إطلاق النار، كما أنه على الرغم من الرمزية المتمثلة في وضع إسرائيل في قفص الاتهام، فإن هذه الأحداث لا تؤدي إلى تغييرات ملموسة في الواقع الفلسطيني، مما يوضح محدودية السلطة القانونية للمحكمة .

القوى الإقليمية وفرص السلام

رغم تعقيد المشهد الإقليمي وتوسع دائرة الصراع في غزة، بالإضافة إلى تشابك مصالح العديد من الأطراف الإقليمية والدولية، فإن هناك فرصة لإيجاد حلول سلمية شاملة. القوى الإقليمية البارزة، مثل مصر والسعودية وقطر والأردن وتركيا، تحاول تفعيل مسارات الدبلوماسية لإحياء عملية السلام، مستندة إلى ثقلها السياسي والجغرافي. تستند هذه التحركات بشكل أساسي إلى دعم حل الدولتين باعتباره الإطار الأكثر قابلية لتحقيق استقرار إقليمي طويل الأمد. وفيما يلي تحليل لأدوار هذه القوى الإقليمية

مصر: تظل مصر ركيزة أساسية في معادلة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي بفضل موقعها الجغرافي والدور التاريخي الذي تلعبه في دعم القضية الفلسطينية، منذ اندلاع الحرب في غزة، تحركت مصر سريعًا لضمان تقديم المساعدات الإنسانية عبر معبر رفح، حيث عملت على تأمين تدفق الدعم الدولي إلى غزة ومنع تدهور الأوضاع الإنسانية، القيادة المصرية، بقيادة الرئيس "عبد الفتاح السيسي"، كانت واضحة في رفضها القاطع لأي محاولة لتهجير الفلسطينيين إلى سيناء، مُدركة أن ذلك قد يؤدي إلى تصفية القضية الفلسطينية بشكل دائم، بالإضافة إلى ذلك، استضافت مصر قمة السلام في القاهرة في ٢١ أكتوبر ٢٠٢٣م، والتي جمعت العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بهدف احتواء التصعيد العسكري وإحياء عملية السلام، ما يبرز دور مصر كوسيط محوري قادر على إدارة الأزمات الإقليمية المعقدة .

السعودية: لعبت دورًا مركزيًا في حرب غزة، مستندة إلى استراتيجية مزدوجة تجمع بين دعمها الثابت للقضية الفلسطينية والحفاظ على توازنها الإقليمي والدولي، على المستوى الدبلوماسي، اتخذت السعودية موقفًا واضحًا داعيًا لوقف التصعيد العسكري الإسرائيلي وحماية المدنيين الفلسطينيين، مشددة على ضرورة إيصال المساعدات الإنسانية وتفعيل مسار الحل السياسي القائم على حل الدولتين، في الوقت نفسه، علقت السعودية مسار التطبيع مع إسرائيل لضمان إنهاء الحرب وحماية حقوق الفلسطينيين، والذي يعكس سياسة حذرة تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصالحها الإقليمية والدولية، والحفاظ على دورها كداعم للقضية الفلسطينية، في ظل تحديات إقليمية تفرض عليها ضرورة التحرك بحذر لضمان استقرارها الداخلي واستمرار نفوذها الإقليمي.

قطر: منذ اندلاع الحرب في غزة، اتخذت قطر دورًا محوريًا كوسيط رئيسي في الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة، مستغلة علاقاتها الوثيقة مع كل من الولايات المتحدة، وحركة حماس، حيث تميز الموقف القطري بتصريحات رسمية قوية، حملت الدوحة إسرائيل المسؤولية الكاملة عن التصعيد، في الوقت نفسه، حرصت قطر على استعراض قوتها الدبلوماسية عبر التواصل مع قادة دوليين، ومن خلال التعاون مع مصر، لعبت قطر دورًا حاسمًا في التوصل إلى اتفاق الهدنة الإنسانية في نوفمبر ٢٠٢٣م، الذي شمل تبادل الرهائن، كما قدمت قطر مساعدات إنسانية مباشرة للقطاع، بما في ذلك إرسال طائرات محملة بالإمدادات الطبية والغذائية، إضافة إلى علاج جرحى غزة في مستشفياتها.

الأردن: إن الأردن، بحكم قربه الجغرافي والتاريخي من منطقة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، كان على تنسيق وثيق مع مصر، حيث حذرت عمان من محاولات تهجير الفلسطينيين إلى الأردن أو مصر، مُؤكدة أن الحل يجب أن يكون داخل الأراضي الفلسطينية، ورغم معاناته من أعباء اللاجئين لعقود، شدد الأردن على ضرورة أن تكون أي تسوية مستقبلية قائمة على تحقيق الحقوق الفلسطينية داخل غزة والضفة الغربية، مؤكدًا رفضه لأي حلول قد تؤدي إلى تصدير الأزمة خارج الحدود الفلسطينية. هذا التنسيق المصري-الأردني يعزز الموقف العربي

الموحد في مواجهة أي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية على حساب الدول المجاورة.

تركيا: لعبت دورًا مركزيًا ومتغيرًا في حرب غزة، حيث سعت إلى تحقيق توازن بين دعمها للقضية الفلسطينية ومصالحها الإقليمية والدولية، تبنت أنقرة مواقف تصعيدية تجاه إسرائيل، ودولياً، وجدت تركيا فرصة للتصعيد دون المخاطرة بعلاقاتها مع الغرب، مستفيدةً من التراجع التدريجي في الدعم الغربي المطلق لإسرائيل، والضغوط الدولية المتزايدة لوقف الحرب وإدخال المساعدات إلى غزة.

وبالنظر لسياق توسيع رقعة الصراع في حرب غزة، يواجه مستقبل عملية السلام في الشرق الأوسط تحديات هيكلية معقدة، لكن الفرصة ما زالت قائمة لإحياء المفاوضات في إطار دبلوماسي متجدد، تعتمد هذه الفرصة على دور القوى الإقليمية -خاصة السابق ذكرها-، التي تتمتع بقدرات استراتيجية وموقع جيوسياسي يمكّنها من التأثير المباشر في مسار الأحداث، ترتكز الجهود الدبلوماسية لهذه القوى على محاولة احتواء التصعيد عبر آليات الوساطة وتعزيز الحوار المباشر بين الأطراف المتنازعة.

إن مقاربة حل الدولتين، رغم التحديات، لا تزال الأساس النظري الأكثر قبولًا لتحقيق تسوية شاملة ومستدامة، ومع ذلك، فإن ترجمة هذا الإطار إلى واقع يتطلب إعادة تشكيل بيئة التفاوض، بما في ذلك فرض وقف فوري ومستدام لإطلاق النار، وتأمين ممرات إنسانية فعّالة لإيصال المساعدات، إضافة إلى بناء الثقة المتبادلة من خلال إجراءات أمنية وسياسية تدريجية، وفي هذا السياق تستطيع أن تلعب القوى الإقليمية السالف ذكرها دورًا محوريًا، ليس فقط من خلال التأثير الدبلوماسي، بل أيضًا عبر قدرتها على إعادة توازن القوى في المنطقة وملء الفراغات التي قد تنشأ نتيجة تراجع بعض الأطراف الدولية.

في الختام

يوجد اليوم مدخل جديد في الإقليم وهو سقف التصعيد، فوفق كل المؤشرات، التصعيد يبدو أنه آتٍ لا محالة، ولكن السؤال يمكن أن يتمحور حول السقف الذي سيصل إليه، وما إذا كان سيتدحرج إلى حربٍ كبيرة لا أحد يعرف مدى تطوّرها وإلى أين ستؤدي، لذا فنحن الآن أمام مرحلة إقليمية جديدة، والالتهاب الحالي للإقليم لا يحتمل أي تصعيد عما نعيشه.

يفرض هذا الواقع تحديات ومحددات جديدة، يتطلب التعامل معها بقدر كبير من المرونة وربط المستجدات الإقليمية والدولية بحذر لتجنب تصعيد صراعات المنطقة.

وفي ظل هذه التحولات، هناك حاجة ماسة لإعادة تنظيم العلاقات العربية من خلال صياغة مشروع موحد للأمن الجماعي، الذي يستند إلى الاستقرار الداخلي والتعاون الأمني والمعلوماتي بين الدول، وتعزيز القدرات الدفاعية من خلال تنسيق أكبر بين الدول العربية. ومن الضروري أيضاً تبني نهج سياسي شامل لتعزيز فرص السلام في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، عبر حوار سياسي يشمل جميع الأطراف. أخيرًا، يتطلب تحقيق أقصى استفادة من التحولات الجيوستراتيجية توازنًا دقيقًا بين القوى الكبرى، مثل الصين وروسيا، وضمان الاستفادة من العلاقات التاريخية مع الغرب بحسابات دقيقة ومواقف عربية موحدة.

* وزير خارجية مصر الأسبق

فرص الحرب والسلام في الشرق الأوسط: المخاطر والتحديات

الفلسطينيون مطالبون بالمصالحة والتوافق على برنامج وطني يعيد الوحدة ضمن منظمة التحرير

رغم مضي أكثر من عام على عملية "طوفان الأقصى"، والتي تعد عودة القضية الفلسطينية إلى صدارة السياسة العالمية أبرز تداعياتها، إلا أنه ما يزال من الصعب التكهن بمدى تأثيرها على تغيير الوضع البائس الذي وجد فيه الفلسطينيون أنفسهم، وما إذا كان سلوك إسرائيل الإجرامي وما أوقعته من دمار شامل في قطاع غزة، سوف ينتج ما يكفي من الضغوط من أجل التوصل إلى تسوية سياسية نهائية للصراع، أم أن إسرائيل، المحمية بغطاء عسكري وسياسي أمريكي مطلق، سوف تتجاوز هذه الأزمة دون أي رادع؟

لقد أودى العدوان الإسرائيلي بحياة أكثر من ٤٣ ألف فلسطيني من المدنيين الأبرياء، وإصابة نحو ١٠٠ ألف آخرين، معظمهم من النساء والأطفال، فضلاً عن التدمير البالغ للبنية التحتية بالقطاع، والتي تتراوح تكلفتها، بحسب البنك الدولي، ما بين ١٤ و٢٠ مليار دولار.

السفير د. عزت سعد

ويقول البنك الدولي إن اقتصاد الضفة الغربية انكمش بنسبة ٢٥٪ في الربع الأول. ولا يزال الغموض يكتنف الوضع الراهن ذاته وأفقه المستقبلي، فضلاً عن المخاوف بشأن اتساع رقعة الحرب لتشمل كل المنطقة، مع الضربات المتبادلة بين إسرائيل وإيران، والتي من شأنها إثارة مزيد من التوتر.

في هذا السياق، يتناول المقال فرص اتساع نطاق الحرب، ومواقف الأطراف المختلفة، لا سيما كلاً من إسرائيل وإيران. كما تتناول فرص السلام المطروحة حالياً ومحددات نجاحها، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومؤسساتها السياسية والقانونية في الصراع، وأخيراً آفاق المستقبل من حيث التحديات والفرص

أولاً: هل باتت الحرب الأوسع نطاقاً في الشرق الأوسط أمراً حتمياً؟

إن المراقب للتطورات منذ الرد الإسرائيلي على عملية طوفان الأقصى في غزة، لأبد وأن يلاحظ أن عبارة "حرب غزة" خاطئة تماماً ومضللة. فمنذ البداية، انخرطت إسرائيل في حرب على جبهات متعددة، وباتت الحرب نفسها أطول حروب إسرائيل منذ الإعلان عن تأسيسها عام ١٩٤٨م. وفي اليوم التالي لهجوم حماس في غزة، بدأ حزب الله في مهاجمة إسرائيل من لبنان، معلناً أنه سوف يستمر في هجماته ما دام القتال في غزة مستمراً. وبعد ذلك بوقت قصير، انضم الحوثيون في اليمن أيضاً، وشنوا هجمات متواصلة على الشحن الدولي في البحر الأحمر وبحر العرب وأطلقوا صواريخ وطائرات بدون طيار على إسرائيل، بما فيها واحدة انفجرت في وسط تل أبيب.

في الوقت نفسه، هددت الميليشيات الشيعية في العراق، وأيضاً سوريا، إسرائيل بالطائرات بدون طيار والصواريخ. وفي منتصف أبريل ٢٠٢٤م، وبعد أن نفذت إسرائيل غارة جوية على مجمع دبلوماسي إيراني في دمشق، أودت بحياة تسعة إيرانيين، ردت طهران بإطلاق أكثر من ٣٥٠ صاروخاً بالستياً وصواريخ كروز وطائرات بدون طيار على إسرائيل، مما خلق مستوى جديد للقتال المباشر والمفتوح بين الطرفين.

ومع ذلك، ودون الدخول في تفاصيل وتكتيكات كل طرف، هناك توافق بين المحللين على أن هذه الحرب المتعددة الجبهات بين إسرائيل وإيران، كانت – وما تزال حتى الآن – حرباً محدودة الشدة. وفي هذا السياق تشير تقديرات غربية إلى أنه من المستبعد اندلاع حرب واسعة النطاق في الإقليم، وأن كلًا من إسرائيل وإيران تواجهان عقبات مادية واستراتيجية كبيرة تجعل من غير المرجح نشوب حرب شاملة بينهما، أبرزها ما يلي

١- أن العامل الأكثر أهمية هو المسافة. إذ لا تشترك الدولتان في الحدود. وفي أقرب نقطة بينهما، تكون المسافة ١٢٠٠ كم، ويبعد وسط إسرائيل حوالي ١٦٠٠ كم عن طهران. وفضلاً عن ذلك يفصل إيران عن إسرائيل كلا من تركيا وسوريا والعراق والأردن والمملكة العربية السعودية والكويت.

٢- تمثل البيئة الاستراتيجية عقبة هامة أمام شن حرب شاملة بين إيران وإسرائيل، حيث تواجه كلاً منهما ظروفاً استراتيجية تحد بشكل أكبر من النطاق المحتمل للصراع بينهما. ولا تدرك إيران فقط أنها تقاتل في أوضاع غير مواتية بشكل واضح ضد إسرائيل، في الحرب التقليدية أو حتى غير التقليدية، بل يعتقد الإيرانيون أن إسرائيل تمتلك مجموعة من أسلحة الدمار الشامل. ورغم أن النظام الإيراني كثيراً ما يُتهم بالسلوك غير العقلاني، إلا أن الواقع يشير إلى أنه أظهر قدراً كبيراً من الحكمة وما يسمى بـ "الصبر الاستراتيجي". وسيسعى بلا شك إلى تجنب اتخاذ أي إجراء قد يؤدي إلى رد فعل إسرائيلي كبير.

في المقابل ترى التقديرات أن أسئلة مماثلة سوف تؤثر على الحسابات الإسرائيلية. فالجيش الإسرائيلي يتمتع بالقدرة على تدمير المنشآت الحيوية لبرنامج إيران النووي. غير أنه لم تفعل ذلك بسبب خشية إسرائيل، والولايات المتحدة، من أن تؤدي ضربة واسعة النطاق على هذه المنشآت إلى دفع طهران إلى الانسحاب من معاهدة حظر الانتشار النووي. والبدء بعد ذلك في بناء المزيد من المنشآت في عمق الأرض لتحقيق هدفها المتمثل في امتلاك قدرات نووية للاستخدام العسكري، مثل المرافق التي تمتلكها بالفعل في مصنع فوردو (بالقرب من مدينة قم) المحصن ضد أي من الذخائر الجوية التي من المعروف أن إسرائيل تمتلكها. وبالمثل من غير المرجح أن ترغب إسرائيل في التدخل لضرب صادرات النفط الإيرانية. فالنظام الإيراني يعتمد بشكل كامل على عائدات النفط وسيحاول الابتعاد عن أي أعمال قد تؤثر عليه. وتعلم إسرائيل أن مهاجمة النفط الإيراني قد تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية، مما قد يثير غضب الولايات المتحدة والعديد من الدول الأخرى.

٣- يشير بعض المحللين الإسرائيليين إلى عدد من الاعتبارات وثيقة الصلة بطبيعة حرب إسرائيل الحالية والأوضاع داخل إسرائيل ذاتها، والتي تشكل قيوداً تفرض عليها توخي الحذر وضبط النفس وتجنب توسيع دائرة هجماتها.

ويشار في ذلك إلى ما يلي بصفة خاصة:

• إن الحرب الحالية مختلفة عن أي من سابقاتها في العقود الأخيرة. فمنذ الحرب العربية الإسرائيلية عام ١٩٧٣م، لم

التحدي الأكبر في عدم رغبة أمريكا ممارسة أي ضغط على إسرائيل لإنهاء الحرب وتجنب توسيعها بل ترفض السلام المتوازن مع الفلسطينيين

تقم إسرائيل بشن حرب كاملة على جبهات متعددة في وقت واحد، وكانت هذه هي المرة الأولى التي أعلنت إسرائيل الحرب فيها رسمياً منذ ٥٠ عاماً. كما أنها لم تواجه هجوماً كبيراً من قوة إقليمية أخرى. ومنذ تأسيسها، كان المفهوم الأمني لإسرائيل يعتمد على حروب قصيرة على أراض العدو - وهو النهج الذي سمح لها بتعظيم قوتها العسكرية والتعويض عن عيوبها الأساسية، أي أراضيها المحدودة وعدد سكانها، فضلاً عن افتقارها إلى العمق الاستراتيجي، والموارد المحلية لدعم الحملات العسكرية المطولة.

• إن سنوات من الاضطرابات السياسية داخل إسرائيل نفسها، أدت إلى تعريض قوة البلاد للخطر.

وإذا تحركت إيران وحزب الله والجماعات الأخرى المدعومة من طهران نحو حرب عالية الكثافة على جبهات أخرى أيضاً، فسيكون على إسرائيل البحث عن استراتيجية أمنية على أسس أقوى مما هي الآن. ولكي تحقق إسرائيل النصر في مثل هذه الحرب المتعددة الجبهات، سيكون عليها الجمع بين كل أدوات القوة الوطنية –السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والإعلامية والدبلوماسية – بمساعدة حيوية من الحلفاء والشركاء. وسوف تحتاج إلى إيجاد طرق جديدة للصمود في معركة مكثفة أطول.

• إنه بالرغم من النجاحات العسكرية الإسرائيلية الكبيرة، إلا أن الحرب جاءت مصحوبة بتكاليف بشرية واقتصادية وسياسية باهظة. فبعد عام من الحرب، تحتاج إسرائيل إلى المزيد من الأسلحة والذخائر وقطع الغيار. وعلى المدى القصير، يعني ذلك الاعتماد بشكل أكبر على الولايات المتحدة، وعلى المدى المتوسط والطويل، سيتطلب الأمر استثمارات أكبر بكثير في الدفاع. ومنذ هجمات ٧ أكتوبر، فقد الجيش أكثر من ٨٠٠ جندي وأصيب الآلاف، وبات العبء على جنود الاحتياط ثقيلاً بالفعل. وعلى هذه الخلفية هناك دعوات متزايدة لتجنيد شرائح إضافية من المجتمع الإسرائيلي في الجيش، ولا سيما الأرثوذكس المتطرفين، الذين يتم إعفاؤهم من الخدمة.

• يقوم المفهوم الأمني غير المكتوب لإسرائيل على ثلاث ركائز: الردع، والإنذار المبكر، والنصر الحاسم. وقد أضيف إلى هذه الركائز في وقت لاحق ركيزتان هما الحماية / الدفاع وضرورة السعي للحصول على الدعم من قوة كبرى. وقد كشفت الحرب الحالية عن قصور واضح في الإطار الأمني القائم. فقد فشلت إسرائيل، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، في تنفيذ ثلاث من الركائز الأربع حيث اثبت ردعها عدم فعاليته، وفشلت أنظمة الإنذار المبكر، وانهار دفاعها الأرضي الضعيف قبل هجوم حماس. ومع تطور الحرب، وقعت إسرائيل في العديد من الافتراضات والمبادئ المتناقضة التي تقوم عليها عقيدتها وتخطيطها الأمني الحالي. فهي تخوض حرباً بدأت على أراضيها، وتم تهجير مجتمعاتها الحدودية في الشمال والجنوب، وكانت الجبهة الأساسية في غزة، وليس ضد لبنان معقل حزب الله الأكثر قوة. ومن ثم اختارت إسرائيل حرباً طويلة بدلاً من الحرب القصيرة، وتكاتف عليها العديد من الأعداء المدعومين من إيران، بما في ذلك إيران نفسها كقوة إقليمية كبرى.

وهكذا ترجح التقديرات أن تكون الحرب الموسعة بين إيران وإسرائيل محصورة في سلسلة متفرقة من الهجمات التي تنفذها الطائرات والصواريخ والطائرات بدون طيار والأسلحة السيبرانية، بالإضافة إلى بعض العمليات السرية، وهو الجاري بالفعل حالياً منذ أن شنت إيران هجومين مباشرين على إسرائيل أخرهما في أول أكتوبر الماضي، في حين نفذت إسرائيل ضربتين رداً على ذلك، وتؤكد طهران أنها بصدد الإعداد لضربة جديدة رداً على آخر ضربات إسرائيل في ٢٦ أكتوبر. ومع ذلك، أكد الرئيس الإيراني في تصريحات للصحافة المحلية في ٣ نوفمبر الماضي أن "وقفاً محتملاً لإطلاق النار بين طهران وإسرائيل، قد يؤثر على رد بلاده على الهجوم الإسرائيلي الأخير".

ثانياً: فرص السلام المطروحة حالياً:

شهد العام المنقضي على العدوان الإسرائيلي على غزة، عدة مبادرات لإطلاق مسار سياسي للتسوية، بجانب مبادرة السلام العربية التي طُرِحَت في عام ٢٠٠٢م. من أهمها كلٌ من: التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، بجانب المسار المتعدد الأطراف الذي طرحته الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي. وقد فشل مجلس الأمن الدولي، وهو الجهاز المنوط به مسؤولية حفظ السلم والأمن الدوليين بموجب الميثاق، في وقت إطلاق النار أو حتى فرص هدنة إنسانية مؤقتة نتيجة الفيتو الأمريكي

١٤٩ دولة تعترف بدولة فلسطين ما يلقي على عاتق البلدان العربية والإسلامية مسؤولية التفاعل معها وتنسيق الجهود لكسب دعمها للقضية الفلسطينية

المتكرر.

١- **التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين:**

أطلقت المملكة العربية السعودية هذا التحالف، باسم الدول العربية والإسلامية والشركاء الأوروبيين، على هامش الدورة الأخيرة للجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٦ سبتمبر الماضي. وقد شدَّد وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان على أن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة حق أصيل وأساس لعملية لسلام، معلنًا تقدير بلاده للدول التي اعترفت بفلسطين أخيراً، وداعيًا، في هذا السياق، الدول كافة للتحلي بالشجاعة واتخاذ القرار ذاته، والانضمام إلى الإجماع الدولي المتمثّل بـ (١٤٩) دولة مُعترفة بفلسطين.

وقد استضافت المملكة أولى اجتماعات هذا التحالف، أواخر أكتوبر ٢٠٢٤م، ودعت، في ٣٠ أكتوبر ٢٠٢٤م، إلى عقد قمة متابعة عربية / إسلامية مشتركة في المملكة، في ١١ نوفمبر الماضي، لبحث استمرار العدوان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية والجمهورية اللبنانية، وتطورات الأوضاع الراهنة في المنطقة. ووفقاً لوكالة الأنباء السعودية، كانت القمة القادمة امتداداً للقمة العربية الإسلامية المشتركة التي عقدت في الرياض في ١١ نوفمبر ٢٠٢٣م.

ومن المرجح إلى حدٍ كبير ألا تنضم الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذا التحالف، لأن أولوية واشنطن ليست في حلّ الدولتين، بل في دعم إسرائيل، خاصة بعد أن صوّت الكنيست الإسرائيلي على رفض إقامة دولة فلسطينية، على الرغم من الموقف الأمريكي الداعم لحلّ الدولتين منذ اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، وبمعنى آخر، فإن استثناء الولايات المتحدة الأمريكية من هذا التحالف سببه أن واشنطن تعارض أي قرار دولي بقيام دولة فلسطينية لأنها ما زالت تصر على تحقيق ذلك من خلال مفاوضات مباشرة، ما يعني عمليًا أنها تعطي لإسرائيل حق الفيتو على إنشاء دولة فلسطينية.

وانطلاقًا من الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل، والتنافس داخل النخبة السياسية في الولايات المتحدة الأمريكية، سواء في الكونغرس أو الحزبين الجمهوري والديمقراطي، على دعم لإسرائيل، فإن التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين، وفق محللين، ستكون له قيمة معنوية عالمية أكثر من القدرة على تحقيق اختراق في مسار إنشاء دولة فلسطينية على الأرض. وقد يؤدي هذا التحالف إلى دفع المزيد من الدول للاعتراف بدولة فلسطينية وفتح سفارات فلسطينية في العالم، وهو أمر جيد. حيث ينطوي على موقف سياسي يشكل ضغطاً على إسرائيل وحلفائها، بما قد يساهم في تغيير سياستها.

٢- **المسار الأممي:**

بأغلبية ١٢٤ عضوًا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤م، قرارًا مهماً يطالب بأن تنهي إسرائيل "وجودها غير القانوني في الأرض الفلسطينية المحتلة" خلال ١٢ شهرًا، بناء على فتوى طلبتها الجمعية العامة من محكمة العدل الدولية بشأن الآثار القانونية لسياسات إسرائيل وممارستها في فلسطين الصادر في ١٩ يوليو ٢٠٢٤م.

ففي القرار، رحبت الجمعية العامة باعتراف المحكمة بأن مجموعة واسعة من السياسات الإسرائيلية الرامية إلى استعمار الضفة الغربية (بما في ذلك القدس الشرقية)، "تصل إلى حد الضم"، في انتهاك صارخ للحظر الدولي على الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة. كما استشهدت الجمعية العامة بإدانة محكمة العدل الدولية للسياسات الإسرائيلية، باعتبارها انتهاكاً لحظر الفصل العنصري بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

ويختتم القرار بالإعلان عن أن الجمعية العامة للأمم المتحدة "تدين بشدة تجاهل حكومة إسرائيل المستمر والكامل، وانتهاكاتها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة"، وأن "إسرائيل يجب أن تتحمل المسؤولية عن أي انتهاكات للقانون الدولي" في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ويصف فقهاء قانونيين دوليين غربيين رأي المحكمة بأنه "ذو أهمية كبرى، وربما أكثر أهمية، على المدى الطويل، من قضية الإبادة الجماعية لأنه يتناول جوهر سياسة إسرائيل".

ويضيف هؤلاء بأنه "مهما كان رد فعل إسرائيل، فإن الرأي القانوني للمحكمة له آثار بعيدة المدى، ستكون لها عواقب سياسية كبيرة في زيادة الضغوط على إسرائيل وتسريع عملية الاعتراف بدولة فلسطين من قبل المزيد من الدول".

رغم السلوك غير العقلاني لإيران لكن أظهرت قدرًا كبيرًا من الحكمة أو "الصبر الاستراتيجي" لتجنب أي إجراء يؤدي لرد فعل إسرائيلي كبير

ومن الجيد أن الجمعية العامة اعترفت صراحة بأن إسرائيل تتمتع بالإفلات من العقاب على انتهاكاتها للقانون الدولي لفترة طويلة للغاية.

ودعت الجمعية العامة إلى عقد مؤتمر للأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، يتناول ما يلزم من تدابير لتنفيذ الاتفاقية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

ربما تريد الحكومة الإسرائيلية أن تتظاهر بأن الأمم المتحدة، والجمعية العامة على وجه الخصوص، غير ذات أهمية، وعاجزة ومليئة بالتحيز المعادي للسامية، ومع ذلك فإن إسرائيل لا وجود لها اليوم إلا بفضل قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة.

إن إعلان استقلال إسرائيل عام ١٩٤٨ يتضمن سبع إشارات مختلفة إلى الأمم المتحدة، وكلها إيجابية وممتنة للغاية.

ومن ثم فإن طرد إسرائيل من الأمم المتحدة، أو على الأقل تعليق مشاركتها في الجمعية العامة كخطوة أولى، من شأنه أن يبعث برسالة قوية، سواء إلى الشعب الإسرائيلي أو إلى بقية العالم.

ثالثاً: آفاق المستقبل: تحديات وفرص:

١- **على جانب التحديات:**

• يبدو التحدي الأكبر ممثلاً في حقيقة ما كشفت عنه الحرب من عدم قدرة الولايات المتحدة، أو عدم رغبتها، في ممارسة أي ضغط جدي على إسرائيل ليس فقط لإنهاء الحرب وتجنب توسيع نطاقها إقليمياً، بل وأيضاً رفض القبول بعملية سلام متوازنة مع الفلسطينيين.

وقد انخرطت الولايات المتحدة في الحرب كشريك كامل ومباشر جنباً إلى جنب مع إسرائيل، مستخدمة الفيتو لإحباط كل محاولات وقف إطلاق النار، وإجهاض إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يوصي الجمعية العامة بقبول فلسطين عضواً كامل العضوية بمنظمة الأمم المتحدة.

ومع فوز ترامب في الانتخابات الأمريكية في ٥ نوفمبر الماضي، ما يزال موقفه غير واضح، وإن كان انحيازه المطلق لإسرائيل لا جدال فيه على نحو ما رأينا خلال فترة ولايته السابقة عندما قام بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس معترفاً بها عاصمة موحدة لإسرائيل والاعتراف بضم إسرائيل مرتفعات الجولان.

• هناك تحد آخر هائل يتمثل في واقع قطاع غزة اليوم وما ألحقته به إسرائيل من دمار كامل، شمل مختلف مرافق القطاع والبنية الأساسية والبيوت والمستشفيات ودور العبادة والمعالم الثقافية والتراثية وغيرها.

ولكي ندرك أبعاد الكارثة التي حلت بالقطاع، تكفي الإشارة إلى أنه وفقاً لتقييم مرحلي مشترك صادر عن كل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي والأمم المتحدة، أصبح غالبية الفلسطينيين في غزة، بخلاف مئات الآلاف من الجرحى والمصابين دون مأوى وعلاج، تعاني فقراً متعدد الأبعاد، "بما في ذلك الحرمان الكامل من الوصول إلى الصحة والتعليم والتوظيف والسكن والسلامة والحرية الشخصية والفقر المائي".

ووفقاً للتقرير سيستغرق الأمر سنوات لإزالة مئات القنابل غير المنفجرة التي زودت الولايات المتحدة إسرائيل بها، كما يتوقع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تحتاج غزة إلى "سبعة عقود" لتعود إلى مستواها الاقتصادي في عام ٢٠٢٢م.

• والحال على ما تقدم، وبسبب استمرار إسرائيل في حربها والنتائج الكارثية لهذه الحرب، والتي تجعل من مهمة قيام السلطة الفلسطينية بحكم غزة مهمة شبه مستحيلة، ناهيك عن عدم وضوح الموقف بالنسبة للدور المحتمل لحماس في مرحلة ما بعد الحرب، هذا بجانب الحرب التي أعلنتها إسرائيل على الأمم المتحدة، بدءًا بالإعلان عن الأمين العام للأمم المتحدة "شخصاً غير مرغوب فيه"، ومروراً بحظر وكالة الأونروا وفك الارتباط معها واستهداف الجيش الإسرائيلي قوات اليونيفيل في جنوب لبنان، وقبل ذلك إصدار الكنيست تشريع بعدم الاعتراف بالدولة الفلسطينية، اقترحت تحليلات أمريكية مؤخراً وضع دولة فلسطين المحتلة تحت وصاية مؤقتة للأمم المتحدة من خلال مجلس الوصاية، وهو أحد الأجهزة الستة الرئيسية للأمم المتحدة (بجانب مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية والأمانة).

٣ ركائز للأمن الإسرائيلي: الردع والإنذار المبكر والنصر الحاسم وأضيف إليهم الحماية / الدفاع والدعم من قوة كبرى

ومن شأن ذلك وضع الفلسطينيين على الطريق نحو إقامة دولة.

ذلك أنه وفقاً للمادة ٧٦ من ميثاق الأمم المتحدة، تهدف الوصاية إلى تعزيز التطور التدريجي نحو الحكم الذاتي والاستقلال "بناءً على الرغبات التي أعربت عنها الشعوب المعنية"، إلى جانب احترام حقوق الإنسان وتعزيز الحقوق الدولية والسلام والأمن.

ورغم تعليق نشاط مجلس الوصاية منذ نوفمبر ١٩٩٤م، عندما نالت "بالاو"، أخر المناطق الخاضعة لنظام الوصاية، استقلالها، إلا أنه يمكن استئناف نشاطه بقرار من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة أو بقرار من أعضاء مجلس الوصاية (الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن). ووفقاً للمقترح، ينبغي للوصاية، التي ستشمل كلا من غزة والضفة الغربية، أن تضع إطاراً زمنياً لإقامة الدولة الفلسطينية الكاملة، بما يساعد في تركيز جهود بناء الدولة وتجنب بقاء الحال على ما هو عليه إلى ما لانهاية.

وتجدر الإشارة إلى أن الاتفاق على الوصاية لا يخضع لحق النقض في مجلس الأمن حيث تقع الوصاية ضمن مسؤولية الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية أصوات أعضائها. وقد اعتبر ذلك بمثابة مكسب للدول التي لا تتمتع بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن، حققته بشق الأنفس في مؤتمر سان فرانسسكو عام ١٩٤٥م.

٢- على صعيد الفرص، من المهم التأكيد على أن الأثر الأكثر أهمية الذي ترتب على عملية طوفان الأقصى بكل ما ترتب عليها من دمار وجرائم إسرائيلية واسعة النطاق، هو عودة القضية الفلسطينية إلى صدارة السياسة العالمية، ووضوح فشل الحكومة الإسرائيلية الذريع في معالجة الأبعاد القانونية والسياسية للحرب.

وكلما طال أمد هذه الأخيرة، كلما واجهت إسرائيل عزلة سياسية وتساؤلات جدية حول مشروعية ما تقوم به. ولعل السبب الرئيسي وراء ذلك رفض إسرائيل الإفصاح عن أي رؤية إيجابية أو منطقية لما يسمى "اليوم التالي" للحرب. ففي صراع إقليمي واسع النطاق كهذا الذي تشهده الآن، لا تملك إسرائيل أي استراتيجية تنطوي على نهاية واضحة لما تقوم به من جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وثّقتها منظمات دولية عديدة، حكومية وغير حكومية. بل وقامت مؤسسات قضائية دولية مثل محكمة العدل الدولية، بتوجيه الاتهامات لإسرائيل بارتكابها بالفعل.

إن هذا الواقع الجديد الذي ترتب على عملية طوفان الأقصى، ورد فعل إسرائيل عليها، هو ما ينبغي على الفلسطينيين، والدول الداعمة لحقوقهم المشروعة والمجتمع الدولي بصفة عامة، استثماره والبناء عليه، من خلال الآتي بصفة خاصة

• على الأشقاء الفلسطينيين استثمار تلك الفرصة لتحقيق إنجاز تاريخي على صعيد المصالحة الوطنية، والتوافق حول برنامج وطني جامع ينهي الانقسام ويعيد الوحدة الوطنية في إطار منظمة التحرير بوصفها الإطار الجامع والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

ومما يجب أن يعجل بهذه المصالحة حقيقة أن مختلف الأطراف الفلسطينية تواجه اليوم مأزقاً حقيقياً، بغض النظر عن أسبابه، ويسعى كل منها إلى البحث عن مخرج بلا جدوى.

• مما لا شك فيه أن قبول محكمة العدل الدولية دعوى جنوب إفريقيا، في ديسمبر ٢٠٢٣م، ضد إسرائيل متهمة إياها بانتهاك التزاماتها بموجب أحكام اتفاقية منع جريمة إبادة الجنس البشري والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨م، والأمر بتدابير مؤقتة فورية يتعين على إسرائيل الامتثال لها، يمثل علامة فارقة في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الإسرائيلي، وخطوة تاريخية غير مسبوقة، حرصت الولايات المتحدة دائماً، وسعت إلى، حرمان الفلسطينيين من اللجوء اليها لإنصافهم.

وجاء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الرأي الاستشاري الذي أصدرته المحكمة في ١٩ يوليو الماضي، في غضون عام، والسابق الإشارة إليه ليكرس حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.

من ناحية أخرى، ورغم أن المحكمة الجنائية الدولية لم تصدر بعد أوامر اعتقال لكل من رئيس الوزراء نتنياهو ووزير

التحالف الدولي لحل الدولتين له قيمة معنوية عالمية كبيرة على تحقيق اختراق في مسار إنشاء دولة فلسطينية على الأرض

دفاعه السابق يوآف جالانت، إلا أن لائحة الاتهام التي أعلنها المدعي العام للمحكمة كريم خان في ٢٠ مايو ٢٠٢٤م، أكدت بجلاء أن هناك "أسباباً معقولة للاعتقاد بان نتنياهو ووزير دفاعه السابق، يتحملان المسؤولية الجنائية عن جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية ارتكبت على أراضي دولة فلسطين في قطاع غزة اعتباراً من الثامن من أكتوبر ٢٠٢٣م، على الأقل ... بما فيها تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب...".

وفي سياق الزخم الذي ترتب على ما صدر عن المحكمتين الدوليتين، أعلنت كل من إسبانيا وإيرلندا والنرويج وسلوفينيا وأرمينيا، ودول أخرى عديدة، اعترافها بدولة فلسطين، وقبل ذلك، وفي ١٠ مايو ٢٠٢٤م، أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بأغلبية ١٤٣ صوتاً يدعم طلب فلسطين الحصول على عضوية كاملة بالأمم المتحدة، ويوصي القرار مجلس الأمن الدولي بإعادة النظر في توصيته الخاصة برفض هذا الاعتراف بعد استخدام الولايات المتحدة الفيتو ضد مشروع قرار جزائري بهذا الشأن في ١٨ أبريل ٢٠٢٤م، ويمنح قرار الجمعية العامة فلسطين حقوقاً وامتيازات إضافية تتعلق بمشاركتها في الأمم المتحدة.

ويستفاد مما تقدم أن هناك تداعيات جيوسياسية هائلة ترتبت على ما صدر عن المحكمتين، بل وانضمام العديد من الدول لجنوب إفريقيا في دعواها ضد إسرائيل - مثل كولومبيا وإسبانيا وشيلي ونيكاراجوا والمكسيك وليبيا وتركيا، وفلسطين.

• ارتباطاً بما تقدم، وخوفاً من المساءلة، نتج عن أوامر محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل باتخاذ تدابير فورية لوقف أعمال الإبادة، قيام بعض الدول والشركات بتعليق تصدير الأسلحة والمعدات العسكرية إلى إسرائيل. ومن ذلك شركات يابانية وهولندية. وقد دفع ذلك دولاً مثل إسبانيا وإيطاليا وكندا إلى تعليق نقل الأسلحة إلى إسرائيل، حسبما أفادت تقارير دولية عديدة.

من ناحية أخرى، خلقت أوامر المحكمة حالة من التعاطف الواضح والتفهم الكبير في أوساط الرأي العام الدولي لمحنة الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، ودفعت قطاعات واسعة من منظمات المجتمع المدني حول العالم إلى اللجوء للمحاكم الوطنية، خاصة في الدول التي تزود إسرائيل بالأسلحة، مثل الولايات المتحدة وألمانيا.

والخلاصة: أن هناك ١٤٩ دولة تعترف بدولة فلسطين على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧م، وهو ما يزيد على ثلثي الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة. ولقد رأينا القوة التصويتية الهائلة لهذه الدول في القرارات الأخيرة الصادرة عن الجمعية العامة للمنظمة لدعم الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره. وعلى حين تنتمي الأغلبية الساحقة من هذه الدول إلى ما يسمي بـ "الجنوب العالمي"، بما فيها دول عظمى أعضاء دائمين في مجلس الأمن كالصين وروسيا، إلا أن هناك دولاً أوروبية تحولت مواقفها وباتت أكثر تعاطفاً مع الحقوق الفلسطينية، وهو ما يلقي على عاتق البلدان العربية والإسلامية مسؤولية التفاعل معها وتنسيق الجهود من أجل كسب دعمها للقضية الفلسطينية، سواء في إطار التحالف الدولي لتنفيذ حل الدولتين أو أي أطر أخرى متعددة الأطراف.

وتبدو هنا أهمية دعوة رئيس الوزراء ووزير الخارجية الفلسطيني محمد مصطفى، الدول الأعضاء في حركة عدم الانحياز، على هامش الدورة (٧٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة، في نيويورك في سبتمبر الماضي، إلى ترجمة تضامنها الثابت مع فلسطين إلى عمل سياسي ودبلوماسي وقانوني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، ونظام الفصل العنصري وتحقيق الحرية الفلسطينية والسلام العادل والدائم. وطالب مصطفى بمساءلة إسرائيل، بما في ذلك وقف جميع التعاملات مع المستوطنات وجميع عمليات نقل الأسلحة.

* المدير التنفيذي للمجلس المصري للشؤون الخارجية ـ سفير مصري سابق

المعادلة الصعبة: الصراعات في الشرق الأوسط وأمن الطاقة العالمي

تطورات الشرق الأوسط تتطلب إجراءات استباقية لمعالجة التشابك بين أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي

تشهد إمدادات الطاقة العالمية اضطرابات واسعة النطاق بفعل الصراعات المُشتعلة داخل منطقة الشرق الأوسط ،وذلك نظرًا للمكانة المهمة التي تحتلها المنطقة على صعيد أسواق الطاقة العالمية. حيث تلعب دول مثل المملكة العربية السعودية والعراق، على سبيل المثال، دورًا حاسمًا في تلبية الطلب العالمي على النفط والغاز الطبيعي، وبالتالي، فإن الحفاظ على استمرارية ومأمونية الإنتاج الطاقي لدى هذه الدول يعد لازمًا للحفاظ على استقرار الأسواق. ولسوء الحظ، فإن التوترات الجيوسياسية والتناحرات الإقليمية تسفر، في أغلب الأوقات، عن حالة من انعدام الاستقرار، وتشكل تهديدات لمنظومتي الإنتاج والنقل داخل قطاع الطاقة، مما قد يؤول إلى نقص في الإمدادات وزعزعة الاستقرار الاقتصادي للبلدان التي تعتمد على صادرات المنطقة.

د. أوميد شكري

بالتالي، فإن حالة انعدام الاستقرار المزمنة التي تعاني منها المنطقة، تفرض تحديات وعقبات جمة أمام الاستثمار في مجال البنية التحتية للطاقة، وتُعيق التنمية طويلة الأجل. حيث تتسبب الضبابية الناتجة عن الصراعات الإقليمية، في توليد حالة من العزوف لدى المستثمرين المحليين والأجانب، على حد سواء، عن ضخ استثمارات في مشروعات الطاقة، بما يؤدي إلى الحد من القدرات الإنتاجية، وعرقلة التقدم التقني، وإجراء الصيانة اللازمة. كما أن الافتقار لهذا النوع من الاستثمارات يؤدي إلى تقييد قدرة المنطقة على زيادة الناتج الطاقي لديها أو الحفاظ على استدامته. وبالتالي، تضييق الخناق على المعروض العالمي، وهو ما قد يقود إلى ارتفاعات طويلة الأجل في أسعار مواد الطاقة. ذلك بالإضافة إلى سلسلة العقوبات الغربية، بالأخص تلك المفروضة على إيران، والتي تتسبب في تعقيد سبل التجارة وإجبار كبار المستوردين، مثل الصين والهند، على البحث عن جهات بديلة للتوريد، مما يُضاعف من تقلبات الأسواق.

يشكل الموقع الاستراتيجي المتميز الذي تنعم به دول الشرق الأوسط ، لاسيما المُطلة على مضيق هرمز، أهمية محورية لمنظومة نقل مواد الطاقة. فتُمثل نسبة شحنات النفط العابرة من خلال المضيق يوميًا نحو ٢١ ٪ من شحنات النفط العالمية. ومن ثم، فإن أية اضطرابات تشهدها المنطقة، قد تسفر عن نقص فوري في إمدادات الطاقة العالمية، وصعود محتمل في الأسعار لتتجاوز ٢٠٠ دولار للبرميل. ومن شأن مثل هذه الارتفاعات، أن تفرض عبئًا اقتصاديًا كبيرًا على الدول المستوردة للطاقة، وتعطيل الصناعات التي تعتمد على الطاقة أيضًا، وزيادة معدلات التضخم، لتُمهد الطريق أمام ركود عالمي. ويبرز هذا السيناريو الحاجة المُلحة لتحسين ورفع مستوى أمن الطاقة والجهود الدبلوماسية لحماية هذه المسارات الحيوية من تبعات الصراعات الإقليمية.

ولتقليص الاعتماد على إمدادات نفط الشرق الأوسط ، تلجأ العديد من الدول إلى التركيز على تنويع مصادر الطاقة لديها عبر الاستثمار في الطاقة المتجددة، والطاقة النووية، والوقود الأحفوري المحلي، لتعزيز القدرة على الصمود أمام الصدمات المحتملة. وهو ما دفع كلاً من أوروبا وأمريكا لمنح الأولوية إلى خيارات الطاقة المتجددة، لتحقيق استقلالية الطاقة. مع ذلك، لا يزال هذا التحول صوب الطاقة المتجددة بطيء وغير قادر على التخفيف بشكل كامل من آثار الاضطرابات المحتملة على المدى القصير. لذلك، يعد انتهاج سياسات متوازنة عاملًا حاسمًا في معالجة التحديات الآنية المحدقة بالمعروض العالمي،

انعدام الاستقرار المزمن في المنطقة يفرض تحديات وعقبات أمام الاستثمار في مجال البنية التحتية للطاقة ويعيق التنمية طويلة الأجل

مع تسهيل، سبل الانتقال إلى الطاقة المستدامة. بالإضافة إلى، أهمية توطيد التعاون الدولي والدبلوماسية بين كبار مستهلكي الطاقة والمنتجين، في سبيل تدعيم الاستقرار الإقليمي وصون البنية التحتية الحيوية لقطاع الطاقة.

التطورات الأخيرة والسيناريوهات المحتملة

شهدت التوترات بالمنطقة تصعيدًا خلال الفترة الأخيرة، والذي تمحور حول الصراع الإيراني-الإسرائيلي. وتُشير هذه التطورات، بما في ذلك الغارات الجوية الإسرائيلية على مواقع إيرانية-ردًا على هجمات الأخيرة الصاروخية-إلى تحول الصراع بين الجانبين من" حرب بالوكالة" إلى مباشرة. في حين أن المعارك المستمرة في قطاع غزة، ولبنان، وسوريا، واليمن، باتت تُنسج شبكة معقدة من القضايا المتداخلة. ورغم التصعيدات الأخيرة، إلا أن أسعار المعدن الأسود حافظت على استقرارها، حيث لا تزال أسعار خام برنت تحوم بالقرب من مستوى ٧٩ دولارًا للبرميل، بدعم انخفاض الطلب الصيني وزيادة الإنتاج الأمريكي. بالتالي، فإن الهدف المنشود بشأن منع المزيد من التصعيد، يقتضي تعزيز الجهود الدبلوماسية بإشراك أطراف محايدة أو المنظمات الدولية، بما يساعد في تسهيل إجراء تواصل فعال، وتفادي التصعيد غير المقصود. وفي هذا الصدد، من الأهمية معالجة القضايا الأساسية المُغذية لهذه الصراعات مثل الوضع الفلسطيني-الإسرائيلي وديناميات القوى الإقليمية.

ويمكن أن تساعد الحوافز الاقتصادية وتخفيف العقوبات وخفض التصعيد، في رعاية حوار بناء بين الأطراف المعنية، ومن الممكن أن يلعب التعاون الإقليمي دورًا محوريًا لمنع اتساع نطاق الصراع ليمتد إلى الدول المجاورة. كذلك تشجيع هذه الدول على الحفاظ على موقف محايد وتسهيل الحوار، ويتعين على القوى الكبرى استغلال نفوذها لثني الأطراف الفاعلة الإقليمية عن التورط في الصراع، مع العمل على دعم مبادرات منع انتشار

كلما طال أمد النزاعات المسلحة تعددت السيناريوهات وفي مقدمتها إمكانية وقوع هجمات سيبرانية تستهدف منشآت الطاقة

النووي للحد من انتشار القدرات النووية.

كلما طال أمد النزاعات المسلحة، كلما تعددت السيناريوهات المحتملة. في مقدمتها، إمكانية وقوع هجمات سيبرانية أو هجمات تستهدف منشآت عسكرية أو بنى تحتية للطاقة، في حال استمرت التوترات المتصاعدة بين إيران وإسرائيل. سيناريو آخر محتمل، يتمثل في تعطل مسارات الشحن على خلفية الهجمات الحوثية المتزايدة على حاملات النفط، وبالتالي، ارتفاع تكاليف التأمين والنقل. ويمكن أن يشهد الصراع مزيدًا من التوسع، ليجر لبنان إلى مواجهة إقليمية أوسع نطاقا. فمن شأن مثل هذه التطورات أن تؤدي إلى تقلبات على المدى القصير في أسواق الطاقة العالمية، ورفع الأسعار أعلى من مستوى ١٠٠ دولار للبرميل، والتأثير بشكل واسع على الاقتصادات المعتمدة على الواردات النفطية. ذلك إلى جانب الزيادة المشهودة في تكاليف النقل وتأخر تسليم العديد من البضائع نتيجة الزيادة الملحوظة في الهجمات الحوثية على السفن بالبحر الأحمر. وحتى وإن لم تختبر إمدادات الطاقة العالمية اضطرابات خطيرة بعد، لكن يظل التهديد قائمًا، بالأخص في ظل تخطيط جماعة الحوثي استهداف إسرائيل من خلال الهجمات الصاروخية، والمشاركة في عمليات عسكرية مشتركة لدعم فلسطين ولبنان.

وشهد عام ٢٠٢٤م، تصاعد وتيرة الصراع الإقليمي، وتبلور عبر الهجوم الإيراني المباشر غير المسبوق على إسرائيل في ١٣ إبريل، وتضمن استخدام ٣٥٠ طائرة مسيرة، والعديد من الصواريخ. وقد جاء هذا الهجوم ردًا على الغارة الإسرائيلية الجوية على مقر السفارة الإيرانية بدمشق وأسفرت عن مقتل ١٦ شخصًا، من بينهم مسؤولين إيرانيين عسكريين رفيعي المستوى. وعلى الرغم من اتساع نطاق الهجمات الإيرانية الأخيرة، إلا أن إسرائيل استطاعت، بدعم من واشنطن، اعتراض معظم المقذوفات. وشهدت الأوضاع مزيدًا من التصعيد منذ بداية أكتوبر الماضي، في ظل دفعة أخرى من الهجمات الصاروخية التي شنتها إيران على إسرائيل، والتي وُصفت بأنها الأضخم منذ بداية الصراع. واستطاع الهجوم الإيراني، الذي جاء ردًا على الممارسات الإسرائيلية، التي تضمنت عمليات اغتيال وشن غارات جوية ضد قيادات جماعة حزب الله، في إلحاق ضرر واسع بالقواعد العسكرية الإسرائيلية.

في المقابل، أعلن الجيش الإسرائيلي في ٢٦ من أكتوبر إطلاق عملية" أيام الحساب"، مستهدفًا تدمير ٢٠ موقعًا داخل الأراضي الإيرانية، مع التركيز على المرافق الدفاعية الجوية المرتبطة ببرامج الصواريخ الإيرانية والطائرات بدون طيار. وفي الوقت الذي زعمت مصادر إسرائيلية أن هذه الهجمات تستهدف تعطيل قدرات إيران الصاروخية، أسفرت العملية عن وقوع خسائر بشرية، تضمنت مقتل ٤ عسكريين إيرانيين وسقوط مدني. يمثل هذا التصعيد تحولًا من "حرب الظل" إلى المواجهة العلنية.

انعكس رد فعل المجتمع الدولي، وبالأخص مجلس الأمن، من خلال حث الجانبين على ضبط النفس لتفادي اندلاع صراع إقليمي واسع. وعلى خلفية هذه الأزمة، شهدت أسعار النفط تقلبات متزايدة، مع تسجيل أسعار خام برنت أعلى مستوى أسبوعي لها منذ قرابة عام. في حين تُشير تقديرات البنك الدولي إلى أن ما يصل إلى ٨ ٪ من إمدادات النفط الخام العالمية قد تتأثر في حال اندلاع صراع أوسع نطاقًا، بما يشكل خطرًا كبيرًا على كبريات الاقتصادات العالمية، لاسيما في آسيا.

ويمكن أن يقود انعدام الاستقرار المطول إلى تسريع وتيرة التحول إلى مصادر الطاقة البديلة، فقد تضطر الدول إلى التحول إلى مصادر موثوقة داخل قارة أمريكا الشمالية (أمريكا، وكندا، والمكسيك)، لمعالجة نقص الإمدادات. بالتالي، فإن الصراع الدائر يُعيد تشكيل التحالفات الإقليمية وديناميات القوة، كما أنه يزيد من وطأة الضغوط التي تواجهها القوى العالمية مثل أمريكا والصين من أجل المشاركة بشكل أكثر فعالية ونشاطًا في الدبلوماسية الإقليمية وجهود حل الصراع.

مستقبل صراعات الشرق الأوسط وتبعاتها على استقرار أسواق الطاقة العالمية

تُشكل الصراعات المتصاعدة داخل المنطقة تهديدًا كبيرًا لاستقرار أسواق الطاقة العالمية، في ظل احتمالات تعطُّل نحو ٨ ٪ من إمدادات النفط الخام العالمية، وتأثر صادرات الطاقة الإيرانية بشكل خاص. وعلى الأرجح ستؤول الاضطرابات في

تؤدي اضطرابات المعروض النفطي لارتفاع الأسعار متجاوزة ٩٠ دولارًا للبرميل وقد تصل ١٥٠ دولارًا في حال اختراق مسارات الشحن

هجمات إسرائيلية على منشآت النفط الإيرانية تسبب تداعيات وخيمة تعمق انعدام الاستقرار الإقليمي وتورط أمريكا في الصراع

المعروض النفطي، إلى ارتفاع الأسعار متجاوزة مستوى ٩٠ دولارًا للبرميل، وربما حتى تصل إلى ١٥٠ دولار للبرميل، في حال تم اختراق مسارات الشحن الحيوية داخل المنطقة مثل مضيق هرمز. وفي الوقت الذي قد يتيح الإنتاج الأمريكي والسعة الإنتاجية الاحتياطية لدول منظمة "أوبك" النفطية لأسواق الطاقة إمكانية تنفس الصعداء، إلا أن استقرارها بشكل عام، يظل مرهونًا بالمدى الذي ستصل إليه الصراعات الإقليمية وشكل استجابة كبار منتجي النفط الخام.

لن تسلم شحنات الغاز الطبيعي أيضًا من شبح الاضطرابات، بسبب ما تشهده نقاط الاختناق المحورية. حتى وإن كان مستبعدًا أن يحدث حصارًا كليًا، إلا أن تنامي التوترات كفيل بتعطيل نقل الشحنات، وقد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وتكاليف النقل. وفي حال شهدت الصراعات مزيدًا من التصعيد إلى حد شن هجمات على البنية التحتية للطاقة، يصبح استقرار منظومة الإنتاج والصادرات في مواجهة خطر داهم، ليبرز أهمية توافر موردين بدلاء للغاز الطبيعي، بالأخص أمريكا، لسد العجز المعروض العالمي. ورغم الاستقرار الراهن في أسواق الغاز الطبيعي، تظل احتمالية توسع نطاق الصراع تهديدًا ينذر بحدوث عجز في المعروض وتزايد التقلبات. في أثناء ذلك، استطاعت أسعار النفط أن تحافظ على استقرارها بشكل عام، بدعم الأداء الإيجابي للأسواق المدعومة بشكل من المنتجين، إلى جانب الفوائض المتوقعة في الإنتاج حتى عام ٢٠٢٥م، وتراجع الطلب في الصين. كما ساهمت زيادة الإنتاج من خارج " أوبك"، خاصة أمريكا في التخفيف من بعض الضغوط الخاصة بـ المعروض العالمي، في الوقت الذي حرص أعضاء " أوبك" على الحفاظ على سعة إنتاجية احتياطية تصل لمستوى يقارب ٦ ملايين برميل يوميًا، كدرع حامي من تقلبات الأسواق. كان أيضًا للتجار دور في تجنيب الأسعار التبعات الفورية للصراع من خلال إبداء ردود فعل معتدلة تجاه الأسعار، فضلًا عن التذبذبات الموسمية التقليدية في مستويات الطلب على الخام. مع ذلك، قد يتبدل الوضع سريعًا في حال تصاعدت التوترات وطالت تبعاتها البنية التحتية للطاقة أو نقاط الاختناق الحيوية.

إن هجمة إسرائيلية عسكرية مباشرة على منشآت النفط الإيرانية ستسفر عن تداعيات إقليمية وخيمة، قد تشمل ردًا إيرانيًا واستنفار القوات الموالية لإيران داخل المنطقة مثل جماعة حزب الله والحوثيين، التي قد تعمد إلى شن هجمات ضد مواقع استراتيجية، بما يعمق حالة انعدام الاستقرار الإقليمي. على جانب آخر، قد تشارك القواعد العسكرية الأمريكية المُقامة على الأراضي العراقية في الأحداث التي تشهدها داخل المنطقة، وبالتالي تعميق تورط الولايات المتحدة داخل الصراع الدائر. هذا السيناريو المحتمل، قد يستلزم اتخاذ تدابير أمنية مكثفة داخل السعودية، والإمارات، والدول الحليفة، ومن ثم، مضاعفة مخاطر اتساع نطاق الصراعات داخل المنطقة. فضلًا عن، أن أي حصار جزئي أو كامل قد يُفرض على مضيق هرمز، سيؤدي إلى اضطرابات حادة لما يقرب من ٢١ مليون برميل من النفط يوميًا، ويترتب على ذلك قفزة في الأسعار. من شأن هذه الاضطرابات أن تغذي المخاوف الخاصة بالمعروض، لاسيما للاقتصادات المعتمدة على النفط في أوروبا وآسيا. ناهيك عن أن أي ضرر قد يحدث لمنشآت النفط الإيرانية، سيقود الأسعار إلى مستويات تتأرجح ما بين ١٥٠ دولار إلى ٢٠٠ دولار للبرميل، وربما حتى يصل إلى ٣٠٠ دولار ضمن أسوأ السيناريوهات. وبلا شك أن أمد الصراع سيكون له أثر كبير على استقرار الأسعار ما قد يؤدي لتقلبات طويلة الأجل. كما أن التخفيضات الإضافية في الإنتاج من دول الجوار بسبب اعتبارات أمنية، قد تُفاقم من أزمة العجز في المعروض، وزيادة المضاربة في أسواق العقود الآجلة، وخلق حالة من التراجع السعري.

لن تقف أسواق الغاز الطبيعي بمعزل عن الاضطرابات، لاسيما في حال تعطلت الصادرات القطرية من الغاز، ويؤدي ذلك إلى ارتفاع في الأسعار ونقص في الإمدادات خلال فصل الشتاء. على صعيد آخر، من المتوقع أن يؤدي الصعود المطول في أسعار النفط، إلى تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي بنسبة تتراوح ما بين ٢ ٪ إلى ٣ ٪، مع تأثير التضخم على منظومة النقل، والتصنيع. كذلك ستكون البنوك المركزية على موعد مع خيارات شاقة، يحمل كلا منها تبعات اقتصادية كبيرة؛ ما بين رفع معدلات

ارتباط أمن الطاقة العالمي باستقرار الشرق الأوسط باستثمارات البنية التحتية للطاقة والتنويع الاستراتيجي والمشاركة الدبلوماسية

الفائدة لكبح جماح التضخم، أو الحفاظ على معدلات منخفضة من أجل تعزيز النمو.

من ناحية أخرى قد تصبح الدول النامية المستوردة للنفط عرضة لعدم الاستقرار. حيث أن استمرار ارتفاع أسعار النفط أعلى مستوى ١٢٠ دولارًا للبرميل، يزيد مخاطر حدوث ركود اقتصادي، نظرا إلى أنه سيتسبب في استنزاف ميزانيات الأسر والشركات، والحد من الإنفاق الاستهلاكي، واستثمارات الشركات. كذلك سيواصل شبح الركود ويهدد حتى أعتى الاقتصادات العالمية. وقد تصبح أوروبا، عرضة إلى ارتفاع الأسعار مع قرب حلول موسم الشتاء، وقد تعاني من أزمة في الطاقة ستكون أشد وطأة عن أزمات نقص الطاقة السابقة. وقد تطال هذه الأزمة اقتصادات أوروبية كبرى، بالأخص، ألمانيا وإيطاليا. وهو سيناريو ينذر بتقويض وحدة الصف الأوروبي، في ظل معاناة دول الاتحاد الأوروبي من الضغوط الداخلية وتضارب المصالح فيما بينها.

كيف تؤثر صراعات الشرق الأوسط على أمن الطاقة الأمريكي والصيني والأوروبي؟

تعكس ردود فعل الصين الاقتصادية والجيوسياسية حيال صراعات المنطقة، مدى اعتمادها على واردات النفط الإيراني. باعتبارها أكبر عملاء الطاقة الإيرانية، تواجه بكين تحديات اقتصادية وخيمة في حال تصاعدت التوترات. ففي الوقت الذي تسعى فيه لتخفيف تأثير الصراعات بتنويع مصادر وارداتها، بما في ذلك روسيا، تُشير التقديرات إلى تراجع نموها الاقتصادي إلى أدنى مستوى ٤ ٪. لذلك قد تفرج الصين عن بعض احتياطاتها وتسعى لتعزيز الجهود الدبلوماسية في المنطقة لدعم استقرار الأوضاع التي باتت تهدد أمنها الطاقي. بالتالي، فإن هذه الاعتمادية على إمدادات الطاقة تُملي على بكين شكل شراكاتها الاستراتيجية ومبادرات تنويع مصادر الطاقة التي تهدف للحد من المخاطر والتقلبات.

من ثم، فإن حجم الأعباء الاقتصادية الواقعة على كاهل الدول النامية المعتمدة على النفط سيكون مهولًا. حيث سيؤدي ارتفاع الأسعار إلى مضاعفة الأزمات الخاصة بميزان المدفوعات وانعدام الاستقرار الداخلي. دول مثل باكستان، وبنجلاديش، ومختلف البلدان الإفريقية التي تعتمد بصورة مفرطة على واردات الطاقة، قد تختبر قلاقل أهلية كبيرة تحت ضغط ارتفاع أسعار مواد الغذاء والطاقة. وعليه، قد تلجأ الحكومات في هذه المناطق، لاتخاذ تدابير طارئة مثل المعونات الاجتماعية، بما يؤدي إلى استنزاف الموارد العامة للدول والتي تعد شحيحة بالفعل. ومن ثم، قد تسقط هذه الاقتصادات فريسة للتبعات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار الوقود بما يؤدي إلى مفاقمة أوضاعها الهشة.

على الصعيد الأمريكي، رغم ارتفاع الأسعار قد يصب في صالح الاقتصاد الأول عالميًا باعتباره مُصدِرًا صافيًا للطاقة، إلا أن تبعات ذلك السياسية على الداخل الأمريكي ستكون مشهودة. فأحد أكبر بواعث قلق الإدارة الأمريكية الحالية -على خلفية التوترات المشتعلة بين إيران وتل أبيب-أن يؤدي ارتفاع أسعار الجازولين المحلي إلى الضغط على المستهلكين. استراتيجيا، قد تشعر واشنطن نفسها مضطرة إلى التدخل عسكريًا لمنع المزيد من التدهور في أوضاع المنطقة غير المستقرة وحماية إمدادات الطاقة العالمية. بالتالي، فإن هذا الثنائية في المنطق الأمريكي، تؤكد مدى تعقيد موقف واشنطن في محاولتها إدارة سواء مصالحها الاقتصادية أو التحديات الداخلية الناتجة عن تذبذب أسعار النفط.

ومن المتوقع أن يؤدي الصراع إلى تعميق الانقسامات داخل المنطقة وعزل إيران بصورة أكبر عن دول الخليج. وفي الوقت الذي قد تشهد البلدان المصدرة للنفط زيادة في عائداتها النفطية مدعومة بارتفاع الأسعار، قد تعاني الدول غير النفطية بسبب تكاليف الطاقة المرتفعة. من شأن هذه الديناميات أن تغير من شكل التحالفات الإقليمية، وأن تحدث تقاربًا عربيًا-عربيًا لمجابهة النفوذ الإيراني. وعليه، ستؤدي التبعات طويلة الأجل الناتجة عن مثل هذه التحولات إلى خلق واقع جيوسياسي جديد داخل المنطقة.

التبعات الاقتصادية ونظرة مستقبلية استراتيجية

يُنذر حدوث ارتفاع في أسعار النفط لفترات ممتدة مقترنًا بتعطل حركة الإمدادات، بتبعات اقتصادية وخيمة تُهدد الاستقرار العالمي. في حين أن الزيادات المستمرة في الأسعار ستؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم عبر مختلف القطاعات بدءًا من التصنيع إلى النقل، مما يترتب عليه ارتفاع تكاليف الاستهلاك. ومن بين آثار ذلك السلبية أيضًا: عرقلة التقدم الاقتصادي، وتفاقم معدلات الفقر، والحد من النفاذ إلى الخدمات الأساسية لاسيما داخل الاقتصادات الناشئة. لاسيما وأن قدرة أسواق الطاقة على الصمود والتكيف، تظل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأحداث المتكشفة داخل المنطقة، في ظل محاولات الدول موازنة خياراتها ما بين كبح جماح التضخم والحفاظ على النمو. بالتالي، فإن ارتباط أمن الطاقة العالمي باستقرار المنطقة

يُسلط الضوء على الحاجة إلى اتباع نهج متعدد الأوجه، بحيث يشتمل على استثمارات في البنية التحتية للطاقة، ومساعي التنويع الاستراتيجي، إلى جانب المشاركة الدبلوماسية. كما أن الحفاظ على مستقبل مستقر ومستدام للطاقة قادر على الصمود أمام الديناميات الجيوسياسية المعقدة للمنطقة، يقتضي اعتماد منظور عالمي.

الدور الإيراني وصادرات النفط

قطاع النفط الإيراني أظهر القدرة على التكيف، سواء على صعيد الإنتاج أو الصادرات. واعتبارًا من عام ٢٠٢٤م، بلغ الإنتاج الإيراني ٣,٤ مليون برميل يوميًا، مع تصدير ١,٦ مليون برميل، ما يبرز أهمية الدور الذي تلعبه إيران في أسواق الطاقة. وخلال مايو من العام ذاته، سجلت الصادرات النفطية أعلى مستوياتها في ٥ أعوام بمقدار ١,٧ مليون برميل يوميا، مدفوعة، بتنامي الطلب الصيني، وتوسع نشاط أسطول "الشبح" الإيراني الذي يحمل شحنات النفط السرية إلى المشترين في مختلف دول العالم. مع ذلك، لا تزال الإمكانات الإيرانية مقيدة بفعل العقوبات الغربية، وسط تقديرات تُشير إلى إمكانية بلوغ الإنتاج الإيراني مستوى ٣,٨ مليون برميل يوميًا في غضون ٦ أشهر، في حال تم رفع العقوبات. بشكل عام، تشكل الصادرات النفطية أهمية للاقتصاد الإيراني، حيث تمثل ٧٠٪ من عائدات الحكومة. كما ساهمت زيادة الصادرات الأخيرة في دعم الاقتصاد الوطني، مدعومة بعائدات نفطية بلغت قيمتها ١٢ مليار دولار خلال الربع الأول من السنة المالية الإيرانية لعام ٢٠٢٤م.

وقد وضعت إيران هدفًا لرفع سعتها الإنتاجية إلى مستوى ٥,٧ مليون برميل يوميًا بحلول ٢٠٣١م، رغم العقبات وغياب الاستثمار الأجنبي.

رد الفعل الدولي وانعكاسات الأسواق

ينبغي للمجتمع الدولي الاضطلاع بدور محوري في إدارة هذا الصراع لضمان استقرار أسواق الطاقة وتفادي أزمة أوسع نطاقًا على الصعيد الجيوسياسي. هنا تحديدًا، تعد الدبلوماسية النشطة من قبل دول مثل أمريكا وأوروبا عاملًا ضروريا في معالجة القضايا الأساسية والعمل على منع التصعيد. ومع استمرار غياب إدارة فعالة للصراعات، تظل مخاطر التصعيد متنامية، بما قد يؤول على الأرجح إلى سلسلة من التحديات الجيوسياسية التي من شأنها تعطيل حركة الأسواق العالمية.

يؤكد الوضع القائم الحاجة لاتخاذ إجراءات استباقية لمعالجة القضايا المتداخلة والمتشابكة بين أمن الطاقة والاستقرار الإقليمي. كما يتعين على صناع السياسات منح الأولوية لرعاية حوار بناء وتدعيم التعاون بين اللاعبين الرئيسيين، بما في ذلك الدول المنتجة للنفط وكبار المستهلكين مثل الصين والهند، التي تعتمد بشكل كبير، على إمدادات النفط القادمة من المنطقة. ويعد الاستثمار في مصادر الطاقة المتنوعة، مثل الطاقة المتجددة والوقود البديل، أمرًا حيويًا للحد من تأثير أيّ اضطرابات محتملة في الإمدادات وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل. كما سيكون تعزيز البنية التحتية لتخزين الطاقة وتطوير الاحتياطيات النفطية الاستراتيجية أمرًا بالغ الأهمية لتحسين القدرة على الصمود في وجه صدمات الإمدادات. علاوة على ذلك، ينبغي أن يتم تنفيذ خطة مُحكمة لمعالجة حالات الطوارئ كونها ستساعد في التخفيف من وطأة التداعيات الاقتصادية لأية اضطرابات تطرأ في المستقبل. وفي نهاية المطاف، فإن تبني نهج تعاوني يركز على الوقاية وتعزيز الجهوزية أمر ضروري لدعم السلام والاستقرار في هذه المنطقة الحيوية، وبالتالي تأمين مستقبل مستقر للطاقة واقتصاد عالمي أكثر مرونة.

الختام

السبيل لتجنيب أسواق الطاقة العالمية الوقوع في براثن التوترات الإقليمية المتصاعدة، يستلزم منح الأولوية للدبلوماسية الاستباقية والتسوية الفعالة للصراعات. كما أن تداخل وتشابك العلاقات ما بين الديناميات السياسية، والاستقرار الاقتصادي، وأمن الطاقة، تدعو إلى تبني جهد دولي موحد لمعالجة الأسباب الجذرية لانعدام الاستقرار المزمن الذي تعاني منه المنطقة. وفي حال ما اقدمت إسرائيل على تنفيذ هجوم على حقول نفطية إيرانية، ستكون التبعات وخيمة وستدفع بالصراع نحو المزيد من التصعيد مما يعرض استقرار أسواق الطاقة العالمية المهددة بالفعل إلى خطر مؤكد. فإن هذا التصعيد، من شأنه تقليص إمدادات الطاقة على نحو كبير، ومفاقمة الأوضاع الهشة بالفعل للدول المستوردة للنفط لاسيما في أوروبا وآسيا. وبالنظر إلى أن منطقة الشرق الأوسط تعد أكبر منتج للوقود الأحفوري، فإن أي عطل يحدث، سيدفع بأسواق النفط إلى مستويات قياسية غير مسبوقة، ما يؤدي إلى ارتفاع التضخم، وتعثر النمو الاقتصادي، وحدوث موجات ركود محتملة تضرب مختلف الاقتصادات في العالم. وباعتبارها أكبر مشتر للنفط الإيراني، ستكون الصين، على وجه الخصوص، في مواجهة خطر محدق، بما يتطلب منها اتخاذ خطوات دبلوماسية سريعة لحماية مصالحها.

وفي ضوء هذا السيناريو، من الضروري أن يظل صناع القرار وشركات الطاقة والمنظمات الدولية في حالة تأهب واستعداد

تجنيب أسواق الطاقة الوقوع في براثن التوترات الإقليمية المتصاعدة

يستلزم منح الأولوية للدبلوماسية الاستباقية والتسوية الفعالة للصراعات

للتعامل مع أي تصعيد. تعتبر التدابير الفورية، مثل الاستفادة من الاحتياطيات النفطية الاستراتيجية وزيادة الإنتاج من مصادر بديلة، أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق الاستقرار في السوق على المدى القصير. ومع ذلك لا يزال الحل على المدى البعيد، يكمن في تنويع مصادر الطاقة وتقليص الاعتماد على النفط القادم من المنطقة. إلى جانب ذلك، يجب أن يذهب التعاون الدولي القائم لما هو أبعد من نطاق تبني تدابير دبلوماسية على المدى القصير، ليشمل صياغة استراتيجيات للانتقال في مجال الطاقة والتنمية المستدامة. ومن الممكن أن يسهم فتح قنوات للحوار مع أصحاب المصالح الرئيسيين، بما في ذلك القوى الإقليمية، والدول المنتجة للنفط، والأسواق الناشئة، في بلورة وتنمية فهم مشترك للمصالح المشتركة وأن تخدم كمصدر إلهام للمبادرات المشتركة.

من خلال الاستثمار الرشيد في تقنيات الطاقة المتجددة وتطوير البنية التحتية اللازمة، يمكن للمجتمع الدولي أن يخفف من حدة الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية الهشة، ويقلل بالتالي من مخاطر التذبذب في أسعار الطاقة وانقطاع الإمدادات. هذا الاستثمار الاستراتيجي لا يقتصر على تعزيز أمن الطاقة فحسب، بل يساهم أيضًا في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهارًا، حيث تتكاتف جهود الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعبر تعزيز الحوار والتعاون الدولي، يمكن للمجتمع الدولي أن يساهم في خلق مناخ من الثقة والتفاهم المتبادل، مما يقلل من احتمالية نشوب الصراعات ويدعم جهود تحقيق السلام والاستقرار الإقليمي والعالمي.

* محلل متخصص في شؤون أمن الطاقة ـ وباحث وأستاذ زائر في العلوم السياسية ـ جامعة جورج ميسون

أهمية استراتيجية لعودة العرب والمسلمين للعمق الإفريقي لكسر التطويق الإسرائيلي

مخرجات قمة الرياض: الدبلوماسية الاستباقية منسجمة مع أسوأ خيارات إدارة ترامب

لازلت اعتقد أن مفاتيح بناء السلام في الشرق الأوسط واستمرارية الحروب الإسرائيلية العربية تمسك بها الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة عالية جدًا، لكن بتقدير عدم وصولها إلى النسبة التي حددها الرئيس المصري الراحل محمد أنور السادات بعد اتفاقيتي كامب ديفيد، لاعتقاده الواقعي بأن أوراق اللعبة في الشرق الأوسط بيد واشنطن بنسبة ٩٩٪. ويمكن تفسير هذا التراجع النسبي للثقل الأمريكي إلى كثافة الدبلوماسية الدولية والإقليمية ذات الفاعلية للضغط على التحالف الأمريكي الإسرائيلي الذي لا ينظر للقضايا النزاعية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا إلا بعدسات اليمين الصهيوني الديني المتطرف، ويبرز في هذا المجال الدور الدبلوماسي النشط للصين في التقارب السعودي-الإيراني

أ.د. مصطفى صايج

كما تشير الحركية الإقليمية العربية- الإسلامية- الإفريقية في قمة الرياض، ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م، إلى الإدراك الدبلوماسي الجماعي لفقدان واشنطن لكثير من مفاتيح الوساطة المحايدة والنزيهة في ملفات الشرق الأوسط الثقيلة من فلسطين، لبنان، سوريا وإلى إيران.

يمكن أن نقف كثيرًا عند مخرجات قمة الرياض التي تؤكد على العمل الدبلوماسي خارج الرؤية النمطية الأمريكية الداعمة دومًا لإسرائيل على حساب المصالح العربية واستقرار منطقة الشرق الأوسط، وأهم تلك القرارات الالتزام بالعمل المشترك لحشد الدعم الدولي لتجميد مشاركة إسرائيل في الأمم المتحدة ومطالبة مجلس الأمن الدولي بإلزام إسرائيل بوقف سياسات الإبادة والتطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني ومطالبة جميع الدول بحظر تصدير أو نقل الأسلحة لإسرائيل، وهو ما يعني بشكل واضح، رسالة مفتوحة موجهة لواشنطن ودعمها الدبلوماسي والعسكري اللامحدود لإسرائيل.

يمكن تصنيف مخرجات قمة الرياض بالدبلوماسية الهجومية والاستباقية المتكيفة مع أسوأ الخيارات التي يمكن أن تقوم بها إدارة دونالد ترامب. وعليه، فإن المنطقة ستختبر مرة أخرى حسابات إدارة ترامب ورؤيته لصناعة وبناء السلام الإسرائيلي-العربي وإدارة الحرب بأشكال جديدة مع إيران، فهل يتراجع ترامب عن تفويض خيارات السلام لمقربيه وأصهاره ويقبل بالرؤية العربية /الإسلامية / الإفريقية المشتركة الرامية والهادفة إلى بناء السلام الذي تقوض فرصه السياسة العدوانية والتوسعية لحكومة نتانياهو؟ وما هي السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العدوان الإسرائيلي على غزة في إطار خيار التسوية القائم على حل الدولتين؟ وما مدى دعمه للمبادرة العربية للسلام القائمة على خيار الأرض مقابل السلام التي لم تجد شريكًا حقيقيًا وذا مصداقية في إسرائيل المتشبثة مع اليمين الصهيوني الديني بحلم واسطورة الدولة اليهودية الدينية؟

وما فرص نجاح الشراكة الدبلوماسية العربية-الإسلامية-الإفريقية للضغط على التحالف الأمريكي-الإسرائيلي؟

يستند الاعتقاد بامتلاك الإدارات الأمريكية مفاتيح السلام والحرب في الشرق الأوسط، رغم الاختلاف بين الديمقراطيين والجمهوريين، إلى السيناريو الاتجاهي الذي يؤكد أن مسار ومشاريع السلام كلها كانت بإشراف وإدارة أمريكية، بحيث يحسب لإدارة جيمي كارتر الديمقراطية توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد للسلام بين مصر وإسرائيل، ولإدارة بيل كلينتون الديمقراطية اتفاقيات أوسلو

بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل، كما يحسب لإدارة دونالد ترامب الجمهورية خطة السلام المعروفة بصفقة القرن والسلام الإبراهيمي بين إسرائيل وأربع دول عربية. وعكس مسار السلام فإن استمرارية الحروب والعدوان الإسرائيلي في الشرق الأوسط كان تحت المظلة والحماية الأمنية والعسكرية والدبلوماسية والمالية لكل الإدارات الأمريكية المتعاقبة، والمؤشرات في هذا المجال واضحة جدًا، حيث استخدمت واشنطن منذ تأسيس مجلس الأمن الدولي سنة ١٩٤٥م، حوالي ١١٤ مرة الفيتو من بينها ٨٠ مرة لمنع إدانة إسرائيل و٣٤ مرة ضد مشاريع القوانين التي تساند حق الشعب الفلسطيني، وكان آخر الاستخدامات لحق الفيتو لواشنطن ما بعد طوفان الأقصى، معارضتها لمشروع القرار الجزائري الذي يدعو إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في غزة لدواعي إنسانية، رغم التأييد المطلق ١٣ عضوًا من أصل ١٥، كما استخدمته مرة أخرى ضد المشروع الجزائري الذي يوصي الجمعية العامة بقبول دولة فلسطين عضوًا في الأمم المتحدة، صوت لفائدة القرار ١٢ عضوًا وعارضته واشنطن وامتنعت عن التصويت كل من بريطانيا وسويسرا.

أما فيما يخص الدعم المالي والعسكري الذي تتلقاه إسرائيل من واشنطن فتبين أن خلال سنة واحدة ما بعد طوفان الأقصى، أنفقت إدارة بايدن ما يقارب ١٨ مليار دولار على العدوان على غزة كما نشرته صحيفة "تايمز أوف إسرائيل" نقلًا عن تقرير لمشروع تكاليف الحرب التابع لجامعة براون الأمريكية. وحسب الصحيفة الأمريكية "الواشنطن بوست" فإن إجمالي المساعدات الأمنية الأمريكية لإسرائيل تجاوزت ٢٠٠ مليار دولار منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وكانت الإدارات الأمريكية الديمقراطية أكثر سخاء، حيث قدم باراك أوباما في سنة ٢٠١٦م، مساعدات بما يقارب ٤ مليارات دولار سنويًا ولمدة عشر سنوات متتالية.

الملاحظ هنا، أن فرص السلام في الشرق الأوسط وكبح العدوان الإسرائيلي سيبقى مرتبطًا بنسبة كبيرة جدًا في الأربع سنوات القادمة بسلوك ومواقف ومشاريع إدارة دونالد ترامب تجاه التسوية للقضية الفلسطينية ومشاريع السلام وإدارة الملف النووي الإيراني ونفوذها الإقليمي. وهو ما يجعلنا نضع مجموعة من السيناريوهات انطلاقًا من الثقل الأمريكي في المنطقة العربية وعلاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل.

أولا: السيناريو الاتجاهي

يعتمد على منطق الاتجاهات الثقيلة والعامة التي ضبطت العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية في مسارها الاتجاهي في نفس الخط القائم على الدعم اللامحدود أمنيًا، عسكريًا ودبلوماسيًا لحكومة نتانياهو وما بعدها، مع إبقاء القضية الفلسطينية على

مخرجات قمة الرياض أكدت العمل الدبلوماسي خارج الرؤية النمطية الأمريكية الداعمة لإسرائيل على حساب المصالح العربية

هامش مشاريع التسوية الإسرائيلية-العربية القائمة على السلام الاقتصادي بدلًا من الأرض مقابل السلام الذي تطرحه المبادرة العربية للسلام.

إن التركيز على الحملة الانتخابية لدونالد ترامب وتجربته في البيت الأبيض (٢٠١٦-٢٠٢٠م) تعطينا بعض المؤشرات العامة لكيفية إنهاء العدوان على غزة وجنوب لبنان، أولها، أن الدعم المطلق لحكومة نتانياهو سيبقى هو الثابت بمنح الحماية الكاملة لإنجاز الأهداف التي أعلن عنها نتانياهو لما بعد طوفان الأقصى، أهمها، القضاء على المقاومة الفلسطينية في غزة وتدمير كل قدراتها القتالية، إبعاد أي تمثيل سياسي لحركة حماس في الحكومة الفلسطينية القادمة وإدارة قطاع غزة، استرجاع الأسرى الإسرائيليين بدون تكاليف وأعباء استراتيجية كبرى، التوافق التام بين نتانياهو وترامب على تكريس الحواجز الأمنية لتطويق الفلسطينيين بإبقاء محور نيتساريم، المعروف بمفرق الشهداء، الممر الذي يفصل مدينة غزة وشمالها عن المنطقة الوسطى وجنوب غزة، إضافة إلى الحزام الأمني على طول الحدود بين قطاع غزة والأراضي المحتلة، ومن جهة أخرى، ستفتح جبهة للتوتر الدائم بين إسرائيل ومصر في محور فيلادلفيا الشريط العازل بين القطاع ومصر، الذي يتواجد فيه معبر رفح البري، المنفذ الأساسي لسكان القطاع على العالم الخارجي. وقد تتحول هذه المحاور إلى بؤر عسكرية استيطانية كما يطالب بذلك التيار الصهيوني اليهودي، وهذا ما عبر عنه إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي الإسرائيلي، في تجمع للقوميين والليكوديين بشعار التحضير للعودة إلى قطاع غزة بقوله:" أرض إسرائيل لنا جميعًا وغزة لنا إلى الأبد".

ونتصور أن مشاريع السلام التي ستتبناها إدارة ترامب لا تخرج عن استنساخ صفقة القرن وتوسيع مبادرات السلام الإبراهيمي، بما يعني، تأجيل مشروع الدولة الفلسطينية وشرعنة الاستيطان في الضفة الغربية أين يعيش نصف مليون مستوطن يهودي في أكثر من ١٤٤ مستوطنة بما في ذلك ١٢ بالقدس الشرقية، ويتوزعون بشكل كبير في المنطقة "ج" حيث تسيطر إسرائيل على ٦٠٪ من الضفة الغربية. وفي الوقت ذاته، فإن الحكومات الإسرائيلية بكل تياراتها تنظر إلى تلك المستوطنات من الناحية الأمنية على أنها حزام بشري يمنع التواصل الديمغرافي والجغرافي بين الشعب الفلسطيني داخل الضفة وبينها وبين القدس وقطاع غزة، كما تشكل تلك المستوطنات عامل للاستقرار الاجتماعي للمستوطنين اليهود الذين يتلقون الدعم المالي وتقليص الأعباء الاجتماعية، أما التيار الديني الذي يشكل ثلث المستوطنين فهم ينظرون إليها على أنها أرض الله الموعودة، ويلتف هذا التيار حول الأحزاب اليهودية الدينية الذي يمثلهم بتسلئيل سموتريش، وزير الشؤون المدنية بوزارة الدفاع، الذي أعلن في ١١ نوفمبر ٢٠٢٤ أن سنة ٢٠٢٥ م، ستكون سنة السيادة على الضفة الغربية، بمشروع إيصال مليون مستوطن هناك، ويعزز نتانياهو هذا الطرح، حفاظًا على التحالف الحكومي، كما نقلته هيئة البث الإسرائيلية (١٢ نوفمبر ٢٠٢٤م) في اجتماعاته المغلقة بأنه مصمم على طرح ملف ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل على جدول الأعمال مع تسليم الرئيس المنتخب ترامب مهامه في البيت الأبيض بداية سنة ٢٠٢٥م. قد تجد هذه التبريرات كلها صدى لها عند ترامب الذي سبق وأن صرح بأن مساحة إسرائيل صغيرة جدًا ويجب توسيعها، وفي تصوره واعتقاده أن فلسطين مشروع عقاري يخضع لصفقة بدون أدنى اهتمام للسكان الأصليين. كما يتمسك ترامب بإبقاء القدس عاصمة موحدة لإسرائيل، وهو القرار الذي اتخذه في ديسمبر ٢٠١٧م، رغم أن اتفاقية أوسلو وضعت القدس ضمن مواضيع المفاوضات النهائية بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي. مرحلة ما بعد وقف العدوان الإسرائيلي سيتم إبعاد موضوع اللاجئين الفلسطينيين من كل المفاوضات المستقبلية، والمسألة هنا تعد تكريس لما قام به ترامب في عهدته السابقة عندما أوقف تمويل الأونروا وأغلق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن سنة ٢٠١٨م. وهو ما ينسجم ويتناغم مع قرار الكنيست الإسرائيلي الذي يحظر عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وأخطرت به الأمم المتحدة رسميًا، بتاريخ ٤ نوفمبر ٢٠٢٤م، بإلغاء الاتفاقية التي تنظم علاقاتها مع الوكالة منذ عام ١٩٦٧م. والهدف من كل ذلك التصفية الكلية لكل شاهد على بقاء اللاجئين كرمز لاستمرارية الاحتلال الاستيطاني وهي السياسة العدوانية التي انتهجتها في قطاع غزة بقتل أكثر من ٢٢٣ موظفًا للوكالة وتدمير ثلثا المرافق. وبذلك فإن فرص السلام ستتراجع أكثر من خلال القضاء على كل المواضيع الجوهرية للمفاوضات، الاستيطان، القدس، اللاجئين والحدود، وهو ما يجسد استمرارية الجمود القائم في المفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية.

مشاريع السلام لإدارة ترامب لا تخرج عن استنساخ صفقة القرن وتوسيع السلام الإبراهيمي وتأجيل الدولة الفلسطينية

بالمقابل، قد يلجأ دونالد ترامب إلى حلحلة الملف اللبناني وفصله عن القضية الفلسطينية بتفويض صهره رجل الأعمال ذو الأصول اللبنانية، مسعد بولس، والد زوج ابنته تيفاني، وهو ما أكده هذا الأخير بأنه مكلف بالتفاوض مع بيروت لتأمين وقف إطلاق النار بين إسرائيل وحزب الله، وهي الوظيفة التي سيخلف فيها المستشار الخاص لبايدن في لبنان، آموس هوكشتاين. ويظهر التفاؤل المفرط في تسوية النزاع من خلال اتفاقية سلام شاملة قبل دخول ترامب البيت الأبيض كما يردد مسعد بولس لوسائل الإعلام. قد يكون التسويق السياسي والدعائي للحملة الانتخابية التي جندت العرب في ميتشغان الولاية المتأرجحة دافعًا لهذا التفاؤل، بينما الواقع في جنوب لبنان أكثر تعقيدًا بين إسرائيل التي تصر على إبعاد حزب الله إلى ما بعد نهر الليطاني قصد تدمير البنية التحتية والعسكرية لحزب الله، وعزله عن الحاضنة الشعبية والمجتمعية في الجنوب حيث يتواجد ٧٥ ٪ من الشيعة. كما تحاول محاكاة تجارب عمليات الليطاني العسكرية التي سبق وأن دمرت مواقع منظمة التحرير الفلسطينية جنوب نهر الليطاني، حيث كان الاجتياح الأول في عام ١٩٧٨م، وتلته حروب متتالية ما بعد ١٩٨٢م، وصولًا إلى السيطرة على الجنوب إلى غاية سنة ٢٠٠٠م، وفي أفضل الأحوال قد يعاد ترتيب قرار مجلس الأمن الدولي ١٧٠١، الصادر بعد حرب تموز ٢٠٠٦م، والذي طالب بإيجاد منطقة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني تكون خالية من أي عتاد حربي أو مسلحين باستثناء ما يتبع قوات اليونيفيل والقوات اللبنانية. وهنا تكمن المعضلة الأمنية بين الرهانات الإسرائيلية وموقف حزب الله الذي يدعمه رئيس مجلس النواب نبيه بري، المتمسكين في المفاوضات بالمقولة التي نقلوها إلى المبعوث الأمريكي، عاموس هوكشتاين، ومفادها أنه "من الأسهل نقل نهر الليطاني إلى الحدود مع فلسطين المحتلة بدلا من نقل المقاومة إلى ما وراء النهر".

في إطار السيناريو الاتجاهي سيبقى نتانياهو يسوق للخطر الإيراني الشيعي في مواجهة التحالف العربي السني الذي سوقه في الجمعية العامة للأمم المتحدة ما بعد السلام الإبراهيمي، مما يجعله يبحث عن مخرج لمأزقه الأمني والسياسي والقانوني، بحيث يجد في التصعيد العسكري ضد إيران الملجأ والمتنفس للبحث عن إجماع سياسي ومجتمعي داخلي بعد التصدعات الأمنية والسياسية التي عرفها قبل طوفان الأقصى وما بعده، وكان قد أكد في تصريح إعلامي لتعبئة الرأي العام الإسرائيلي خلال الأسبوع الأول من انتخاب ترامب بأنه تحدث معه ثلاث مرات بهدف تعزيز التحالف القوي بين الدولتين وصرح قائلا" نحن متفقان بشأن التهديد الإيراني في جميع جوانبه والخطر الذي يشكله". حتمًا سيجد في إدارة ترامب السند الدبلوماسي والعسكري لهذا التصعيد العسكري مؤشراته الأولى تعيين ترامب لمندوبة الولايات المتحدة الأمريكية في الأمم المتحدة، إليز ستيفانك، التي تعارض السلطة الفلسطينية وإيران وهي مستعدة كما قالت للعودة إلى سياسة الضغط القصوى التي اعتمدها ترامب ضد إيران. كما أنه من المتوقع أن يعين سيناتور فلوريدا، ماركو روبيو، وزيرًا للخارجية المعروف عنه حرصه على تشديد العقوبات الأمريكية على إيران. وكان أهم القرارات التي اتخذها ترامب في عهدته السابقة انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني الذي وقعته إدارة باراك أوباما في سنة ٢٠٠٥م، مع نهجه سياسة الضغط الأقصى بفرض العقوبات على قطاع النفط الإيراني والبنوك للحد من القوة الإيرانية ونفوذها الإقليمي. ولم ولن يستبعد ترامب خيارات الضربات العسكرية لتصفية القيادة العسكرية الإيرانية لشي التمدد الإيراني في العراق، لبنان، سوريا واليمن، تذكيرًا بقراره الذي أصدره سنة ٢٠٢٠م، يأمر فيه باغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري، قاسم سليماني، في العراق. وسيبقى التوافق قائمًا بين ترامب ونتانياهو حول التهديد النووي الإيراني في نفس الاتجاه الذي حرض فيه ترامب بضرب المنشآت النووية الإيرانية ردًا على الضربات العسكرية الإيرانية بعد اغتيال إسماعيل هنية في طهران، وهو السيناريو الذي سيبقى مفتوحًا في حالة التصعيد العسكري بدافع استثمار نتانياهو للبيئة الداخلية المضطربة في إسرائيل والاستفادة من الحماية الأمريكية المستمرة.

ثانيًا: السيناريو الإصلاحي

يفترض هذا السيناريو بناء مشاهد إيجابية لمستقبل السلام في الشرق الأوسط من خلال تحريك مشاريع السلام العربية القائمة على الإجماع العربي وفق مقاربة الأرض مقابل السلام في إطار خيار حل الدولتين، تكون مسندة بالضغط الإقليمي والدولي على إسرائيل والحكومات اليمينية المتعاقبة، ونزعم في هذا المجال أن دور الشراكة الدبلوماسية العربية-الإسلامية-

اللاستقرار في الشرق الأوسط وتداعياته في البحر الأحمر وهرمز والخليج العربي وحوض النيل تدفع ترامب لإعادة حساباته

الإفريقية سيكون لها الثقل الأكبر في حالة متابعة وتنفيذ توصيات قمة الرياض من خلال تفعيل الآلية الثلاثية القائمة بين الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والاتحاد الإفريقي التي تشكل وزن استراتيجي في المحافل الدولية والإقليمية، باعتبارها كتلة تصويتية وازنة في الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل فرض الاعتراف الكامل بالدولة الفلسطينية وتجريم نظام التمييز العنصري للصهيونية، لاسيما في البند المتعلق بتجميد عضوية إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة حتى الاعتراف الكامل بدولة فلسطين، محاكاة لنموذج نظام التمييز العنصري في جنوب إفريقيا، وفي هذا الصدد، يحسب لجنوب إفريقيا موقفها السياسي والقانوني في تعبئة المجتمع الدولي وتحريك الآليات القضائية لمحاسبة إسرائيل على جرائم الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين، بعدما رفعت قضية أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي في ٢٩ ديسمبر٢٠٢٣م، و أخذت هذه القضية البعد الدولي بعد انضمام مجموعة من الدول إلى القضية باستخدام بند في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية يسمح لأطراف ثالثة بالانضمام إلى الإجراءات باعتبار أن لديهم مصلحة ذات طبيعة قانونية قد تتأثر بأي قرار في القضية. ومن بين الخيارات المطروحة في السيناريو الإصلاحي تصور امتناع إدارة ترامب عن استخدام حق الفيتو مرة أخرى أمام المشروع الجديد الذي يمكن أن تقدمه الجزائر باسم المجموعة العربية والإفريقية، وهو ما ينسجم مع اعتراف ثلاثة أرباع أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة بالعضوية الكاملة لدولة فلسطين في مايو ٢٠٢٤م، وهنا سيتم اختبار جدية إدارة ترامب في التزاماته في الحملة الانتخابية بأنه يعمل على عودة السلام الحقيقي، السلام الدائم، إلى الشرق الأوسط ويضع حدًا لكل الحروب التي تتكرر كل خمسة أو عشرة سنوات.

وفي تقديري، فإن المراهنة هنا تكون على إدراك وتصور ترامب لعملية السلام وفق منطق الصفقات، بحيث لا يمكنه أن يدفع من الخزينة الأمريكية لإسرائيل أكثر مما دفعته إدارتي أوباما وبايدن، وقراراته كما قال بوب وودورد في كتاب "الحرب" تقوم على الحسابات الغريزية أقرب إلى لعبة حجر النرد، لا يمكن التنبؤ بالخيارات التي يمكن أن يستخدمها في حالة إحساسه بفوائد ومصالح مالية في حالة صفقة جديدة مع إيران، لأن انسحابه من الاتفاق النووي الإيراني كان بدافع الخسارة المالية والاستثمارات الأمريكية في إيران لصالح الشركات الأوروبية الألمانية والفرنسية.

ورغم أن ترامب لا يقيم وزنًا للبيئة الخارجية إلا في إطار المصلحة الوطنية الأمريكية، فإن تصعيد حالة اللاستقرار السياسي والأمني في الشرق الأوسط وتداعياتها على المناطق الحيوية في العالم في البحر الأحمر ومضيق هرمز والخليج العربي وحوض النيل تدفعه لإعادة حساباته السياسية، في حالة إحساسه بالوزن الجيوستراتيجي للكتلة العربية-الإسلامية والإفريقية وهي لحظة تاريخية وفرصة قوية للعالم العربي والإسلامي لإعادة ترتيب أوراقها الاستراتيجية في إفريقيا مع دول حوض النيل خصوصًا الدول الأربعة التي سبق لنتانياهو أن زارها، كل من إثيوبيا، أوغندا، رواندا وكينيا، وضرورة وضع استراتيجية لعودة العالم العربي والإسلامي إلى العمق الإفريقي الذي استغلته إسرائيل لتطويق كل الفواعل العربية والإسلامية المؤيدة للدولة الفلسطينية، وإحدى النجاحات الدبلوماسية في هذا المجال بناء الجزائر لتحالف داخل شمال إفريقيا وبالتنسيق مع جنوب إفريقيا منعت به انضمام إسرائيل كعضو مراقب للاتحاد الإفريقي، في الوقت الذي تتمتع به الدولة الفلسطينية بعضوية المراقب داخل الاتحاد الإفريقي.

لأن في النهاية فرص السلام وخيارات الحرب تبقى مرتبطة بتصور وإدراك كل الأطراف الدولية لميزان القوة، حيث تبقى الدبلوماسية الاستباقية أفضل الخيارات للرهان على حل كل النزاعات الجامدة أو الساخنة بكسب المزيد من الأوراق الاستراتيجية التفاوضية، وأملنا يبقى معلق في تفعيل الآلية الثلاثية العربية-الإسلامية-الإفريقية، إدراكًا مني بالتغير النسبي الكبير في فقدان الولايات المتحدة الأمريكية لمفاتيح لعبة السلام والحرب في الشرق الأوسط.

* أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ـ جامعة الجزائر3

اليوم التالي لما جرى خلال العام الحالي

المنطقة أمام حراك متعدد المسارات ومشاريع متصادمة تفرض وجود تكتل وازن يعترض المشروع الإسرائيلي

بالنظر إلى حصاد العام الحالي وما جرى فيه من تطورات سواء في غزة أو في لبنان أو في المواجهات الإيرانية / الإسرائيلية، أو في أمن البحر الأحمر ، أو على اتساع منطقة الشرق الأوسط بصورة كاملة يزداد الحديث عن اليوم التالي وقد زاد من أهمية اليوم التالي مجيء إدارة أمريكية جديدة ونجاح الرئيس ترامب الذي جاء بفائض قوة غير مسبوقة في التاريخ السياسي الأمريكي فجاء مع سيطرة الحزب الجمهوري على مجلسي النواب والشيوخ وهيمنة على المحكمة العليا، وبالتالي جاء مدعومًا من كافة المؤسسات التي تتمتع بالقدرة على التحكم في اتخاذ القرار الأمريكي على كافة مستوياته داخليًا وخارجيًا.

د. محمد مجاهد الزيات

وإذا كان من المسلم به تبعًا لطبيعة المجتمع الأمريكي والأوضاع السياسية هناك أن الملفات الداخلية سوف تكون هي الاعتبار الأساسي في بداية عمل الإدارة الجديدة إلا أن تشكيل الحكومة أو دوائر صنع القرار الأمريكية على اختلافها يشير إلى أن ملف الشرق الأوسط سيكون من الملفات التي لها الأولوية فيما يتعلق بحركة الإدارة الأمريكية الجديدة في السياسة الخارجية وبالتالي يضيف زخمًا إلى الحديث عن شكل اليوم التالي ليس فقط في تلك الأزمات ولكن فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية التي تشتبك بصورة كبيرة مع كافة الملفات المطروحة في المنطقة.

ومن الطبيعي والبديهي أن نسلم بأن شكل اليوم التالي، أو الخطوات القادمة في الملفات، أو الحراك الذي يمكن أن تشهده المنطقة في كل ما جرى خلال العام الحالي والذي يمثل حصادًا لتطورات أيضًا كانت غير مسبوقة لا بد أن تعتمد على معطيات اليوم الحالي.

فطبيعة ومخرجات اليوم الحالي هي التي سوف تفرض نفسها على شكل اليوم التالي وأن ما يمكن أن تؤدي إليه التطورات الجارية والتي شغلت المنطقة واستوعبتها على مدى العام الماضي بكامله هي التي ستحدد مسارات وحركة ورؤية الدوائر المعنية بها والدول المهتمة بها خلال العام القادم أو الشهور القادمة.

ويزيد من أهمية الحديث عن اليوم التالي أو استشراف المستقبل فيما ستشهده المنطقة في العام القادم انطلاقًا من حصاد ما جرى خلال هذا العام أن هناك العديد من المشروعات التي بدأت تطرح لتغيير خريطة المنطقة أو إعادة هيكلتها. ويأتي على رأس ذلك ما يدعيه نتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي طوال العمليات العسكرية خلال حربه في كل من غزة ولبنان وما يقوم به داخل الأراضي السورية من إنه بذلك يغير من خريطة الشرق الأوسط طبقًا للمشروع الصهيوني القديم الجديد.

كما أن ما رشح عن تصريحات مسؤولين أمريكيين سيكون لهم شأن فيما يتعلق بالسياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والذين بدأوا يطرحون رؤيتهم بهذا الخصوص توجهات عن إعادة هيكلة المنطقة بصفة عامة. ولعل القمة الإسلامية العربية التي عقدت في الرياض قد طرحت أيضًا تصورًا لمستقبل المنطقة ووضعت محددات أساسية للتعامل مع كل المشروعات المطروحة في المنطقة وهو ما يزيد من أهمية أن يكون هذا الموضوع محل تحليل سياسي ومحل اهتمام وهو ما تفرض

أهمية التركيز عليه وتحديد ما يمكن أن يكون مجالًا لتلك المشروعات وكيفية مواجهتها.

وبصفة عامة فإن ما جرى في غزة خلال العام الماضي وما جرى في لبنان، ورغم أنه جزء من المقاومة التي تواجه احتلالاً، وإذا كان من البديهي أنه إذا كان هناك احتلال فمن الحتمي والطبيعي أن تكون هناك مقاومة، فالمقاومة ضد المحتل حق مشروع يكفله القانون الدولي، إلا أن مراجعة ما تم خلال العام الماضي يعطي انطباعًا سلبيًا ويقول إنه إذا كانت المقاومة حقًا مشروعًا طبقًا لما سبق أن طرح بأن ما أُخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة، فإنه كان على المقاومة أن تدرك طبيعة موازين القوى والمواقف الإقليمية والدولية، وما إذا كان داعمًا لموقفها أو معاكسًا لها والتحديات التي يمكن أن تواجهها.

وبالتالي فقد خرجنا من خلال العام الماضي وما جرى فيه بحصاد سلبي إلى درجة كبيرة، فقد تم تدمير غزة تدميرًا كاملًا وارتفع عدد الشهداء إلى أكثر من ٤٠ ألف شهيد إلى جانب الجرحى، ودخلت إسرائيل بمشروعها فقطعت أوصال غزة وأقامت محاور داخلها بما يحول مستقبلًا دون استعادة القطاع لما كان عليه يوم ٦ أكتوبر، وأيضًا بدأ الحديث بصورة مكشوفة داخل إسرائيل ودوائرها الاستراتيجية المختلفة وعلى رأسها رئيس الوزراء على أنه لا بد من طرد الفلسطينيين منها وإجهاض أي محاولات لإقامة حل الدولتين والحديث عن ضرورة ضم الضفة الغربية إلى إسرائيل، وهو ما يعني أننا دخلنا في مرحلة ضياع القضية الفلسطينية وليس تحريك القضية والضغط على الكيان الصهيوني لقبول تنفيذ قرارات الشرعية الدولية.

وفيما يتعلق بالحرب على لبنان فمنذ بداية ٧ أكتوبر وطرح ما يسمى بوحدة الساحات التي أعلنها رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية الذي تحدث عن أن الساحات التي تمثل أذرع إيران سوف تشارك في دعم غزة. إلا أنه من الملاحظ أن أيًا من هذه الساحات لم تشارك أو تدعم أو تمثل جبهة إسناد بالنسبة لحماس ولكن دخل حزب الله في مواجهة منضبطة تمامًا مع إسرائيل.

وقد اتضح أن إيران لا تسعى إلى مواجهة شاملة بين أحد أذرعها القوية وبين إسرائيل يمكن أن تتحمل مسؤوليتها وفي ظل المواجهة التي تصاعدت ما بين حزب الله وبين إسرائيل والتي اقتصرت على منطقة الحدود المشتركة بين لبنان وإسرائيل لم يقم الحزب بعمليات كبيرة نوعية تهدد أمن إسرائيل بصورة كاملة وتؤدي إلى انشغال الجيش الإسرائيلي في جبهتين ولكن تزامن ذلك مع تصريحات لمسؤولين إيرانيين حول عدم الذهاب

قمة الرياض طرحت تصورًا لمستقبل المنطقة ووضعت محددات أساسية للتعامل مع كل المشروعات المطروحة في المنطقة

إلى حرب شاملة بل والتنصل مما جرى في ٧ أكتوبر بعدم إدراكهم لها أو عدم مساندتهم لما تم أو معرفتهم بما جرى.

وبقي حزب الله في حرب منضبطة تؤكد أنه يشارك في العمليات دون تأثير كبير واستمر على هذا الحال حتى تمكن الجيش الإسرائيلي من تدمير معظم القدرات العسكرية لحركة حماس واعتقل عددًا كبيرًا من عناصرها العسكرية ودمر غزة، وتفرغ بعد ذلك إلى الجبهة الشمالية وبدأ تدمير حزب الله سواء من خلال عملية استخبارية عُدت من العمليات المشهودة بعد أن دمر أجهزة اتصال الحزب وتولى عملية تصفية كافة القيادات العسكرية على اختلافها ابتداءً من السيد حسن نصر الله الأمين العام للحزب حتى القيادات العليا والوسطى في قطاعات عمليات داخل لبنان وكذلك في تمركزهم داخل سوريا وضرب مناطق الحدود ومخازن الأسلحة.

وبالتالي أصبحت القضية الآن ليست قضية مشاركة لحزب الله في العملية ولكنه استفراد إسرائيلي بحزب الله. وبدأ الآن الحديث عن أن يعود حزب الله إلى دوره الذي كان مفترضًا أن يقوم به كحزب سياسي داخل الدولة اللبنانية وليس ميليشيا عسكرية تمتلك القرار داخل لبنان.

وتزامن ذلك أيضًا مع ضربات متبادلة منضبطة بين إسرائيل وإيران وكانت الضربة الأخيرة من إسرائيل لإيران مؤشرًا واضحًا على المساندة الأمريكية المفتوحة لدرجة مشاركة قيادات عسكرية أمريكية في غرفة العمليات العسكرية التي أدارت العملية الإسرائيلية على إيران وقيام القطع العسكرية البحرية الأمريكية في المنطقة بالتصدي للضربة الإيرانية. بل ومشاركة الطائرات الأمريكية مباشرة في الضربة على الأقل في التصدي للصواريخ أو إطلاقها كما رشح في المصادر الأمريكية بالتحديد.

الأمر الذي يشير إلى أن حصاد العام الماضي فيما يتعلق بالحرب على غزة والحرب على لبنان أصبح يتركز بصورة كبيرة على تقطيع أوصال الأذرع الإيرانية خاصة بعد ما جرى في غزة ويجري في لبنان وأصبحت الرؤية المستقبلية لما يجري في لبنان الآن هي قبول حزب الله للمشروع المطروح على لبنان بأن ينقل قواته إلى شمال نهر الليطاني وأن تصبح منطقة عازلة بين إسرائيل وبين لبنان وأن يعود الجيش اللبناني ليكون عازلاً ويتولى حماية الحدود وهكذا تنتهي الحرب بأن تتم ترتيبات تؤدي إلى استعادة لبنان عافيتها كدولة مستقلة وأن يكون السلاح بيد الدولة وليس في يدي قوة أخرى.

هكذا يكشف حصاد العام في غزة أن القوة العسكرية الموجودة في غزة كادت أن تنتهي تقريبًا وأن أي نظام سيكون موجودًا في غزة لا بد أن يسلم أولاً بأمن إسرائيل ويوافق على الإجراءات التي تساعد على هذا التأمين. كما أن ما يجري في لبنان الآن سوف يؤدي أيضًا إلى أن يسلم جميع الأطراف ودوائر القرار في لبنان وحزب الله وإيران بضرورة حماية الأمن الإسرائيلي في الشمال.

هذا الحصاد الذي جرى في كلا البلدين وفي كل الميدانين يدفعنا إلى استشراف ما سيجري أيضًا خلال المرحلة القادمة.

وباختصار شديد فإن ما جرى خلال العام الماضي أو الحصاد الذي ترتب على ذلك ما جرى خلال العام الماضي في إطار المواجهة الإسرائيلية مع قوى ما يسمى بمحور المقاومة كما طرحت إيران أو بجبهة الإسناد قد أدى إلى تمدد إسرائيلي وإلى فجاجة واضحة فيما يتعلق بتصريحات القادة العسكريين والسياسيين في إسرائيل حول مستقبل فلسطين ومستقبل حزب الله ومستقبل الشرق الأوسط، وهو ما يشير إلى أننا أمام تمدد إسرائيلي واضح إلى درجة أن بعض المراقبين يرون أن نتنياهو يسعى إلى تثبيت ما يمكن تسميته بالاستقلال الثاني لدولة إسرائيل على أن يكون هو الشخصية المحورية التي تتجاوز ما كان في التاريخ الإسرائيلي لبن غوريون مؤسس الكيان الصهيوني ولكن التساؤل الأهم هنا هل ينجح في معطياته التي تمكن من خلالها استخدام القوة العسكرية في تحقيقها على أن يفرض وجهة نظره في إعادة خريطة الشرق الأوسط.

لا أعتقد ذلك لأن التحديات سوف تكون كبيرة وأن الضحايا والعامل الإنساني والذي نجح في تحريك رأي عام دولي كبير ونجح في دعم مواقف عربية وإسلامية كانت غائبة سوف تحول دون تنفيذ مخططه.

بل إن الحرص الأمريكي على أن الاستقرار ضرورة في منطقة ذات اهتمام كبير للمصالح الأمريكية الأمر الذي سوف يحد من طموحاته ويكتفي بما حققه على هذا النحو.

وفي ظل هذه المعطيات بأكملها، فإلى ماذا وصلت إيران على سبيل المثال في مشروعها الذي كان مطروحًا على المنطقة والذي كان يعتمد على فكرة استراتيجية محددة هي العمق الاستراتيجي بين إيران في المنطقة ومواجهة التهديدات التي كانت تراها منذ مجيء ثورة الخميني عام ١٩٧٩م، حتى الآن أنها محاصرة وعليها أن تواجه الأعداء أو التهديدات خارج أراضيها، فتمددت في عدد من الدول العربية وجعلت من تلك الدول هي ميادين المواجهة. ولكن بعد انتقال المواجهة بصورة مباشرة إليها وبعد تدمير أو تقطيع الأذرع التي كانت موجودة فيها بحيث أن الحديث الآن لا يتم عن دور مستقبلي لحماس، بل الحديث عن اليوم التالي في غزة هو أن تعود السلطة الفلسطينية كممثل وحيد، بل إن إيران نفسها قد وافقت في القمة العربية الإسلامية على قراراتها التي تضمنت حل الدولتين وهو ما كانت ترفضه إيران والمرشد الأعلى، ووافقت أيضًا على أن تكون السلطة الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد لفلسطين، وهي تنازلات غير مسبوقة.

وبالتالي فإن ما جرى في العام الماضي قد ساعد إيران على أن تدرك أن عمقها الاستراتيجي لن يتحقق من خلال الأذرع. بل إن الاتصالات التي جرت بين إيران ومسؤولين أمريكيين تدل على أن إيران تسعى إلى أن تعقد صفقة مع الرئيس الأمريكي الجديد طبقًا لمعطيات مصالحها، وهي على استعداد لأن تغير مبادئها وأطروحاتها القديمة للمحافظة على كيانها.

بل إن زيارات المسؤولين الإيرانيين إلى لبنان أشارت إلى نوع من القبول لوقف إطلاق النار يكفل انتهاء دور حزب الله كما كان عليه، حيث لا يتوقع أن يبقى حزب الله كما هو ويعود إلى وضع أقل مما كان عليه وإيران سوف تقبل بذلك. هذا هو مستقبل ما يجري ولكن يبقى السؤال أيضًا: كيف تتعامل الإدارة الأمريكية مع تلك المشروعات المطروحة؟

في التقدير، أن الرئيس الأمريكي عندما اختار مساعديه المسؤولين عن ملفات الشرق الأوسط كان يعني استكمال ما طرحه في ولايته الأولى والتي ارتكزت بصورة كبيرة على عدم تبني حروب في المنطقة وممارسة الضغوط الاقتصادية الكافية لتحقيق أهدافه ولكن طبقًا لمبادئ محددة أعلنها ولا يزال يعلنها وهي تأمين إسرائيل كهدف استراتيجي وحماية الأمن الإسرائيلي بصورة كبيرة وتهيئة الظروف في المنطقة لخدمة ذلك، بل إنه هو الذي أعطى إسرائيل أكثر مما كانت تحلم به في الولاية الأولى.

تحدث خلال الانتخابات الأمريكية على أن مساحة إسرائيل صغيرة وتحتاج إلى توسيع مساحتها وهو ما يطرح احتمالات كبيرة عن مناطق يزمع ضمها لإسرائيل، بل إن الحديث الذي يجري حتى الآن يمكن أن يكون متعارضًا مع متطلبات الأمن القومي العربي.

إلا أنه في تقديري أن ما جرى في القمة العربية من تحديد قاطع ورفع لسقف المواجهة مع إسرائيل وتحديث ثوابت محددة وصلت إلى درجة الاجتهاد في العمل على طرد الكيان الصهيوني من مؤسسات الأمم المتحدة واستعجال قرار محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية في محاكمة المسؤولين الإسرائيليين ، يعني أن هناك تناميًا لدور عربي إسلامي يقف في وجه المشروع الإسرائيلي ويمكن أن يكون محل اعتبار من الإدارة الأمريكية الجديدة.

إلا أن المواجهة الإيرانية سوف تكون ملفًا أساسيًا، وإذا كنا نرجح أنه لا يدعم أي عملية لضرب إيران عسكريًا إلا أنه سوف يمارس المزيد من الضغوط لضمان انضباط البرنامج النووي الإيراني وكذلك محاصرة البرنامج الصاروخي لإيران تمهيدًا لإعادة توفير فرص لدمج إسرائيل في المنطقة وهو هدف استراتيجي للإدارة الأمريكية.

إذا كانت منطقة الشرق الأوسط مقبلة خلال العام القادم على حراك متعدد المسارات وعلى تناقضات ومشاريع متصادمة تفرض ضرورة أن يكون هناك تكتل عربي وإسلامي موازن لما يجري من تلك المشروعات وأن يكون جوهر هذا التحالف هو نوع من التحالف العربي في البداية يستند إلى مساندة من قوى إقليمية لها مصالح أيضًا وتعترض المشروع الإسرائيلي.

* مستشار المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

الانعطاف الروسي تجاه الشرق الأوسط

يظل مشروع الأوراس وامتداده الشرق أوسطي الحاكم للسياسة الروسية بعد انتهاء الأزمة الأوكرانية

شهد العامان الماضيان العديد من التطورات الهامة وغير المسبوقة فيما يتعلق بالتفاعلات الروسية / الشرق أوسطية حيث تم قبول ثلاثة من الدول العربية، السعودية والإمارات ومصر، أعضاءً في مجموعة بريكس، وشركاء حوار في منظمة شنغهاي إلى جانب قطر، وهما من الأطر الدولية التي أسست لها وتقودها موسكو وبكين. يتسق هذا مع التوجه العام الذي تضمنته استراتيجية الأمن القومي الروسي الصادرة في يوليو ٢٠٢١م، والتي نصت على تطوير علاقات الشراكة الشاملة والتفاعل الاستراتيجي، وتعميق التعاون في إطار منظمة شنغهاي للتعاون وبريكس كأحد أدوات تحقيق أهداف السياسة الخارجية الروسية وضمان الأمن القومي. وتتبنى موسكو في هذا الإطار منظور يتجاوز البعد العسكري الضيق للأمن القومي ويتسع ليشمل العديد من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والتكنولوجية، الأمر الذي يتيح آفاقًا رحبة للتعاون والشراكة بين روسيا ودول المنطقة.

أ.د. نورهان الشيخ

تزامن هذا مع قفزة في الشراكة الروسية / الإيرانية في ضوء الدعم الذي قدمته طهران لروسيا خلال عملياتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا، وقبول طهران عضواً هي الأخرى في بريكس وشنغهاي، مؤكدة أن تعاونها مع إيران ليس موجه ضد أي طرف ثالث، ولم ولن يكون على حساب الشراكة والتعاون مع الدول العربية لاسيما دول الخليج العربي التي تتمتع بأولوية واضحة في السياسة الروسية.

لذا رحبت روسيا بالانفتاح النسبي الذي تبديه الأخيرة على طهران والتهدئة باعتبار أن ذلك يخدم الاستقرار بالمنطقة ويتيح لها الاستمرار في سياسة المتوازيات ودفع التعاون مع مختلف الأطراف بالقدر الذي يمضي إليه معها الشريك.

وقد أثار ذلك العديد من التساؤلات حول واقع ومستقبل السياسة الروسية في الشرق الأوسط، والموقف الروسي من قضايا المنطقة وتطوراته المستقبلية خاصة التصعيد الإيراني / الإسرائيلي على خلفية الأزمة في غزة ولبنان. وفى هذا السياق، يشير رصد وتحليل السلوك الروسي في المنطقة وما طرأ عليه من تحولات هامة في أعقاب الأزمة الأوكرانية إلى مجموعة من الأبعاد والتوجهات الرئيسية لموسكو، يمكن إيجازها في الآتي.

تقدم الشرق الأوسط في فضاءات الحركة الروسية

رغم انشغال روسيا بالحرب في أوكرانيا والمواجهة مع الغرب، وعلى عكس ما كان يتوقعه الكثيرون من أن يؤدى ذلك إلى تراجع اهتمام موسكو بالشرق الأوسط وانكفائها على الداخل، فقد أدت الأزمة إلى تزايد ملحوظ في الحراك الروسي باتجاه المنطقة وفى التعاون بين الجانبين. صحيح إن اهتمام روسيا بالشرق الأوسط ليس بجديد وله امتدادات تاريخية على مدى قرون، واستطاعت خلال العقد المنصرم التأسيس لنفوذ دائم وقوي، ودور فاعل في المنطقة، كان أوضح ما يكون في سوريا التي تحتضن أكبر قاعدتين روسيتين في الخارج، طرطوس البحرية وحميمي الجوية، وذلك عبر المزج بين القوة الصلبة والناعمة، وبين الأدوات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية، إلا إن مستوى هذا الاهتمام شهد قفزة واضحة وتحولًا نوعيًا في أعقاب الأزمة الأوكرانية حيث نظرت روسيا إلى الشرق الأوسط كأحد الفضاءات الرئيسية الداعمة لها اقتصادياً وسياسياً، ورئة تدعم تنفس اقتصادها في مواجهة التضييق الذى مثلته العقوبات الغربية والإغلاق الكامل للفضاء الأوروبي.

فقد كانت أوروبا هي الوجهة الروسية الأولى، وسعت موسكو جاهدة منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إلى الاندماج والتفاعل الاقتصادي النشط مع جوارها الأوروبي ومد شرايين

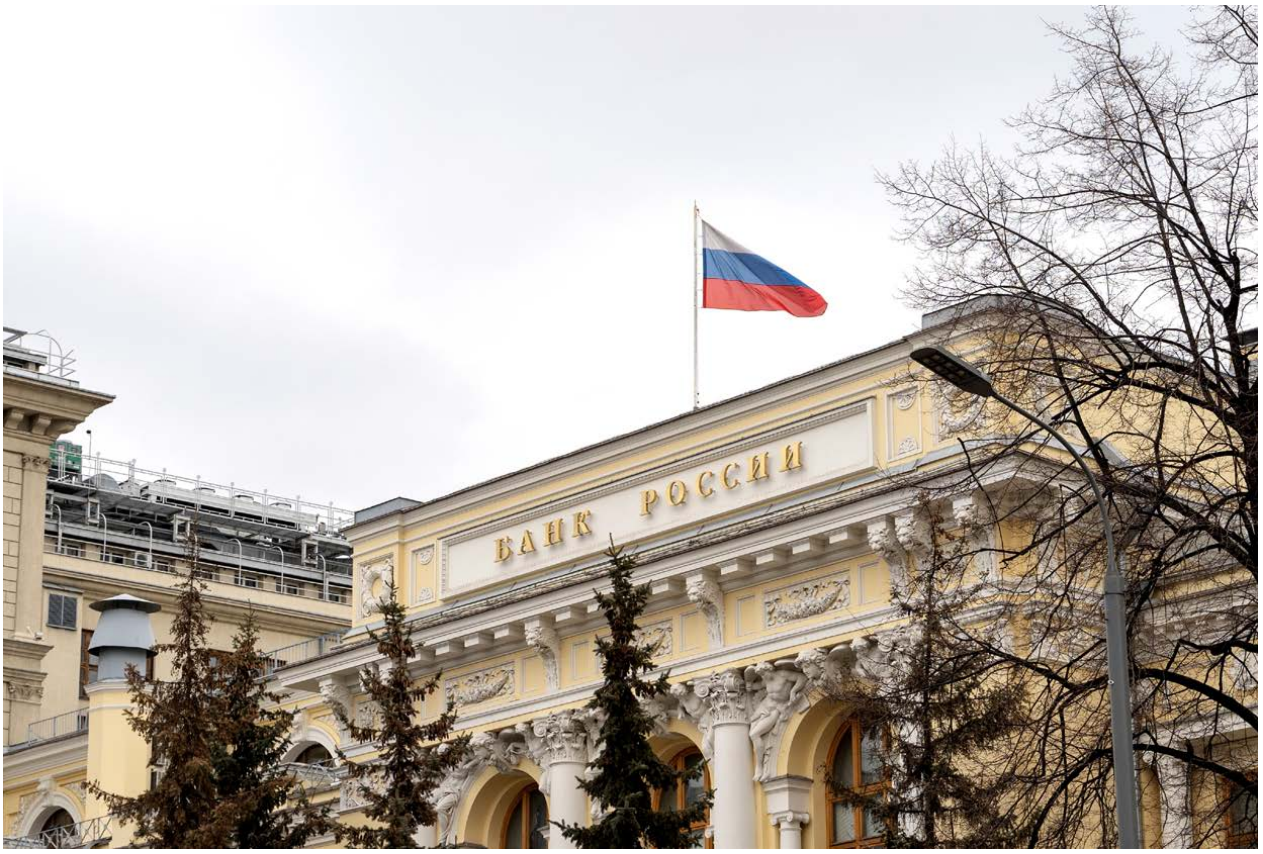

روسيا تسعى للحفاظ على دوائر الحركة الآمنة والمستقرة ودفع التعاون معها إلى أقصى مدى وتدعم حل الصراعات ووقف الحروب في المنطقة

من أنابيب الغاز تضمن الحياة والتطور لتعاونها مع أوروبا نظراً لكونها الأقرب جغرافياً وثقافياً، والسوق الأهم للطاقة الروسية وكذلك للحبوب والزيوت والأسمدة وغيرها حتى اندلاع الأزمة الأوكرانية وحظر الاتحاد الأوروبي كل ما هو روسي على إطلاقه. تزامن هذا مع ما يمكن أن يطلق عليه "الثورة الجيوبوليتيكية" بصعود الصين والهند وعدد من القوى الآسيوية ليس فقط اقتصادياً وإنما كقوى مؤثرة وفاعلة ذات مواقف مستقلة تعبر عن مصالحها وأولوياتها الوطنية. مما دفع روسيا إلى الاتجاه بمشروعها الأوراس شرقاً باتجاه آسيا، وكان الرئيس بوتين قد طرح "مشروع الأوراس" لأول مرة عام ٢٠١٢م، بأهداف وأولويات اقتصادية، وللفضاء السوفيتي السابق بالأساس، وتم إطلاق الاتحاد الاقتصادي الأوراس عام ٢٠١٥م، كترجمة لهذا المشروع. وفي أعقاب الأزمة الأوكرانية والتطور في الشراكة الروسية / الصينية على خلفية الموقف الصيني منها ورفض بكين الانخراط في نظام العقوبات الغربية على موسكو، تم ربط الاتحاد الاقتصادي الأوراس ومشروع الحزام والطريق الصيني مع الآسيان لخلق كتلة أوراسيا تمتد من روسيا ولبوروسيا إلى آسيا الوسطى والصين ودول الآسيان، وتشمل الدول الآسيوية باستثناء حلفاء واشنطن مثل اليابان وكوريا الجنوبية. وتعتبر روسيا الكتلة الأورآسية حائط صد في مواجهة واشنطن، والفضاء الاقتصادي الأهم لها.

ووفقًا لدائرة الجمارك الفيدرالية الروسية، فإنه مع التغيرات الحاصلة بعد انطلاق العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا وفرض حزم متتالية من العقوبات الغربية على موسكو تضمنت أكثر من ١٦ ألف عقوبة، لم تعد دول الغرب من الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا، وشكل التبادل التجاري مع الدول الآسيوية نحو ٥١٪ من إجمالي التجارة الروسية عام ٢٠٢٣م. وتصدرت الصين شركاء روسيا اقتصاديًا وأكبر مستوردي الطاقة

تحظى الشراكة الروسية مع السعودية والإمارات باهتمام خاص في أولويات سياسة موسكو الخارجية وتجاه الشرق الأوسط

الروسية حيث تم تسجيل تبادل تجاري قياسي تجاوز ٢٤٠ مليار دولار، وصعدت الهند إلى المركز الثاني حيث زاد حجم تجارتها مع روسيا ليصل إلى ٦٤,٩ مليار دولار.

وقد تجاوز المشروع الأوراس التعاون والشراكة الاقتصادية التي مازالت تمثل قلب الكتلة الأورآسية وشريانها الرئيسي، إلى التنسيق والتعاون الأمني، وتم عقد مؤتمر مينسك الدولي الثاني للأمن الأوراس، في الفترة من ٣١ أكتوبر إلى ١ نوفمبر، على مستوى وزراء الخارجية والمعنيين، وبمشاركة حوالي ٦٠٠ مشارك من ٤٥ دولة منهم وزراء خارجية المجر وسوريا، وسفير فلسطين في بوروسيا ممثلا لفلسطين، إلى جانب الأمين العام لرابطة الدول المستقلة ومنظمة شنغهاي للتعاون ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنتدى التفاعل وبناء الثقة في آسيا. وخلال المؤتمر القادم ٢٠٢٥م، سيتم تبني "الميثاق الأوراس للتنوع والتعددية القطبية في القرن الحادي والعشرين"، تمهيداً لعقد المؤتمر على مستوى القمة وتحويله إلى إطار دائم للأمن والتعاون في أوراسيا.

في هذا الإطار، نظرت روسيا إلى الشرق الأوسط باعتباره امتداد طبيعي للكتلة الأورآسية والمشروع الأوراس الروسي، وحرصت على تعزيز التعاون مع دول الشرق الأوسط كدوائر بديلة ليس فقط للاقتصاد الروسي وإنما للدعم السياسي والدبلوماسي عبر اتخاذ هذه الدول مواقف غير معارضة لموسكو داخل وخارج الأمم المتحدة، محايدة أو مؤيدة، تكسر من خلالها محاولات الحصار وفرض العزلة عليها من جانب الغرب. وهو ما قامت به دول المنطقة، أسوة بعدد كبير من دول الجنوب، انطلاقًا من مصالحها ومقتضيات أمنها القومي، واعتبار الصراع في أوكرانيا شأن يخص القوى الكبرى في الشمال ويتعين النأي عن الانخراط فيه، كون "لا ناقة ولا بعير" لها فيه.

الارتكاز على الشراكة مع السعودية والإمارات

في قلب هذا الانعطاف الروسي نحو المنطقة تحظى الشراكة مع السعودية والإمارات باهتمام خاص في أولويات السياسة الروسية كشفت عنه زيارة الرئيس بوتين للدولتين في ديسمبر ٢٠٢٣م، والتي كانت الأولى لدول عربية منذ اندلاع الأزمة الأوكرانية. وقد أدت الأخيرة إلى تطور غير مسبوق في العلاقات الروسية مع الدولتين نتيجة موقفهما من الأزمة، فرغم شراكتهما الاستراتيجية مع الولايات المتحدة التزم البلدان الحياد ورفضا المشاركة في نظام العقوبات، ولم تستجيب الرياض للضغوط الأمريكية لوقف اتفاقات "أوبك +" مع روسيا بزيادة إنتاج النفط رغم الإلحاح الأمريكي وزيارة الرئيس جو بايدن لهذا الغرض، انطلاقًا من مصالحها في استمرار الاتفاق وكونه يدعم استقرار سوق النفط والاقتصاد السعودي. كما زار الشيخ محمد بن زايد روسيا مرتين بعد اندلاع الأزمة الأوكرانية وشارك في قمة بريكس بجازان الروسية، ولعبت الرياض وأبو ظبي دور الوسيط في تبادل الأسرى بين روسيا وأوكرانيا، وبين موسكو والولايات المتحدة، واستطاعت أن تقدم نفسها كوسيط فاعل وهام في الأزمة الأمر الذي ثمنته روسيا وقدرته عالياً.

وتعتبر روسيا ضبط أسعار النفط حجر زاوية في ضمان أمنها القومي، بأبعاده الاقتصادية، والشريان الرئيسي للاقتصاد الروسي، وتوفير الموارد اللازمة لعمليتها العسكرية في أوكرانيا، ويأتي من ثم على قمة الأولويات الروسية، ويفرض ذلك التنسيق مع دول المنطقة، خاصة المملكة العربية السعودية، باعتبارها أكبر مصدر للنفط في العالم في إطار مجموعة "أوبك +". إلى جانب كون البلدين فضاء اقتصادي وسوق هام للحبوب والسلع والتكنولوجيا الروسية، وتصدرت الإمارات قائمة الشركاء التجاريين العرب لروسيا منذ عام ٢٠٢٣م، بإجمالي تجاوز ١١ مليار دولار، وزاد التبادل التجاري بين موسكو والرياض على نحو ملحوظ ليصل إلى ٣,٣ مليار دولار، ولذا حرصت موسكو ودعمت قبول عضويتهما في مجموعة بريكس.

تعضيد استقرار الشراكات التقليدية وتطويرها

في مواجهة الضغوط الأمريكية على دول المنطقة، كسائر دول الجنوب، للانخراط في العقوبات الغربية على روسيا ووقف التعاون معها، حرصت موسكو على الحفاظ على استقرار شراكاتها التقليدية لاسيما مع مصر وتركيا. وتعتبر روسيا أن مصر شريك استراتيجي هام في المنطقة، وتتفهم موقف مصر من الأزمة الأوكرانية وتقدر عدم مشاركتها في نظام العقوبات، واستمرارها في تطوير التعاون العسكري والتقني بين البلدين، وتقدم موسكو تعاونها مع مصر خاصة محطة الضبعة النووية والمنطقة الصناعية بمحور قناة السويس كنموذج للدول الإفريقية والترويج لمشروعات مماثلة معها.

كما ساهم عدم انضمام تركيا لنظام العقوبات الغربية على تحقيق نقلات نوعية في التعاون بين موسكو وأنقرة على النحو الذي أصبحت معه تركيا مركز Hub للغاز والحبوب الروسية،

الدور الروسي في إنهاء صراعات المنطقة شرط وعامل ضروري لتطوير شراكاتها مع دول منطقة الشرق الأوسط

وأكبر مستورد للحبوب الروسية، وبلغت وارداتها من القمح الروسي رقم قياسي تجاوز ٩ ملايين طن عام ٢٠٢٣م، وتقوم تركيا بإعادة تصديره إلى أوروبا في صورته الخام أو مصنوعات منه. من ناحية أخرى، ساعد الموقف التركي على بلورة تفاهمات أوسع نطاقاً بين موسكو وأنقرة حول سوريا وناجورني كارباخ وغيرها من القضايا الإقليمية.

وتظل سوريا الركيزة الأساسية للنفوذ الروسي في الشرق الأوسط والحليف الأبرز والداعم الأقوى للمواقف والسياسات الروسية كتوجه عام، وهو ما بدا جلياً خلال الأزمة الأوكرانية ودعم دمشق المطلق لموسكو. وقد نجحت جهود روسيا في إعادة تطبيع وضع سوريا الإقليمي والدولي وعودتها إلى مقعدها في جامعة الدول العربية بالتنسيق مع شركائها في المنطقة، وتبذل جهدًا واضحًا للمصالحة السورية التركية من ناحية وإنهاء كافة أشكال الوجود الأجنبي غير الشرعي في سوريا، وإعادة دمج الأكراد ضمن الدولة السورية من ناحية أخرى. وقامت في هذا الإطار بتطوير صيغة رباعية تضم وزراء خارجية سوريا وإيران وتركيا وروسيا اجتمعت لأول مرة في مايو ٢٠٢٣م. وفي ١١ و١٢ نوفمبر ٢٠٢٤م، عُقدت الجولة ٢٢ من مفاوضات أستانا حول سوريا في عاصمة كازاخستان شارك فيها وفود من الدول الضامنة لعملية أستانا روسيا وتركيا وإيران على مستوى الممثلين الرفيعين، وممثلون عن الحكومة والمعارضة السورية، ومندوبون عن الأمم المتحدة والأردن ولبنان والعراق. وإضافة إلى قضايا حل النزاع في الشرق الأوسط والوضع في سوريا تم بحث إطلاق الرهائن والبحث عن المفقودين والوضع الإنساني، وحشد جهود المجتمع الدولي لتسهيل عملية السلام، وإعادة إعمار سوريا وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين إلى وطنهم.

استمرار التوجهات الرئيسية للمواقف الروسية من الأزمات في ليبيا والسودان

صاغت روسيا موقفها من الأزمة في ليبيا منذ بدئها وفق مجموعة من الثوابت أهمها رفض التدخل العسكري الغربي في ليبيا، ودعم التسوية السلمية والانتقال إلى دولة ليبية موحدة قوية لها مؤسسات فاعلة، وأن يكون لليبيا جيش موحد، وقامت بدعم المشير حفتر الذي استقبلته موسكو أكثر من مرة، مع محاولة الاحتفاظ بقنوات مفتوحة مع الأطراف الليبية المختلفة وخاصة سيف الإسلام القذافي. ويشهد الوجود الروسي في ليبيا، الذي برز منذ عام ٢٠١٩م، على شكل وحدات شبه عسكرية (مجموعة فاجنر)، تزايدًا ملحوظًا منذ مطلع العام الجاري حيث تعمل موسكو على نقل القوات والمعدات، ويقدر وجود ١٨٠٠ روسي في ليبيا.

فيما يتعلق بالسودان، أعلنت روسيا دعمها لوقف إطلاق النار في السودان دون تحرك مباشر في هذا الصدد، وتردد وجود عناصر من فاجنر تقوم بتدريب قوات الدعم السريع والتعاون معها في استخراج الذهب. إلا إنه في مايو ٢٠٢٤م، قام المبعوث الروسي للشرق الأوسط وإفريقيا، ميخائيل بوجدان وف، بزيارة بورتسودان وأعلن لأول مرة أن "مجلس السيادة السوداني هو السلطة الشرعية التي تمثل الشعب السوداني". تلى ذلك زيارة نائب رئيس مجلس السيادة السوداني مالك عقار لروسيا حيث حصل على تعهدات من موسكو بإمدادات عسكرية ضخمة مقابل الحصول على ضمانات مؤكدة لإقامة القاعدة الروسية على سواحل البحر الأحمر وامتيازات في مجالي التعدين والزراعة.

موقف سياسي داعم لغزة وتراجع في العلاقة مع إسرائيل

احتفظت موسكو لعقود بعلاقات جيدة مع إسرائيل دون المساس بموقفها التاريخي والثابت الداعم للقضية الفلسطينية، وكونها عضو الرباعية الدولية المعنية بالتسوية السلمية، والتي تم تجميدها منذ ما يقرب من العقدين، إلا إن العلاقات الروسية الإسرائيلية شهدت توترًا واضحًا نتيجة الموقف الإسرائيلي الداعم لأوكرانيا خصوصًا ملف تسليح أوكرانيا وتهديد تل أبيب المتواصل بمدها بمنظومة القبة الحديدية وغيرها من الأسلحة النوعية.

زاد التوتر مع الموقف الروسي من غزة عقب عملية طوفان الأقصى حيث استقبلت موسكو وفد حركة "حماس" في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٣م، وهو ما فسرته إسرائيل على أنه دعم صريح للحركة في مواجهتها. وردت مباشرة باستدعاء السفير الروسي لديها للاحتجاج معتبرة أن دعوة موسكو لحماس تبعث برسالة تضفي "الشرعية على الإرهاب ضد إسرائيل"، كما أعلنت موافقتها على استقبال الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي بعد أن سبق ورفضت استقباله بحجة "التوقيت غير مناسب"، ولكن لم تستقبله حتى تاريخه.

إلا إن موسكو أبدت تمسكًا بـ "حق الدولتين"، مشيرة إلى تقاعس الولايات المتحدة على مدى ٧٥ عامًا في الوصول للحل

العادل والمنطقي، واستقبلت موسكو الرئيس الفلسطيني للتنسيق والتشاور في هذا الخصوص. بل وشبه الرئيس بوتين "الحصار على غزة بالحصار النازي على لينين جراد". وتقدمت روسيا بعدة مشروعات لوقف إطلاق النار في غزة اصطدمت جميعًا بالفيتو الأمريكي، مؤكدة أهمية التسوية السلمية الشاملة والعاجلة. واستخدمت روسيا حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن لتعطيل مشاريع القرارات التي تقدمت بها واشنطن وتمنح إسرائيل الحق في الدفاع عن نفسها، وتنكر حق الفلسطينيين في ذلك، كما رفضت القرارات التي تصنف "حماس" منظمة إرهابية، أو اتهامها باستهداف المدنيين، أو تلك التي تدعو إلى استمرار الحرب وترفض وقف إطلاق النار. وعلى صعيد آخر، طلبت روسيا السماح لها بإنشاء مستشفى ميداني في غزة كمساعدة انسانية للفلسطينيين، إلا أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي رفضت الطلب الروسي.

ويماثل الدور الروسي في أزمة غزة نظيره السوفيتي إلى حد كبير، والذي لم يكن دور قائد أو مهيمن في الملف الفلسطيني مقارنة بنظيره الأمريكي، ويرجع التعقد القائم في المفاوضات لوقف إطلاق النار ليس إلى تفكك الاتحاد السوفيتي وانحصار الفاعلية الروسية، وإنما إلى ضعف إدارة بايدن وعدم ممارستها ضغوطًا حقيقية على إسرائيل، وكونها تنطلق من موقف مبدئي مؤيد لتل أبيب وحقها في الدفاع عن نفسها ضد ما تعتبره إرهاب من جانب إيران وأذرعها في المنطقة ومنها حماس.

تطور ملحوظ في الشراكة الاستراتيجية مع إيران

وضعت العقوبات الغربية الضخمة المفروضة على روسيا على خلفية العملية العسكرية الروسية الخاصة في أوكرانيا البلدين في خندق واحد، وجعلت كل منهما متنفس حيوي لاقتصاد الآخر، ودفعت لتفعيل ممر "شمال – جنوب" الذي يربط روسيا والهند عبر إيران، يدعم هذا الرصيد الهام من التفاهمات السياسية بينهما حول مدى واسع من القضايا الدولية والإقليمية الحيوية لكليهما والتي تمس المصالح والأمن القومي للبلدين، وفي مقدمتها سوريا، وأفغانستان، وناجورني كاراباخ. هذا إلى جانب دفع التعاون العسكري بين البلدين إلى مستويات نوعية تؤشر لشراكة أعمق اعتبرها البعض "شراكة دفاعية كاملة" وإن لم تصل بعد لمستوى التحالف الكامل والمعلن، ولعل أحد أهم أبعاد ذلك إمداد روسيا بالطائرات المسيرة الإيرانية، وصفقات الأسلحة الروسية إلى إيران، وتسليمها أسلحة غربية كانت قد استولت روسيا عليها أثناء المعارك في أوكرانيا، وما تردد من تزويد روسيا بصواريخ باليستية إيرانية من طراز "فاتح ٣٦٠" قصيرة المدى، مقابل مقاتلات "سو ٣٥" الروسية لإيران.

فضلاً عن التعاون الأمني والاستخباراتي بين البلدين لاسيما في المجال السيبراني. ومن ذلك قيام موسكو بتقديم معلومات استخباراتية لطهران قبل بدء الهجوم الإسرائيلي عليها بساعات في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، حيث أبلغت إيران بوجود تحركات عسكرية أمريكية وإسرائيلية، بهدف الحد من التصعيد في المنطقة، ولعبت روسيا دورًا هامًا في دفع إيران إلى ضبط النفس في المواجهة مع إسرائيل.

وقد انتهى البلدان من صياغة اتفاقية "شراكة شاملة" بينهما تشمل الدفاع المشترك، وصفها الطرفان بأنها تضع أساساً لتعاون وثيق بين البلدين لعقود مقبلة، وتم البدء في صياغتها مطلع عام ٢٠٢٢م، وكان من المقرر توقيعها خلال قمة مجموعة بريكس في قازان أكتوبر الماضي، ولكن تم تأجيل ذلك ليتم خلال زيارة مقررة للرئيس الإيراني، مسعود بزشكيان، لموسكو نهاية العام. وسيتم كذلك إقرار مجموعة واسعة من الاتفاقات المشتركة أبرزها اتفاقاً لتسريع صفقات التنقيب عن الغاز وإنتاجه وبيعه بقيمة ٤٠ مليار دولار. ويجعل الاتفاق لروسيا، إلى جانب الصين، الامتياز الأول في حقول الغاز الرئيسية في إيران. وفي ١١ نوفمبر أعلن البنك المركزي الإيراني ربط الشبكتين المصرفيتين الروسية "مير" والإيرانية "شتا"، في إطار تعزيز الروابط المالية والتجارية. وسيسهم ذلك في تعزيز التعاون الاقتصادي والتخلص من الدولار في التجارة بين البلدين، فضلًا عن تسهيل العلاقات الاقتصادية والسياحة بينهما. ويعد ذلك حصاد زيارات مكثفة متبادلة على مختلف المستويات، كان من أهمها زيارة رئيس الوزراء الروسي ميخائيل ميؤوستين وسكرتير مجلس الأمن القومي سيرجي ويجو لإيران.

رغم أن الأزمة الأوكرانية قد أوشكت على الانتهاء بوصول دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، فإن تداعياتها لن تنتهي، وسيظل المشروع الأوراس وامتداده الشرق أوسطي الحاكم للسياسة الروسية، فروسيا أيقنت الدرس جيداً وتسعى للحفاظ على دوائر الحركة الآمنة والمستقرة ودفع التعاون معها إلى أقصى مدى، كما تدعم حل الصراعات ووقف الحروب كافة في المنطقة باعتبار ذلك شرط مسبق وعامل ضروري لتطوير شراكاتها مع دول المنطقة وإطلاقها لفضاءات أرحب.

* أستاذ العلاقات الدولية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

الاتحاد الأوروبي مطالب بسياسة خارجية استباقية ومتوازنة

قدرة أوروبا على إدارة تحديات الشرق الأوسط تحدد دورها في المنطقة ونفوذها العالمي

مع نهاية عام ٢٠٢٤م، لا تزال الاضطرابات تعصف بمنطقة الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى، لاسيما في دول مثل فلسطين، ولبنان، واليمن، ومنطقة حوض البحر الأحمر. حيث تُشكل هذه النقاط الساخنة مجتمعة تهديدًا ينذر باندلاع صراع إقليمي أوسع نطاقاً، في ضوء التفاعلات المُعقدة للأطراف الفاعلة الدولية المتورطة، بما في ذلك إيران وكذلك مختلف الكيانات غير الحكومية داخل المنطقة. ونظرًا إلى أهمية المنطقة كمصدر حيوي للطاقة بالنسبة لحلف شمال الأطلسي "الناتو" وأوروبا، ثمة حاجة ملحة كي تُعيد دول الاتحاد الأوروبي النظر في دورها في تدعيم الاستقرار داخل المنطقة.

د. رافائيل هيرناندیز دي سانتياغو

فكلما اشتدت وتصاعدت وتيرة الأعمال القتالية، كلما بدا الموقف الأوروبي أكثر تعقيدًا، بالأخص فيما يتعلق بدعم بروكسل المثير للجدل لإسرائيل وسط الأزمات الإنسانية النابعة من الصراعات الدائرة. وفي ضوء هذا السياق، يقدم هذا المقال تقييمًا شاملًا للديناميات الخطيرة الراهنة في المنطقة، ويستكشف الدور الأوروبي في مساعي منع التصعيد وتعزيز الاستقرار.

تقييم الأوضاع المضطربة داخل المنطقة

لطالما اتسمت منطقة الشرق الأوسط بانعدام الاستقرار السياسي، والحروب الأهلية، والتدخلات الأجنبية، وتعد الأوضاع الراهنة داخل دول مثل فلسطين، ولبنان، واليمن والبحر الأحمر مبعث قلق خاص. فعلى الرغم من أن كل بؤرة من هذه البؤر المُشتعلة تمثل تحديًا في حد ذاتها، إلا أن ترابطها يجعل من الصعب التعامل مع أيٍ منها بمعزل عن الأخرى.

١. الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي

لايزال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي يمثل قضية مركزية مع تدهور الأوضاع داخل قطاع غزة والضفة الغربية في ظل أعمال العنف المستمرة وحالة الجمود السياسي. وقد أسفر العدوان الإسرائيلي العسكري على قطاع غزة والتوسع المتواصل في بناء المستوطنات داخل الضفة الغربية في سقوط عدد لا حصر له من أرواح الفلسطينيين الأبرياء، وتشريد الأسر، وتدمير واسع النطاق للبنية التحتية. وقد بلغ هذا الوضع الإنساني المتردي داخل قطاع غزة مرحلة حرجة في ظل وقوف أغلب القطاعات والخدمات الرئيسية على حافة الانهيار مثل قطاع المياه، والكهرباء، والرعاية الصحية. وعلى الرغم من الإدانات الدولية، إلا أنه لايزال هناك حالة انقسام في الموقف الأوروبي بشأن الممارسات الإسرائيلية، ويتم في كثير من الأحيان تقديم دعم علني أو ضمني لتل أبيب. بالتالي، فإن غياب وحدة الصف الأوروبي في جهود الضغط على إسرائيل، يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة المتفاقمة في القطاع.

٢. الانهيار السياسي والاقتصادي في لبنان

لقد أدت أزمة الجمود السياسي التي يعاني منها لبنان منذ أمد طويل، والتي تفاقمت على إثر انهيار الاقتصاد الوطني، إلى سقوط البلاد في بئر من الأزمات المتفاقمة. حيث فقدت العملة المحلية أغلب قيمتها، فضلًا عن، معاناة الحكومة من أجل توفير الخدمات الأساسية لأبناء شعبها. ذلك إلى جانب وجود جماعة حزب الله اللبناني، من أبرز الجهات الفاعلة غير الحكومية والمدعومة من قبل إيران، داخل الأراضي اللبنانية بما يضفي

غياب وحدة الصف الأوروبي وتقديم الدعم العلني أو الضمني لإسرائيل يؤدي إلى إطالة أمد الأزمة المتفاقمة في قطاع غزة

المزيد من التعقيد على المشهد اللبناني الداخلي. فضلًا عن، مواردها المستنزفة نتيجة تدفق اللاجئين السوريين والتوترات المتواصلة على الحدود مع إسرائيل. وفي الوقت الذي لعب فيه الدعم الأوروبي دورًا حاسمًا في توفير المساعدات الإنسانية، إلا أنه لم يقدم شيئًا يذكر في سبيل التخفيف من وطأة القضايا السياسية الرئيسية التي تديم حالة الانحدار التي تعاني منها البلاد.

٣. الكارثة الإنسانية في اليمن

مع دخول الحرب الأهلية في اليمن عامها التاسع الآن، فإنها تظل واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية التي يعهدها العالم. وذلك بعد أن تسبب الصراع الدائر، بين جماعة الحوثي المدعومة من إيران من جهة والتحالف الخليجي من جهة أخرى، في معاناة هائلة للشعب اليمني. حيث يواجه الملايين من المواطنين ويلات المجاعة وسط شبه غياب تام لنظام الرعاية الصحية في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، أفضت الحرب في اليمن إلى حدوث فراغ في السلطة وهو ما سمح لجماعات إرهابية مثل تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية باستعادة نفوذها، بما يشكل تهديدًا للأمن الإقليمي. وعلى الرغم من الدعوات المطالبة بتحقيق السلام، تنعدم المؤشرات بشأن إمكانية أن يهدأ الصراع. وفي الوقت الذي أعلنت الدول الأوروبية صراحة عن إدانتها لأعمال العنف المشهودة، لكنها وجدت معاناة في تنسيق جهد دبلوماسي موحد من أجل التوسط لإتمام اتفاق وقف لإطلاق النار أو إنهاء الحرب.

٤. الصراعات الجيوسياسية في منطقة حوض البحر الأحمر

تعد منطقة حوض البحر الأحمر، التي تضم أجزاءً من شبه الجزيرة العربية والقرن الإفريقي، منطقة جيوسياسية محورية بالنسبة للتجارة العالمية وإمدادات الطاقة. فضلًا عن، كونها ساحة للصراعات الإقليمية بالأخص في سياق الحرب الدائرة رحاها باليمن والتوترات بين القوى الإقليمية. بالتالي، فإن إحكام السيطرة على ممرات الشحن الرئيسية داخل المنطقة مثل مضيق باب المندب يشكل أهمية محورية للتجارة الدولية، لاسيما وأن أية اضطرابات قد تحدث، ستحمل معها تبعات اقتصادية وخيمة على المصالح الأوروبية. وبالرغم من حرص أوروبا على الاستثمار في عمليات مكافحة القرصنة وجهود إرساء السلام،

يجب أن تركز أوروبا على إعادة تأسيس قنوات دبلوماسية مع اللاعبين الكبار في الشرق الأوسط لرعاية الحوار وتفادي الحسابات الخاطئة

إلا إن حالة انعدام الاستقرار التي تعصف بالمنطقة لا تزال تشكل تهديدًا مستمرًا للأمن المائي العالمي.

منع توسع الصراع وكبح جماح التصعيد

ثمة خطر محدق متمثل في إمكانية تصاعد وتيرة هذه الصراعات الإقليمية، لتجذب أطراف فاعلة دولية أخرى مثل إيران. حيث أن اندلاع صراع إقليمي أوسع نطاقًا ينذر بزعزعة استقرار المنطقة برمتها وتهديد سلامة ليس فقط شعوبها، بل والمصالح الأوروبية أيضًا بما في ذلك أمن الطاقة ومسارات التجارة. وفي سبيل الحيلولة دون توسع نطاق الصراع وكبح جماح التصعيد، ينبغي على أوروبا أن تتبنى سياسة خارجية أكثر فعالية وتجانسًا، بحيث توازن ما بين الدبلوماسية، والمساعدات الإنسانية، والمخاوف الأمنية.

أ. المشاركة الدبلوماسية مع القوى الإقليمية

يجب أن تعي أوروبا الدور المحوري الذي تلعبه كل من إيران، والمملكة العربية السعودية، وإسرائيل، وغيرها من القوى الإقليمية داخل هذه الصراعات. وبالتالي، يجب أن يكون تركيز الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي منصبًا على إعادة تأسيس قنوات دبلوماسية مع هؤلاء اللاعبين بهدف رعاية حوار وتفادي الحسابات أو التقديرات الخاطئة، التي من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من التصعيد. كما ينبغي أن تستهدف المبادرات الدبلوماسية تقليص التوترات بين إيران وجيرانها في منطقة الخليج، لاسيما فيما يتعلق بالصراع اليمني والتناحرات الإقليمية الأوسع نطاقًا.

وفي هذا الصدد، فإن التقارب الأخير بين المملكة العربية السعودية وإيران بوساطة صينية إنما يظهر إمكانية أن تثمر الدبلوماسية عن نتائج إيجابية. وهنا يتسنى لأوروبا البناء على هذا الزخم من خلالها عرض نفسها كوسيط محايد في محادثات السلام المقبلة، والاستفادة من نفوذها الاقتصادي والسياسي في سبيل التشجيع على خفض التصعيد. وبشكل خاص، في إمكان البلدان الأوروبية الضغط على إيران من أجل تقليص دعمها للجماعات المسلحة مثل حزب الله والحوثيين.

ب. المساعدات الإنسانية والدعم الاقتصادي

كلما استمر الصراع، كلما تصاعدت الخسائر الإنسانية في المنطقة بصورة حادة. تاريخيًا، يعد الاتحاد الأوروبي أحد أبرز الجهات المانحة للمساعدات الإنسانية إلى المنطقة، وينبغي أن يواصل الاضطلاع بهذا الدور مع التركيز بصورة خاصة على دول مثل اليمن وفلسطين. مع ذلك، فإن المساعدات الإنسانية وحدها لا تكفي. من الأهمية بمكان، أن تُقرن الدول الأوروبية مساعداتها الإنسانية ببرامج دعم اقتصادي تهدف إلى إعادة بناء البنية التحتية الحيوية وتدعيم استقرار الاقتصادات المحلية. فمن شأن هذا النهج أن يساعد في تقليص مشاعر اليأس والإحباط التي تُغذي الراديكالية والتطرف وتطيل أمد الصراعات. في لبنان على سبيل المثال، يمكن لأوروبا أن تقدم مساعدات اقتصادية مُستهدفة تعمل على تعزيز قدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية. بالمثل في اليمن، حيث يتعين على دول الاتحاد الأوروبي التنسيق مع الأمم المتحدة للدفع صوب حل سياسي ، مع العمل في الوقت ذاته على تمويل جهود إعادة الإعمار التي يمكن أن تساعد اليمن في استعادة تعافيه فور إحلال السلام.

ج. التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب

يشكل صعود الميليشيات والجماعات المسلحة غير الحكومية داخل المنطقة تهديدًا أمنيًا خطيرًا، سواء لدول المنطقة أو لأوروبا. فإن هذه الجماعات، بما في ذلك الأفرع التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" وتنظيم القاعدة، عادة ما تعمد إلى استغلال الفوضى الناجمة داخل البلدان التي مزقتها الحرب من أجل تحقيق مآربها وأجنداتها الخاصة. وفي سبيل منع هذه الجماعات من اكتساب المزيد من الأرضية، ينبغي لدول القارة الأوروبية زيادة نطاق تعاونها الأمني مع الشركاء الإقليميين. وأن يشمل هذا التعاون، تبادل المعلومات الاستخباراتية، وإجراء التدريبات العسكرية المشتركة، إلى جانب دعم عمليات مكافحة الإرهاب. مع ذلك، ينبغي أن تتم معايرة مشاركة أوروبا في منظومة الأمن الإقليمي بعناية ودقة، تجنبًا لأن تصبح هي نفسها متورطة في مثل هذه الصراعات. فضلًا عن، ضرورة حفاظها على التمييز الواضح ما بين دعم الاستقرار الإقليمي، والتورط في تدخلات عسكرية من شأنها أن تفاقم التوترات. على سبيل المثال، يجب أن تتجنب أوروبا إرسال أسلحة لمناطق النزاع، خشية أن تقع في يد الميليشيات والجماعات الإرهابية داخل هذه المناطق.

د. الموازنة بين مصالح الطاقة والشواغل الأخلاقية

تعد منطقة الشرق الأوسط أحد أهم مناطق إمدادات الطاقة العالمية، وتعتمد أوروبا بشكل خاص على النفط والغاز القادمين

من البلدان الخليجية. بالتالي، فإن هذه الاعتمادية تتسبب في تعقيد وإرباك قدرة أوروبا على القيام بدور وسيط محايد، وذلك نظرًا إلى أن أي اضطراب أو تعطيل يحدث لصادرات المنطقة من مواد الطاقة من شأنه أن يخلف تبعات اقتصادية وخيمة على الدول الأوروبية. مع ذلك، لا يمكن للقارة العجوز أن تتحمل التخلي أو التضحية بشواغلها الأخلاقية من أجل أمن الطاقة.

وفي ضوء ذلك، يجب أن تتبع دول الاتحاد الأوروبي نهجًا متوازنًا، بحيث يضمن الحفاظ على حقوق الإنسان ومبادئ القانون الدولي، حتى في ظل مساعيها لحماية مصالح الطاقة لديها. ويمثل هذا التوازن أهمية خاصة في سياق الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث تواجه أوروبا انتقادات بسبب دعمها لإسرائيل، رغم تصاعد أعداد القتلى من المدنيين الأبرياء داخل قطاع غزة. ومن ثم، حري بدول أوروبا أن تتبنى دورًا أكثر فعالية في الدفع صوب إقامة حل الدولتين ومحاسبة إسرائيل على ممارساتها داخل الأراضي المحتلة، بينما تعمل على ضمان وصول المساعدات الإنسانية للشعب الفلسطيني.

تنمية الدور الأوروبي المتراجع داخل الشرق الأوسط

في ظل هذه التحديات، شهد الدور الأوروبي في المنطقة تقهقرًا خلال الأعوام الأخيرة، مع تبوؤ قوى عالمية أخرى مثل الولايات المتحدة، وروسيا، والصين أدوارًا أكثر أهمية وتأثيرًا. كما لعبت الانقسامات الأوروبية الداخلية وغياب سياسة خارجية موحدة دورًا في انحسار النفوذ الأوروبي داخل المنطقة والتركيز، عوضًا عن ذلك، على القضايا المحلية. إلا أن ذلك لم ينقص من أهمية المصالح الأوروبية في المنطقة شيئًا سواء فيما يتعلق بأمن الطاقة، أو الهجرة، أو مكافحة الإرهاب، في حين أن أوروبا لن تقدر على تحمل تبعات انسحابها عن المنطقة.

١. إعادة الانخراط في عملية السلام

أحد أهم الأدوار التي يمكن أن تلعبها أوروبا، يكمن في إعادة الانخراط بمختلف عمليات السلام المتوقفة عبر أنحاء المنطقة. فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني، يجب أن تعمل أوروبا جنبًا إلى جنب مع الولايات المتحدة والأطراف الفاعلة الدولية الأخرى من أجل إعادة إحياء المفاوضات الخاصة بإقامة حل الدولتين. وفي الوقت الذي تبدو آفاق التوصل إلى سلام بعيدة المنال، إلا أن الجهد الأوروبي المتواصل للتوسط بين الفلسطينيين والإسرائيليين من شأنه أن يساعد في تهيئة الظروف أمام حل مستقبلي. بالمثل، ينبغي لأوروبا الاضطلاع بدور أكثر فعالية في عملية السلام داخل اليمن، ودعم المبادرات الأممية، وإتاحة مواردها الدبلوماسية والاقتصادية من أجل دعم جهود الوساطة للتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار. إن أوروبا تمتلك خبرات نفيسة لا غنى عنها في تسوية النزاعات وبناء السلام، شريطة توافر الرغبة لدى دول أوروبا للاستثمار في رأس المال السياسي الضروري.

٢. تدعيم الاستقرار الإقليمي عبر العمل متعدد الأطراف

يجب أن تواصل أوروبا دعم الجهود متعددة الأطراف من أجل تعزيز استقرار منطقة الشرق الأوسط، سواء تحت مظلة الأمم المتحدة، أو حلف شمال الأطلسي "الناتو"، أو المنظمات الإقليمية الأخرى مثل مجلس التعاون الخليجي. ومن خلال العمل مع هذه المنظمات، يتسنى لأوروبا المساعدة في تنسيق الجهود الدولية للحيلولة دون تمادي نطاق الصراع، وإعادة بناء الدول التي مزقتها الحرب، وإعلاء الحوكمة الرشيدة. وبالمثل، ينبغي لدول أوروبا دعم المبادرات الإقليمية التي تستهدف رعاية حوار بين القوى ذات العلاقات المعقدة مثل علاقة المملكة العربية السعودية وإيران.

الخلاصة

ما هي الإجراءات التي يمكن أن تتخذها أوروبا؟

في ظل هذا المنعطف الحرج، تُتاح الفرصة أمام أوروبا من أجل إعادة تأكيد دورها كقوة داعمة للاستقرار داخل المنطقة. ومن أجل القيام بذلك، يتعين على دول الاتحاد الأوروبي انتهاج سياسة خارجية استباقية وأكثر اتساقًا بحيث توازن ما بين الدبلوماسية، والتعاون الأمني، والمساعدات الإنسانية، والدعم الاقتصادي. وعبر عودة مشاركتها مجددًا في عمليات السلام داخل فلسطين واليمن وغيرهما من مناطق النزاع، يمكن لأوروبا أن تساعد في منع وقوع المزيد من التصعيد وتعزيز الاستقرار داخل المنطقة على المدى الطويل.

علاوة على ذلك، تبرز الحاجة إلى التوفيق ما بين المصالح الأوروبية في مجال الطاقة وبين الشواغل الأخلاقية لأوروبا داخل المنطقة، وضمان ألا يأتي دعمها للجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسية على حساب مناصرتها لحقوق الإنسان والقانون الدولي. بنهاية المطاف، فإن قدرة أوروبا على التعامل وإدارة هذه التحديات المعقدة سوف تحدد دورها المستقبلي في الشرق الأوسط ونفوذها الأوسع على الساحة العالمية. وبينما نتطلع إلى المستقبل، فمن الواضح أن مشاركة أوروبا في الشرق الأوسط سوف تظل حاسمة - ليس فقط من أجل استقرار المنطقة، بل وأيضًا من أجل أمن وازدهار أوروبا نفسها.

* باحث أول في مركز الخليج للأبحاث

تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بين الضرورة والاستعصاء

الظروف ملائمة لنصرة الفلسطينيين والسعودية بادرت بتحالف حل الدولتين والدبلوماسية الخشنة لقمة الرياض

لم يعد هناك أدنى شك في أن تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي باتت ضرورة ملحة بعد أن اقترب أمد الصراع من القرن وثلث القرن منذ أعلنت الحركة الصهيونية هدف إنشاء دولة يهودية في فلسطين في مؤتمرها الأول في مدينة بازل بسويسرا عام١٨٩٧م، وقد أدى هذا الصراع إلى تكلفة بشرية ومادية هائلة عبر حروب ومواجهات رئيسية في أعوام١٩٤٨و١٩٥٦و١٩٦٧و١٩٧٣و١٩٨٢و٢٠٠٦م، ناهيك بالأحداث المرتبطة بالمقاومة الفلسطينية منذ بدأت إرهاصات المشروع الصهيوني في فلسطين تتبلور، وردود الأفعال الصهيونية الوحشية لها ، وبالذات بعد تأسيس دولة إسرائيل في١٩٤٨م، وحتى الآن، وها نحن نرى العمليات الإسرائيلية التي ترقى للإبادة الجماعية وتدمير كل مقومات الحياة تجري في غزة منذ أكثر من سنة، وتمتد للضفة الغربية ثم لبنان

أ.د. أحمد يوسف أحمد

غير أن المعضلة أن ثمة عوامل عوقت دائمًا التوصل إلى تسوية رغم كل الجهود الفلسطينية والعربية والدولية التي بُذلت في هذا الاتجاه، ويسهل على أي مراقب أن يخلص إلى أن السبب الأصيل في عدم التوصل إلى تسوية شاملة ومتوازنة أو حتى شبه متوازنة هو الإمعان في التطرف الإسرائيلي الذي يصل إلى حد إنكار حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإنشاء دولته المستقلة، خاصة وأن الحكومة الإسرائيلية الحالية (نوفمبر٢٠٢٤م) يمكن أن توصف بأنها أكثر الحكومات الإسرائيلية تطرفًا في تاريخ دولة إسرائيل، سواء بوجود بنيامين نتنياهو على رأسها، أو أعضاء بالغي التطرف فيها، وتبحث هذه الورقة في معضلة التسوية السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي بين الضرورة والاستعصاء، فتنقسم إلى جزأين يحلل أولهما دروس الخبرة الماضية للصراع العربي-الإسرائيلي، والثاني العوامل التي تجعله عصيًا على التسوية حتى الآن، على أن يُختتم التحليل بخلاصة تحاول الإجابة على سؤال ما العمل؟

أولًا-دروس الخبرة الماضية

ظل النظام العربي الرسمي ينظر إلى القضية الفلسطينية باعتبارها حالة استعمارية يجب أن تنتهي بالتصفية ككل الحالات في التاريخ المعاصر للظاهرة الاستعمارية إلى أن وقع عدوان١٩٦٧م، والانتصار العسكري الإسرائيلي الذي لم يفض فقط إلى استكمال إسرائيل احتلال ما تبقى من أرض فلسطين خارج سيطرتها (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بل إلى احتلال شبه جزيرة سيناء المصرية والمرتفعات السورية، وعند هذا الحد حدث تحول جوهري في الاستراتيجية العربية لمواجهة إسرائيل بحيث لم يعد الصراع معها يُكَيَّف باعتباره علاقة استعمارية يجب تصفيتها، وإنما نزاع دولي يمكن تسويته، والسبب في هذا التحول واضح، وهو تداعيات الانتصار العسكري لإسرائيل في عدوان١٩٦٧م، والذي دفع إلى صدارة أولويات دول المواجهة العربية مع إسرائيل هدف "إزالة آثار العدوان"، أي تحرير الأراضي التي تم احتلالها بموجبه، ومن هنا بدأ تبلور مصطلح "التسوية التاريخية" الذي كان يعني تحرير تلك الأراضي مقابل الاعتراف بإسرائيل في حدود١٩٤٨م، وبطبيعة الحال فإن هذا التحول لم يحدث بمجرد انتهاء عدوان١٩٦٧م، وإنما تم على نحو متدرج.

ففي قمة الخرطوم التي عُقِدت في أواخر أغسطس/أوائل سبتمبر١٩٦٧م، أي بعد أقل من٣شهور على العدوان، لم يبد أن ثمة تغييرًا على النهج العربي الرسمي في إدارة الصراع مع إسرائيل، فقد انتهت القمة إلى اللاءات الثلاث الشهيرة (لا صلح لا تفاوض لا اعتراف بإسرائيل)، كما أن كافة التناقضات

اسـتعصاء تسـوية الصـراع الفلسطيني-الإسـرائيلي باتفاقـات جزئيـة أو مقاربـات شـاملة والسـبب هـو الرؤيـة الإسـرائيلية للصـراع

العربيـة الثانويـة أُزيحـت إلى الخلـف لصالح المواجهـة العربية مع إسـرائيل، وبادرت كل من السـعودية والكويت وليبيـا بتقديم الدعم لـدول المواجهـة كـي تمكنهـا من إعـادة البنـاء العسـكري، غير أن أول مؤشـرات التحـول في المواقـف العربية الرسـمية ظهر بعد أقل من٣شـهور علـى قمـة الخرطـوم، وتمثل في قبـول الرئيـس جمال عبـد الناصـر في نوفمبر١٩٦٧القـرار مجلـس الأمن٢٤٢الذي وضع أساسًـا لما سُـمي لاحقًـا بالتسـوية التاريخيـة للصـراع العربـي-الإسـرائيلي، فقد تضمنـت ديباجة القرار مبدأين أساسـيين، وهما عـدم جـواز اكتسـاب الأرض بالقـوة المسـلحة، وهـو المبـدأ الذي بُنيـت عليـه الفقـرة العمليـة الأولى في القـرار الخاص بانسـحاب إسـرائيل من الأراضـي التي احتلتهـا في عدوان يونيـو١٩٦٧م، أما المبـدأ الثانـي فتضمـن حـق جميـع دول المنطقة في العيـش داخل حـدود دائمـة وآمنة ومعتـرف بها، وهو مـا يُفضي إلـى الاعتراف بإسـرائيل وضمـان أمنها داخل حدودها، وقد فسـر عبـد الناصر قبولـه للقـرار بأنه يحقـق المطلب المصري الخاص بالانسـحاب من سـيناء، لكنـه ذكـر أن مـن حـق الفلسـطينيين أن يرفضـوه لأنه لا يحقق مطالبهم المشـروعة، إذ كان القرار لا يشـير سوى إلى "إيجاد حـل عـادل لمشـكلة اللاجـئين"، وهـو مـا يعنـي أن هـذا الحل قد لا يكـون بعودتهـم إلـى وطنهـم، كمـا أن الاقتصـار على ذكـر كلمة "اللاجـئين" يفتـح البـاب للدعـاوى الإسـرائيلية بأن اليهـود الذين أتـوا إليهـا من الـبلاد العربية قد طـردوا من هذه الـبلاد، ومن ثم فهـم يسـتحقون تعويضات علـى الأقل.

غيـر أن هـذه الخطـوة المصريـة لـم تلـق أي اسـتجابة من إسـرائيل، فبـدأت مصـر حرب الاسـتنزاف التـي وصلـت ذروتها في يونيـو١٩٧٠م، ممـا دفـع الإدارة الأمريكيـة إلى التقـدم بمبادرة لوقـف إطلاق النـار ودفـع عمليـة التسـوية بموجب قـرار مجلس الأمـن٢٤٢، والتـي قبلهـا عبد الناصـر، غير أنها لم تجـد طريقها للتنفيـذ سـواء بسـبب اعتـراض إسـرائيل علـى تحريـك مصـر لصواريـخ الدفـاع الجوي إلى الخط الأمامي لجبهة قناة السـويس، أو وفـاة عبـد الناصـر في سـبتمبر١٩٧٠م، وقد تقـدم خليفته أنور السـادات في فبراير١٩٧١م،بمبـادرة لإعادة تشـغيل قناة السـويس كان من شـأنها تجميـد الجبهة المصرية وحصـر الصراع في الإطار الدبلوماسـي، غير أن إسـرائيل لـم تقبلها، وبالتالي لـم يكن هناك خيـار سـوى الذهـاب للحـرب، فكانت حـرب أكتوبـر١٩٧٣م، التي

الحل بالاستمرار في مقاومة الاحتلال وفق استراتيجية وطنية فلسطينية رشيدة تتجاوز الانقسام وتحدد أساليب فاعلة لاسترداد الحقوق

مهدت بتصحيحها لميزان القوى بعد عدوان١٩٦٧م، للبدء في عملية تسوية سياسية بين مصر وإسرائيل ظهرت مقدماتها في اتفاقية فض الاشتباك الثاني بينهما في سبتمبر١٩٧٥م، وتضمنت انسحابًا إسرائيليًا من سيناء إلى خط العريش-راس محمد، على أن يُستَكمَل الانسحاب من الجزء الباقي من سيناء بالتفاوض، وهو ما كان يعني فعليًا إنهاء حالة الحرب بين مصر وإسرائيل، ثم كانت مبادرة السادات بزيارة القدس في نوفمبر١٩٧٧م، والتوصل إلى اتفاقيتي كامب ديفيد في سبتمبر١٩٧٨م، ثم معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية في مارس١٩٧٩م، كأول معاهدة سلام بين دولة عربية وإسرائيل، وهو الحدث الذي أثار اعتراضًا عربيًا شبه إجماعي، وأدى لقطيعة دبلوماسية مصرية-عربية دامت حوالي عقد من الزمان، خاصة وقد كانت اتفاقية كامب ديفيد الثانية التي سُميت "إطار السلام في الشرق الأوسط" معيبة لأنها لم تشر للمرتفعات السورية، واكتفت بالحديث عن حكم ذاتي للفلسطينيين في إطار دولة الاحتلال.

واعتبارًا من مطلع ثمانينات القرن الماضي أمسكت السعودية بزمام المبادأة في عملية السعي للتسوية السلمية للصراع، فتقدم الأمير فهد بن عبد العزيز ولي عهد السعودية آنذاك بمبادرة إلى قمة فاس العربية١٩٨١م، تصلح الخلل في اتفاقية كامب ديفيد الثانية بتأسيس معادلة جديدة للتسوية تقوم إسرائيل بموجبها بالاستجابة للمطالب العربية المعروفة كالانسحاب من الأراضي التي تحتلها، وعودة اللاجئين الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية وغير ذلك، في مقابل إقامة سلام عربي-إسرائيلي بضمانات من مجلس الأمن، غير أن القمة لم تتمكن من اعتماد المبادرة بسبب الاعتراض السوري، وهو ما تم تداركه في قمة فاس الثانية١٩٨٢م، التي اعتمدت المبادرة بعد أن تغيرت الظروف بوقوع الغزو الإسرائيلي للبنان وتداعياته، غير أن إسرائيل لم تبد أي استجابة للمبادرة، وشهد عام١٩٩٣م، تطورًا بالغ الأهمية بتوقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل اعترفت المنظمة بموجبها بإسرائيل مقابل اعترافها بالمنظمة، وهو ما اعتُبِر تطورًا جذريًا على أساس أن طرفي الاتفاقية هما أصل الصراع، وبعد عشرين سنة كاملة من مبادرة فاس تقدم الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي عهد السعودية آنذاك بمبادرة جديدة للتسوية لقمة بيروت٢٠٠٢م، قدمت حوافز جديدة لإسرائيل إذا قبلت السلام واستجابت للمطالب العربية، بحيث تنهي الدول العربية حال هذه الاستجابة صراعها مع إسرائيل، وتقيم جميعها علاقات طبيعية معها.

ويتضح مما سبق أن الطرف العربي في الصراع قد استجاب للمتغيرات التي استجدت اعتبارًا من عدوان١٩٦٧م، تداعياته، فقبل من حيث المبدأ السلام مع إسرائيل والاعتراف بها، وقد بدأ هذا التطور مصريًا بقبول عبد الناصر قرار مجلس الأمن٢٤٢، ثم أصبح عربيًا بتبني قمة فاس١٩٨٢م، مبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بدولة إسرائيل في١٩٩٣م وتبني قمة بيروت٢٠٠٢م، مبادرة الأمير عبد الله بن عبد العزيز التي أصبحت تُعْرف بالمبادرة العربية، واعتُمدت منذ ذلك الحين أساسًا للموقف العربي الرسمي من قضية التسوية، غير أن الملاحظ بوضوح أن إسرائيل لم تكن راغبة في السلام بدليل عدم موافقتها على مبادرتي فاس وبيروت، وإجهاض نتنياهو الذي تولى الحكم للمرة الأولى في١٩٩٦م، لاتفاقية أوسلو، بحيث مر عليها حتى الآن ما يزيد عن ثلاثين سنة دون أن يحدث أي تقدم جوهري على طريق التسوية، وفي هذه الظروف مع استمرار الحصار الجائر على غزة والممارسات الهمجية الصهيونية فيها، وإسقاط نتنياهو لأولوية القضية الفلسطينية، على أساس أن التطبيع مع الدول العربية له الأولوية نستطيع أن نفهم لماذا كانت عملية٧أكتوبر.

ثانيًا-التسوية العصية

كان المناخ السياسي العام في المنطقة قبل عملية٧أكتوبر يشي بتراجع أولوية القضية الفلسطينية لدى إسرائيل، على أساس أن حكومتها اليمينية المتطرفة بالإضافة إلى موقفها المعروف الرافض لدولة فلسطينية أساسًا قد جعلت من استكمال عملية تطبيع العلاقات مع الدول العربية أولوية أولى لها، خاصة بعد توقيع أربع دول عربية مع إسرائيل ما عُرف بالاتفاقات الإبراهيمية، وكان نتنياهو كلما سئل عن القضية الفلسطينية أجاب بأن أولويته الأولى هي التطبيع، وأنه بعد أن يعم السلام المنطقة لن تكون هناك مشكلة فلسطينية، ولا شك أن عملية المقاومة الفلسطينية في٧أكتوبر٢٠٢٣م، قد نجحت في إعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية كمصدر مزمن للصراع في المنطقة، خاصة وقد بلغ العنف الإسرائيلي في الرد على ضربة المقاومة مبلغه، الأمر الذي حرك دوائر الرأي العام العالمي بما في ذلك الأوروبي والأمريكي، وهو ما مثل ضغوطًا على صانعي القرار في الساحة الدولية خاصة الولايات المتحدة

التي وقعت عملية المقاومة في سنة الاستعداد للانتخابات الرئاسية الأمريكية، ومن ثم كان من الضروري للرئيس القائم أن يُظْهِر نوعًا من الاستجابة لقطاعات الرأي العام الأمريكي التي تعاطفت مع الفلسطينيين في وجه العنف الإسرائيلي المفرط، وذلك بغض النظر عن مدى جديته في تنفيذ المواقف التي أعلن عن تبنيها، ومن هنا تركزت الجهود الدبلوماسية عامة على قضيتين أساسيتين أولاهما وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى والرهائن بين المقاومة وإسرائيل، والثانية السعي باتجاه الأفق السياسي الأوسع المتمثل في حل الدولتين.

وقد كان من المنطقي البدء بمحاولة إبرام صفقات جزئية للتبادل مقابل وقف مؤقت لإطلاق النار، وشاركت الولايات المتحدة ومصر وقطر بصفة أساسية في هذه الجهود على أساس أن الأولى تمثل ضمانة للمصالح الإسرائيلية والثانية والثالثة تمثلان ضمانة للمصالح الفلسطينية، وبالفعل تم التوصل في٢٢نوفمبر بعد٤٦يومًا من بدء القتال لهدنة بين الطرفين لأربعة أيام بدأت في٢٤نوفمبر، وتم تمديدها بعد ذلك بحيث انتهت بنهاية الشهر، وبموجب هذه الهدنة تم وقف لإطلاق النار والإفراج عن٥٠رهينة من المحتجزين في غزة مقابل١٥٠امرأة وطفل فلسطيني محتجزين في السجون الإسرائيلية، ودخول المساعدات للقطاع، غير أن إسرائيل استأنفت القتال بعد ذلك بدعوى انتهاك "حماس" لشروط الهدنة، وبغض النظر عن التفاصيل فقد أظهرت التطورات اللاحقة أن الجانب الإسرائيلي هو الذي يعرقل التوصل إلى أي اتفاقات جديدة للهدنة، وبدا السبب واضحًا لأن المتأمل لمضمون الهدنة الأولى يجد أن محصلتها تشير إلى أن المقاومة قد حققت مكاسب بموجبها تمثلت في الإفراج عن عدد من أسرى المقاومة بلغ ثلاثة أمثال المفرج عنهم من المحتجزين الإسرائيليين، أي أن المقاومة قد حصدت ثمار ما فعلته في٧أكتوبر، بغض النظر عن كم القتل والتدمير الذي وقع في غزة، بينما كانت إسرائيل تريد أن تجعل انتقامها من المقاومة عبرة لكل من يفكر في أن يرفع رأسه يومًا في مواجهتها، وهو ما لم تعكسه اتفاقية الهدنة، ولا فرضته تطورات العمليات العسكرية التي أظهرت صمود المقاومة وعجز إسرائيل عن تحقيق هدفيها الرئيسيين في القتال، وهما تحرير الأسرى والرهائن واجتثاث المقاومة في غزة، ويُضاف إلى هذا بالتأكيد السبب الشخصي الذي يكاد أن يكون موضع إجماع، وهو مصلحة نتنياهو في استمرار الحرب لأطول مدة ممكنة لخشيته من المساءلة القضائية في تهم الفساد لو سقطت حكومته، والتي أُضيفت إليها تهمة التقصير في توقي هجوم٧أكتوبر وإدارة الحرب بعده.

وليس أدل على صحة التحليل السابق من التطورات التي بدأت بقبول "حماس" للورقة المصرية في٦مايو الماضي، والتي ادعى نتنياهو بعد هذا القبول أن مصر قد غيرت في شروط الورقة التي وافق عليها، ويُلاحظ أنه ادعاء لم تدعمه الإدارة الأمريكية، وازدادت الأمور وضوحًا عندما قدم الرئيس الأمريكي بايدن في٣١مايو مقترحًا للتوصل لاتفاق جديد وصفه بأنه إسرائيلي! علمًا بأن نتنياهو بعد أن اتهم الوسيط القطري بالتحيز ومصر بالتلاعب في مضمون الورقة التي قدمتها وصف عرض بايدن للمقترح الإسرائيلي بأنه غير دقيق وغير مكتمل، وهو ما يؤكد التحليل السابق، والأدهى أنه بعد أن وافق مجلس الأمن على المقترح الذي قدمه بايدن، وصرح وزير خارجيته بأن إسرائيل قد وافقت عليه، دون أن يكون هناك أي تصريح إسرائيلي رسمي بذلك، صرح المندوب الإسرائيلي في الأمم المتحدة في لقاء تليفزيوني بأن إسرائيل قد وافقت على "الخطوط العريضة"، وأنه يخشى من تفسير حماس للنص، أي يخشى من أن تكون "حماس" قد فهمت أن هناك حقًا وقفًا لإطلاق النار وانسحابًا وعودة نازحين، وهو ما نص عليه قرار مجلس الأمن، وبطبيعة الحال فإن صدور القرار لم يؤد لأي تغيير في الموقف، وتأكد أن نتنياهو لن يسمح بالتوصل لوقف إطلاق نار جديد لأن المعنى الوحيد لهذا أنه أخفق في تحقيق النصر المطلق الذي يتحدث عنه منذ أكثر من سنة، وقد وضع نتنياهو النقاط فوق الحروف في تصريحاته بتاريخ٢٣يونيو للقناة١٤الإسرائيلية التي تحدث فيها بصراحة كاملة عن استعداده فقط للموافقة على وقف إطلاق نار جزئي لا ينهي الحرب يعيد له بعض المحتجزين، لكنه ملتزم بمواصلة الحرب بعد ذلك لاستكمال هدف القضاء على "حماس"، وقد استمرت بعد ذلك المحاولات من قِبَل الوسطاء لإنجاز هدنة جديدة دون جدوى، فقد كان نتنياهو يضيف شروطًا جديدة كلما لاحت بوادر تقدم، وقد اعترف بايدن في النهاية بأن نتنياهو لا يقوم بما يجب لإنجاح الصفقة، وإن لوحظ أنه ومساعديه كانوا يدلون بتعليقات شديدة التفاؤل بقرب التوصل إلى الصفقة التي لم تتم أبدًا، وكان التفسير الوحيد لهذه التعليقات هو محاولة إعطاء انطباع زائف بتقدم المباحثات لعله يخدم أغراض حملة الانتخابات الرئاسية.

ويمكن القول بأن أحد الأسباب الموضوعية لتعثر جهود الوساطة بغض النظر عن الأسباب الذاتية المتعلقة بنتنياهو أن هذه الجهود تركز على إدارة الصراع وليس حله، وقد يُقال أن حل الصراع أعقد من إدارته، لأن الاتفاق على ترتيبات وقف إطلاق نار وانسحابات مرحلية وتبادل أسرى وما إلى هذا أسهل بكثير من التفاهم حول القضايا المعقدة للوضع النهائي كالدولة الفلسطينية ومواصفاتها وعاصمتها وقضية اللاجئين وغيرها، وذلك مع أنه يمكن القول بأن البدء بالقضايا الكبرى سيحل تلقائيًا القضايا الصغيرة، فإسرائيل مثلًا تحدثت طويلًا

لمدة زادت عن السنة عن اجتثاث المقاومة الفلسطينية، ثم تواضعت قليلًا فبدأت الحديث عن تدمير قدراتها العسكرية بعد أن اعترف مسؤولون عسكريون بارزون فيها بأن المقاومة فكرة، وليست مجرد تنظيم عسكري، ولو أننا بدأنا بالأصل وهو الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وأوجدنا له حلًا فإن "حماس" وغيرها من فصائل المقاومة سوف تختفي تلقائيًا، أو تتحول إلى تنظيمات سياسية تتنافس ديمقراطيًا على الحكم في دولة فلسطين المستقلة، ناهيك بأن هذه الدولة ستؤسَّس وفقًا لشروط محددة وواضحة وقاطعة تضمن أمن الدولتين الإسرائيلية والفلسطينية، بما يجنب الجميع مشقة الحديث في كل جولة من جولات التفاوض على قضايا جزئية عن ضمانات معقدة من ناحية، ومرفوضة من ناحية أخرى، لأن إسرائيل تتصرف باعتبارها صاحبة اليد العليا في أي ترتيبات بما يتيح لها انتهاك سيادة الآخرين بدعوى الحفاظ على أمنها، بينما أمن الآخرين هو المهدَّد.

وهكذا فإن هذه الفكرة البديلة تعكس اتجاه جهود التسوية من البدء بالجزء إلى مقاربة القضايا الكلية، بحيث تكون هذه المقاربة كفيلة حال نجاحها بحل القضايا الجزئية تلقائيًا، غير أن المعضلة أن إسرائيل الحالية تستبعد هذه المقاربة أصلًا، وحتى في أقصى حالات حكوماتها اعتدالًا كحكومة إسحق رابين التي وقعت اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية فإننا غير متأكدين من أن توقيع هذه الاتفاقية كان يعني ضمنًا الموافقة على إنشاء دولة فلسطينية، بل إن كافة الشواهد تشير إلى العكس، فبينما اعترفت المنظمة بدولة إسرائيل بموجب هذه الاتفاقية اكتفت إسرائيل بالاعتراف بالمنظمة، بينما أجلت كل قضايا الوضع النهائي وعلى رأسها الدولة الفلسطينية للحسم في الفترة الانتقالية، وهو أسلوب برعت إسرائيل فيه منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد الثانية، بحيث تتكفل المماطلة الإسرائيلية في الفترة الانتقالية بتفريغ التزاماتها التعاقدية من مضمونها، وإذا كان هذا هو حال إسرائيل المعتدلة فما بالنا بإسرائيل الحالية التي تحكمها أكثر حكوماتها تطرفًا، وهو أمر شديد الوضوح منذ إقرار قانون الدولة القومية في٢٠١٨م، والتشريعات والتصريحات الإسرائيلية الأخيرة التي تصب كلها في خانة رفض إقامة دولة فلسطينية وإلحاق الضفة الغربية وغزة بإسرائيل، أو على الأقل استعادة السيطرة الكاملة عليهما، فما العمل؟

خاتمة: ما العمل؟

أوضح التحليل السابق مدى استعصاء تسوية الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي سواء من خلال اتفاقات جزئية أو مقاربات شاملة، ولا يخفى أن السبب الأصيل في هذا الاستعصاء هو الرؤية الإسرائيلية للصراع التي لم يعد المسؤولون الإسرائيليون يخفونها، ولهذا فلا مفر من ممارسة أقصى أنواع الضغوط على إسرائيل كي تقبل بتسوية متوازنة بعيدًا عن إملاء شروطها على الجميع، ومصدر هذه الضغوط لن يخرج عن أمرين أولهما الاستمرار في مقاومة الاحتلال وفق استراتيجية وطنية فلسطينية رشيدة تتجاوز الانقسام الحالي وتحدد أساليب المقاومة الأكثر فاعلية لاسترداد الحقوق الفلسطينية، أما الأمر الثاني فهو ضغوط دبلوماسية واقتصادية تمارسها البيئة الحاضنة للمطالب الفلسطينية المشروعة وتستعين فيها بالتحولات التي حدثت في الرأي العام العالمي، وكذلك في مواقف بعض الحكومات الغربية باتجاه مناصرة القضية الفلسطينية، فضلًا عن الاستفادة من مواقف الأقطاب الدولية التي تحاول ترسيخ مكانتها على قمة النظام الدولي، ومحاولة تطويرها لتكون أكثر فاعلية في هذه المواجهة، وقد بادرت السعودية في الآونة الأخيرة بجهود واضحة في هذا الاتجاه تجسدت في خطوتين مهمتين أولاهما رعاية آلية التحالف العالمي لتنفيذ حل الدولتين في نهاية أكتوبر الماضي، وهو التحالف الذي أعلنه وزير الخارجية السعودي في٢٧سبتمبر الماضي عقب الاجتماع الوزاري حول الوضع في غزة، وقد نظمت هذا الاجتماع مجموعة الاتصال الوزارية للجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والنرويج على هامش اجتماعات الدورة (٧٩) للجمعية العامة للأمم المتحدة، والخطوة الثانية هي عقد القمة العربية الإسلامية غير العادية في الرياض في١١نوفمبر، والتي استخدم بيانها الختامي لغة دبلوماسية خشنة، كما اتضح في مطالبة مجلس الأمن باتخاذ قرار بموجب الفصل السابع، والدعوة لمقاطعة منتجات المستوطنات، والعمل على حشد الدعم الدولي لتجميد مشاركة إسرائيل في الجمعية العامة للأمم المتحدة، وحصول فلسطين على عضوية كاملة في الأمم المتحدة، ومطالبة جميع الدول بحظر بيع الأسلحة والذخائر أو نقلها لإسرائيل، ولا شك أن المهمة صعبة، ولكن لا شك في الوقت نفسه أن الظروف بعد ما يزيد عن سنة من ارتكاب إسرائيل كل هذه الجرائم في المواجهة الحالية أصبحت أكثر ملاءمة للتحرك الدبلوماسي لحشد الجهود من أجل نصرة القضية الفلسطينية.

* أستاذ العلوم السياسية ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

قيادات جديدة لصراعات الشرق الأوسط

تأثير تكتيكي للقيادات الدولية والإقليمية الجديدة على مسار صراعات الشرق الأوسط

على مدار عام كامل منذ وقوع طوفان الأقصى وحتى الآن اختفى من على مسرح الأحداث العسكرية والسياسية بعض أبرز الرموز التي أثّرت على تطوّر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي ثم على تطوّره لصراع عربي-إسرائيلي. فلو عدنا إلى الأيام التالية مباشرةً على هجمات السابع من أكتوبر لوجدنا أن رئيس حركة حماس في غزّة كان يحيى السنوار، والأمين العام لحزب الله في لبنان كان حسن نصر الله، والرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي، والرئيس الأمريكي بايدن، ويوآف جالانت كان وزير الدفاع الإسرائيلي. ثم لم يلبث أن اختفى كل واحد من هؤلاء في ظروف مختلفة عن الآخر، فظل السنوار يقاتل حتى النَفس الأخير.

أ. د. نيفين مسعد

واغتيل حسن نصر الله وهو مجتمع ببعض رفاقه بعد سلسلة من الخروقات الأمنية الخطيرة التي تعرّض لها حزبه. وسقطَت طائرة إبراهيم رئيسي ووزير خارجيته في ظروف مريبة. وتعرّضت كامبالا هاريس نائبة بايدن لهزيمة انتخابية ثقيلة على يد دونالد ترامب. وأقال بنيامين نتنياهو وزير دفاعه يوآف جالانت.

وهكذا يمكن القول إن الصراع الفلسطيني ــ العربي / الإسرائيلي الذي تجاوز ٧٠ عامًا من عمره أصبح يدار بقيادات تختلف عن القيادات التي تعاملَت مع الصراع في بداياته الأولى وهذا الاختلاف يحتاج إلى تحليل انعكاساته المستقبلية على احتمالات تطوّر الصراع وكذلك اتجاه هذا التطوّر.

وقد يقول قائل إن الذين صعدوا إلى مواقع المسؤولية في الدول والحركات المنغمسة في الصراع لم يأتوا من فراغ فنعيم قاسم كان نائبًا لحسن نصر الله حتى لحظة مقتله بل إن وجوده في الحزب أسبق عهدًا من وجود نصر الله نفسه وهذا يعني استمرار الحزب في التعاطي بنفس النهج مع سائر الملّفات وفي القلب منها ملّف الصراع مع إسرائيل. وقد يقال إن قرارات الحرب والسلام ليست في يد رئيس الجمهورية الإيرانية بل بالأساس في يد المرشد. كما قد يقال إنه في دولة مؤسسات كما هو الحال في أمريكا فإن تغيّر الرؤساء وانتقال السلطة من بايدن إلى ترامب لا يؤدّي إلى التغيّر في السياسة الخارجية الأمريكية. أو يقال إن ذهاب قائد مهما كان لا يعني الكثير طالما ظلّت القضيّة التي حمل مسؤوليتها حيّة بل وتزيد تعقيدًا.

وقد يقال أخيرًا إن الحديث عن صقور وحمائم في إسرائيل فيه من المبالغة أكثر مما فيه من الواقع وبالتالي فإن يذهب يوآف جالانت ويأتي بعده يسرائيل كاتس فإن هذا لا يتضمّن أي تغيير في عزم إسرائيل تغيير خريطة الشرق الأوسط وتصفية القضية الفلسطينية. والذي يعود إلى أداء جالانت الوحشي على مدار عام من الحرب على غزّة وحتى تاريخ إقالته فضلًا عن تصريحاته التي تنضح مفرداتها بالعنصرية الشديدة تجاه الفلسطينيين لن يجد أنه ترك لكاتب الكثير ليزايد به عليه.

جميع هذه التحفظات له مشروعيتها لكنه جدير بالمناقشة، لو أخذنا النموذج الأمريكي كمثال على دولة مؤسسات-سنجد أن ترامب وبايدن اتخّذا عددًا من القرارات تؤثّر سلبًا على مستقبل القضية الفلسطينية وتختلف عن مواقف السياسة الأمريكية المعلنة تجاهها. فهذه السياسة وإن كانت تلتزم بحماية أمن

تغيّر القيادة يؤدي لتغيّرات ولو تكتيكية في إدارة الصراع
كما في الحالة اللبنانية بمراجعة مفهوم وحدة الساحات

إسرائيل بشكلٍ مؤكد لكن يوجد عدد من الخصائص المميّزة لتعامل السياسة الأمريكية مع قضايا تتعلّق بوضع مدينة القدس والجولان والاستيطان وعدم الانغماس العسكري المباشر في الصراع العربي-الإسرائيلي، وهي الأمور التي تغيّر جزء منها على يد ترامب في ولايته الأولى بينما تغيّر الجزء الآخر على يد بايدن. أما فيما يخّص الحالة الإسرائيلية فمن الصحيح أن هدف إسرائيل الكبرى يتجاوز تغيير الأطقم الحاكمة، بحسب تعبير عالم الاجتماع الدكتور سعد الدين إبراهيم لكن الخبرة الشخصية لها تأثيرها في تحقيق هذا الهدف فالتكوين العسكري طويل المدى لجالان يختلف عن التكوين السياسي الصرف لخلفه وينعكس على فهم مسرح العمليات العسكرية والحسابات الدقيقة للفعل وردّ الفعل.

على صعيد آخر أكد الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان إنه يرغب في إحياء الاتفاق النووي لرفع العقوبات الاقتصادية الأمريكية الخانقة على بلاده. وبدا أن هناك ما يشبه الضوء الأخضر من المرشد للتحرّك في هذا الاتجاه بحديثه عن إنه يمكن لإيران أن تتفاوض مع أعدائها. ومثل هذا الضوء الأخضر الذي أتى من أعلى سلطة في إيران يفترض التهدئة مع الغرب من أجل تمهيد الأجواء لاستئناف حول الملّف النووي ومن ثمّ رفع العقوبات وهو ما لم يكن عليه موقف المرشد في ظل حكم إبراهيم رئيسي.

ولو أخذنا بنظرية المؤامرة في تفسير مصرع رئيسي لوجدنا أنها ذهبَت إلى أن التخلّص من رئيسي كان مطلوبًا من أجل إفساح الطريق أمام شخص يتبنّى نهج التفاوض. وبالتالي فسواء اعتبرنا أن المرشد هو الذي أوعز بانتخاب بزشكيان لحلّ عقدة العقوبات الاقتصادية أو أن بزشكيان هو الذي أقنع المرشد بجدوى التفاوض مع الغرب من أجل رفع العقوبات الاقتصادية فالنتيجة واحدة في الحالتين وهي أن تغيّرًا حدث في إيران نتيجة انتقال سلطات رئيس الجمهورية من شخص لآخر. ومع التأكيد على أن العوامل الموضوعية هي عوامل حاكمة وأساسية ومؤثّرة في القضايا التي تتعلّق بالتحرّر الوطني إلا أن التغيّر في القيادة يمكن أن يؤدي ولو إلى تغيّرات تكتيكية في أسلوب إدارة الصراع وهو ما يمكن أن نلاحظه في الحالة اللبنانية أكثر من الحالة الفلسطينية من خلال الذهاب إلى مراجعة مفهوم وحدة الساحات.

سواء أوعز المرشد بانتخاب بزشكيان لحل عقدة العقوبات أو بزشكيان أقنعه بالتفاوض لرفع العقوبات فالنتيجة واحدة

من إجمالي ما سبق تبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على العديد من التفاصيل التي تواكب التغيّر في أشخاص الأطراف الرئيسية المنغمسة في الصراع من خلال إثارة السؤال التالي: إلى أين تتجّه تطورّات الصراعات في الشرق الأوسط على ضوء التغيّر المشار إليه؟ وسوف تحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال المذكور عبر تحليل الآثار المحتملة للتغيّر في القيادات على مستوى الدول والمقصود الرئاستين الإيرانية والأمريكية وداخل الحكومة الإسرائيلية، ثم على مستوى حركتّي حماس وحزب الله.

أولًا: التغيّر على مستوى الرئاستين الإيرانية والأمريكية وداخل الحكومة الإسرائيلية

١-بدايةً بالتغيّر في الرئاسة الإيرانية باعتباره التغيّر الأسبق عهدًا من تغيّر القيادات الأخرى نجد أن الرئيس بزشكيان بنى حملته الانتخابية على تحسين الأوضاع الاقتصادية لبلاده مدركًا أن الطريق إلى رفع العقوبات الاقتصادية يمّر عبر التهدئة مع الغرب وإحياء مفاوضات الاتفاق النووي. لكن المأزق الذي وجد فيه نفسه هو أن توليّه مقاليد الحكم في إيران ارتبط بتصعيد غير مسبوق في المواجهة العسكرية بين إيران وحلفائها من جهة وإسرائيل من جهة أخرى والأهم هو انتقال هذا التصعيد بين إيران وإسرائيل تحديدًا من الشكل غير المباشر إلى الشكل المباشر. وذلك أن هناك فارق كبير بين أن تكون الأراضي الفلسطينية أو اللبنانية هدفًا للجرائم الإسرائيلية البشعة مما يتيح لإيران أن تأخذ دورًا غير مباشر في الصراع عن طريق دعم حركتّي حماس والجهاد الفلسطينيتين وحزب الله اللبناني وبين أن تقع الجرائم الإسرائيلية على أراضي إيران ذاتها، والمقصود بذلك قصف القنصلية الإيرانية في دمشق، واغتيال اسماعيل هنيّة رئيس المكتب السياسي لحركة حماس أثناء وجوده في طهران مما يفرض على إيران أن تردّ بنفسها.

بقولٍ آخر أدّى هذا التحوّل النوعي في الهجمات الإسرائيلية من ضرب حلفاء إيران إلى ضرب إيران ذاتها إلى تضييق فرص المناورة أمام بزشكيان. ولا ننسى أن الصورة الذهنية التي روّجها خصوم بزشكيان عنه بعد فوزه في الانتخابات كانت صورةً سلبية جوهرها أنه ليس رجل مواجهة بعكس سلفه رئيسي وأن مثل هذا الوضع الجديد يبدو مقلقًا في ظلّ غياب قيادة عسكرية قوية وحازمة كقيادة قاسم سليماني لفيلق القدس. ومع أن بزشكيان لم يدّع قط أنه وصل الحكم ليواجه إسرائيل والغرب إلا أن السياق الإقليمي لم يلعب لصالحه.

تقتضي الموضوعية الإشارة إلى أن المأزق الذي خلقته إسرائيل بتصعيد هجماتها العسكرية لم يكن مأزق الرئيس بزشكيان وحده لكنه كان مأزق إيران بشكلٍ أعّم. إذ لا ينبغي أن ننسى أن المرشد الذي وافق على إحياء المفاوضات حول الاتفاق النووي وجد نفسه أمام اعتداءٍ إسرائيلي مباشر على سيادة بلاده وبالتالي أمام اختبار صعب لقدرتها على الردع المتبادل مع إسرائيل وكذلك اختبار مصداقيتها كزعيمة لمعسكر الدفاع عن المستضعفين. ومن المعلوم أن نبرة الانتقاد لتأخّر إيران في الثأر لمقتل اسماعيل هنيّة وهو في حمايتها كانت قد بدأت تعلو بشكلٍ واضح فما بالنا إذن إن قرّرت إيران عدم الردّ أصلًا؟ ولقد برّرت إيران لمنتقديها هذا التأخّر بالرغبة في إعطاء الفرصة للتوصّل للسلام في كلٍ من غزّة ولبنان، أما وأن هذا السلام لم يتحقّق فإنه وجب عليها الردّ.

انعكسَت هذه الحسابات المتناقضة الحاكمة للموقف الإيراني بمؤسساته المختلفة على التصريحات المعلنة لكلٍ من الرئيس الإيراني الجديد وبعض كبار المسؤولين من التيار المحافظ وعلى رأسهم الحرس الثوري. وبينما صرّح مسعود بزشكيان أثناء حضوره اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدّة في نيويورك في سبتمبر ٢٠٢٤م، بإن إسرائيل هي الطرف الذي يسعى لحرب أوسع في المنطقة، وإن إيران لا تريد الوقوع في هذا الفخّ-وهو ما يعني عدم الرد على التصعيد بتصعيد مماثل. فإن مستشار قائد فيلق القدس قال في تصريح له نقلته وكالة إيران إنترناشيونال في ٧ نوفمبر ٢٠٢٤م، إن بركة دماء هنيّة كانت مفيدة لنا وأخذَت العالم الإسلامي في اتجاه آخر-ما يعني أن اغتيال هنيّة مثّل نقطة فارقة في شكل المواجهة العسكرية بين إيران وإسرائيل. بل إن المرشد الإيراني نفسه الذي كان قد علّق على الضربات الإسرائيلية لإيران في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، والتالية على الضربات الإيرانية لإسرائيل مطلع الشهر نفسه-بقوله إنه لا ينبغي التقليل من نتائج تلك الضربات ولا تهويلها عاد ليتوعّد إسرائيل بما لا يتناسب مع اعتبار ضربات إسرائيل متوسطّة التأثير.

بزشكيان بنى حملته الانتخابية على تحسين الأوضاع الاقتصادية
برفع العقوبات عبر التهدئة وإحياء مفاوضات الاتفاق النووي

وكنتيجة لكل ما سبق اضطرّت إيران للتحرّك بنفسها لكن تحرّكها التزم بالانضباط من خلال الالتزام حصريًا باستهداف مواقع عسكرية إسرائيلية وتجنّب قصف الأهداف المدنية.

والآن يأتي السؤال: إلى متى يمكن أن يستمر ردّ الفعل الإيراني ملتزمًا ومنضبطًا إزاء الاستفزازات الإسرائيلية المتتالية؟ الإجابة تتوقّف على مستوى هذه الاستفزازات وما إذا كانت إيران ستجد فيها تهديدًا وجوديًا يستلزم اللجوء إلى خيار شمشون أم لا. وعلى سبيل المثال صرّح كمال خرازي رئيس المجلس الاستراتيجي للسياسات في إيران ومستشار المرشد في مطلع أكتوبر ٢٠٢٤م، بقوله "ليس لدينا قرار بإنتاج قنبلة نووية ولكن إذا تعرّض وجود إيران للتهديد فلن يكون هناك خيار سوى تغيير عقيدتنا العسكرية". وفي السياق نفسه تقدّم عدد من النواب في مجلس الشورى الإيراني يوم ٨ من الشهر نفسه بمشروع قانون لتوسيع الصناعة النووية الإيرانية. ومن المعلوم أن هناك فتوى من الإمام الخميني تحرّم امتلاك إيران للسلاح النووي وهي الفتوى التي التزم بها خلفه علي خامنئي وبالتالي فإن التلويح بامتلاك السلاح النووي سيمثّل خروجًا على الفتوى المذكورة.

٢-بالانتقال إلى التغيّر الوشيك في الإدارة الأمريكية بحلول ٢٠ يناير ٢٠٢٥م، نجد أن ترامب هو صاحب سياسة "الضغوط القصوى على إيران". وهذه السياسة تمت ترجمتها في انسحاب أمريكا من الاتفاق النووي عام ٢٠١٨م، وبالتالي العودة لفرض العقوبات الاقتصادية على إيران، بل وتشديدها وتوسيع نطاقها باستهداف المزيد من الشخصيات والمؤسسات الإيرانية، فضلًا عن اغتيال قاسم سليماني أهم شخصية عسكرية إيرانية على الإطلاق ومعه مهدي المهندس نائب رئيس هيئة الحشد الشعبي العراقي. كما أن ترامب هو صاحب نظرية صفقة القرن التي تقوم على تصفية القضية الفلسطينية وعقد اتفاقيات السلام الإبراهيمي مع أكبر عدد من الدول العربية. وبما أن هذه هي سياسات ترامب في ولايته الأولى فمن المتصوّر أن رجوعه إلى البيت الأبيض سوف يمثّل امتدادًا لسياساته السابقة. وبالفعل ترامب علّق، وهو في قلب حملته الانتخابية على ضرب إيران أهدافًا عسكرية داخل إسرائيل بأنه يجب على إسرائيل أن تهاجم المنشآت النووية الإيرانية. ويختلف ذلك اختلافًا جذريًا عن موقف بايدن في الضغط على إسرائيل لعدم استهداف المنشآت النفطية ولا المواقع النووية الإيرانية، والتأكيد على أن إسرائيل إن قرّرت العكس فإن واشنطن لن تؤيدها. كما أن ترامب صرّح أيضًا بأن مساحة إسرائيل صغيرة وتحتاج لزيادة رقعتها الجغرافية، ما يعني بالضرورة توسّعها على حساب الدول العربية المجاورة.

عندما انتقل ترامب من وضع المرشّح للرئاسة إلى وضع الرئيس الأمريكي المقبل، عكسَت اختياراته للشخصيات التي من المنتظر أن تعمل معه في إدارته الجديدة عددًا من أشّد أنصار إسرائيل تطرّفًا وبالتالي من أكثر خصوم إيران شططًا. وعلى سبيل المثال مايك والتز مستشار الأمن القومي الأمريكي الذي ينادي بضرورة فرض عقوبات أكثر صرامة على إيران، كما تضّم القائمة بيت هيجي وزير الدفاع الذي يعتبر أن معجزة بناء الهيكل مكان المسجد الأقصى ستكون هي خامسة المعجزات بعد وعد بلفور ونشأة دولة إسرائيل والانتصار في حرب ١٩٦٧م، واعتراف ترامب بالقدس عاصمةً لإسرائيل. وهي تشمل اسم ماركو روبي كوزير الخارجية الذي يتبنّى مواقف بالغة الصرامة تجاه إيران والصين، ومايك هاكابي كسفير لأمريكا لدى إسرائيل وهو الذي يقول إنه لا وجود لمصطلح مستوطنات إسرائيلية لأن الأرض أساسًا هي أرض إسرائيل وقس على ذلك. يضاف إلى ذلك أن الجمهوريين يتمتّعون بالأغلبية داخل الكونجرس ما يطمئن ترامب على تمرير قراراته.

لكن ما سبق ذكره عن تناقضات العوامل المؤثّرة على تطورات الموقف الإيراني ينطبق أيضًا مع اختلاف في بعض التفاصيل على الموقف الأمريكي في ظلّ إدارة ترامب. فلقد أفصح الأخير في أثناء حملته الانتخابية عن رغبته في إنهاء الصراعات الدولية. ومع أن حرص ترامب على عدم التورّط في الحروب الخارجية معروف لدينا من قبل إلا أن الأربعة أعوام الفاصلة ما بين

التحوّل النوعي في الهجمات الإسرائيلية من ضرب حلفاء إيران
إلى ضرب إيران ذاتها أدّى لتضييق فرص المناورة أمام بزشكيان

مأزق التصعيد العسكري الإسرائيلي لم يكن مأزق بزشكيان وحده لكنه مأزق إيران والمرشد الذي وافق على إحياء المفاوضات

خروجه من البيت الأبيض وعودته إليه انطوت على تعقّد شديد في العلاقات الدولية مع اندلاع الحرب في أوكرانيا ووقوع الحرب على غزّة. وبالتالي فإن حزمة الأهداف التي يتطلّع إليها ترامب تتضمّن: تصفية القضية الفلسطينية وإتمام صفقة القرن وتوقيع اتفاقية التعاون الاستراتيجي الضخمة مع السعودية وردع إيران وحلفائها-أهداف يعاكسها واقع جديد قوامه تزّعم السعودية لتحالف دولي يتبنّى حل الدولتين والتطور الحثيث في العلاقات السعودية-الإيرانية على كافة المستويات بما في ذلك المستويين العسكري والأمني والتطور في القدرات النووية الإيرانية وكذلك في قدرات حلفائها. وهكذا فإنه في الوقت الذي صرّح فيه ترامب أثناء حملته الانتخابية بأنه لا يريد إيذاء إيران، استطرد قائلًا إنه لا يمكن لإيران أن تمتلك سلاحًا نوويًا. وهذا معناه أن الموقف الأمريكي مفتوح على عدة خيارات سيتم ترتيبها بما يتوافق مع المصلحة الأمريكية لكن إلى أي مدى يتوافق هذا مع المصلحة الإسرائيلية؟ هذا ينقلنا إلى النقطة التالية.

٣-مبدئيًا فإن ثمّة تطوّرات مهمة في إسرائيل وقعَت خلال الشهور القليلة الماضية. تمثّلت في انسحاب بيني جانت وجادي زينكو الوزيرين في مجلس الحرب الإسرائيلي من حكومة الطوارئ برئاسة نتياهو في يونيو ٢٠٢٤م.ثم إقالة نتياهو لوزير دفاعه يوآف جالانت في نوفمبر ٢٠٢٤م.وسمحَت التطوّرات السابقة لنتياهو بإحكام قبضته على صنع القرار عبر التخلّص من أبرز منتقدي طريقته في إدارة الحرب في غزّة ولبنان ممن اتهموه بالتحرّك وفق مصالحه الضيّقة. كما أن هذه التطوّرات جعلَت-وهو الأهم-الدائرة المحيطة بنتياهو تخلو من شخصية ذات خلفية عسكرية. ففي مقابل الخبرة العسكرية الطويلة ليوسف جالانت جاء خَلَفه يسرائيل كاتس من خلفية غير عسكرية. يضاف لذلك أن كاتس لم يتعلّم من أخطاء الماضي، فبينما رفض جالانت علنًا عودة السيطرة الإسرائيلية على قطاع غزّة بعد انتهاء الحرب نجد أن كاتس كان رافضًا لخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون بالانسحاب من غزّة وهدّد في حينه بالاستقالة من منصبه كوزير للزراعة. كما أن لكاتب رؤيته لليوم التالي في غزّة ومن بين عناصرها إقامة جزيرة قرب سواحل غزّة تسيطر إسرائيل على محيطها وينشأ فيها ميناء ومحطات للكهرباء والغاز وتحلية المياه. وعلى الجبهة اللبنانية يرفض كاتس أي تسوية سياسية لا تشمل نزع سلاح حزب الله. أما بخصوص إيران فإنه يعتبر أن منشآت إيران النووية صارت أقرب للقصف من أي وقت مضى.

ومثل هذه الأطروحات يتوافق معها نتياهو الذي يراوغ في قبول كل مبادرات التسوية في غزة ويمضي في تنفيذ خطته بفصل شمال غزّة عن جنوبها ويؤسّس لوجود عسكري إسرائيلي دائم فيها إضافة إلى تكثيف خطة التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. وما يفعله في غزّة يحاول أن يفعله في لبنان عبر اشتراطه إدخال تعديلات مستحيلة على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ من نوع احتفاظ إسرائيل بحق تنفيذ أعمال عسكرية داخل لبنان حتى بعد التوصّل لوقف إطلاق النار. وهو المسكون بهدف ضرب المنشآت النووية الإيرانية كما فعلت إسرائيل من قبل في العراق وسوريا. أما عن حدود التأثير التي يمكن أن تصل إليها هذه التغييرات في طقم الحكم في إسرائيل فإن هذا مرتبط بتطورات الواقع الميداني في غزّة ولبنان من جهة، ومرتبط بالحسابات الأمريكية وتصوّر إدارة ترامب للدور الذي يمكن أن تلعبه في صراعات الشرق الأوسط من جهة أخرى لكنها لا تدور في فراغ.

ثانيًا: التغيّر على مستوى قيادة حركتّي حماس وحزب الله

منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، رفع حسن نصر الله شعار وحدة الساحات، ما يعني ترابط ميادين المواجهة مع إسرائيل، وتوزيع الأدوار بين محور المقاومة في فلسطين ولبنان والعراق وسوريا واليمن وبالضرورة في إيران ومن هذا المنطلق اشتبك حزب الله مع إسرائيل وقصفها صاروخيًا في اليوم التالي مباشرةً على وقوع طوفان الأقصى. ومنذ هذا التاريخ وحتى اغتيال نصر الله في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م، توالى انضمام عناصر محور المقاومة الواحد منها تلو الآخر إلى حرب غزّة. وعلى الرغم من اشتداد حدّة الهجمات الإسرائيلية على حزب الله بشكلٍ غير مسبوق، وتوسيع نطاق تلك الهجمات من الجنوب والضاحية إلى أنحاء متفرقة في بيروت، إلا أن قيادة الحزب كانت تسمح له بمواصلة التمسّك بشعار وحدة الساحات. أما بعد اغتيال نصر الله فقد

عكسَت اختيارات ترامب لإدارته الجديدة عددًا من أشّد أنصار إسرائيل تطرّفًا ومن أكثر خصوم إيران شططًا

بعد اغتيال نصر الله ارتفعت الأصوات بوقف إطلاق النار وتنفيذ القرار ١٧٠١ ما يعني فكّ الارتباط مع الساحة الفلسطينية

اختلف الوضع وبدأت ترتفع الأصوات المنادية بوقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية وتنفيذ القرار ١٧٠١، وهو ما كان يعني عمليًا فكّ الارتباط بين الساحتين اللبنانية والفلسطينية. أكثر من ذلك ظهرت المطالبة بسرعة انتخاب رئيس للجمهورية استغلالًا لانشغال حزب الله بإعادة ترتيب البيت الداخلي. وفي هذا الإطار أعلن حزب الله تفويض نبيه برّي رئيس مجلس النوّاب بالتفاوض نيابةً عنه من أجل إنهاء الحرب وقام في الوقت نفسه بتكثيف هجماته الصاروخية على إسرائيل لحين تحقيق التسوية السياسية.

وفي أول خطاب يلقيه نعيم قاسم بعد أن انتُخب أمينًا عامًا للحزب خلفًا لحسن نصر الله انبرى في تبرير سبب الانخراط في طوفان الأقصى قائلًا إن الحزب لجأ إلى حربٍ استباقية لإحباط المشروع الأمريكي-الإسرائيلي الذي يهدف إلى القضاء على المقاومة وعلى شعوب المنطقة.

ونفى قاسم أي دور لإيران في قرار الحزب بالمشاركة في الحرب وإن كان قد حيّا علي خامنئي المرشد الإيراني الذي وجّه الحرس الثوري ليكون في خدمة أصحاب الأرض كما حيّا قاسم سليماني القائد الأسبق لفيلق القدس الذي وصفه بقائد محور المقاومة، والذي كان يتنقّل بين إيران ولبنان وسوريا والعراق من أجل تعزيز المقاومة وأعطى المقاومة الفلسطينية بالذات ما لم يعطه لها أحد.

وحتى نقدّر أثر التغيّر في قيادة الحزب على اختلاف تعامله مع مبدأ وحدة الساحات نعود إلى القرار الذي اتخذّه حسن نصر الله بدعم نظام بشّار الأسد بعد ٢٠١١م،هذا الدعم الذي لقي انتقادًا واسعًا من خصوم الحزب لتوريط لبنان في الحرب السورية وحتى من قطاع واسع داخل أنصار الحزب لكون هذه الحرب ليست حربًا عادلة وهو ما أثّر فعليًا على الشعبية العربية الواسعة التي كان قد اكتسبها الحزب في حرب يوليو٢٠٠٦م.لكن الحزب لم يتزحزح عن موقفه وتمسّك في الحرب السورية بمبدأ وحدة الساحات لإسناد نظام بشّار الأسد كما أن الحرس الثوري الإيراني والحشد الشعبي العراقي وجماعتي فاطميون وينبئون من أفغانستان وباكستان شاركوا جميعًا في الإسناد.

وبرّر نصر الله مشاركته في الحرب السورية بأن هناك مؤامرة على نظام الأسد لأنه يعّد ركنًا أساسيًا من أركان محور المقاومة.

هذه العلاقة بين تغيّر القيادة والتغيّر في طريقة إدارة المعركة لا تظهر لنا في حالة حماس بعد اغتيال يحيي السنوار، وذلك أن الحركة كانت قد قبلت بمبدأ التفاوض لوقف الحرب قبل عملية الاغتيال بشهور طويلة.

وطرح الوسطاء المصريون والقطريون العديد من المبادرات للتوصّل لوقف إطلاق النار إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أفشلها جميعًا لإفساح الوقت أمام تصفية القضية الفلسطينية وإعادة تشكيل خريطة المنطقة. ويستثنى من ذلك هدنة قصيرة تم التوصّل إليها في -نوفمبر ٢٠٢٣م، جرى خلالها تبادل للأسرى من الجانبين.

هكذا فإن خيار التسوية السياسية على الجبهة الفلسطينية كان خيارًا مبكّرًا لحركة حماس وهو ما يختلف بوضوح عن حالة حزب الله.

خاتمة

حاولتَ هذه الورقة أن تحلّل أبعاد الخريطة الجديدة لقيادات الشرق الأوسط على مسار صراعات المنطقة، وبينما رصدَت تأثيرًا للتغيّر في القيادات الإيرانية والأمريكية وبعض قيادات إسرائيل فضلًا عن قيادة حزب الله على التطوّرات المحتملة لتلك الصراعات، فإنها لم تتوصّل لمثل هذا التأثير بعد تغيّر قيادة حماس.

* أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

الدور الأوروبي في احتواء أوضاع الشرق الأوسط المضطربة

أوروبا ضعيفة ومتشرذمة وصاحبة حضور باهت عندما يتعلق الأمر بأزمات الشرق الأوسط

مُنذ أن شنت حركة المقاومة الفلسطينية حماس هجماتها على إسرائيل في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، تزايدت المخاوف من أن تشهد البيئة الأمنية في منطقة الشرق الأوسط مزيداً من التدهور، متجاوزة بذلك المستويات المتردية التي وصلت إليها قبل هذه الأحداث. وفي ظل الحملة العسكرية غير المسبوقة التي قادتها إسرائيل ردًا على تلك الهجمات، فقد تحقق قدر كبير من هذه المخاوف وأصبح واقعًا ملموسًا. فلم تكتف غريزة الانتقام الإسرائيلية بمُلاحقة حركة حماس وقياداتها، بل أُطلق لها العنان كي تطال كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ بما في ذلك قطاع غزة، والضفة الغربية، إلى جانب كل من لبنان، وسوريا، والبحر الأحمر، وصولًا إلى إيران. و

د. كريستيان كوخ

وقد أصبحت تبعات ذلك واضحة للعيان، حيث تقترب حصيلة القتلى من الفلسطينيين الذين سقطوا جراء القصف الإسرائيلي، إلى نحو ٤٤ ألف شخص، ٦٠ ٪ من بينهم من النساء والأطفال. كما تحول القطاع إلى مكان غير صالح للعيش جراء القصف الإسرائيلي المتواصل، في ظل نزوح ٢ مليون مواطن فلسطيني، وتقطعت السبل أمام ١٠٠ ألف آخرين بشمال غزة، للحصول على المساعدات الإنسانية نتيجة الحصار المفروض.

من جانبها، أصدرت منظمة "هيومان رايتس ووتش" بيانًا تتهم إسرائيل "بارتكاب جريمة حرب عبر التهجير الجماعي في غزة". وقد وصف يان إيغلاند، الأمين العام لمجلس اللاجئين النرويجي، الاعتداءات الاسرائيلية بأنها تتجاوز حدود القانون والشرعية الدولية، ولا يمكن تبريرها بأي شكل من أشكال القوانين المنظمة للحروب. في حين أشار البيان الصادر عن الأمم المتحدة في مايو ٢٠٢٤م، إلى أن عملية إعادة بناء القطاع قد تستغرق ٨٠ عامًا، حتى وإن تقرر تطبيق وقف فوري لأعمال القتل". على صعيد الضفة الغربية، ثمة طفرة ملحوظة في العنف المُمارس من قبل المستوطنين الإسرائيليين في حق الفلسطينيين، والذي أدى إلى مقتل أكثر من ٧٠٠ فلسطيني على مدار العام الماضي. كذلك امتدت الحرب الإسرائيلية، لتشمل دول مجاورة، في ظل مسعى تل أبيب المُعلن بشأن ملاحقة الجماعات المسلحة، مثل جماعة حزب الله في لبنان. حيث شهدت البلاد قصفًا إسرائيليًا متواصلًا منذ شهر أغسطس ٢٠٢٤م، مما أودى بحياة أكثر من ٣ آلاف شخص ونزوح ١,٢ مليون آخرين. وفي اليمن، سعت جماعة الحوثي إلى الرد على الهجمات الإسرائيلية عبر شن هجمات بالصواريخ والطائرات المُسيرة ضد إسرائيل، مع العمل في الوقت ذاته، على اعتراض حركة الملاحة الدولية في منطقة البحر الأحمر. وقد أسفرت الهجمات الحوثية على ما يقرب من ١٣٠ سفينة عابرة للبحر الأحمر، إلى تراجع حاد في حركة الملاحة بقناة السويس بنحو ٤٠ ٪، ليترتب على ذلك خسارة مصر وحدها ٤ مليارات دولار من قيمة عائداتها.

تتمثل الحلقة الأشد خطورة في هذا التصعيد المتواصل، في المواجهة المباشرة بين إيران وإسرائيل، في ظل تبادل الجانبين الهجمات الصاروخية على مدار الأشهر ما بين إبريل إلى أكتوبر من عام ٢٠٢٤م. وتتركز المخاوف حاليًا على ماهية رد الفعل الإيراني حيال الضربة الإسرائيلية الأخيرة ضد أهداف عسكرية داخل الأراضي الإيرانية، التي وقعت في ٢٦ من أكتوبر. حيث توعد القائد الأعلى للثورة الإسلامية الإيرانية آية الله خامنئي إسرائيل برد ساحق وصفه بأنه سيكون" كاسرًا للأسنان". ومع الإعلان عن فوز المرشح الجمهوري دونالد ترامب بكرسي الرئاسة الأمريكية، فإن الترجيحات تُشير إلى أن إسرائيل ستنعم

تولت دول الخليج زمام المبادرة لرعاية المحادثات للحيلولة دون المزيد من التصعيد مع انعدام استعداد واشنطن كبح جماح إسرائيل

بتفويض مطلق إلى حد كبير من قبل واشنطن فيما يتعلق بتوسع نطاق الصراع أمام إيران، بما في ذلك شن هجمات محتملة ضد مواقع نووية إيرانية. خلاصة القول، أن سيناريو استمرار التصعيد الإقليمي يظل احتمالًا واقعيًا، بل وراجحًا.

منع التصعيد

في الوقت الذي تبدو حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عازمة على مواصلة حملتها العسكرية الإقليمية، خاصة مع انعدام وجود ما يُشير إلى استعداد واشنطن لاتخاذ خطوات من أجل كبح جماح الأفعال الإسرائيلية، تولت دول الخليج زمام المبادرة في رعاية المحادثات وفتح قنوات التواصل للحيلولة دون وقوع مزيد من التصعيد. الأهم من ذلك، هو أن هذه الجهود شملت إجراء حوارات واسعة المجال مع الجانب الإيراني، وعقد لقاءات بين قادة دول مجلس التعاون الخليجي وإيران. وخلال انعقاد القمة العربية-الإسلامية بالرياض في ١١ من نوفمبر الماضي، دعا سمو ولي العهد السعودي ورئيس مجلس وزراء المملكة الأمير محمد بن سلمان، إسرائيل إلى احترام سيادة إيران ووقف هجماتها على الأراضي الإيرانية.

ذلك إلى جانب، مطالبة دول أخرى بمجلس التعاون الخليجي بوقف دوامة العنف المستمر والممتدة عبر كافة أنحاء المنطقة، والتشديد على الحاجة لاعتماد الحلول الدبلوماسية التي تقوم على أساس الحوار والمفاوضات. وهو ما يحمل في طياته رسالة ضمنية تُشير إلى اعتماد نهج جديد في مقاربة العديد من القضايا الرئيسية العالقة التي تؤثر على المنطقة.

تعد دول الخليج مدعومة إلى حد كبير في مسعاها هذا، من حلفائها بالاتحاد الأوروبي. حيث جدد الجانبان، خلال انعقاد أول قمة خليجية-أوروبية على مستوى رؤساء دول الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي في بروكسل خلال ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، التأكيد على التزامهما بالشراكة الأوروبية -الخليجية والعمل على منع " اندلاع الصراعات واحتوائها كي لا تتصاعد، إلى جانب السعي إلى حل الأزمات عبر تعزيز الحوار المشترك، وتنسيق الجهود، والمشاركة المتبادلة". وقد أفرد البيان المشترك الصادر عن القمة، والمكون من ١٢ صفحة، ٦ صفحات كاملة مُخصصة لمناقشة مختلف القضايا الأمنية الإقليمية التي تعد مبعث قلق مشترك؛ بدءًا من الحرب في أوكرانيا، مرورًا بإسرائيل وحربها على قطاع غزة وممارساتها بالضفة الغربية، إلى كل

تضررت مصداقية أوروبا ولم يعد الاعتداد بها كلاعب أمني مؤثر بل أصبح دورها موضع شك وتساؤلات في منطقة الشرق الأوسط

من لبنان، وإيران، والبحر الأحمر، واليمن، وسوريا، والسودان، والصومال.

وعلى صعيد كافة بؤر ومناطق الصراع المُشار إليها، فكانت رسالة البيان واضحة، وهي احترام سيادة الدول وسلامة أراضيها، واحترام المبادئ الأساسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي. ويمكن الملاحظة أيضًا من خلال الاطلاع على كافة أجزاء البيان، أن الشاغل الأكبر يتعلق بسيناريو التصعيد الإقليمي. حيث أكد القادة الأوروبيون، في كافة بياناتهم التمهيدية، بمن في ذلك رئيس مجلس الاتحاد الأوروبي شارل ميشيل، ورئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين، والممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية جوزيب بوريل، على الحاجة إلى وقف التصعيد الخطير الذي يحدث. وقد أثمرت القمة عن إقرار واضح بأن دول مجلس التعاون الخليجي شركاء أساسيون للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بقضايا الأمن الإقليمي.

حضور أوروبي باهت

مع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بمنطقة الشرق الأوسط، يتبين أن دول الاتحاد الأوروبي لم تقم بدور متسق ومؤثر في مسعى إعادة إرساء الأمن والاستقرار داخل المنطقة. في واقع الأمر، يمكن القول بأن أوروبا تبدو ضعيفة، ومتشرذمة، وصاحبة حضور باهت، عندما يتعلق الأمر بحالات الأزمات، وهو ما يتسبب في تقويض قدراتها على قيادة القضايا ذات الاهتمام الجيوسياسي الأوسع. وفي الوقت الذي يتكشف فيه هذا العجز الأوروبي عن إحداث تأثير عبر مختلف مناطق الصراع داخل المنطقة، فإنه يتبلور بشكل أكثر وضوحًا من خلال الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي. فمن جانب، اتخذت دول مثل إسبانيا، وبلجيكا، وسلوفينيا، على سبيل المثال، خطوات من أجل الاعتراف بفلسطين كدولة، مُنتقدة الحكومة الإسرائيلية الراهنة بسبب العديد من المخالفات الجسيمة التي تقوم بها، في حين رفضت دول مثل ألمانيا، والنمسا، والتشيك، والمجر النظر في اتخاذ أي خطوات لا تلقى بقبول الجانب الإسرائيلي.

على الجانب الآخر، تسللت هذه الانقسامات بوضوح إلى داخل أروقة كبرى المؤسسات الأوروبية، حيث تعرضت رئيسة المفوضية الأوروبية لانتقادات حادة من قبل طاقم العمل الخاص بها، على خلفية موقفها الداعم لإسرائيل في أعقاب هجمات السابع من أكتوبر. في حين عبر جوزيف بوريل بشكل صريح عن أسفه لانعدام وحدة الصف الأوروبي الذي بات يُشكل معضلة كبيرة. علاوة على ذلك، يمكن أن نلمس عدم التوافق الأوروبي أو غياب دور أوروبي فعال، داخل مناطق مثل ليبيا، ولبنان، وسوريا، على سبيل المثال. وحتى على صعيد البحر الأحمر، فقد دعا الاتحاد الأوروبي إلى إنشاء مهمة بحرية والتي تعرف بـ"أسبيديس" لحماية الشحن الدولي من هجمات الحوثيين، ولكن حتى الآن لا تمتلك البعثة سوى ثلاث فرقاطات وسفينة دعم متعددة الوظائف، مع التزام عشر دول أعضاء فقط داخل الاتحاد الأوروبي بتزويد المهمة بالموارد اللازمة. وحتى الوقت الراهن، تفتقر مهمة "أسبيديس" البحرية إلى الموارد الكافية التي تخولها إمكانية إحداث فرق حقيقي. بشكل عام، رغم سيل البيانات والدعوات التي يطلقها قادة الاتحاد الأوروبي من أجل وضع حد للعنف الدائر والصراع داخل المنطقة، إلا أن أغلبها إما يتم تجاهله أو لا يجد آذانا صاغية.

وقد أدى ذلك إلى الإضرار بالمصداقية الأوروبية على نحو بالغ، بحيث لم يعد يقتصر الأمر على عدم الاعتداد بالاتحاد الأوروبي كلاعب أمني مؤثر في المنطقة، بل وأصبح دوره السياسي موضع شك وتساؤلات. حتى أن بلغ الأمر حد اتهام الكتلة الأوروبية بازدواجية المعايير بسبب مطالبتها للمجتمع الدولي بدعم كامل لموقفها بشأن أوكرانيا، بينما فشلت في تطبيق نفس المعايير الخاصة بالقانون الدولي والمخاوف الإنسانية عندما تعلق الأمر بمصير الشعب الفلسطيني على سبيل المثال. ويتجلى ذلك بشكل واضح من خلال فشل أوروبا في توصيل المساعدات الإنسانية اللازمة للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، رغم زعمها المتواصل بكونها أكبر جهة مانحة دولية للمساعدات الإنسانية لأولئك الذين يحتاجونها.

من بين أوجه النقد الأخرى الموجهة إلى أوروبا سلوكها المتخاذل إزاء تقلص نفوذها في الشرق الأوسط، والذي شاركت في صنعه. فبدلاً من أن تبادر إلى تعزيز دورها وتفعيل أدواتها،

ينبغي على الاتحاد الأوروبي تبني موقفًا داعمًا للموقف الخليجي الحكيم لتحقيق التهدئة ورسم خارطة طريق جديدة نحو السلام والاستقرار

فضلت أوروبا سياسة الانكفاء والانعزال، وراحت توصد أبوابها أمام دول المنطقة. ويمكن رؤية ذلك من خلال اتفاقيات الهجرة التي أبرمها الاتحاد الأوروبي مع كل من تركيا، وتونس، ومصر، مقابل حصول هذه البلدان على دعم أوروبي مالي. ومن خلال الاتفاقيات المبرمة، فإن الاتحاد الأوروبي يكون بذلك قد أوكل جيرانه مسؤولية منع الدخول أو التسلل إلى الأراضي الأوروبية. ونظرًا إلى تناقض هذه الاتفاقيات مع القيم المعيارية التي يتبناها الاتحاد الأوروبي، فقد أصبحت موضع انتقادات حادة من قبل منظمات حقوق الإنسان وجماعات المجتمع المدني الأوسع داخل أوروبا.

أين دور أوروبا؟

تُشير كافة المعطيات سالفة الذكر والتي تتناقض مع المصالح الأوروبية، إلى أن أوروبا لديها مصلحة واضحة في العمل على منع تصاعد وتيرة الصراعات داخل المنطقة، ومنع الدول، والجماعات المسلحة، والميليشيات من تعريض مصالح الدول المُحيطة للخطر. فقد أصبحت القارة العجوز تقف أمام مفترق طرق. فإذا ما أرادت إعادة بناء مصداقيتها، والعمل بشكل متوازي، على تأمين مصالحها داخل المنطقة، فينبغي عليها اتخاذ عدة خطوات فورية من أجل تصحيح المسار في سبيل المساهمة في تدعيم استقرار المنطقة بشكل أكبر.

أولها، الحاجة إلى الارتقاء إلى مستوى القيم والمبادئ التي لا تتكف أوروبا عن الوعظ والإرشاد بها. ويشمل ذلك، أولًا وقبل أي شيء، توظيف الثقل الدبلوماسي الذي تنعم به في دعم جهود إقامة دولة فلسطينية. فإن الاعتراف الأوروبي بفلسطين كدولة يعتبر خطوة محورية نحو إعلاء السلام والاستقرار داخل المنطقة. وعلى مستوى هذه الجبهة، يمكن أن نلمس بعض التقدم المحرز بفضل دعم الاتحاد الأوروبي للتحالف العالمي من أجل تنفيذ حل الدولتين الذي تم إطلاقه في ٢٦ سبتمبر على هامش انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة. حيث يسعى التحالف إلى جمع مشاركات وحلول عملية حول كيفية إحراز تقدم في تطبيق حل الدولتين على أن يتم عرض النتائج فيما بعد على القيادة السياسية العليا. وقد استضافت مدينة الرياض الاجتماع الأول لهذا التحالف بنهاية أكتوبر ٢٠٢٤م، فيما من المقرر أن تستضيف بروكسل الاجتماع المقبل بحلول نهاية نوفمبر.

ثانيًا، ينبغي على الاتحاد الأوروبي أن يتبنى موقفًا داعمًا للموقف الخليجي الحكيم، الذي يهدف إلى تهدئة الأوضاع والعمل على رسم خارطة طريق جديدة نحو السلام والاستقرار. وقد أظهرت القمة الأوروبية -الخليجية التي عُقدت مؤخرًا، توافقًا واضحًا يحدث بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية المتناولة. كما يتضح أيضًا توافر الاستعداد لدى دول مجلس التعاون الخليجي، إلى جانب قدراتها المتزايدة، والموارد التي تذخر بها، من أجل توليها زمام الأمور والمضي قدمًا في ظل نهج جديد للحلول المحلية. ويعد خير مثال على ذلك، "رؤية مجلس التعاون الخليجي للأمن الإقليمي" الصادرة في وقت سابق من عام ٢٠٢٤م. وعليه، فإن الرسالة باتت واضحة أمام أوروبا، وفحواها أنها ما لم تنهض وتأخذ الأمور على نحو أكثر جدية وتعمل على حشد موارد كافية، سينتهي بها المطاف لتصبح مفعولًا به داخل المنطقة، بدلًا من أن تقود الدفة صوب النتائج المرجوة.

حتى الوقت الراهن، لا يزال الكثيرون في الشرق الأوسط ينظرون إلى أوروبا باعتبارها طرفًا مؤثرًا يمكنه لعب دورًا أكثر توازنًا وبناءً وفعالية في المنطقة. ويمتلك الاتحاد الأوروبي بالفعل العديد من الأدوات اللازمة لتلبية احتياجات المنطقة، بما في ذلك أطر عمل مرنة يمكن تطبيقها على مختلف الصراعات القائمة، سواء على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف أو شبه المتعدد الأطراف، كما هو الحال في صيغ التعاون الثلاثية أو الرباعية مع الاتحاد الأوروبي EU-3 و EU-4. كما يقدم الاتحاد الأوروبي مجموعة واسعة من الخبرات في مجالات التجارة والتنمية والتغير المناخي والتحديات البيئية وبناء القدرات والتعليم، والتي يمكن الاستفادة منها لدعم العمليات الهشة وتعزيز المستويات السياسية والأمنية العليا. وفي هذا السياق يتسنى للاتحاد الأوروبي، إن توافرت لديه الرغبة، تقديم العنصر المفقود في النقاشات الإقليمية الدائرة حاليًا فيما يتعلق باعتماد نهج شامل للأمن. وهو تحديدًا ما يميزه عن اللاعبين الآخرين من خارج المنطقة مثل الولايات المتحدة التي عادة ما تنظر إلى القضايا الإقليمية من خلال عدسة أمنية مُكبرة.

وختاماً، مع تولي اللجنة الأوروبية الجديدة مهامها اعتبارًا من الأول من ديسمبر لمدة خمس سنوات، بما في ذلك تعيين كايا كالاس ممثلة سامية للسياسة الخارجية والأمنية، وتعيين دوبرافكا شويشا مفوضة أوروبية مسؤولة عن منطقة الشرق الأوسط، فإن أوروبا أمامها فرصة للبدء بتفكير جديد وبداية جديدة. ولكن مطلوب من القارة العجوز سد الفجوة القائمة بين مصالحها الواضحة وقدراتها والإرادة السياسية اللازمة لتحقيق تأثير حقيقي. وهو ليس بالأمر الهين بالتأكيد.

* مدير الأبحاث - مدير مركز الخليج للأبحاث في بروكسل

مخاطر التصعيد في منطقة الشرق الأوسط: مآلاته وتبعاته على الأردن

خيارات الأمن القومي الأردني مركبة ومعقدة ولدى الأردن أزمة مع المشروعين الإيراني والإسرائيلي

تعتبر منطقة المغرب العربي بمثابة الجسر الذي يربط مجموعة من الكتل الحضارية والجيو-استراتيجية البالغة الأهمية. فقد كانت، عبر مختلف المراحل التاريخية البوابة الرئيسية لولوج الأوروبيين إلى القارة الإفريقية لتحقيق مآربهم العلنية والخفية في المنطقة. كما أن منطقة المغرب العربي تشكل إحدى أهم جسور الاتصال والتواصل والتفاعل بين المنطقة العربية-بمكوناتها الحضارية والاقتصادية والسياسية المتنوعة-ودول الحضارة المسيحية الليبرالية الغربية. فضلًا عن ذلك، فإن الفضاء المغاربي شكل، منذ العصور القديمة، همزة وصل وتقارب بين المجتمعات العربية ومختلف شعوب قارة إفريقيا.

د. عارف عادل مرشد

تشهد منطقة الشرق الأوسط منذ السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، تحولات جوهرية في مسارات السياسة الإقليمية والدولية، وتعود هذه التحولات إلى استمرار العمليات العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة ولبنان، ما أدى إلى تفاقم التوترات الإقليمية.

فقد زادت المواجهة العسكرية الإسرائيلية مع حركة حماس ولبنان من حدة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، وأثارت ردود فعل في جميع أنحاء المنطقة، مع احتمال انتقالها إلى صراع إقليمي أكبر.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تعود هذه التحولات إلى ما تعيشه منطقة الشرق الأوسط من حالة الشك وعدم اليقين بشأن الخطوات القادمة بعد إطلاق إيران نحو ٢٠٠ صاروخ بالستي مباشرة من أراضيها على إسرائيل مطلع أكتوبر ٢٠٢٤م، رداً على الاعتداءات الإسرائيلية. وبعد قرابة أربعة أسابيع ورداً على هذا الهجوم العسكري الإيراني على إسرائيل، وجهت إسرائيل عدة ضربات جوية لإيران فجر السبت ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، طالت عدة مواقع عسكرية في العاصمة طهران وفي مدينة كرج شمال غرب طهران، فضلًا عن أهداف في محافظتي عيلام وخوزستان في غرب وجنوب غرب إيران على الترتيب.

وقبل السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، كانت المنطقة تتميز بعدة خصائص محددة، إذ كانت واحدة من المناطق القليلة في العالم التي تفتقر إلى بنية إقليمية شاملة لإدارة الصراع وتعزيز التعاون الإقليمي.

كما كانت المنطقة موطناً لصراعين طويلي الأمد لم يجر التوصل إلى حلول لهما: الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، والصراع المستمر بين إيران وعدة دول في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك شهدت المنطقة أربع حروب أهلية ما زالت مستمرة حتى الآن في اليمن وسوريا والسودان وليبيا، إلى جانب وجود عشرات الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية.

وعلى صعيد أكثر إيجابية، شهدت المنطقة أيضاً نوعاً من التهدئة، أولا من خلال "اتفاقات أبراهام" التي أبرمت بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، وثانياً من خلال الاتفاق التاريخي بين السعودية وإيران، الذي جرى بوساطة صينية، في مارس ٢٠٢٣م.

وعشية السابع من أكتوبر، كان تركيز المنطقة موجهاً نحو إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية، وهو ما من شأنه أن يعزز الشراكة الاستراتيجية

بين الولايات المتحدة والسعودية على المدى البعيد، ويعزز اندماج إسرائيل في العالم العربي بشكل أكبر.

تراجع النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط

عادت منطقة الشرق الأوسط لتكتسب أهمية متزايدة على أجندة الإدارة الأمريكية بعد هجوم السابع من أكتوبر من جانب حماس على إسرائيل وذلك بعد فترة من التراجع لصالح الاهتمام الأمريكي بمنطقة الاندو-باسيفيك.

إلا أنه بعد أكثر من عام كامل، فشلت إدارة الرئيس الأمريكي جون بايدن في دفع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو للقبول بوقف العدوان في قطاع غزة، لتجنب اتساع دائرة المواجهة.

ولم تفلح جهود الردع الأمريكية، المتمثلة في إرسال قدرات عسكرية كبيرة، برية وجوية إلى المنطقة في ردع حلفاء إيران في لبنان واليمن والعراق على شن هجمات صاروخية وإرسال طائرات مسيرة وسفن عبر البحر الأحمر إلى إسرائيل، إسناداً لغزة.

فعلى العكس، وجدت القوات الأمريكية نفسها في أحيان عديدة في صراع مباشر مع الحوثيين في اليمن والفصائل الشيعية في العراق، وتعرض عدد من قواعدها لهجمات في العراق وسورية والأردن، وسقط في بعضها جنود أمريكيين قتلى وجرحى.

فبالرغم من طبيعة العلاقات الوطيدة التي تربط واشنطن بتل أبيب، لكن الأولى فشلت في دفع الأخيرة للعدول عن قرارها في استمرار الحرب على قطاع غزة بعد الهدنة المؤقتة في نوفمبر ٢٠٢٣م، والتي سمحت بالإفراج عن ١٠٠ رهينة لدى حماس، كما فشلت في إنهاء الحصار المفروض، ووقف القصف المستمر على جميع أنحاء القطاع، والوصول لصفقة جديدة تسمح باستعادة الرهائن لدى حركة حماس. فبعد عام من المفاوضات بالتعاون مع قطر ومصر، لا زالت إسرائيل تتعنت برفضها إيقاف الحرب حتى القضاء على جميع أفراد حركة حماس أو تأمين خروجهم من غزة، وهو أمر يؤكد عدم انصياع تل أبيب لمطالب واشنطن المعلنة.

ومع سماح واشنطن بتوسع رقعة الصراع داخل منطقة الشرق الأوسط، لم تكن الحرب الإسرائيلية وحدها على قطاع غزة هي السبب الرئيسي في تأكيد تراجع نفوذ واشنطن داخل المنطقة، بل إعطاء واشنطن الإذن لتل أبيب بتوسيع رقعة الصراع تحت ذريعة "الحق في الدفاع عن النفس"، سامحة بالتعدي على الأراض اللبنانية، وتوسيع نطاق عمليات استهداف أعضاء حزب

المصالح الاستراتيجية الأردنية تستدعي إعادة تعريف أولويات الأمن الوطني ومصادر التهديد والتعامل مع البيئة الإقليمية المتغيرة

الله اللبناني داخل الأراضي اللبنانية وخارجها، والسكوت عن قيام إسرائيل بتفجير أجهزة الاتصال اللا سلكية (بيجر) التابعة لحزب الله، بما أكد أن واشنطن غير قادرة على حفظ السلام والاستقرار داخل المنطقة، أو ربما أشار إلى أن واشنطن ترغب في إعادة رسم خريطة المنطقة.

وهناك مجموعة من التداعيات المرتبطة بتراجع النفوذ الأمريكي داخل منطقة الشرق الأوسط والتي يتلخص أبرزها فيما يلي

١-صعوبة إنهاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة: تشير تصريحات المسؤولين الأمريكيين الأخيرة إلى صعوبة التوصل إلى أي اتفاق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة في الوقت الراهن، حيث يبدو أن نتياهو يرغب في حرق ورقة تحرير الرهائن لأن العدد المتبقي من الرهائن لدى قادة حماس في الوقت الراهن أصبح لا يتجاوز ١٢ رهينة وفق بعض التقديرات، ومع إطالة أمد الحرب، فمن المتوقع مقتل هؤلاء الرهائن، خاصة أن أماكن تواجد بعضهم تكون بين المدنيين من سكان قطاع غزة.

٢-تهديد أمن الملاحة البحرية في منطقة البحر الأحمر: استمرار الحرب الإسرائيلية على غزة، في ظل اضطراب صورة واشنطن، يشجع على استمرار هجمات ميليشيا الحوثي اليمنية على السفن التجارية العابرة لمنطقة البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب الذي يسمح بمرور نحو ١٥٪ من إجمالي حركة الملاحة العالمية، وهو ما من شأنه أن يؤثر على استقرار سلاسل التوريد العالمية، كما يضر بأحد أهم ممرات التجارة العالمية.

٣- السماح لقوى أخرى بشغل الفراغ الأمريكي في الإقليم: من المتوقع أن تتجه بعض القوى الأخرى المناوئة لواشنطن، وتحديداً الصين وروسيا، لمحاولة شغل الفراغ الأمريكي في الوقت الراهن، وهو أمر ستميل إلى دعمه دول المنطقة بسبب اهتزاز صورة واشنطن الأخلاقية، لأنه على مدار السنوات السابقة، وتحديداً منذ مجي إدارة بايدن، لم تنجح الإدارة في حل أي مشكلة مستعصية من مشكلات المنطقة، بل إنها سمحت للأوضاع بالتفاقم لتحقيق مصالحها المتمثلة بشكل أكبر في تحجيم النفوذ الإيراني، والذي وإن تحقق في الوقت الراهن سيستمر على المدى الطويل بسبب اقتراب طهران من خطوة امتلاك سلاح نووي رادع سيعيد رسم توازنات القوة داخل المنطقة، وهو أمر ستدركه دول المنطقة العربية، التي سيكون عليها تبني موقف أكثر أتزاناً تجاه السياسة الأمريكية، والتحركات الإسرائيلية في المنطقة، للحفاظ على مصالحها، وعدم جر دول المنطقة كافة نحو صراع طويل الأمد .

٤-توسيع نفوذ تنظيم داعش داخل سورية والعراق: فمع استمرار الخسائر التي تتكبدها التنظيمات الشيعية في المنطقة، قد يتمكن داعش من توسيع نفوذه وتجنيد المزيد من المقاتلين من السنة الساخطين وخاصة في المناطق غير المستقرة في سوريا ولبنان. وتشير التقارير إلى تزايد عمليات التنظيم في كل من مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية "قسد" وكذلك في مناطق سيطرة الحكومة السورية، وقد أعلنت القيادة المركزية للقوات في يوليو ٢٠٢٤م، أن مجموع العمليات المنفذة من قبل تنظيم داعش في سوريا والعراق في النصف الأول من العام ٢٠٢٤م، تعادل ما يقرب من ضعف ما قام به التنظيم خلال العام ٢٠٢٣م. وأشارت القيادة المركزية إلى أن زيادة عمليات داعش تعني أن التنظيم يسعى إلى إعادة تشكيل نفسه بعد أعوام من تراجع قدراته، ومن ثم فإنه يتوقع مع استمرار التصعيد في منطقة الشرق الأوسط أن يتجه التنظيم إلى الاستفادة من الوضع الإقليمي في توسيع عملياته في سوريا والعراق.

٣ قضايا توليها الحكومة الأردنية أهمية بالغة: التهجير واحتمال اتساع نطاق المواجهة وسياسة النأي بالنفس عن بيئة الصراع

تحذيرات الأردن لإيران وإسرائيل بعدم استخدام مجاله الجوي تحمل رسالة جادة: الأردن ليس ساحة لتصفية الحسابات

محددات الموقف الأردني من التصعيد في الشرق الأوسط

يبرز دور الأردن الإقليمي من موقعه وقوته الجيوسياسية، ويفرض ذلك عليه تحديات ويتيح له فرصاً للعب دور أكثر حيوية وفاعلية تجاه قضايا المنطقة، وتجاه القضية الفلسطينية على وجه الخصوص، وتعد علاقة الأردن بالولايات المتحدة محدداً رئيسياً في رسم سياسته وموقعه ودوره الإقليمي. ضمن هذه المعادلات فإن خيارات الأمن القومي الأردني ليست سهلة لكنها مركبة ومعقدة، فهنالك أزمة لدى الأردن مع كل من المشروعين الإيراني، الذي ينظر إلى الأردن كمصدر تهديد وكحليف للغرب والولايات المتحدة الأمريكية، ولدى الأردن مشكلات كبيرة على حدوده الشمالية مع الميليشيات الإيرانية من جهة، ومع مشروع بنيامين نتنياهو واليمين الإسرائيلي، الذي بات لدى النخبة السياسية الأردنية بمثابة مصدر تهديد حقيقي، وتحول كبير في رؤية النخبة السياسية الإسرائيلية على المدى البعيد للتسوية السلمية ولرفض إقامة الدولة الفلسطينية من جهة أخرى، وهو ما يتأثر بدوره- بطبيعة الحال- بمن سيسكن البيت الأبيض وتوجهاته السياسية في المنطقة.

ضمن هذه المعطيات، فإن المصالح الاستراتيجية الأردنية تستدعي بالفعل إعادة تعريف سواء على صعيد أولويات الأمن الوطني ومصادر التهديد والتعامل مع البيئة الإقليمية المتغيرة الجديدة، والتعامل مع المتغيرات القادمة وعملية إعادة ترتيب المشهد الإقليمي وكيف ستنعكس على الأردن وخياراته الاستراتيجية.

ويمكن إجمال القضايا التي توليها الحكومة الأردنية أهمية بالغة والمتصلة بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في ثلاثة مجالات رئيسية هي:

١-التهجير: عادت مسألة التهجير القسري للفلسطينيين إلى الظهور بقوة خلال العام الماضي، مما يثير مخاوف بشأن احتمال تدفق اللاجئين الفلسطينيين نحو الأردن. وفي هذا الصدد، يُصنف الأردن صراحة أن أي عملية تهجير تقوم بها إسرائيل للفلسطينيين من الضفة الغربية، من شأنها أن تعتبر تجاوزاً للخطوط الحمراء، وأن الأردن سيعتبرها "إعلان حرب عليه". وعلى الرغم من ذلك، يتبنى القادة الإسرائيليون مثل وزير المالية بتسلئيل سموتريتش علانية مواقف تحريضية، بما في ذلك فكرة " إسرائيل الكبرى" التي تشمل الأردن، وهو ما يشكل تهديداً وجودياً للأردن.

بذلك تدفع المواقف الاستفزازية المتزايدة من الحكومة الإسرائيلية الأردن على اتخاذ مواقف أكثر حزماً في الدفاع عن الحقوق الفلسطينية، لا سيما تلك المتعلقة بالقدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية. حيث تعتبر الوصاية الأردنية على هذه المقدسات عنصراً أساسياً في هويته السياسية والدينية، كما أن أي تهديد متصور لهذه الأماكن المقدسة؛ يمكن أن يزيد من حدة التوتر في العلاقة بإسرائيل.

٢-احتمال اتساع نطاق المواجهة: إلى جانب الوضع في فلسطين، تشكل الأزمات الإقليمية الأخرى، مثل ارتفاع التصعيد بين إسرائيل وحزب الله في لبنان، وحالة عدم الاستقرار المستمرة في سوريا؛ تحديات خطيرة للأردن. فالأردن يقع في قلب أي مواجهة إقليمية محتملة، إذ يشترك حدودياً مع سورية والعراق، حيث توجد ميليشيات مسلحة مدعومة من إيران. ويشكل اندلاع حرب شاملة في الإقليم تحدياً عسكرياً وأمنياً حقيقياً للأردن، فهو من الشمال والشرق على تماس مباشر مع تلك المجموعات المسلحة المدعومة إيرانياً، ومن الجهة الغربية يمتلك أطول حدود مع إسرائيل، وفي الداخل لديه قواعد عسكرية أمريكية، يمكن أن تشكل أيضاً أهدافاً عسكرية لهذه المجموعات، ولهذا السبب

٣ سيناريوهات تنتظر المنطقة ومن الصعب توقع مآلاتها لأن الشرق الأوسط في نقطة تحول حرجة والأشهر القادمة ستكون حاسمة

طلب الأردن، بحسب ناطق باسم الجيش الأردني من واشنطن، نشر منظومة الدفاع الجوي "باتريوت" لتعزيز الدفاع عن حدوده، وهي المنظومة التي تم نشرها سابقاً في عام ٢٠١٣م، استجابة لتصاعد المعارك في سورية.

وللحفاظ على الاستقرار، ينبغي على الأردن أن يوجه بعناية علاقاته مع الجهات الدولية الفاعلة الرئيسية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والذين يواصلون دعم الحكومة الإسرائيلية اليمنية المتطرفة، بينما يُديرون ديناميكيات إقليمية معقدة. ومع ذلك، ما تزال العلاقات مع القوى الإقليمية مثل إيران محفوفة بالتوتر، بالنظر إلى وجهة نظر طهران للأردن كحليف غربي، وليست خيارات قابلة للتطبيق لاعتبارات عمّان الاستراتيجية.

٣- سياسة النأي بالنفس في بيئة الصراع: ما بين ضبابية المشهد الإقليمي وتضارب المشاريع الجيوسياسية لإيران وإسرائيل؛ يقبع الأردن الذي تجنب الانخراط في العديد من الصراعات الإقليمية سابقاً، وهو ما أفضى لاستقراره لعقود من الزمن، إلا أن مخاطر انزلاق الإقليم نحو مواجهة إيرانية-إسرائيلية مفتوحة، يستدعي رفع مستوى الحذر هذه المرة، حيث أن انتهاج الأردن لمبدأ عبور الأزمة والنأي بالجغرافيا الأردنية عن أي صراع إيراني-إسرائيلي يحمل قدراً كبيراً من العقلانية في صناعة القرار الأردني، إلا أن السؤال المهم هو ما مدى عقلانية إيران وإسرائيل في ضبط إيقاع مواجهتهما؟

إن تحذيرات الأردن لإيران وإسرائيل بعدم استخدام مجاله الجوي لعملياتها العسكرية المتبادلة تعكس رسالة جادة للمستقبل موجهة لكلا الطرفين مفادها، أن الأردن ليس ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية، فحيث فرضت الحتمية الجيوسياسية على الأردن أن يتوسط إقليم الشرق الأوسط، إلا أن إدارة هذا الموقع الجغرافي هي ما تعكس قدرة صانع القرار السياسي على تجنب الانزلاق في أي مواجهة إقليمية، ومن هنا تُثار التساؤلات حول قدرة الأردن على انتهاج مبدأ النأي بالنفس في بيئة الصراع الحالية، على اعتباره المبدأ الأكثر فاعلية في المشهد الحالي، إذ تعززه الخبرة الأردنية في صراعات الإقليم، حيث ترتفع جدوى عدم الانخراط في هذه الصراعات لجملة من العوامل أهمها كثرة التقلب في نمط التحالفات الإقليمية، والمجال الحيوي الأردني الذي ينتشر فيه كلا النفوذين الإيراني والإسرائيلي، كما أن النأي بالنفس ينسجم مع محددات القدرة الأردنية إذا تقلبت حالة الاصطفاف في الإقليم.

السيناريوهات المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط

تتمثل السيناريوهات المقبلة لمنطقة الشرق الأوسط بسبب استمرار الاشتباكات بين حزب الله وإسرائيل وفي ظل المتغيرات الدولية والإقليمية الراهنة، فيما يلي

السيناريو الأول: نشوب حرب إيرانية-إسرائيلية: يفترض هذا السيناريو أن تقتصر الضربات الكبيرة والواسعة على إيران وإسرائيل فقط، وهو يتوقف على طبيعة وحجم الرد العسكري في الهجمات المتبادلة بين الطرفين. ووفق هذا السيناريو، يمكن أن يشهد الإقليم حرباً مثل التي كانت بين العراق وإيران في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى ١٩٨٨م. ولدى كل من إسرائيل وإيران من المسوغات ما يدفع بهما نحو هذا السيناريو، فمن المُستبعد في الظروف الحالية أن تقبل إسرائيل بأية تسويات تتضمن بقاء حزب الله كقوة عسكرية، فهي تدرك أن الحزب يمكن أن يعوض ما خسره، كما حصل بعد حرب عام ٢٠٠٦م. فذلك لن يكون سبباً مستمراً للقلق الإسرائيلي في المستقبل فقط، لكنه يعني توقف الهدف الإسرائيلي الذي أعلنه نتنياهو حول " تغيير الشرق الأوسط " بل ويمكن أن يتسبب بسقوطه سياسياً أيضاً. وفي غضون ذلك، فإن إسرائيل ستعمل على مشاغلة إيران مؤقتاً عن طريق توجيه ضربات عسكرية محسوبة ومن دون أن تقود إلى رد إيراني قوي، كي تستمر بالتفرغ للقتال في لبنان. ولكن مثل هذه المشاغلة مع إيران لن تكون غير خطوة مرحلية من المقدر أن تستكملها إسرائيل في حل نجاحها في تحقيق أهدافها ضد حزب الله. وهذه المرة، ستكون الأهداف الإسرائيلية مختلفة، وتتجاوز كثيراً حدود ضربات نوعية لإيران، إلى محاولة تغيير النظام السياسي هناك، بالتعويل على إضعاف النظام، وتدبير نوع من الحرب الداخلية مع قوى المعارضة في الأطراف، قد تفضي إلى أسقاط النظام في طهران.

وبالطبع فمثل هذا الطموح الإسرائيلي، قد يواجه تعقيدات جدية من قبل إيران، التي تمتلك بدورها خيارات كثيرة للرد والمواجهة، سواء من خلال القوة الصاروخية المؤثرة التي تمتلكها وضرب مصادر مباشرة، أو من خلال تدخل قوى دولية مهمة مثل روسيا وربما الصين وكوريا الشمالية، في حال تعرض النظام في طهران لخطر داهم.

أما إيران فلا تبدو محرجة أو منزعجة من اعتبارها طرفاً أساسياً في الصراع الدائر بين حماس وحزب الله من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، فهذا ما تتحدث عنه منذ راحت توسع نفوذها في المحيط العربي، ولا شك أنها تعتبر هذه الحرب تتويجاً لفرض نفسها لاعباً إقليمياً – دولياً لا بد أن تكون له كلمة في أي ترتيبات تُعد للمنطقة. فبعد واحد وثلاثين عاماً على "اتفاق أوسلو" الذي فشل في تحقيق سلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين بسبب مواصلة الأمريكيين والإسرائيليين التواطؤ ضد أي سلام حقيقي، تزعم إيران بأنها تخطت العرب والمنطقة والقوى الدولية وأعادت إحياء المقاومة المسلحة ضد إسرائيل، وتريد في المقابل تثبيت نفوذها في منطقة الشرق الأوسط. ومما يعزز من فرص تحقق هذا السيناريو، أن كلا من إيران وإسرائيل لا يوجد عندهما اهتمام بالخسائر البشرية والعمرانية التي يتكبدها الفلسطينيون واللبنانيون وغيرهم من العرب.

السيناريو الثاني: اندلاع حرب إقليمية شاملة : قد يحدث هذا السيناريو إذا شاركت الولايات المتحدة مع إسرائيل بشكل مباشر في استهداف الأراضي الإيرانية، حيث تسعى إسرائيل لتدمير أكبر قدر ممكن من البنية التحتية النووية الإيرانية، بينما تحاول إيران إلحاق أكبر ضرر ممكن بإسرائيل، وحينها من الممكن أن تندلع "حرب إقليمية" بحيث نكون وقتها أمام تحالفين: الأول بقيادة الولايات المتحدة وإسرائيل وبريطانيا التي أعلنت مشاركتها في التصدي للصواريخ الإيرانية، وعلى الجانب الآخر إيران ووكلاؤهما وبصفة خاصة الحوثيين في اليمن وحزب الله لبنان والحشد الشعبي في العراق. وإذا اندلعت الحرب، وفق هذا السيناريو، فسيرتفع الخطر إلى مستويات قد تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى أسواق الطاقة العالمية والاقتصاد العالمي أيضاً، ناهيك عن استهداف المصالح الأمريكية والغربية ليس فقط في المنطقة، بل ربما تستهدف أيضاً السفارات الإسرائيلية والغربية في أماكن أخرى حول العالم.

السيناريو الثالث: التهدئة ووقف القتال: يتم طرح هذا السيناريو على أساس ما تقوم به القوى الإقليمية والدولية من جهود مكثفة لوقف التصعيد بالجبهة الجنوبية في لبنان، وقد أصدرت اللجنة الخماسية بياناً يدعو للتهدئة ووقف التصعيد، وقام مسؤول السياسة الخارجية بالاتحاد الأوروبي، جوزيب بوريل، بزيارة لبيروت في سبتمبر الماضي داعياً فيها إلى وقف التصعيد الإقليمي على كل الجبهات بسبب الحرب على غزة. وفي المقابل، قام المبعوث الأمريكي، أموس هوكستين، بزيارة بيروت وتل أبيب أكثر من مرة لحثهم على التهدئة ووقف التصعيد، حيث لا ترغب واشنطن في بدء حرب جديدة قبل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، لأنه سيمثل أزمة سياسية للرئيس الحالي جون بايدن الذي فشل في منع اندلاع الحرب الأوكرانية والحرب على قطاع غزة. وهذا السيناريو تدعمه اللجنة الخماسية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا، نظراً لرغبتها في عدم اندلاع حرب جديدة. وسيسهم في تحقيق هذا السيناريو التوصل لاتفاق نهائي لوقف إطلاق النار بقطاع غزة أو عقد صفقة لإطلاق الرهائن، حيث سيعدها حزب الله انتصاراً لجبهة الإسناد وربما يعلن وقف التصعيد.

ومما يعزز من فرص تحقيق هذا السيناريو، أنه إلى جانب هذه الجهود الدبلوماسية الإقليمية والدولية، فقد يسهم توازن الردع في منع نشوب حرب شاملة في المنطقة إذا أدركت إسرائيل وحزب الله وطهران التكاليف الباهظة للتصعيد، مما يدفع إلى خفض حدة التوترات ومن ثم الحفاظ على استقرار وأمن المنطقة.

ختاماً، من الصعوبة بمكان حسم القول في تحديد ما هو السيناريو الأكثر احتمالاً، فالشرق الأوسط في نقطة تحول حرجة، حيث ستكون الأشهر القادمة حاسمة في تحديد ما إذا كانت المنطقة ستنزلق إلى حرب إقليمية شاملة، أم ستتمكن من احتواء العنف. وستمثل نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية في تشرين ثاني الجاري متغيراً رئيسياً في تأطير السيناريوهات وتحديد المسارات.

* باحث وأكاديمي أردني

ماذا ينتظر لبنان: الحلول والتوافق أم التصعيد؟

٩ شروط لإنهاء الأزمة وتثبيت الحدود اللبنانية و٥ مبادئ تؤسس للتسوية مع إسرائيل

يواجه لبنان فترة صعبة من عدم الاستقرار على كافة الصعد، وهو فعلياً على مفترق طرق، نظراً للحاجة المُلّحة للوصول إلى حلول تُعيد الأمن والاستقرار إلى هذا البلد من جهة، ولاحتمالية بقاء التصعيد العسكري متواصلاً إذا استمر الصراع الدامي مع إسرائيل، من جهة أخرى. لذلك، أمام لبنان خيارات عدة، تتمثل بالسعي الحثيث للتوافق والبدء في إيجاد الحلول، أو ترقب المزيد من الاحتلال الإسرائيلي لأراضيه والاستباحة الغاشمة لدماء شعبه.

د. حنان نايف ملاعب

أولاً) الوضع المتأزم في لبنان

الوضع الحالي في لبنان في ظل الصراع الجديد مع إسرائيل يشهد تأزماً شديداً، من أبرز مظاهر هذا التأزم

– أزمة سياسية، إذ يعاني لبنان من فراغ رئاسي منذ أكثر من عامين، لتعذر انتخاب رئيس للجمهورية نتيجةً للانقسامات العميقة بين الأحزاب السياسية والطوائف. عطّل هذا الفراغ عمل مؤسسات الدولة وفاقم من غموض مستقبل لبنان السياسي. علماً أن المشكلة لا تنحصر بعدم وجود رئيس وحسب، بل أيضاً بأن الحكومة الحالية هي حكومة تصريف أعمال، وبأن البرلمان اللبناني لا يجتمع.

– أزمة اقتصادية، يمر لبنان بأسوأ أزمة اقتصادية في العالم منذ عام 2019م، بعد أن انخفضت قيمة الليرة اللبنانية بشكل كبير مقابل الدولار، وتبخرت أو تجمدت الودائع البنكية، أثّرت على الحياة اليومية للمواطنين وأدت إلى تدهور قدرتهم الشرائية.

– حدوث انفجار مرفأ بيروت عام 2020م، الذي حصد مئات القتلى والجرحى، وما أعقبه من انقسامات سياسية وشلل مؤسساتي.

– تدهور اجتماعي، حيث ارتفعت معدلات البطالة بشكل كبير بين اللبنانيين، وأصبح معظمهم يواجهون صعوبة في تأمين الكهرباء والمياه والرعاية الصحية.

– فساد إداري وسياسي، إذ فاقم الفساد المستشري في المؤسسات من معاناة اللبنانيين، وشكل النظام السياسي الطائفي عقبة أمام إقرار سياسات فعالة لتحقيق الإصلاحات المطلوبة.

– تأثيرات إقليمية، عانى لبنان ولا يزال من الخلافات الإقليمية، خاصةً من الحرب في سوريا، التي أدت إلى تدفق أعداد ضخمة من اللاجئين إلى لبنان.

– تدخل خارجي، رغم استقلال لبنان منذ عقود، لا يزال يشهد تدخلات خارجية، فاقمت من أزمات لبنان الداخلية ومحنه المتتالية.

– تكللت مآسي لبنان، بالعدوانَ الإسرائيلي الجديد في سبتمبر 2024م، الذي نتج عنه نزوح أكثر من مليون ونصف لبناني في وطنهم، صاحب الحظ فيهم من له سقف سيارة، أو ظل شجرة، أو بيت صديق، أو قريب، أو جمعية خيرية تؤويه.

على كل مكونات لبنان البحث عن صيغة عملية بدعم دولي لتحقيق الهدوء الفعلي والثابت جنوب الليطاني حتى الخط الأزرق

الأمر الذي جعل المشهد اللبناني شديد الإيلام، خاصة مع تواتر الأوامر الإسرائيلية اليومية لسكان بعض المناطق بمغادرة بيوتهم، ناهيك عن حجم الاغتيالات وهول الدمار الذي عم لبنان.

– إلا أن أخطر ما في الوضع اللبناني حالياً، يتمثل بما يلي:

- أن الحرب الإسرائيلية الحالية ضد لبنان أكبر من لبنان، وأن أطراف هذه الحرب اختاروا الذهاب فيها إلى النهاية.

- أن وضعه الحالي ليس نتيجة حتمية لما يسمى بالمشروع الصهيوني وغيره حسب، بل أيضاً حصيلة موضوعية لاستراتيجيات وقرارات تم اتخاذها من قبل بعض فئات اللبنانيين بشكل منفرد، تم فيها تجاوز كل ما له صلة بفكرة الدولة اللبنانية، حولت البلاد إلى ساحة معارك للمصالح الإقليمية.

- أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، يخوض في لبنان حرباً من دون ضوابط، لفرض وقائع جديدة، وبأنه أدار أذناً صماء لدعوات –من خارج مجلس الأمن–طالبت بوقف النار.

- أن الزمن الإسرائيلي الحالي لا يبدو زمن تفاوض، نظراً لعدم تحقيق الجيش الإسرائيلي بعد نصر عسكري كامل، وعدم استعداد "حزب الله" للاستسلام لشروط إسرائيل.

ثانياً) مآلات الأزمات المتلاحقة على لبنان

يستشرف المحللون نتائج استمرار الأزمات على لبنان المترافقة مع العدوان الوحشي الإسرائيلي، بأن لبنان سيواجه ضغوطاً عدة، من بينها أنه لا يمكن إشاحة النظر عمّا يُنشر عن انتعاش مشروع إسرائيل الكبرى، الذي يتضمن التوسع نحو جنوب لبنان وصولاً إلى احتلاله وبناء المستوطنات فيه، وما نُشر عن "أحلام الأجداد"، الذي يشي بالقليل مما يُخطط له تيار اليمين الديني المتطرف في إسرائيل.

لذلك، نتوقع أن حرب لبنان لن تكون قابلة للتوقف في وقت قريب، لا سيّما أن إسرائيل تسعى لزرع الشقاق بين صفوف اللبنانيين، الأمر الذي يتطلب وعياً وصبراً وحكمة في التعامل، للحؤول دون اندلاع نزاعات أهليّة مجدداً، في بلد منشطر على ذاته، تغذيه الانقسامات الطائفيّة والمذهبيّة والولاءات الخارجيّة

الحرب الإسرائيلية أكبر من لبنان وأطراف الحرب اختاروا الذهاب إلى النهاية

المتناقضة، التي تعكس نفسها في الساحة المحليّة اللبنانيّة.

أضف إلى ذلك، أن دائرة الحرب الإسرائيلية على لبنان تزداد اتساعاً من دون ظهور أي بارقة يُعوّل عليها. فالساحات القتالية من دون أفق، والتصعيد متبادل بين الأطراف من دون هدف، وكل فريق يملك القدرة على زيادة التعقيد، دون أن يملك أي فريق القدرة على الحل. والضحايا الذين يُضنيهم الجوع والخوف ورعب الأيام المقبلة، يهتفون في جزع: إلى أين؟ وإلى متى ؟

لا شك بأن عدالة القضية الفلسطينية منعت لبنان من استشعار خطورة تحول بيروت عاصمةً للقضية، في بلد على حدود إسرائيل وفي متناول آلته العسكرية. لذا، أكثر ما يُقلق اللبنانيين هي السياسات الحماسية التي تتجاهل هشاشة البنية اللبنانية، ورفض كثير من السياسيين التبصر بحقيقة ميزان القوى الإقليمي والدولي، والشعور بالقدرة على فرض وقائع جديدة بالقوة من دون مراعاة للأثمان الباهظة. لذلك، حذرت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في لبنان "اليونيفيل"، يوم 12/10/2024م، -بعد إصابة عناصرها في جنوب لبنان ووقوع الكثير من الأضرار بمواقعها-من نزاع إقليمي "كارثي" جراء العدوان الإسرائيلي على لبنان.

ومما يثبت خطورة الوضع، أنه بالرغم من الدعوات المتكررة لوقف إطلاق النار، لم تظهر أي مؤشرات إلى اليوم على تراجع حدة هذا الصراع.

ثالثاً: توقعات مستقبل لبنان في ظل هذا الصراع الدامي

ما يحصل في لبنان وما هو متوقع لمستقبله، هو نتاج سياسات سابقة وسلوكيات سالفة، والمقدمات تقود للنتائج، ولن نجد لسنة الله تبديلاً. لبنان عانى بسبب احتلال بعض الدول لقراره، وفساد بعض ساسته، وبسبب مناخ إقليمي دولي جعل نتنياهو يُقرر مُنفرداً "تغيير الموازين في الشرق الأوسط كله".

لذلك، مستقبل لبنان في ظل العدوان الإسرائيلي الجديد يُتوقع أن يكون صعباً ومعقداً، إذ قد تؤثر التوترات العسكرية على حدود لبنان على استقراره الداخلي، بالإضافة إلى المخاوف من التداعيات الإنسانية، بما فيها تزايد أعداد النازحين، وما ينجم عنها من ضغوط اقتصادية.

كما قد تؤدي الأحداث الحالية إلى تغيرات في التحالفات السياسية والمواقف الإقليمية والدولية داخل لبنان وتجاهه.

أما الخشية الأكبر على لبنان، بالإضافة إلى عوامل أخرى معقدة ستؤخر معاناة لبنان وتطيلها، فتتمثل بما يلي

- التأخير في استدراك الكارثة التي ألّمت بلبنان، خاصة مع انحياز دول كثيرة وعلى رأسها الولايات المتحدة، لكل المبررات الإسرائيلية في الحرب على "حزب الله" وعبره على لبنان بأسره.
- الخوف على لبنان من نفس مصير غزة (أي ضياع كل الفرص لإنقاذ ما يمكن إنقاذه فيها)، في حين أن كل فرصة تضيع لإنقاذ لبنان من الصعب أن تتكرر ثانيةً.

- الأحداث الدامية والخسائر الجمة التي مرّ بها حزب الله في الفترة الأخيرة، التي قد تدفعه إلى التشدد أكثر في التصدي لمحاولات إضعافه، خصوصاً بعدما تساقط من حوله كل الحلفاء.

كل ذلك يُشير إلى وجوب معالجة الصراع الحالي بشكل سلمي وفعّال، حتى لا يؤدي إلى مزيد من المعاناة الداخلية والتصعيد الدولي.

رابعاً) الخسائر التي لحقت بالدولة اللبنانية

على الرغم من "البروباغاندا" الإسرائيليّة المُركَزة، من أن الحرب هي حرب ضد "حزب الله" وليست ضد لبنان، تُثبت الأرقام بصورة يوميّة وبما لا يترك مجالاً للشك أن هذه الرواية غير صحيحة على الإطلاق، إذ أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان، تسببت في العديد من الخسائر.

وضع لبنان ليس نتيجة حتمية المشروع الصهيوني فقط بل حصيلة لاستراتيجيات تم اتخاذها من بعض فئات اللبنانيين بشكل منفرد

لبنان يعاني من السياسات الحماسية المتجاهلة هشاشة البنية اللبنانية ورفض حقيقة موازين القوى وعدم مراعاة الأثمان الباهظة

فيما يلي عرض لأبرز ما لحق بالدولة اللبنانية، جراء هذه الحرب

– خسائر بشرية، إذ سقط ما يزيد على 2500 شهيد من المدنيين والعسكريين اللبنانيين، وأكثر من 10 آلاف جريح (لغاية آخر أكتوبر 2024م) بالإضافة إلى العديد من المفقودين.

– دمار مادي، تضررت المنشآت والبنية التحتية الحيوية في لبنان، بما في ذلك الجسور والطرق والمستشفيات والمدارس والمرافق العامة. كما استهدفت إسرائيل مناطق سكنية ومرافق اقتصادية، ومباني ومصانع ومؤسسات ومحال تجارية، وحرقت أراضي زراعية في الجنوب والبقاع، وواصلت مسح قرى لبنانية حدودية من الخريطة، بتفخيخها وتفجيرها، بلغ عددها لغاية تاريخه نحو 29 قرية ومدينة تمتد على طول 120 كيلومتراً من الناقورة غرباً إلى شبعا شرقاً، دُمّرت معظمها بشكل كلي، بالإضافة إلى هدم نحو 25 ألف وحدة سكنية.

– خسائر اقتصادية، تأثرت القطاعات الاقتصادية اللبنانية بشكل كبير جراء الحرب، لا سيما السياحة والتجارة والصناعة. وتعطلت حركة الاستيراد والتصدير بسبب تدمير الموانئ والبنية التحتية. أثّر ذلك على الناتج المحلي وفرص العمل.

كما وجدت الشركات –بسبب الأزمات الاقتصادية المتتالية– صعوبة في البقاء، الأمر الذي فاقم من حالة الركود الاقتصادي وزاد من الأعباء الاجتماعية.

– ازداد الانخفاض في قيمة الليرة، ما جعل لبنان في وضع هش، وأحدث أزمة إنسانية عميقة، وساهم في نقص المواد الأساسية والأدوية. كما واجهت البنوك تحديات إضافية للحفاظ على الاستقرار المالي في ظل تزايد الأزمات.

– ازداد الضغط على الحكومة اللبنانية، إذ نتيجة نزوح أعداد كبيرة من اللبنانيين من مناطق القتال، وجدت الحكومة اللبنانية نفسها في موقف صعب لتلبية احتياجاتهم الحياتية الاساسية، إضافة إلى الحذر الذي نتج عن هذه الحرب بين معظم المكوّنات اللبنانية، المترتب على الخوف من بيئة "حزب الله"، والذي انعكس على الحالة الشيعية عموماً، وذلك في إبداء التوجس من استقبال النازحين، خصوصاً بعدما تعرّضت أماكن سكنية للقصف والإغارة بسبب العديد منهم.

خامساً) متطلبات المرحلة المقبلة

لأن الوقت كالسيف، ولأن المرحلة المقبلة مليئة بالأخطار، لذا أولوية خلاص لبنان وحماية الأرواح فيه، تتطلب انتهاج مقاربات منوعة، نوضحها فيما يلي

١) **على الصعيد الوطني اللبناني:** الآن، هنالك مسؤولية لبنانية تطال كل المكونات الرئيسية، للبحث في صيغة عملية جديدة، تحصل على الدعم الدولي، لتحقيق الهدوء الفعلي والثابت جنوب الليطاني حتى الخط الأزرق، وتثبيت الحدود الدولية للبنان، التي تقوم أساساً على خط الهدنة. يقتضي تحقيق ذلك ما يلي

– وقف إطلاق النار على الجبهة اللبنانية، علماً أنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا بقرار مُلزم يصدر عن مجلس الأمن بذلك.

– فصل ارتباط الجبهة اللبنانية عن جبهة غزة، حيث كانت الفكرة "إن توقفت في غزة فستتوقف على كل الجبهات الأخرى". لأن لكل جبهة منها حلّها الخاص، المنفصل عن حل الجبهة الأخرى توقيتاً ومضموناً.

– الاتفاق على دور رئيسي للجيش اللبناني، وتعزيز قدراته وتسليمه أمر الحدود الجنوبية مع القوات الدولية.

– امتلاك الدولة اللبنانية وحدها السلاح في لبنان، وأن يكون لها دون غيرها قرار الحرب والسلم.

الخوف على لبنان من ضياع كل الفرص لإنقاذ ما يمكن إنقاذه وكل فرصة تضيع لإنقاذ لبنان من الصعب أن تتكرر ثانيةً

– تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1701 لعام 2006م، الذي يدعو أن يكون جنوب لبنان خالياً من أي قوات أو أسلحة غير تلك التابعة للدولة اللبنانية. بمناسبة الحديث عن القرار1701، نشير إلى أن ثمة اعتقاد يسود بأنه لم يعد الوثيقة الدولية الصالحة لإنهاء الحرب القائمة على لبنان اليوم، وأن من المستبعد إصدار مجلس الأمن قراراً بديلاً عنه، بسبب الفيتو الأميركي والروسي، من جهة، ولأن التقدم الإسرائيلي ميدانياً سيقفل الباب أمام الحلّ الدبلوماسي، من جهة أخرى.

أما إذا تمكن "حزب الله" من الصمود أمام التدخل الإسرائيلي فهذا قد يفتح باباً أمام الحلول السياسية.

– وضع استراتيجية وطنية لتوفير الأمن والاستقرار في الجنوب، ليعود أبناؤه إليه.

– ترميم العلاقة المجتمعية الوطنية وإعادة بناء الثقة بين كافة المكونات اللبنانية، وهي مهمة إضافية قد تتعثر إذا لم توجد النية والرؤية.

– تحميل البرلمان اللبناني مسؤوليته السياسية والأخلاقية، لتحديد السياسات الضرورية للخروج من الكارثة التي ترتسم في الأفق اللبناني، وانتخاب فوري لرئيس الجمهورية، وتشكيل حكومة من خارج صندوق الصفقات والحصص، قادرة على قيادة مرحلة صعبة، لاستعادة السيادة للبنان وحمايته وحقن دماء كل اللبنانيين.

– تشكيل جبهة إنقاذ وطني تمثل كافة الأطراف اللبنانية المتفقة على استعادة الدولة، لتُسقط كل التباينات والخلافات الداخلية، على أن تحمل في جعبتها خمسة مبادئ تؤسس للتسوية، وهي

• إعادة السيادة إلى الدولة اللبنانية، واكتمال مفاصلها بملء الفراغ في كافة مؤسساتها. والعودة للدستور اللبناني واتفاق الوفاق الوطني في الطائف لسنة 1989م.

• إحياء اتفاقية الهدنة مع الكيان المحتل لسنة 1949م.

• التشديد على أهمية دور الطاقات اللبنانية في إعادة إحياء الدور الاقتصادي للبنان بوصفه أولوية في التجارة والمصارف والسياحة والاستشفاء والتعليم.

2) على الصعيد الإقليمي، تتطلب المرحلة المقبلة ما يلي:

– تفاعل مباشر من الدبلوماسية العربية بقيادة الدول الخليجية، مع ما تبقى من مرتكزات النظام السياسي في لبنان، إذ ما عاد مجدياً ترك لبنان ليواجه أزماته منفرداً.

– الاتفاق على وقف إطلاق النار ولو من جانب واحد أولاً، وانتخاب رئيس جمهورية وتشكيل حكومة يتم التوافق عليها في حوار إقليمي–لبناني، يقوده العرب، ويكون الثابت فيه إعلان أن يصبح لبنان جزءاً أساسياً من تركيبة الاستقرار الإقليمي، والتركيز على "إعادة إعماره".

علماً أن الدول العربية الشقيقة اعتادت دوماً إغاثة لبنان. لذلك، من المتوقع أن يستطيع الاشقاء العرب مساعدة لبنان ثانيةً في إعماره وإعادة النازحين إلى مساكنهم وقراهم، كما تكرموا وساعدوا لبنان سابقاً، عام 2006م.

– التوصل إلى حلول دبلوماسية فعالة، لوضع حد نهائي لترسيم الحدود البرية بين لبنان والكيان المحتل، ومعالجة موضوع مزارع شبعا وغيرها...

3) على الصعيد الدولي العالمي، يحتاج لبنان إلى دعم دولي عاجل، لتحقيق ما يلي

– إعادة بناء اقتصاده وتحسين استقراره، من خلال استثمارات كبيرة، لإعادة تأهيل البنية التحتية وتحسين الوضع الأمني وتعزيز الاستقرار المالي والاقتصاد المحلي واستعادة الثقة في المؤسسات الاقتصادية.

– متابعة الحلول الدبلوماسية لتفادي المزيد من الضرر، وتأمين مستقبل مستدام في المنطقة.

الأمر الذي يشكل تحدياً، ويتطلب مستوى لائق من الوساطة، أي "حلاً سياسيا". ذلك لأن لا شيء من المواضيع العالقة بين لبنان وإسرائيل إلا ويمكن حله بالتفاوض والدبلوماسية.

سادساً: مستقبل الصراعات القائمة في لبنان

للحروب قاعدة لا تتغير تقريباً مهما تغير عليها الزمان، يَعرِفُ الناس دائماً متى تبدأ، وأبداً لا يعرفون متى تنتهي، فيغرق الجميع في دوامة من التكهنات والتوقعات، وتظل جميعها دون

نهاية. لذلك، يمكن أن نستشف أن تصفية "حزب الله" في لبنان وملاحقة نشطائه أينما وُجدوا، ليست نهاية المطاف بالنسبة لنتنياهو، بل هي مجرد شرط للذهاب إلى ما هو أبعد. وهذا ليس تضخيماً ولا تخويفاً، بل تحذير، لأن الأحداث الحالية في لبنان رغم صعوبتها، قد لا تكون الذروة، إذ يمكن أن تحدث تصعيدات غير متوقعة، وذلك لأسباب عدة، منها

– أن استمرار الحرب الإسرائيلية على لبنان وما تحمله من أزمة النزوح المتزايدة على باب فصل الشتاء في بلد يعيش أساساً أوضاعاً اقتصادية واجتماعية صعبة جداً، قد تعجل من مخاطر حدوث انهيار كبير لبناني داخلي.

نظراً للتخوف –مع ازدياد عدد النازحين –من حصول تداعيات خطيرة على المجتمع والدولة، قد تسفر عن حرب أهلية في لبنان (لا قدر الله). علماً أن التضامن الوطني والإنساني مع النازحين نشهده يومياً لغاية الأن.

– أن إسرائيل نفسها تعيش انقسامات داخلية وخلافات مستحكمة بين المتشددين والمعتدلين، والمتدينين والعلمانيين، وبين المتدينين أنفسهم، بين دعاة السلام وحل الدولتين، ودعاة ضم الأراضي وطرد الفلسطينيين، هذا من جهة.

وأن واشنطن – من جهة أخرى–استقرت على نهج تمثل بترك الصراع الدائر في لبنان يأخذ مساره، وقد أكدوا ذلك بقولهم: "أن أمريكا تدعم إسرائيل في شنّ هذه الهجمات، بهدف تدمير البنية التحتية لحزب الله، حتى نتمكّن في نهاية المطاف من التوصل إلى حل دبلوماسي".

لذا، من المتوقع أن يكون الأصعب على لبنان قادم، وأن تستمر إسرائيل في تدمير بنية "حزب الله"، وأن يصبح الهجوم البرّي على لبنان أشرس في حال تفاقمت الأمور في لبنان، أو مع إيران التي تعيش تحت وطأة الانتظار المُقلِق من نوعية الرد المتبادل بينها وبين الكيان الإسرائيلي المحتل.

ومما لا شك فيه، أنه في حال تنامي الصراعات، لا بد أن تؤثر على المنطقة ككل، والخاسر الأكبر سيكون لبنان الذي يصبح حينها ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية والدولية.

وبالتالي، قد يشهد لبنان موجات جديدة من الهجرة الجماعية للشباب والأسر، الأمر الذي سيسهم في زيادة أزمة نقص الكفاءات ومن الضغط على الدول المستقبلة.

نتيجة لما تقدم، تضع الحرب الإسرائيلية أمام لبنان احتمالات عدة، وهي

1) استمرار الحرب على لبنان، وهي رغبة وسياسة نتنياهو، بحرب استنزاف تهدف إلى تحقيق أهداف إسرائيل، وقوامها تحديداً تدمير إمكانات حزب الله وقدراته.

2) الانزلاق نحو حرب إسرائيلية مفتوحة مع إيران وحلفائها، حرب تُغيّر وجه المنطقة، لا يُدرك أحد تداعياتها على الشرق الأوسط.

هذا السيناريو ممكن، رغم عدم رغبة إيران في الانزلاق إلى الحرب من جهة، والضغوط الأميركية على إسرائيل لإبقاء ردات فعلها تجاه إيران مقبولة من حيث حجمها وأهدافها، من جهة أخرى.

3) العودة إلى الوضع الذي كان سائداً قبل حرب الإسناد في الجنوب، الذي كان ضابطاً للأوضاع بتطبيق محدود للقرار 1701، وذلك بخرق هذا القرار من قبل إسرائيل بشكل مستمر، مقابل وجود عسكري لحزب الله لا يظهر إلا إذا دعت الحاجة.

4) تطبيق كامل للقرار 1701، يكون بإبعاد حزب الله عسكرياً إلى شمال الليطاني، وسيطرة الجيش اللبناني على كامل المنطقة بالتعاون مع "يونيفيل".

يتطلب هذا الاحتمال التوافق بين الكبار الداعمين لطرفي الصراع، ودوراً مسهِّلاً من الأطراف الدولية المعنية. بذلك، تكون بداية العودة إلى السلام الذي يستلزم تفعيل الدولة اللبنانية بكافة مكوناتها السياسية، وتحميلها كامل مسؤولياتها الوطنية.

ختاماً، يمكن القول بأنها المرحلة الأخطر في تاريخ لبنان الحديث، وأنه وقت إنقاذ لبنان قبل فوات الأوان.

* خبير قانوني – وزارة الخارجية-دولة قطر

ماذا ينتظر لبنان: الحلول والتوافق أم التصعيد

إيقاف الحرب وانتخاب رئيس الجمهورية وتسليم سلاح حزب الله لإنهاء أزمات لبنان

على وقع القنابل وأصوات المدافع والطيران يجوب سماء لبنان معربدًا، ويلقي عليه حممًا ملتهبة تهدّم المباني، وتقتل مدنيين، وتزعزع الاستقرار وتروع الشعب وتغتال الأطفال والنساء والشيوخ وسائر أبناء المجتمع فيه، وتهجر السكان بالملايين من منطقة إلى أخرى، مهدمة منازلهم، قاطعة أرزاقهم، محرقة أرضهم وسماءهم، نكتب هذا البحث لنشره في مجلة محترمة هي (مجلة آراء حول الخليج) .

لبنان بلد العلم والثقافة والإبداع والشعر والفن والأدب. والتاريخ العريق وصانع الحرف ومؤسس الحضارة ومعلم البشرية يتعرض اليوم لمحاولات الإبادة وتقويض الوجود، على يد عدو مفرط في عداوته للإنسانية وحقوق الإنسان... لبنان التجارة وصناعة السفن وافتتاح الأسواق العالمية، ومؤسس القواعد الذي جاب العالم مستحدثًا المستعمرات الواسعة الأرجاء. وبيروت أم الشرائع ومرضعتها يهتز اليوم في كيانه ووجوده.

المحامي د. بول مرقص والقاضي د. إلياس ناصيف

لماذا؟ ما هي الأسباب وما هي النتائج المتوقعة؟ وهل ثمة آمال ببناء مستقبل زاهر، هذا ما نحاول إلقاء الضوء عليه في هذا البحث.

أولًا : أسباب الانهيار في لبنان

بدأت مرحلة الانهيار في لبنان منذ أواخر ستينات القرن الماضي، على أثر اتفاقية القاهرة التي سمحت للكفاح الفلسطيني المسلح بالقيام بعملياته العسكرية ضد الكيان الإسرائيلي الغاصب، من لبنان، وفي سنة ١٩٧٥م، حدثت فتنة في لبنان بين أبنائه وطوائفه وتحديدًا بين المسيحيين وأحزابهم من جهة، والمسلمين وأحزابهم ومعهم الكفاح المسلح الفلسطيني من جهة أخرى، استمرت ما يزيد على خمس عشرة سنة، كانت سنوات مريرة وفتن وحوادث دامية بين أبناء الوطن الواحد، قضت على مئات الألوف من أبنائه، فضلًا على الخراب والدمار في حجره وبشره إلى أن انتهت بعد مساعٍ عربية ودولية حميدة في أواخر الثمانينات من القرن الماضيٍ، حيث التقى الزعماء اللبنانيون في مدينة الطائف – السعودية، واتفقوا على إنهاء الحوادث والاقتتال، ووضعوا الشروط التي أدت فيما بعد إلى تعديل الدستور اللبناني، وقد سمي اتفاقهم هذا بـ (اتفاق الطائف).

وقد تضمن هذا الاتفاق من جملة ما تضمنه، القرار الذي قضى بحلّ الميليشيات وتسليم أسلحتها إلى الجيش اللبناني، وهذا ما حصل بالفعل حيث سلمت معظم الميليشيات سلاحها إلى الجيش اللبناني وانسحبت من الشوارع باستثناء حزب الله الذي امتنع عن تسليم سلاحه بحجة أنه مقاومة وليس ميليشيا.

وقد تزايد نفوذ هذا الحزب وتسلحه وهيمنته، حتى أخذت البيانات الوزارية تقوم على ثلاثية " الجيش والشعب والمقاومة". وتفاقم الوضع مع الزمن وازداد تسلح حزب الله بانتظام واضطراد واستمرار، حتى تمكن من تكوين ترسانة مسلحة تعجز دول كثيرة عن امتلاكها.

ولكن مصادر السلاح والنفقات العسكرية المرتفعة ليست لبنانية بل هي إيرانية. ومن المعلوم أن دولة إيران تكاد تكون من الدول العظمى في العالم ولاسيما لجهة إمكان امتلاكها سلاحًا نوويًا، ولها مصالح مختلفة ومتعددة في دول العالم، وليس بمستغربة محاولاتها تأمين مصالحها، وربما عن طريق أحزاب وميليشيات مسلحة كونتها في دول عربية، ومنها لبنان.

أما العناصر البشرية المستعملة والمستفيدة من السلاح الإيراني فهي محض لبنانية من عناصر حزب الله الذين تدربوا على القتال وهيأوا أرض لبنان وزرعوها بالأنفاق، وتمتعوا

يدّعي حزب الله بأنه مقاومة وليس ميليشيا دون أن يعطيه أي مرجع قانوني بما فيه اتفاق الطائف صفة المقاومة كحزب مسلح

بقدرات وإمكانات قتالية عالية، وبشجاعة لا تهاب الموت. واكتسبوا مع الوقت تدريبات عالية، وظنوا أنهم أصبح بإمكانهم هزيمة إسرائيل، فأصبح يحسب لهم حساب في مجالات القتال والحروب. وبالفعل فقد كان لهم فضل في انسحاب القوات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠م، واشتبكوا مع العدو الإسرائيلي في سنة ٢٠٠٦م، في معركة استمرت ما يزيد على الشهر حققوا فيها بعض النجاحات، وانتهت باتفاق دولي قضى بموجب القرار رقم ١٧٠١ بانسحاب عناصر حزب لله إلى ما بعد نهر الليطاني وبانسحاب الجيش الإسرائيلي لما بعد الحدود اللبنانية، ووضع الأراضي اللبنانية بين الحدود اللبنانية مع إسرائيل ونهر الليطاني تحت رقابة القوات الدولية التي تقوم بمؤازرة الجيش اللبناني، وكان قبل ذلك قد صدر القرار رقم ١٩٥٩ الذي قضى بتجريد حزب الله من سلاحه.

يدّعي حزب الله بأنه مقاومة وليس ميليشيا، من دون أن يعطيه أي مرجع قانوني، بما فيه اتفاق الطائف، صفة المقاومة كحزب مسلح. والمقاومة بمفهومها القانوني هي عبارة عن جماعة من المواطنين كرست نفسها لمساعدة المجتمع والجيش في حروبه بتأمين حاجات أساسية للمواطنين، على أن تكون بمؤازرة الجيش، وليس حزبًا مسلحًا ومستقلًا بترسانة من الأسلحة تفوق سلاح الدولة، ولاسيما إذا كانت مصادر تسلحه تعود لدولة أجنبية، ومن ثم يسيطر هذا الحزب بسلاحه على الدولة والمجتمع ويتحكم بانتخاب رئيس الجمهورية، وبتشكيل الحكومات.

إن حزبًا يمكنه أن يصل إلى هذه النتيجة ويقرر ما يشاء في الدولة ويفرض الحرب والسلم فيها، وينفرد باتخاذ القرارات مع دول أخرى وحتى بمساعدتها ومشاركتها في عملياتها القتالية، لا يعتبر مقاومة، بل هو دولة فعلية وإن لم تكن دستورية. وهذا ما يجعل الدولة اللبنانية بوجود حزب الله فيها، ليست دولة بالمعنى القانوني والدستوري، لأن مقومات الدولة، في الأصل، هي: الأرض والشعب والسلطة. فإذا انتفى أي ركن من الأركان الثلاثة انتفى وجود الدولة. وهذه هي الحال في لبنان بانتفاء سلطة الدولة على كل أراضيها، وتمتع حزب الله بهذه السلطة.

والواقع في لبنان هو أن حزب الله الذي تسلحه إيران، وتدفع نفقاته العسكرية، لا بد له من أن يأتمر بأمرها ويفعل ما

الحزب يقرر ما يشاء ويفرض الحرب والسلم وينفرد باتخاذ القرارات مع دول أخرى وهو بذلك دولة وإن لم تكن دستورية

تريد. هذه هي العلاقة بين حزب الله وإيران، وهذا هو السبب الأساسي في اتخاذ حزب الله قراره بمساندة حماس، دون أن تتخذ الدولة اللبنانية أي قرار بهذا الشأن، وبصرف النظر عن إجماع سائر اللبنانيين مهما اختلفت طوائفهم وأحزابهم على رفضهم حاليًا للحرب مع إسرائيل، ولاسيما لجهة عدم قدرة الدولة اللبنانية في الوقت الحاضر على دخول الحرب بسبب أوضاعها الاقتصادية والمالية ومشاكلها الداخلية المتعددة.

والنتيجة هي أن أسباب انهيار لبنان يعود إلى عوامل عدّة، من أهمها:

١. هيمنة حزب الله على الدولة اللبنانية وتسخيرها لمآربه الداخلية والخارجية.

٢. الأزمة الاقتصادية وانهيار القطاع المصرفي، وتلاعب بعض المسؤولين، وعدم صموده بوجه الفساد المستشري في مفاصل الدولة، وبالتالي ضياع الحقوق المالية والاقتصادية للشعب اللبناني، والقضاء على تعب الناس وكفاحهم من أجل عيشهم الكريم.

٣. اتخاذ حزب الله قراره منفردًا بمساندة حماس في حربها مع العدو الإسرائيلي بالرغم من معارضة سائر الفئات اللبنانية هذه المساندة وعدم قدرتها على دخول الحرب.

٤. الانقسام الداخلي بين الفئات والأحزاب اللبنانية وعجزها حتى عن انتخاب رئيس للجمهورية، في هذه الأوضاع المتردية، وبالتالي عن تشكيل حكومة، تقوم بواجباتها الدستورية وتعيد بناء المؤسسات، وتقوم بالأدوار التي تقوم بها الحكومات في سائر دول العالم.

٥. وقوع الحرب الحقيقية، حاليًا، بين حزب الله وإسرائيل وما نتج وينتج عنها من خراب ودمار، واغتيالات شملت معظم قيادات حزب الله، وتهدم المباني بعنف لم يسبق له مثيل، وقتل الأطفال والنساء والشيوخ وسائر أبناء البشر وتهجير اللبنانيين بالملايين من مناطق لبنانية الى مناطق لبنانية أخرى أو الى بلدان أخرى.وسواها من النكبات التي تحل بلبنان في الوقت الحاضر.

ثانيًا: النتائج المتوقعة

يمكن تقسيم النتائج المتوقعة إلى قسمين سلبي وإيجابي، فالنتائج السلبية تعني تصعيد القتال واستمرار الخراب والدمار والانهيار، أما النتائج الإيجابية فتعني وقف إطلاق النار ووقف الحرب وعقد الاتفاقات التي تنهي الحرب وتوقف القتال.

أ- النتائج السلبية: التصعيد

استمرار القتال بين حزب الله وإسرائيل، يؤدي إلى كوارث متعددة أقلها: تهجير سكان جنوب، وتدمير منازلهم وأرزاقهم وتحويل أراضيهم الى أراضٍ محروقة، كما تؤدي الى عدم تمكن سكان شمال إسرائيل من العودة إلى منازلهم. وأكثر من ذلك بكثير، فإن تصعيد القتال يؤدي إلى إبادة الشعب اللبناني ووضع هذا البلد في خطر وجودي، وربما تغيير خريطة الشرق الأوسط كلها إذا توسعت الحرب، ونشبت بين إسرائيل وإيران بعنف متزايد، فضلًا عن قتل العديد من العناصر الحزبية وأفراد من الجيش الإسرائيلي وما يلحق بعائلاتهم من شدائد.

ب- النتائج الإيجابية أي إيجاد الحلول والتوافق

مما لا شك فيه أن إيجاد الحلول والتوافق هي الغايات القصوى الملحة التي تسعى إليها الدول والمجتمعات فالحروب تدمير وخراب وتشرد وقتل، وانتشار الأوبئة والجهل، والاتفاقات سلام واستقرار وتقدم ونجاح وصحة وعلم وثقافة.

غير أن إيجاد الحلول وتحقيق التوافق لا يتم بسرعة وسهولة، بل يقتضي الإقدام عليه وإنجاحه التحلي بالشجاعة والاعتراف بالحقيقة، وتوخي العدالة وتحقيق المصالح بين المتحاربين. ومن أجل التوصل الى وقف إطلاق النار وإنهاء الحرب بين حزب الله وإسرائيل يقتضي اقتراح الحلول الآتية:

الحل الأول: تطبيق الاتفاقات الدولية:

في البداية لا بد من توجيه الشكر الى الدول العربية والأجنبية التي تبذل المساعي الحميدة، وتعمل أيضًا على تقريب وجهات النظر لانتخاب رئيس جمهورية في لبنان. إن الرجوع الى

تطبيق القرارات الدولية يؤدي لسحب سلاح حزب الله ويوفر السند لمنع إسرائيل من الاعتداء على لبنان ويتيح للمساعي الدولية إيجاد الحلول

الشرعية الداخلية والدولية هو السبيل الوحيد لوقف الحرب وتحقيق السلام في لبنان.

القرارات الدولية التي صدرت بشأن لبنان، وهي القرارات: ١٦٨٠ و١٩٥٩ و١٧٠١وتطبيقها يؤدي أولًا إلى سحب سلاح حزب الله من المعركة، من جهة، وتوفير السند اللازم لمنع إسرائيل من الاعتداء على الدولة اللبنانية برًا وبحرًا وجوًا من جهة ثانية. وثانيًا يتيح للمساعي الدولية والمنظمات الدولية إيجاد الحلول وتحقيق السلام الدائم والشامل.

١- في تسليم سلاح حزب الله

الخطوة الأولى نحو السلام تكون في تطبيق القرارات الدولية التي تقضي بسحب سلاح حزب الله. وهذه المسألة من أصعب الحلول الواقعية والعملية. إذ بعد عشرات السنين من التدريب على القتال والتسلح وتكوين العقيدة، يجبر حزب الله على تسليم سلاحه، فأمر كهذا لن يتم بسهولة ولاسيما ما يزال بعد كل النكبات، يعتبر نفسه قادرًا على المقاومة حتى النهاية.

فالأصح والأنسب أن يتحلى حزب الله بالشجاعة في تحقيق السلام كما تحلى بالشجاعة في القتال، ويقتنع بأن سلاحه، لن يجدي نفعًا بعد الآن وإن التضحية من أجل لبنان تستحق أن يسلم سلاحه طوعًا إلى الجيش اللبناني والعودة لممارسة الحياة السياسية، أسوة من الأحزاب اللبنانية، والحقيقة ليس الحزب وحده هو الذي يتعرض للتدمير، بل لبنان بأسره.

٢- قبول إسرائيل بوقف إطلاق النار

إن قبول حزب الله بتسليم سلاحه للجيش اللبناني طوعًا وبالإرادة الواعية، لا يعني أن إسرائيل تقبل حتمًا بوقف إطلاق النار مع ضمان عدم تكرار اعتداءاتها على السيادة اللبنانية والخروق للقرارات الدولية حتى بعد تعهد الدولة اللبنانية ومناداتها بتطبيق القرار ١٧٠١. وذلك لأن إسرائيل، بعد تمكنها من قتل المسؤولين في حزب الله، وتدمير قسم كبير من مخازن أسلحته، وعربدتها في لبنان من دون أن يتمكن أحد من صدها، قد ترى أن تطبيق القرار ١٧٠١ يفرض عليها أيضًا موجبات مهمة، لن تكون في مصلحتها، التي تقضي بتدمير ما تبقّى من قدرات حزب الله بالقوة، ولذلك، فلن تكون مستعدة في الوقت الحاضر لتطبيق القرار ١٧٠١ ووقف إطلاق النار.

٣- المساعي الحميدة والتدخل العربي والدولي والمنظمات الدولية

هنا يأتي دور المنظمات الدولية والمساعي الحميدة التي تقدم من الدول الشقيقة والصديقة، ويلاحظ أن الاهتمام الدولي بشأن وقف إطلاق النار في لبنان يبلغ شأنًا متقدّمًا، وعملًا دؤوبًا، ومساعٍ صادقة، وإن لم تكن كافية. وهذا الاهتمام قد يكون كفيلًا بالتوصّل إلى حلول مقبولة، تؤدي لعقد اتفاقات تنهي الحرب، وتضمن عدم تجددها على الأقل لوقت طويل. ولكن هذا الامر صعب أيضًا وإن لم يكن مستحيلًا.

الحل الثاني: انتخاب رئيس الجمهورية في لبنان

في الأصل، لا يعتبر انتخاب رئيس جمهورية أمرًا مستعصيًا في دولة من الدول، بل هو أمر عادي طبيعي. أما في لبنان فانتخابه صعب وقد طالت فعلًا مدة شغور سدة الرئاسة، وما ذلك إلا بسبب الانقسام بين أبناء الوطن الواحد في هذه المسالة، ولاسيما مع حزب الله الذي يسعى الى انتخاب رئيس "يحمي ظهر المقاومة". ومع ذلك فالمساعي الحميدة والدولية جاهدة في هذه المسألة، ولاسيما مع اللجنة الخماسية التي تسعى إلى إيجاد حل ملائم، ومن المسائل الخلافية المطروحة: انتخاب رئيس الجمهورية قبل وقف النار بين حزب الله وإسرائيل، أم بعده.

والاختلاف حول هذه المسألة لا معنى له، لأنه لا علاقة قانونية أو أصلية بين انتخاب رئيس الجمهورية قبل وقف إطلاق النار أم بعده. لان الأهم هو الإسراع في انتخابه، لأنه بغياب رئيس الجمهورية تتكبل الدولة، فلا مجال للمفاوضات وتوقيع الاتفاقات التي هي من سلطات رئيس الجمهورية وحده، ولا مجال لتشكيل حكومة أصلية، وتسليم حقائبها الى الوزراء المختصين، وتنظيم الإدارة في الوزارات، وإعادة تكوين المؤسسات وملء المراكز الشاغرة في القضاء والإدارة وحفظ الأمن والسلام في المجتمع، وإعادة إحياء دور المصارف وسواها من السلطات التي تمارسها الحكومات في الدول، وهذا الأمر ليس من الأمور

المستحيلة مهما اعترضته من صعوبات، بل مسألة وطنية، مهما كان تأثير ومصالح الدول في هذه المسألة. واللبنانيون مدعوون إلى اجتياز هذه المسألة وانتخاب الرئيس، ولا يحق لهم أن يطلبوا مساعدة الدول الشقيقة والصديقة في ذلك. فكيف تساعدهم إذ لم يساعدوا أنفسهم؟

أما طريقة الحل فواضحة وهي تتمثل في الرجوع إلى نصوص الدستور والعمل على تطبيقها بكل تجرد وحسن نية من قبل النواب أفراد السلطة التشريعية مع توافر الإرادات الصحيحة، تحقيقًا للمصلحة الوطنية.

ثالثًا: الأمل في بناء المستقبل

ما أضيق العيش لولا فسحة الأمل.

ومن المؤكد أن الأمل لا يموت طالما أن الإنسان حي وقد مر لبنان بأزمات وجودية سابقة خطيرة وتمكن من تجاوزها بعون الله ومساعدة الدول الشقيقة المخلصة والأمل كبير في تجاوز الحرب التي يمر بها حاليًا.

وإذا كان يقتضي الخيار بين الحلول والتوافق أو التصعيد فمن التعقل والحكمة اختيار الحلول والتوافق وليس التصعيد، وذلك لأسباب عدّة من أهمها: أن الحرب بين حزب الله وإسرائيل ستجر ويلات متصاعدة على لبنان والشعب اللبناني، حتى ولو كان حزب الله ما يزال في موقع يخوله لاستمرار في المقاومة ضد العدو الإسرائيلي، فالمقاومة لن تقضي على إسرائيل، والقضاء عليها ليس مسألة موكوله إلى حزب الله وحده ولا حتى الى لبنان، بل هي مسألة عربية شاملة، وانفراد حزب الله بالحرب وحتى لبنان الذي يمر بمرحلة إنهيار حاليًا، هو نوع من الانتحار. واستمرار المقاومة هو تهديم لبنان وتشرد أهله، ولذلك فإن التعقل والحكمة تستوجبان اختيار الحلول والتوافق.

ولكن هذا الاختيار ليس سهلًا ويقتضي لتحقيقه تضحيات جسيمة وشجاعة في اتخاذ المواقف والاعتراف بحقيقة ما وصلت إليه الحال، ومواجهة الأزمات الوجودية والإنسانية الناشئة في حالة الحرب وفقًا للاقتراحات الآتية:

أ- العمل على وقف إطلاق النار وإنهاء حالة الحرب

يقتضي لوقف إطلاق النار وبالتالي إنهاء حالة الحرب القيام بما يأتي:

١- تطبيق القرارات الدولية المتخذة حاليًا والتي قد تتخذ مستقبلًا تطبيقًا كاملًا لأنه لا مصلحة للبنان في عدم التقيد بالشرعية الدولية.

٢- العمل بجهد صادق على انتخاب رئيس للجمهورية فورًا ومن ثم تشكيل الحكومة، وتفعيل المؤسسات ليتمكن لبنان من إعادة بناء دولته.

٣- القيام بكل المساعي اللازمة الوطنية والدولية وبالتعاون مع الدول العربية الشقيقة والدول الصديقة على وقف إطلاق النار، وتفعيل المفاوضات لإنهاء الحرب، واجتماع المكونات اللبنانية على الطلب صراحةً من حزب الله بتسليم سلاحه طوعًا إلى الجيش اللبناني والإقلاع عن المقاومة المسلحة، وتحويلها إلى مقاومة موقف وفكر ورأي سديد في ضوء مصلحة لبنان والشعب اللبناني وأن يحظى بضمانات دولية تمنع إسرائيل من الاعتداء عليه وعلى لبنان.

ب- طلب المساعدة في إعادة الإعمار وإعادة السكان المهجرين إلى منازلهم

لقد خلفت الحرب بين حزب الله وإسرائيل دمارًا وخرابًا هائلين يفوقان قدرة لبنان وحده حتى لو كان في عزه الاقتصادي فكيف به إذا كان في حالة إنهيار اقتصادي. فحزب الله يقاوم ولكنه لم يكن في وضع يحمي فيه أبناء الجنوب وأبناء الضاحية وسواهم ممن هدمت منازلهم وسويت بالأرض، وتشردوا .... وفي هذا المجال لا بد من توجيه الشكر الخاص إلى الدول العربية الصديقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات وقطر والأردن وسواها من الدول العربية لتقديم ما يحتاجون إليه من مساعدات.

حزب الله يحارب ولكن الدولة اللبنانية والشعب اللبناني يسدّد فاتورة باهظة تفوق الطاقة على تحمّلها. إن الدول العربية والخليجية منها بصورة عامة لم تتأخر يومًا عن مساعدة لبنان في محنه وأزماته، هكذا فعلت في حرب ٢٠٠٦م، وهكذا تفعل حاليًا، في حين أن حزب الله يناصبها التخوين وهذا ظلم بحقها.

إن الدول العربية لن تتوانى عن مساعدة لبنان، شرط أن تتمكن الحكومة اللبنانية من اتخاذ زمام المبادرة في حكم لبنان وأن تتحلى بالشجاعة وبقوة الحق وبحماية شعبها وترقب مستقبله وإتمام حاجاته ليعود لبنان وينهض.

* مكتب AICITSUJ للمحاماة والاستشارات القانونية

تكاليف الحروب والنزاعات المسلحة في العالم العربي وتحديات إعادة الإعمار

ضرورة إنشاء هيئات لإنفاذ القانون وتعزيز الأمن وإبعاد الميليشيات للتعافي الاقتصادي بعد الحروب

شهد العالم العربي خلال العقدين المنصرمين جملة من الحروب والنزاعات التي كانت لديها تداعيات هائلة لم تقتصر على الجانب الإنساني إنسانية فحسب بل كانت لها تداعيات اقتصادية، فموجة الربيع العربي قادت إلى كوارث اقتصادية في الدول العربية التي واجهت وتواجه موجات من الصراعات والنزعات لم تقف حدودها عند تلك الدول بل امتد أثرها على الدول التي تشهد أي صراعات، بل وحتى اقتصادات الدول المجاورة للعالم العربي كالاقتصاد التركي والاقتصاد الإيراني والاقتصاد الأثيوبي.

أ.د نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وتتعدد وتتنوع الانعكاسات السلبية للحروب والنزاعات المسلحة على الاقتصادات العربية ما بين انكماش اقتصادي وارتفاع معدلات البطالة ونسب الفقر وتقلص حجم السكان النشيطين اقتصادياً ومهاراتهم نتيجة الوفاة والعوق والتهجير القسري، وتدبير البنى التحتية، وتدمير القواعد الإنتاجية، وارتفاع فاتورة الواردات، وانهيار منظومة التجارة الداخلية والخارجية التي كانت معروفة قبل الحرب ، علاوة على خسائر كبيرة جداً في سداد فواتير تنفيذ العمليات المرتبطة بالنزاعات، ومن ثم ارتفاع حجم الإنفاق العسكري، حيث تُعد منطقة الشرق الأوسط إحدى أكثر المناطق على الصعيد العالمي في الإنفاق العسكري الذي وصل إلى (٢٥٢) مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٣م، بارتفاع قدره (١٢٪) مقارنة مع الإنفاق عام ٢٠٢٢م.

سنتناول في هذا المقال الآثار الاقتصادية للحروب والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية وبيان تكلفتها والتحديات التي تواجه إعادة إعمار ما دمرته الحروب لاسيما في الدول التي لا تمتلك الموارد المالية كسوريا واليمن ولبنان وفلسطين.

أولا-آثار الحروب والنزاعات المسلحة على الاقتصادات العربية بعد الربيع العربي

يشهد الاقتصاد الكلي في الدول التي تمر بنزاعات مسلحة انكماشاً اقتصادياً غير مسبوق، علاوة على ارتفاع معدلات التضخم، أي أنه يدخل فيما يعرف بظاهرة الركود التضخمي التي بدأت تظهر في منتصف سبعينات القرن المنصرم، كما تنخفض معدلات الاستثمار بشكل حاد، واتساع رقعة الفقر والبطالة لاسيما بين الشباب، علاوة على انهيار إمكانيات الدول في تمويل النفقات العامة. وأشارت دراسة عملية شملت بلدان شهدت حروب مختلفة، إلى أن التباطؤ بالنمو في إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي في هذه البلدان قد وصل إلى نقطتين مئويتين أو أكثر. كما تشير دراسة أجرها البنك الدولي إلى وجود تباطؤ في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في سوريا بنسبة (١٠٪) سنوياً في المتوسط، خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤م)، وفقد الاقتصاد اليمني ما يعادل نسبة (٣٨٪) قبل بداية الحرب عام ٢٠١٥م، وشهد الاقتصاد العراقي انخفاضاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٣٪) منذ عام ٢٠١٣م.

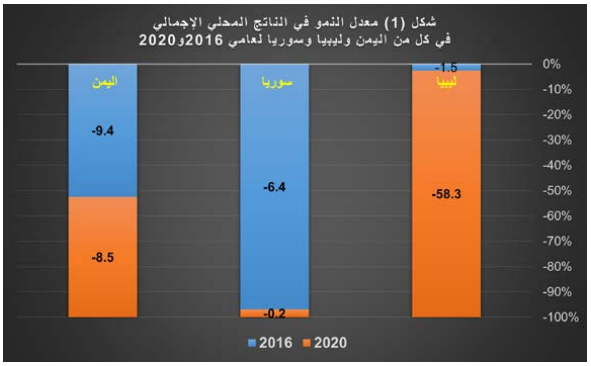

أعلنت الأمم المتحدة أنها تقدّر كلفة إعادة إعمار قطاع غزة بما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار نتيجة حجم الدمار الهائل وغير المسبوق فيه بعد سبعة أشهر من الحرب، كما توقعت استمرار إعادة بناء المنازل في القطاع إلى القرن المقبل.

وأوضح التقييم، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن غزة بحاجة إلى "قرابة ٨٠ عاماً لاستعادة جميع الوحدات السكنية المدمرة بالكامل". ولكن التقرير ذكر أنه في أفضل سيناريو ممكن، بحيث يتم تسليم مواد البناء بشكل أسرع خمس مرات مما كان عليه الأمر في الأزمة السابقة عام ٢٠٢١م، فإن ذلك سيتيح إعادة الإعمار بحلول عام ٢٠٤٠م.

أن إعادة بناء المنازل في قطاع غزة يمكن أن تستمر إلى القرن المقبل إذا سارت الوتيرة بنفس توجه إعادة الإعمار في الصراعات السابقة. وأشار التقرير إلى أن القصف الإسرائيلي المستمر منذ نحو سبعة أشهر سبّب خسائر بمليارات الدولارات وأدى لتحول العديد من المباني الخرسانية المرتفعة في القطاع المكتظ بالسكان إلى أكوام من الركام. وتظهر بيانات فلسطينية أن نحو ٨٠ ألف منزل دُمرت نتيجة الحرب الإسرائيلية على غزة.

وأوضح التقييم، الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن غزة بحاجة إلى "قرابة (٨٠) عاماً لاستعادة جميع الوحدات السكنية المدمرة بالكامل". ولكن التقرير ذكر أنه في أفضل سيناريو ممكن، بحيث يتم تسليم مواد البناء بشكل أسرع خمس مرات مما كان عليه الأمر في الأزمة السابقة عام ٢٠٢١م، فإن ذلك سيتيح إعادة الإعمار بحلول عام ٢٠٤٠م، ويقدم تقييم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من التوقعات بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي للحرب استناداً إلى مدة الصراع الحالي، مع توقع عقود من المعاناة المستمرة. إن "المعدلات غير المسبوقة من الخسائر البشرية، والدمار الجسيم والزيادة الحادة في الفقر في مثل هذه الفترة القصيرة ستؤدي إلى أزمة إنمائية خطيرة تهدد مستقبل الأجيال القادمة". وأشار التقرير إلى أنه في حال استمرار الحرب تسعة أشهر، فمن المتوقع أن يزداد الفقر بين سكان غزة من (٣٨,٨٪) نهاية عام ٢٠٢٣م، إلى (٦٠,٧ ٪)، مما يُدخل جزءاً كبيراً من أبناء الطبقة الوسطى إلى ما دون خط الفقر.

ليبيا:

يشير تقرير صادر عن منظمة الإسكوا إلى أن هناك عوامل أدت إلى تفاقم الخسائر الاقتصادية، مثل تدمير الأصول الرأسمالية في قطاعات كالقطاع النفطي والبناء والزراعة والتصنيع، وتراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وتحويل الموارد عن الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية إلى الإنفاق العسكري. ويوضح التقرير أيضًا أن آثار الصراع في ليبيا تعدت اقتصاد البلاد لتطال اقتصادات البلدان المجاورة مثل الجزائر وتونس ومصر والسودان، التي تربطها بليبيا علاقات اقتصادية واسعة على مستويات التجارة والاستثمار والعمالة.

وينذر التقرير بأن كلفة الصراع سترتفع بشكلٍ حاد إذا لم يُوَقَّع اتفاق سلام في السنوات المقبلة. فوفقاً لتقديرات الإسكوا، إذا استمرّ الصراع حتى عام ٢٠٢٥م، قد يضيف ما يساوي

(٢٥٢) مليار دولار الإنفاق العسكري لمنطقة الشرق الأوسط عام ٢٠٢٣بارتفاع قدره (١٢٪) مقارنة مع الإنفاق عام ٢٠٢٢

(٤٦٢) مليار دولار أمريكي على الكلفة الاقتصادية، أي ٨٠٪ من الكلفة في السنوات العشر الماضية.

لبنان:

وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أضاف تصاعد الأعمال العدائية في العام ٢٠٢٤ مزيداً من الضغط على الاقتصاد اللبناني الهش، الذي يعاني أساساً من تبعات أزمات متتالية منذ العام ٢٠١٩. إذ من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (٩,٢٪) مقارنة بسيناريو عدم حدوث الحرب، ما يشير إلى خسائر فادحة في النشاط الاقتصادي نتيجة الصراع، بلغت قيمتها نحو ٢ مليار دولار.

كبّد الصراع بين ميليشيا حزب الله وإسرائيل الاقتصاد اللبناني خسائر وأضرارًا بلغت قيمتها (٨,٥) مليار دولار على مدى الأشهر الـ ثلاث عشر المنصرمة، وفقًا لتقييم أولي أجراه البنك الدولي. وقال البنك الدولي في تقرير صدر، منتصف نوفمبر ٢٠٢٤، إن لبنان، الذي مزقته سنوات من الأزمة الاقتصادية عانى من أضرار في الهياكل المادية وحدها بلغت (٣,٤) مليار دولار وخسائر اقتصادية وصلت إلى (٥,١) مليار دولار منذ اندلاع الأعمال العدائية في أكتوبر ٢٠٢٤.

تسببت الحرب بالفعل في أضرار اقتصادية كبيرة: فمن المقدر أنها خفضت نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبنان بنسبة (٦,٦٪) على الأقل في عام ٢٠٢٤، ما يفاقم الانكماش الاقتصادي الحاد المستمر على مدى خمس سنوات والذي تخطى (٣٤٪) من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. وذكر البنك الدولي أن ما يقدر بحوالي (١٦٦) ألف عامل فقدوا وظائفهم، وأن ما يناهز (١٠٠) ألف منزل تضرر جزئياً أو كلياً، بقيمة تصل إلى (٣,٢) مليار دولار من الخسائر والأضرار، إلى جانب خسائر تعطل التجارة والزراعة والتي تقدر بأكثر من ٣ مليارات دولار.

وتتطلب عملية إعادة الإعمار ما بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار، بينما تتكبد قطاعات حيوية خسائر جسيمة، منها مؤسسات صحية وتعليمية دُمرت بالكامل. ومن المتوقع أن ترتفع فاتورة إعادة إعمار لبنان مع استمرار العمليات العسكرية والتدمير المُمنهج للبنية التحتية لكافة المناطق التي تتواجد فيها ميليشيات حزب الله التي اختطفت الدولة اللبنانية.

سوريا:

تُقدّر قيمة الدمار المادي لرأس المال بنحو ١١٧,٧ مليار دولار، والخسارة في الناتج المحلي الإجمالي بمبلغ ٣٢٤,٥ مليار دولار، مما يضع تكلفة الاقتصاد الكلي للصراع عند نحو ٤٤٢ مليار دولار. بالرغم من ضخامة هذا الرقم، إلا أنه لا يلخص حجم معاناة السكان الذين تم تسجيل (٥,٦) مليون شخص منهم كلاجئين، و(٦,٤) مليون كنازحين داخلياً، و(٦,٥) مليون يعانون من انعدام الأمن الغذائي، و(١١,٧) مليون لا يزالون بحاجة إلى شكل واحد على الأقل من أشكال المساعدة الإنسانية".

تشير الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الغربية إلى أن هناك حاليًا أكثر من (١٣) مليون سوري بحاجة للمساعدة الإنسانية والحماية وإن (٨٠٪) تقريبًا من السكان يعيشون في فقر. إن (٨٢٪) من الأضرار الناجمة عن الصراع تراكمت في سبعة من أكثر القطاعات كثافة في رأس المال وهي: الإسكان والتعدين والنقل والأمن والتصنيع والكهرباء والصحة.

وفيما يتعلق بالتبادل التجاري، يشير التقرير إلى أن الصادرات السورية شهدت انهياراً، من (٨,٧) مليار دولار عام ٢٠١٠م، إلى (٠,٧) مليار دولار في عام ٢٠١٨م، مما تسبب باضطرابات في الإنتاج وسلاسل التجارة. ومن العوامل التي ساهمت في هذا الانهيار: الأضرار التي لحقت بالبنية التحتية والعقوبات الاقتصادية التقييدية الأحادية التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى هروب رأس المال المادي والبشري. ويشير التقرير إلى أن الواردات لم تشهد انهياراً مماثلاً، مما أدّى إلى اتساع العجز التجاري وخلق ضغوط متزايدة على قيمة الليرة السورية.

السودان:

شهد الاقتصاد السوداني انكماشاً بنسبة (٤٠٪) عام ٢٠٢٣م، مع توقعات بارتفاع هذه النسبة خلال العام ٢٠٢٤، فضلاً عن

قدرت الأمم المتحدة كلفة إعادة إعمار غزة من ٣٠ إلى ٤٠ مليار دولار وتوقعت استمرار إعادة بناء منازل القطاع إلى القرن المقبل

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: غزة بحاجة إلى "قرابة (٨٠) عامًا لاستعادة جميع الوحدات السكنية المدمرة بالكامل"

تدهور كبير في قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي من (٥٧٠) جنيهاً سودانياً قبل اندلاع الحرب إلى نحو (٧٤٠) جنيهاً في نوفمبر ٢٠٢٤م، وتشير تقديرات المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية إلى أن خسائر تبلغ نحو (١٥) مليار دولار فاقد من الناتج المحلي للسودان، أي ما يعادل نحو (١٥٪) منه، في عام ٢٠٢٣م، وكان النصيب الأكبر من الدمار في القطاع الصناعي الذي فقد (٧٠٪) منه مدخلات الإنتاج والقوى العاملة، بينما تأثر القطاع الزراعي بنسبة نحو (٢٠٪)، أما القطاع الخدمي فقد بلغت نسبة الخسائر فيه نحو (٥٠٪) تقريبًا، وخسر أكثر من (٥) ملايين سوداني عملهم في القطاع الخاص لاسيما في ولاية الخرطوم.

اليمن

تشير بعض التقديرات الاقتصادية إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي اليمني بصورة كبيرة خلال السنوات ٢٠١٥-٢٠١٨م، جرَّاء الحرب والصراع؛ حيث قُدِّرت الخسارة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بحوالي ٤٧,١٪، بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال سنوات الحرب الأربع قد خسر ما يقارب ٥٠ مليار دولار، وترجع الزيادة في خسائر الناتج المحلي الإجمالي باليمن مقارنة بالدول الأخرى إلى ترافق الحرب مع حالة من الحصار البري والبحري والجوي المفروض على اليمن.

في جانب الموازنة العامة للدولة، تشير تقارير وزارة المالية إلى تراجع الإيرادات العامة للدولة بحوالي ٥٠٪ خلال العام ٢٠١٥م، و٦٠٪ خلال عام ٢٠١٦م؛ حيث تراجعت الإيرادات العامة من حوالي ٢,٢ تريليون ريال يمني في عام ٢٠١٤م، إلى حوالي ١,١ تريليون في عام ٢٠١٥م، ثم إلى ٩٠٠ مليار ريال فقط في عام ٢٠١٦م، (وصل سعر الصرف للريال اليمني في بداية أغسطس ٢٠١٨ إلى حوالي ٥٥٠ ريالًا/دولار). ويعود ذلك بصفة أساسية إلى توقف إنتاج وتصدير النفط والذي تُمثل عوائده قرابة الـ (٥٠٪) من إجمالي الإيرادات، فضلًا عن تعليق المساعدات الخارجية للموازنة العامة.

ونتيجة لتراجع الإيرادات فقد انكمشت النفقات العامة هي الأخرى وبنسبة تصل إلى ٣٦٪ عام ٢٠١٦م، مقارنة بعام ٢٠١٤م، مع العلم بأن انقسام البنك المركزي اليمني بين صنعاء وعدن قد عمل على تعطيل الموازنة العامة للدولة خلال العامين ٢٠١٧ و٢٠١٨م، لتواجه بذلك الموازنة العامة أزمة سيولة أسهمت في توقف دفع رواتب نسبة كبيرة من الموظفين والمتقاعدين وبالذات في المحافظات الخاضعة لسيطرة ميليشيا الحوثي ولقرابة العامين.

ومع توقف تدفق إيرادات الصادرات النفطية والغازية إلى خزينة الدولة جرَّاء توقف الإنتاج والتصدير، عمل البنك المركزي على سحب الاحتياطيات الخارجية لتغطية واردات السلع الأساسية؛ حيث تراجع الاحتياطي النقدي الخارجي من ٤,٢ مليارات دولار نهاية العام ٢٠١٤م، إلى (٤٨٥) مليون دولار فقط نهاية العام ٢٠١٦م؛ الأمر الذي أسهم في تدهور قيمة العملة المحلية بصورة كبيرة، فضلًا عن ارتفاع معدل التضخم وبصورة كبيرة.

أشار مسح تأثير الأزمة اليمنية على القطاع الخاص الذي أعدته وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة كانت الأكثر تضررًا من النزاع وبنسبة تصل إلى ٣٤٪ من إجمالي الشركات مقارنة بحوالي ١٧٪ من الشركات الكبيرة. كما أن الشركات العاملة في مجال الخدمات كانت الأكثر تضررًا حيث توقف حوالي ٣٥٪ منها عن العمل مقارنة ببقية الشركات العاملة في القطاعات الأخرى.

غالبًا ما تشير تقارير برنامج الغذائي العالمي إلى وجود حوالي (٢٢,٢) مليون شخص يحتاجون إلى مساعدات إنسانية يشكِّلون (٧٥٪) من إجمالي عدد السكان، منهم (١١,٣) مليون شخص في حاجة ماسَّة وشديدة للمساعدات الإنسانية منهم (٨,٤) ملايين شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي ويواجهون خطر المجاعة بمن فيهم (٣) ملايين نازح في الداخل.

فلسطين:

قدر المكتب الإعلامي الحكومي بقطاع غزة الخسائر المالية الأولية المباشرة بنحو (٣٣) مليار دولار. ومنذ طوفان الأقصى دمرت إسرائيل بشكل ممنهج القطاع الاقتصادي بما

ارتفعت نسبة الفقر في غزة إلى ١٠٠٪ وكانت ٥٠٪ قبل الحرب وفق أرقام المرصد الأورمتوسطي لحقوق الإنسان

فيه المنشآت والمصانع والمزارع وأسواق الأسماك، مما تسبب في خسائر مالية واقتصادية كبيرة جدًا لا يمكن تعويضها بسهولة، ناهيك عن الخسائر البشرية التي لا يمكن تعويضها. وفيما يلي أبرز معالم هذه الخسارة

- تسببت الحرب بحلول يناير٢٠٢٤م، في فقدان نحو ثلثي الوظائف التي كانت موجودة قبل اندلاعها، وفق تقرير الأونكتاد.

- ارتفعت نسبة البطالة في القطاع من (٤٥٪) قبل الحرب إلى ٨٠٪ بعدها، وفق تقرير لمنظمة العمل الدولية في يونيو ٢٠٢٤م.

- ارتفعت نسبة الفقر في القطاع -بحسب تقرير أونكتاد-إلى ١٠٠٪، وقد كانت ٥٠٪ قبل الحرب، وفق أرقام المرصد الأور متوسطي لحقوق الإنسان.

- تضرر ما نسبته ٨٠٪-٩٦٪ من الأصول الزراعية في القطاع، بما في ذلك أنظمة الري ومزارع الماشية والبساتين والآلات ومرافق التخزين، مما أدى إلى شل القدرة على إنتاج الغذاء وتفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي المرتفعة بالفعل، وفق أونكتاد.

- توقفت نحو (٨٢٪) من الشركات في قطاع غزة، التي تشكل محركاً رئيسياً للاقتصاد.

- حولت آلة الحرب الإسرائيلية مناطق وأحياء سكنية كاملة إلى كومة من الركام مستهدفة بذلك المباني والأبراج السكنية والمؤسسات الحكومية والخاصة والمصانع والمعامل والمتاجر، مما أثر بشكل كبير على اقتصاد القطاع.

- تسبب القصف في تدمير أكثر من (٧٥٪) من القطاع الإسكاني والمستشفيات والمدارس والكنائس.

- دمر الجيش الإسرائيلي من أصل (٤٠٠) ألف وحدة سكنية في القطاع نحو (١٥٠) ألف وحدة بشكل كلي و(٢٠٠) ألف وحدة جزئياً، وقد تسبب في تحول (٨٠) ألف وحدة لأماكن غير صالحة للسكن، علماً بأن نسبة العجز الإسكاني ١٢٠ قدر بنحو ألف وحدة سكنية حتى مطلع عام ٢٠٢٣م.

وتضمن تقرير منظمة العمل تصوراً لما قد تعنيه تلك الخسائر للاقتصاد الفلسطيني في عام ٢٠٢٤م، على ضوء التطورات الراهنة. وفقا لسيناريوهين تضمنهما التقرير وفق ما مبين في الجدول أدناه

جدول (١) الخسائر التي سيتكبدها الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الحرب على غزة

المؤشر	سيناريو وقف الحرب مارس ٢٠٢٤	سيناريو وقف الحرب يونيو٢٠٢٤
درجة الانكماش الاقتصادي	٪١٠	٪١٥
درجة الانخفاض في دخل الفرد	٪١٢	٪١٧
معدل البطالة السنوي المتوقع	٪٤٢,٧	٪٤٥,٥

ويلاحظ من الجدول أعلاه بأن الاقتصاد الفلسطيني سيتكبد خسائر هائلة وسيحتاج ربما إلى أعوام أو عقود حتى تتم معالجتها من أجل التخفيف من آثار تلك الخسائر البالغة، فإن هناك حاجة لحلين، أولهما سياسي "وهو وقف الحرب بشكل كامل ووقف الصراع لكي نستطيع القيام بالعمل الإنساني والتنموي بشكل جيد".

والحل الثاني هو حل اقتصادي الذي من خلاله يجب على الجهات كافة أن تعمل معًا من أجل وضع استراتيجيات اقتصادية تهدف ليس إلى دعم النمو الاقتصادي في فلسطين فحسب، بل أيضاً إلى خلق وظائف لائقة توفر أجوراً لائقة للعمال في بيئة عمل لائقة.

وأكدت أن تلك الجهود يجب أن تركز على تقديم الدعم للعمال، والنظر كذلك إلى حاجات الشركات، والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص، والمؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم التي تضررت بشكل كبير.

ثانياً-تكاليف إعادة الإعمار:

يتطلب إحلال السلام وتحقيق الاستقرار في الدول العربية التي شهدت نزاعات مسلحة وحروب إلى تخصيص مبالغ كبيرة لإعادة بناء ما دمرته الحروب وقد قدرت المنظمات الدولية هذه المبالغ بنحو (٤٣٤) مليار دولار وفق تقديرات أولية والجدول التالي يُبين ذلك.

شكل (٢) تقديرات إعادة الإعمار في الدول العربية التي شهدت صراعات ونزاعات مسلحة

يتطلب السلام في ليبيا وضع خطة لإعادة البناء والإنعاش تقوم على حوكمة اقتصادية فعالة وشفافة وإعادة تأهيل للقطاعات المتضررة من الصراع. ودعا إلى تعزيز النمو والاستثمار من خلال برامج إعادة إعمار طارئة قصيرة المدى وإصلاح للمؤسسات على المدى الأبعد.

إن قيمة التمويل المطلوب لإعادة إعمار ليبيا نحو ١١١ مليار دولار خلال السنوات العشر المقبلة، إن مصادر التمويل الأساسية لعملية إعادة إعمار البلاد تتمثل بالحكومة الليبية، بالإضافة لمن ساهم شركاء التنمية من المؤسسات الدولية إلى جانب القطاع الخاص وتأمل الحكومة الليبية الاستفادة من الخبرات العالمية في مجال إعادة الإعمار وإدخال الدول المهمة صاحبة التجارب الرائدة من حيث الخبرة ورأسمال والموارد البشرية واليد العاملة المؤهلة.

وتشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأولية لإعادة بناء كلّ ما دمّر في غزة بنحو (٤٠) مليار دولار وأكدت أن التعافي من الدمار الهائل وغير المسبوق الذي لحق بالقطاع بسبب العدوان الإسرائيلي الممتد قد يستغرق ٨٠ عاماً. وسيكون قطاع الإسكان هو الأكثر كلفة في عملية إعادة البناء بنسبة (٧٢٪) من التكاليف الإجمالية، تليه البنية التحتية للخدمات العامة مثل المياه والصحة والتعليم بنسبة (١٩٪). إلى تعرض ٣٥٠ ألف وحدة سكنية لدمار كلي أو جزئي في غزة، وأنه بافتراض أن ١٥٠ ألفاً منها ستحتاج إلى إعادة البناء بمتوسط تكلفة يبلغ ١٠٠ ألف دولار للوحدة، فهذا يعني (١٥) مليار دولار للوحدات السكنية.

وصفوة القول، فإن إعادة الإعمار تعتبر عملية سياسية واقتصادية تنطوي على إعادة بناء الدولة وإعادة تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد انتهاء الصراع. عليه، يُعد التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية أساسيًا لتحديد آفاق الاستقرار في مرحلة ما بعد الحرب، خصوصاً في بيئة العالم العربي التي تعجّ بالتنافس الإقليمي.

ومن المثير للدهشة أنه حتى الدول الغنية بالنفط، كليبيا والعراق، لن تتمكن على الأرجح من استغلال ثرواتها من أجل تحقيق عملية إعادة إعمار ناجحة من دون معالجة مشاكل مؤسساتية رئيسة تشمل ضمان وحدة وسلامة الهيئات الوطنية المسؤولة عن إنتاج النفط وإدارة الإيرادات النفطية. وقد يكون الفساد المستشري في المؤسسات العامة، والديناميكيات المستمرة لاقتصاد الحرب يعيق إيجاد الحل الذي يؤمن السلام المستدام. ففي ليبيا مثلًا، أدى الصراع بين شرق البلاد وغربها إلى شلّ القطاع النفطي لأشهر عدة. ونفس الحال في العراق، تعيق الخلافات بين بغداد وحكومة إقليم كردستان التي تتمتع بحكم ذاتي إمكانية استغلال ثروات البلاد النفطية لتمويل إعادة الإعمار.

وينطبق ذلك بشكل أكبر على البلدان الفقيرة بالنفط كسورية واليمن والسودان ولبنان، حيث الموارد غير متوفرة بسهولة. وستحتاج هذه الدول أيضًا إلى إحراز المزيد من التقدّم على الصعيد المؤسساتي، أي عليها إنشاء هيئات ذات مصداقية لإنفاذ القانون وتعزيز أمن الأفراد وحماية الأملاك. ومن شأن هذه التدابير أن تزيد احتمال تحقيق تعافٍ اقتصادي مستدام بعد الحرب، لكن هذا الأمر مستبعد في ظل غياب أي عملية سياسية بعيدة عن سطوة الميليشيات التي لا زالت تمتلك نفوذاً يفوق نفوذ الحكومات في تلك البلدان.

* أستاذ الاقتصاد السياسي بالمعهد الدبلوماسي - دولة قطر

الشـــرق الأوســـط: نزوات الشـــرعية والعـــدالة

الحل طويل الأمد يتطلب معالجة الاحتلال والنزاعات الإقليمية والحاجة ملحة لوقف إطلاق النار في غزة

اكتسب م. ل. ر. سميث شهرة واسعة، باعتباره أحد أشهر المشتغلين في النظرية الاستراتيجية. حيث يؤكد على أن أي محاولة، لفهم طبيعة النظرية الاستراتيجية بشكل مترابط، تنطوي على ظروف عدم اليقين. كما يركز على حقيقة مفادها أن النظرية الاستراتيجية لا تتعلق بالقوة العسكرية، بقدر ما تنطوي على نهج شامل يزن فيه الفاعلون السياسيون الوسائل لتحقيق غاياتهم. فرضية اتخاذ القرار المتبادل يؤكد سميث من خلالها على أن القرارات الاستراتيجية، تُتخذ دائمًا في بيئة تعمل فيها جهات فاعلة متعددة لتحقيق مصالحها. ويتطلب القرار المتبادل وضع استراتيجيات تأخذ في الاعتبار الاستجابة المحتملة وتصرفات الآخرين. وهذا يجعلها قابلة للتطبيق بشكل شائع في مجال الأعمال وعلى المستوى الدولي أيضًا. هذه تقدم في منظورها الشامل، إطاراً تحليلياً لفهم آليات اتخاذ القرار في منطقة معقدة للغاية مثل الشرق الأوسط، حيث تندلع الأزمات ويستمر البحث عن الحلول بلا نهاية.

أ.د. إسماعيل نوري الربيعي

وتؤكد الفرضية على الترابط بين القرارات التي تتخذها جهات فاعلة مختلفة ـ الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية ـ إلى جانب القرار المتخذ وفقاً لردود الفعل المتوقعة من الآخرين. حيث التنافس الجيوسياسي الشديد، مما يضع إيران في مواجهة إسرائيل. وكل تحرك تقوم به كل دولة مشروط بالتهديدات، والفرص المتصورة التي ينظر إليها من خلال منظور جيرانها، مما يخلق شبكة من الترابط المتبادل التي تنتج توترات متصاعدة. والمثال الأكثر رمزية هو الطموحات النووية لإيران، التي تنظر إليها إسرائيل باعتبارها تهديداً. الكيانات الفاعلة غير الحكومية مثل حزب الله، والجماعات المسلحة العديدة في سوريا والعراق تشكل بيئة أكثر تنوعًا لصنع القرار. وتتمتع هذه الجهات الفاعلة أحيانًا بنفوذ هائل على سلوك الدولة ــ كما يتبين من الطريقة التي تشكل بها قدرات حزب الله السياسية والعسكرية.

ترتبط عمليات صنع القرار في الشرق الأوسط بالمظالم التاريخية والروايات الثقافية. على سبيل المثال، أصبح الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني الآن، متشابكًا مع الروايات التاريخية التي تجعل عملية السلام أكثر صعوبة في تحقيقها. لأن هذه تصورات راسخة بعمق حول الشرعية والعدالة على جانبي النزاع. إن الاعتماد على صادرات النفط في هذه المنطقة ينتج عنه نقاط ضعف مالية تؤثر على قرارات. إن المشاركة الدولية تعني أن القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة وروسيا والصين لديها مصالح متنافسة خاصة بها، مما يزيد من التعقيدات داخل الديناميكيات الإقليمية. وإلى هذا الحد، فإن الدعم الأمريكي لإسرائيل يحدد الاستراتيجيات الفلسطينية ويؤثر على موقف إيران الإقليمي، وهي الحالة التي يؤدي فيها التدخل الدولي إلى تفاقم الصراعات المحلية.

القيم والسلوك السياسي

فرضية سميث حول فهم أنظمة القيم توفر إطاراً واسعاً يحدد كيف يمكن فحص السلوكيات السياسية، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط المعرضة للصراعات. وتفترض هذه الفرضية أن نظام القيم هو الذي يحرك في الواقع تصرفات صنع القرار لدى الجهات الفاعلة السياسية. وتتشكل أنظمة القيم هذه من خلال السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية للجهات الفاعلة وتشكل وجهة نظرها تجاه الأهداف والوسائل.

حيث تكون الخبرة التاريخية والهوية الوطنية والمعتقدات الأيديولوجية بمثابة الأساس، الذي تستند إليه أنظمة القيم لدى الجهات الفاعلة السياسية. وهذه بدورها تحرك المصالح والأهداف، وبالتالي تشكل الأرضية التي يتم عليها، فحص

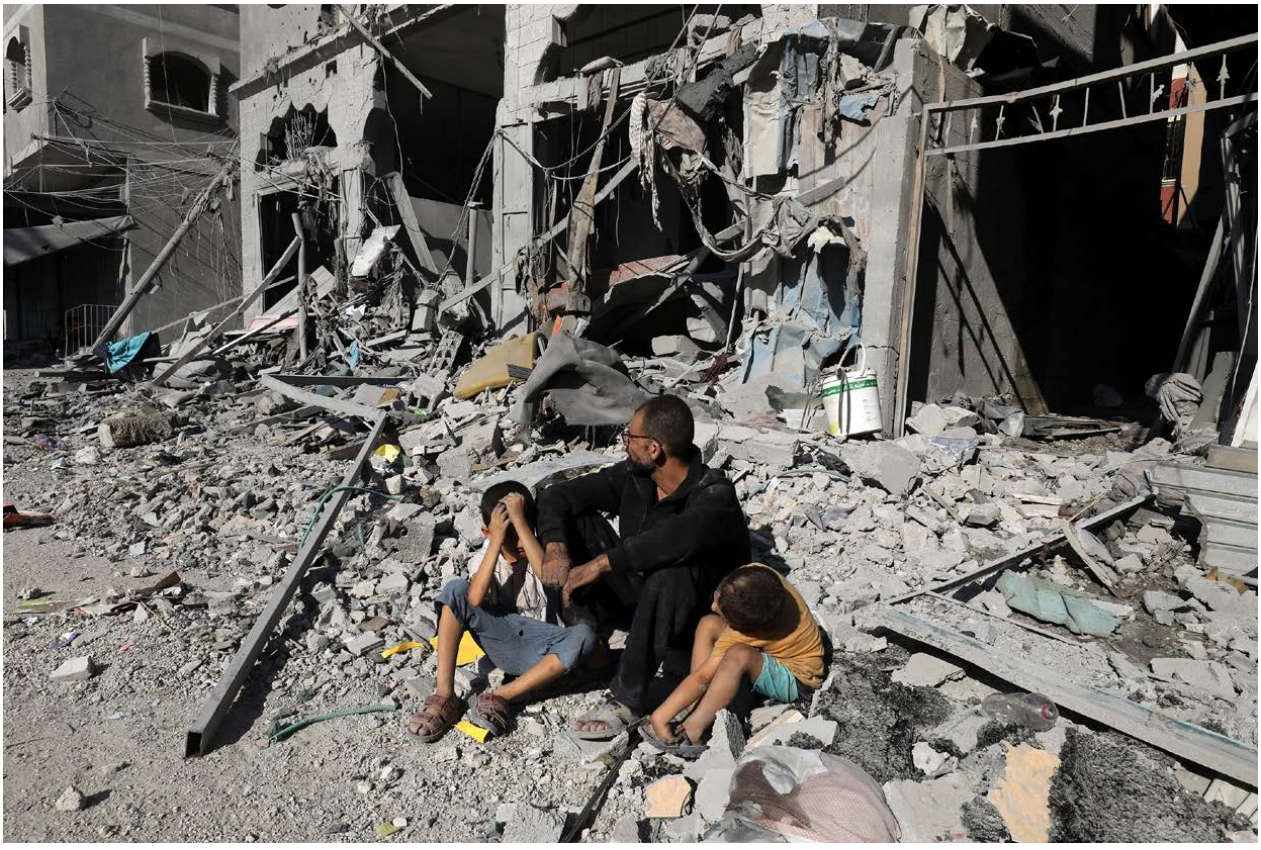

فرضية سميث تصر على عالمية المبادئ الاستراتيجية القادرة على التكيف لفهم ومعالجة الصراعات خارج الإعدادات العسكرية

السياسة الخارجية والقرارات الاستراتيجية. يتم تنفيذ عملية صنع القرار في بيئة حيث تسعى أكثر من جهة جاهدة إلى تحقيق مصالحها. وسوف يكون فهم قيم الخصم أمراً ضرورياً لصياغة الاستراتيجية المناسبة. يتصرف الفاعلون بعقلانية على نحو يتوافق مع نظام القيم الخاص بهم، في تحليل للتكاليف والفوائد يتفق مع القيم. يظل الافتراض محايدًا أخلاقيًا، لأنه يتعلق بكفاءة الوسائل نحو الغايات المعلنة دون حكم أخلاقي.

من المهم هنا أن يتم تضمين نظام القيم في السياق الاستراتيجي الأكبر، مع مراعاة العمليات الجيوسياسية والمواقف الاقتصادية والجوانب الثقافية.

التفاعل المعقد

في الشرق الأوسط، تساعد فرضية أنظمة القيم، في تفسير التفاعل المعقد بين القيم الثقافية والمظالم التاريخية والمعتقدات الأيديولوجية، التي تشكل المشهد السياسي في المنطقة. حيث تم تصميم معظم المجتمعات في الشرق الأوسط للتركيز على تماسك المجموعة والولاء، مما يؤثر بشكل أكبر على عمليات صنع القرار، في كل من الدوائر الاجتماعية والتجارية. وهذا عادة ما يكون جماعيًا في التوجه وغالبًا ما يؤدي إلى نهج بناء الإجماع. في معظم الثقافات في الشرق الأوسط، على وجه الخصوص، الشرف هو أسلوب حياة.

وقد أثر هذا أيضًا على كيفية تواصل الناس وحل خلافاتهم. النتيجة هي أن المفاوضات قد تكون صعبة بعض الشيء، حيث قد لا يواجه الأطراف بعضهم البعض لإنقاذ ماء الوجه، حتى لا يفقدوا كرامتهم. يؤثر الدين الإسلامي بشكل كبير على تشكيل القاعدة الاجتماعية، وإلى حد ما، العمليات التجارية. على سبيل المثال، تشكل العدالة ورفاهية المجتمع مبادئ توجيهية للعمليات والحوكمة داخل الشركات. لقد أكسبتهم الظروف

ترتكز النظرية الاستراتيجية على فرضية عقلانية الجهات الفاعلة واستناد خياراتها إلى تحليل التكاليف والفوائد لتلبية أهدافها

الاقتصادية نموذج الدولة الريعية حيث تعتمد بعض البلدان على عائدات النفط، وبالتالي تؤثر على الحكم والاستقرار الاجتماعي.

يشهد الشرق الأوسط صراعات مطولة تشمل إسرائيل وحماس، وكذلك حزب الله.

وهذه في حاجة ماسة إلى حلول دبلوماسية وتدخلات إنسانية.

تتضمن بعض الحلول المقترحة، والقائمة على وقف إطلاق النار الفوري.

من خلال استخدام نفوذ الحكومة للضغط على إسرائيل لقبول وقف إطلاق النار في غزة، والذي قد يشمل دعوات لوقف بيع الأسلحة ومراجعة الاتفاقيات الاقتصادية. تواصل الأمم المتحدة والجهات الدولية المختلفة، قيادة جهود أخرى في الاستجابة للطوارئ، مع التركيز على المساعدات الغذائية والدعم النفسي الاجتماعي بين المجتمعات المتضررة. يتفاقم هذا الأمر بسبب مشاركة القوى الإقليمية، بما في ذلك إيران، مما يؤكد على ضرورة اتباع نهج متعدد الأوجه، يتضمن أي وقف لإطلاق النار أو مفاوضات سلام.

تعمل فرضية فهم أنظمة القيم التي وضعها سميث، كأداة استدلالية قيمة للغاية لتأطير مواقف الأزمات المتعددة الطبقات الموجودة في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط.

من خلال التركيز على التفاعل بين العوامل التاريخية والثقافية والأيديولوجية، فإن هذا يقطع شوطًا طويلاً في فهم التحديات الموجودة داخل المنطقة والمسارات المحتملة نحو الحلول.

معيار العقلانية

ترتكز النظرية الاستراتيجية على فرضية مفادها أن الجهات الفاعلة فيها عقلانية وتستند في اختياراتها إلى تحليل التكاليف والفوائد الذي يلبي قيمها وأهدافها.

والواقع أن هذا معيار شائع في البحوث في العديد من التخصصات، من الاستراتيجية الاقتصادية - حيث تزن الشركات المخاطر مقابل المكافأة. إن فرضية العقلانية وصنع القرار التي وضعها سميث توفر إطاراً للدقة المحددة في عمليات صنع القرار داخل البيئة الاستراتيجية المعقدة؛ في هذه الحالة الشرق الأوسط. وتؤكد الفرضية على التفاعل بين العقلانية وأنظمة القيم وصنع القرار المتبادل، وهو ما له مغزى لتحليل تطور الأزمات في المنطقة وحلها.

إن الترابط في صنع القرار - حيث تحدد نتائج واستجابات الجهات الفاعلة الأخرى الخيارات – يتطلب النظر الاستراتيجي في الاستجابات الديناميكية من أجل حث أحد الجهات الفاعلة على اتخاذ إجراء. وكان هذا الواقع وثيق الصلة بشكل خاص في الشرق الأوسط، حيث يمكن لأفعال دولة واحدة أن تخلف تأثيراً حاسماً على الاستقرار الإقليمي.

إن فهم أنظمة القيم أمر مهم لأن ذلك يساعد في تشكيل تصوراتها للنجاح والفعالية. وبالتالي فإن هذه الأنظمة في الشرق الأوسط سوف تتأثر بشكل هائل بمفهوم العوامل الثقافية، التي تؤثر على صنع القرار من قِبَل القادة.

إن العقلانية سياقية؛ فما هو عقلاني بالنسبة لطرف ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لآخر نظراً لأولويات وظروف الأطراف المختلفة. ويتجلى هذا التعقيد في الشرق الأوسط حيث يتعين على القادة الموازنة بين الإرث التاريخي والضرورات الثقافية والديناميكيات الجيوسياسية.

يدعو سميث إلى التحليل المحايد لعمليات صنع القرار من خلال فحص كيفية اختيار الوسائل الفعالة دون تضخيم الحكم الأخلاقي. وفي هذا الصدد، يصبح الحياد الأخلاقي معياراً ضرورياً للتحليل في تقييم القرارات الاستراتيجية في الشرق الأوسط، حيث تجعل الاعتبارات الأخلاقية التحليلات الموضوعية صعبة.

يمكن استخدام هذه المبادئ المتباينة لتحليل مسارات صنع القرار أثناء الأزمات التاريخية في منطقة الشرق الأوسط، مثل حرب عام ١٩٦٧م.

إن أغلب القرارات التي اتخذها القادة خلال تلك الأوقات، بما في ذلك جمال عبد الناصر والمسؤولون الإسرائيليون، كانت تستند إلى التهديدات المتصورة، والمعلومات في ذلك الوقت والمصالح الاستراتيجية، والتي كانت تأتي عادة بنتائج غير

تحليل الطموحات الإقليمية الإيرانية ومشاعر الأمن الإسرائيلي

لابد أن يكون قائمًا على الاحتياجات وليس على أحكام أخلاقية

مقصودة بسبب سوء التقدير وعدم التماثل في المعلومات. إن الصراعات المتعلقة بإسرائيل وحماس وحزب الله تعكس نفس التعقيدات في مجالات صنع القرار -من فرض وقف إطلاق النار الفوري، إلى الانخراط في الدبلوماسية، وصولاً إلى الاستجابات الإنسانية. هناك استجابة معقدة للغاية للأزمة الإنسانية وكذلك للديناميكيات الإقليمية التي تتطور. توفر فرضية سميث رؤية شاملة يمكن من خلالها تحليل التحديات الاستراتيجية في الشرق الأوسط من خلال التأكيد على أهمية فهم العوامل التاريخية والثقافية والجيوسياسية في صنع القرار.

أن تكون محايدًا؟!

البعد الآخر ذي الصلة في إطار سميث هو مبدأ الحياد الأخلاقي في التحليل الاستراتيجي. ومن الواضح أن النظرية الاستراتيجية تفسر كفاءة الوسائل لتحقيق الغايات دون حكم أخلاقي، وبالتالي تفسر الاستراتيجيات المعتمدة في ظل ظروف متغيرة.

إن فرضية الحياد الأخلاقي التي طرحها سميث، توفر الإطار التحليلي المفيد في تحديد القرارات الاستراتيجية. دون اللجوء إلى الحكم الأخلاقي، بل إلى العمل الفعّال نحو تحقيق الأهداف. وهذا ينطبق بشكل خاص على الشرق الأوسط، حيث تتطلب الأزمات المتعددة الطبقات فهم دوافع واستراتيجيات الجهات الفاعلة المختلفة دون تحيز من خلال التقييمات الأخلاقية.

إن الشرق الأوسط مسرح للعديد من الجهات الفاعلة غير المتجانسة، التي تتألف من دول قومية وجماعات مسلحة وحتى منظمات عابرة للحدود الوطنية تعمل لصالح مجموعتها. وبالتالي فإن فرضية سميث تساعد المحلل على تحليل هذه التفاعلات دون اللجوء إلى الأخلاق التي يمكن أن تثقل التصورات. وببساطة فإن تحليل الطموحات الإقليمية الإيرانية أو مشاعر الأمن الإسرائيلي على سبيل المثال. لابد أن يكون قائماً على الاحتياجات وليس على أحكام أخلاقية مشغولة بأفعالها.

الاهتمام بالحسابات الاستراتيجية بدلاً من الضرورات الأخلاقية، سوف يوضح لماذا قد يستخدم بعض الجهات الفاعلة سلوكاً تصعيدياً، بينما يستخدم آخرون المفاوضات. وسوف يكون مثل هذا المنظور مهماً في تقييم مشاركة روسيا في سوريا أو العمليات العسكرية التركية ضد القوات الكردية. غالباً ما يكون صناع السياسات بين المطرقة والسندان، عندما يتعلق الأمر بصياغة استجابات الأزمات في الشرق الأوسط. وتفترض فرضية سميث أن النتائج الاستراتيجية وليس الاعتبارات الأخلاقية يجب أن تكون محوراً لاتخاذ قرارات سياسية فعّالة. وقد يؤدي هذا النهج بالفعل إلى نتائج متنوعة للاستقرار والأمن عندما يتم استخدام المساعدات العسكرية لفصائل مختلفة بناءً على تقييمات القيمة الاستراتيجية وليس الالتزام بمعايير حقوق الإنسان.

هناك حاجة فورية لوقف إطلاق النار، من أجل وضع نهاية للعنف والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان. كما أكد زعماء مجموعة الدول السبع على الحاجة إلى وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين كخطوات ضرورية نحو استقرار المنطقة. إن زيادة المساعدات الإنسانية لتخفيف الوضع الكارثي، في غزة ولبنان تشكل أولوية ملحة.

إن الحرية الكاملة التي يتمتع بها المجتمع الدولي في الوصول إلى المساعدات أمر بالغ الأهمية أيضاً للحد من معاناة المدنيين في تبادل إطلاق النار. ينبغي لأي حل دائم أن يتضمن الأسباب الجذرية للصراع، والتي تتعلق بالدولة الفلسطينية والمخاوف الإسرائيلية بشأن الأمن. وكان حل الدولتين أحد أكثر الحلول التي نوقشت، على الرغم من صعوبة التوصل إلى إجماع بين الأطراف المعنية.

إن مشاركة القوى الإقليمية مثل إيران ودول الخليج قد تقطع شوطاً طويلاً في تخفيف التوترات. ولكن هذه البلدان لديها مصالحها التي تجعل من الصعب تحقيق العمل الجماعي ضد العنف المتزايد.

في هذا الاتجاه، يمكن إنشاء آلية مراقبة دولية بهدف ضمان الالتزام بوقف إطلاق النار وحماية السكان المدنيين في حالات الصراع. إن فرضية الحياد الأخلاقي التي طرحها سميث، تقدم بالفعل إطاراً مفيداً يمكن من خلاله تحليل الأزمات المتعددة الأوجه في الشرق الأوسط.

إن هذا التحليل الذي لا يحمل في طياته أعباءً أخلاقية، يسمح لنا برؤية أكثر وضوحاً للدوافع التي تحرك مختلف الأطراف في هذا المشهد المعقد.

ولا يفسر هذا الإطار للأحداث الصراعات الحالية فحسب، بل ويوجه أيضاً استجابات السياسات على نحو أكثر ملاءمة نحو الاستقرار والسلام في منطقة تعج بالانقسامات والاضطرابات المستمرة.

أحوال الغليان

وفقاً لسميث، تنطبق النظرية الاستراتيجية على نحو عالمي في جميع المجالات ــ من اتخاذ القرار الشخصي، والاستراتيجية المؤسسية، إلى العلاقات الدولية.

والتطبيق الواسع النطاق يجعل التفكير في الاستراتيجية ذا صلة بالحياة اليومية والمجالات المهنية. إن فرضية سميث حول التطبيقات عبر المجالات تقدم إطاراً استراتيجياً يمكن تطبيقه على سياقات مختلفة، بما في ذلك تلك الخاصة بالأزمات المعقدة والمتصاعدة في الشرق الأوسط. وهذا يعني أن فرضية سميث تصر على عالمية المبادئ الاستراتيجية، وبالتالي فهي قادرة على التكيف، لفهم ومعالجة الصراعات خارج الإعدادات العسكرية التقليدية.

تعيش منطقة الشرق الأوسط في أحوال الغليان، حيث الصراعات المتفاقمة بين الأطراف المتمثلة في؛ إسرائيل وحماس وحزب الله وإيران.

هذا الغليان يؤدي إلى أزمات إنسانية هائلة، ونزوح الناس في كل مكان. يمكن تطبيق هذه الفرضية في هذا السياق ويمكن النظر إليها من عدد من الزوايا.

المنطقة مليئة بالعديد من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، وكل منها له دوافع وألعاب استراتيجية مختلفة. وبالتالي، يمكن إعطاء درجة معينة من البصيرة على أساس الأهداف الاستراتيجية لهذه الجهات الفاعلة، مثل طموحات إيران الإقليمية.

إن مظالم الماضي، إلى جانب الضغائن التاريخية، تشكل جوهر تطور الصراع في العصر الحديث. ومن الواضح أن حالات الصراع الإسرائيلي / الفلسطيني تندرج ضمن نزاع تاريخي على الأراضي ومطالبات بالهوية تعقد إلى حد كبير عملية التفاوض على السلام. ويشجع نهج سميث على النظر في البنى السردية المتعلقة بتاريخ الأطراف المتصارعة من أجل معالجة أكثر نجاحاً للتعقيدات المذكورة في البحث عن الحلول.

ومع كل التنوعات الثقافية، فإن الشرق الأوسط غالباً ما يندفع إلى ديناميكيات الصراع بسبب جوانب من سياسات الهوية. ومن الجدير بالملاحظة بشكل خاص صعود الطائفية بين السنة والشيعة، مما يؤكد على سرد ثقافي محدد يزيد من حدة التوترات ويعقد جهود السلام.

ستكون الحاجة الملحة الآن هي التهدئة الدبلوماسية الفورية. حيث يجب على الحكومات الأوروبية أن تستخدم مساعيها الحميدة مع إسرائيل وإيران، للدعوة إلى وقف إطلاق النار الفوري في غزة كخطوة أولى نحو السلام في المنطقة الأوسع. للتوصل إلى حل طويل الأمد، يجب معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالاحتلال والنزاعات الإقليمية.

وكما ذكر المحللون، يجب أن تعالج استراتيجية متعددة الجوانب قضية الحقوق الفلسطينية والمخاوف الأمنية. هناك حاجة إلى مزيد من التعاون على المستوى الإقليمي لتحقيق الاستقرار في الوضع، على الرغم من أنه قد يكون خطيرًا ويزيد من الاستقطاب، بدلاً من خلق السلام. يقدم سميث في النظرية الاستراتيجية إطاراً يمكن من خلاله دراسة السلوك البشري في الأنظمة المعقدة.

ويصر على أهمية اتخاذ القرارات المترابطة، وفهم أنظمة القيم، والعقلانية، والحياد الأخلاقي. ومن هذا المنظور، فإن هذا من شأنه أن يطور مفهوم الاستراتيجية على المستوى المفاهيمي والعملي في مجموعة واسعة من المجالات.

* أستاذ بالجامعة الأهلية بمملكة البحرين

عام على حرب الإبادة الإسرائيلية على غزة: الحيثيات والتداعيات

الظروف تحتم على حماس تقديم تنازلات وطنية وتبني رؤية تشاركية للتفاوض

مثلت عملية "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، حدثاً استثنائياً على طول الصراع الفلسطيني / الإسرائيلي، فلأول مرة تحرر مجموعات فلسطينية مسلحة جزء من الأراضي المحتلة وتسيطر عليها لساعات، فقد ألهبت هذه العملية مشاعر الجماهير وأحيت فكرة التحرير، وضربت النظرية الأمنية الإسرائيلية في مقتل، وأسقطت مقولة الجيش الذي لا يقهر.

في المقابل، سارعت الولايات المتحدة ودول غربية لتأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، وقد صور الإعلام الإسرائيلي والأمريكي وكأن إسرائيل تتعرض لخطر وجودي عبر بث أخبار وصور مفبركة ومضللة، بهدف الربط بين حماس والإرهاب، وقامت إسرائيل بإعلان الحرب على حماس وقطاع غزة عمومًا، وعليه تبنت دولا غربية الرواية الإسرائيلية وسارعت لتقديم الدعم العسكري والاستراتيجي لإسرائيل.

د. محمد يوسف الحافي

وحتى نتمكن من تحليل الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية، لا بد من قراءة موضوعية للواقع السياسي على الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني قبيل اندلاع الحرب خصوصًا وأن أحداث السابع من أكتوبر لا تزال يكتنفها الغموض، فبعد مضي أكثر من عام على الحرب يبرز التساؤل حول دوافع حركة حماس من عملية طوفان الأقصى، وكذلك أهداف إسرائيل المعلنة والخفية من حرب الإبادة التي تشنها ضد غزة، وما هي حسابات الربح والخسارة بعد عام من الحرب على الجانب الفلسطيني، وما هو التصور المحتمل والواقعي لإنهاء الحرب بقطاع غزة والمنطقة؟

أولاً: السياق التاريخي والموضوعي لعملية طوفان الأقصى

لم تفض جميع الحوارات بين حركتي فتح وحماس إلى اتفاق مصالحة ينهي الانقسام الفلسطيني الذي ترسخ عام ٢٠٠٦م، بعد نجاح حماس في انتخابات المجلس التشريعي؛ المنبثق عن اتفاق "أوسلو ١٩٩٣"، وهي غير ممثلة في منظمة التحرير التي وقعت الاتفاق مع إسرائيل. وزادت الأزمة تعقيداً بعد انقلاب حركة حماس على اتفاق مكّة عام ٢٠٠٧م، حين سيطرت على قطاع غزة بالقوة المسلحة، وفرضت سلطة أمر واقع، وظلت ارتباطات حماس الخارجية وإصرارها على السيطرة على قطاع غزة تعيقان التوصل لاتفاق ينهي الانقسام، وظلت إسرائيل تحاصر كل طرف على حدة، خصوصاً قطاع غزة الذي ازدادت فيه الأوضاع سوءاً على جميع الصعد مع استمرار حصاره تحت حكم حماس منذ ٢٠٠٧م. وقبيل الحرب (يونيو ٢٠٢٣) زارت وفود من الحركتين المملكة العربية السعودية ولم تتوصلا لاتفاق، ما زاد من عزلة حماس السياسية وتراجع شعبيتها.

على الجانب الإسرائيلي وفي ديسمبر ٢٠٢٢م، تشكل الائتلاف الإسرائيلي اليميني الأكثر تطرفاً في تاريخ إسرائيل بقيادة نتنياهو بعد إعادة انتخابات الكنيست ثلاث مرات في عام واحد، وبدأت مفاعيل هذا الائتلاف تظهر في عملية ابتزاز واضحة خضع لها نتنياهو من قبل الأحزاب الدينية المتطرفة بزعامة الوزيرين "ايتمار بن غفير" و"بتسلئيل سموتريتش"، والذين حصلا على صلاحيات موسعة وغير مسبوقة في تاريخ إسرائيل. في المقابل، خضع الوزيران وأحزابهم لعملية توظيف سياسي من قبل نتنياهو الذي أصبحت أولويته البقاء في السلطة والتهرب من القضاء الإسرائيلي. وقد شهدت إسرائيل قبل الحرب بأيام أكبر أزمة سياسية ودستورية عرفتها إسرائيل حين تصاعدت موجة الاحتجاجات الشعبية ضد "الإصلاح القضائي" وحكومة نتنياهو؛ كادت أن تصل للعصيان المدني وحالة تمرد داخل الجيش.

الجهاز العسكري لحماس أدى دوره وآن الأوان لمخرج سياسي وعلى الحركة أن توكل المهمة لمنظمة التحرير

ثانياً: رؤية حماس لعملية طوفان الأقصى وأهدافها

عبرت حماس في يناير ٢٠٢٤م، عن رؤيتها لعملية "طوفان الأقصى" بأنها جاءت رداً على ممارسات اليمين الصهيوني المتطرف ومحاولات تهويد المقدسات وإنكاره للحقوق الفلسطينية، وحصار غزة منذ ١٧ عاماً، في ظل فشل مسار التسوية السياسية (اتفاق أوسلو ١٩٩٣) ووصوله لطريق مسدود.

تقول حماس أن "عملية طوفان الأقصى خطوة ضرورية واستجابة طبيعية لكل مخططات تصفية القضية الفلسطينية والسيطرة على الأرض والمقدسات وتهويدها... وتهدف العملية للتخلص من الاحتلال...، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس." وهناك من اعتبر أن هدف العملية الأساسي كان تحرير الأسرى الفلسطينيين من السجون الإسرائيلية.

ونرى هنا أن حماس عرضت في وثيقتها لجزء من الحقيقة معتبرة أن عمليتها جاءت رداً طبيعياً على تنكر إسرائيل للحقوق الفلسطينية وممارساتها الإجرامية بحق شعبنا، وتناست أنها رفضت مسار التسوية منذ البداية ووفرت لإسرائيل مبرر إفشال (اتفاق أوسلو) عبر العمليات التفجيرية التي كانت تنفذها قبيل وأثناء جولات التفاوض بين إسرائيل ومنظمة التحرير، وهذا ساعد في تصاعد اليمين المتطرف ووصوله للحكم في إسرائيل.

وقد استندت حماس في موقفها لما اعتبرته عناصر قوة ومنها الرهائن الإسرائيليين الذين اختطفتهم من جنود ومدنيين، وأن إسرائيل ستتردد في مهاجمة غزة حفاظًا على أرواحهم، كذلك ستتردد في اجتياح قطاع غزة برياً، وأنها ستتصاع للضغوط الدولية. وهناك من بالغ في قدرة حماس على الصمود والضغط عسكرياً على إسرائيل بما يجبرها على وقف إطلاق النار، والشروع في صفقة سياسية تشمل تبادل أسرى، وذلك استناداً لفرضية أن إسرائيل لن تحتمل حربًا طويلة. وهذا ما دفع حماس للإعلان عن استعدادها لخوض حرب استنزاف طويلة ضد إسرائيل، وسط تخبط في تصريحات قادة حماس العسكرية والسياسية من حيث رؤية العملية وأهدافها وحيثياتها.

ونحن هنا لا ننتقد فكرة المقاومة في ذاتها، بل هي حق للشعب الفلسطيني بكل أشكالها، ولا ترتبط بفصيل أو حزب بعينه، ولكن

على حماس أن تدرك أنها لا تفاوض على حكم غزة أو على مصيرها كتنظيم فحسب إنما على مصير شعب وقضية

من باب المراجعة الذاتية نطرح التساؤلات التالية: كيف حمت عملية طوفان الأقصى القضية الفلسطينية من التصفية؟! وكيف ستكون مخرجات الحرب خطوة على طريق التحرير وإقامة الدولة الفلسطينية؟ وقد احتلت إسرائيل جزءاً كبيراً من أراضي غزة ويمكن أن تقدم على ضمها! في ظل إصرار حماس على التفرد بالقرار واستبعاد منظمة التحرير وحركة فتح من عملية التفاوض لوقف الحرب وترتيبات إدارة غزة ما بعد الحرب!

ثالثاً: الحرب الإسرائيلية الأمريكية على قطاع غزة: أهداف معلنة وأخرى خفية

منذ اليوم الأول للحرب أعلنت إسرائيل أهدافها؛ وهي القضاء على حركة حماس عسكرياً وسلطوياً، واستعادة الأسرى والمخطوفين من غزة، وإزالة أي تهديد من غزة، وقد تسارعت التصريحات الأمريكية الداعمة لإسرائيل. في الوقت نفسه صرح نتنياهو أن الرد الإسرائيلي سيحدث تغييراً جيوستراتيجياً سيتغير معه وجه المنطقة، وطلب من سكان غزة الرحيل فوراً، لكن مصر رفضت فتح الحدود، وبعدها أجبرت إسرائيل أكثر من مليون فلسطيني على ترك منازلهم في غزة والنزوح لجنوب وادي غزة، وبدأت تتعامل مع شمال وادي غزة كمنطقة عسكرية مغلقة .

وبعد أكثر من عام على حرب الإبادة ضد غزة وتدمير أكثر من ٨٠ ٪ من البنى التحتية في غزة ومع كل الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة والدول الأوروبية لم تستطع إسرائيل تحقيق أي من أهدافها المعلنة، لكنها دمرت البنى التحتية والمؤسسات الحيوية والتعليمية على اختلافها بهدف تحويل قطاع غزة لبيئة طاردة بما يتناسب مع خطة "الهجرة الطوعية" لسكان غزة والتي يتبناها اليمين الصهيوني المتطرف كهدف غير معلن.

أهداف اقتصادية واستراتيجية وليست عسكرية أمنية فقط

رغم تلقي المقاومة وحماس ضربات قاسية ظهرت مقاربة تقول بأنه لا يمكن القضاء على حماس ولا يمكن استعادة الرهائن إلا من خلال صفقة، لكن الواقع يؤكد أن دولة إسرائيل ومؤسساتها رضخت لإملاءات نتنياهو وهو المستفيد الأول والوحيد من استمرار الحرب بل تصعيدها، حيث ظل يضع عراقيل أمام إتمام تلك الصفقة، ويرفض الانسحاب من محور "نتساريم" وهو طريق عريض شقته إسرائيل ومعروف بطريق رقم (٧٤٩) والذي يفصل شمال غزة عن جنوبها، ويربط بين الطريق الساحلي غرباً إلى داخل الأراضي المحتلة شرقاً، باعتباره طريق إمداد للقوات المرابطة في غزة، كما تم بناء الرصيف الأمريكي العائم قبالة هذا الطريق، وبدأ الحديث عن ارتباط هذا الطريق بتواجد عسكري أمريكي دائم في المنطقة، وقاعدة أمريكية منوي توسيعها في صحراء النقب.

وهناك من اعتبر هذا الطريق جزءًا من مشروع "الممر الاقتصادي" الذي أعلن عنه في قمة العشرين بنيودلهي سبتمبر ٢٠٢٣م، والذي سيربط بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، في مواجهة مبادرة الحزام والطريق الصيني، ويشمل هذا الممر إنشاء شبكة طرق وموانئ تجارية، وخط سكة حديد؛ وهذا يتقاطع مع ما جاء في خطة نتنياهو "غزة ٢٠٣٥"، وترتبط هذه الخطة بالخطط الإسرائيلية والأمريكية الرامية لدمج إسرائيل في المنطقة من خلال التنمية التكنولوجية والاقتصادية في إطار مشروع "السلام الاقتصادي".

يعزز هذا الطرح مساعي إسرائيل والولايات المتحدة في إزالة أي عقبات أمام مشروعها والتمركز الدائم في قطاع غزة باعتباره ممراً رئيسياً بين إسرائيل ودول المنطقة، كما يمكن أن تستخدم إسرائيل هذا الممر الاقتصادي لتهميش الدور المصري وإضعافه والتأثير مستقبلاً على أهمية قناة السويس كممر تجاري عالمي.

بالمحصلة؛ قاد الانقسام الفلسطيني وعلاقات حماس الخارجية إلى التباس في الموقف العربي بين تأييد الحقوق الفلسطينية وبين رغبة بعض الأنظمة لخروج حماس من الحكم، وقد اتسم الموقف العربي الرسمي بالهدوء. في المقابل، اتخذت إسرائيل من عملية طوفان الأقصى ذريعة لاحتلال أراضي فلسطينية جديدة، ومحاربة أي كيانية سياسية فلسطينية، كذلك سعى نتنياهو لتوسيع الحرب مع حزب الله وإيران لتحقيق

تناست حماس رفض التسوية ووفرت لإسرائيل مبرر إفشال (اتفاق أوسلو) ما ساعد في صعود اليمين المتطرف

استندت حماس في "طوفان الأقصى" على ما اعتبرته عناصر قوة ومنها الرهائن الإسرائيليين المختطفين

أهداف خفية تخدم مخططات استراتيجية أكبر للمنطقة؛ سوف تتكشف معالمها في قادم الأيام.

رابعاً: تداعيات عملية طوفان الأقصى وتفاعلاتها: حسابات الربح والخسارة

لا خلاف على شرعية المقاومة الفلسطينية للاحتلال قانونياً وأخلاقياً، لكن حكومة نتنياهو أظهرت ردة فعل غير متوقعة على عملية طوفان الأقصى، وبأساليب إجرامية وإبادة غير مسبوقة؛ كقصف المستشفيات وارتكاب المجازر وقتل المئات تحت مبرر اغتيال أحد المقاومين، وذلك كي تستعيد هيبة الجيش والمؤسسة الأمنية التي ضربتها عملية طوفان الأقصى. فيما يرى البعض أن العملية أعادت الاعتبار للقضية الفلسطينية، وأصبح كثيرون حول العالم مقتنعين بضرورة حل الصراع، وحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم. والواقع أن التعاطف الدولي لم يظهر بفعل عملية طوفان الأقصى، لكنه جاء تعبيراً عن رفض الإبادة الجماعية الإسرائيلية ضد غزة وشعبها. كما تجسد التعاطف الدولي مع الفلسطينيين من خلال الدعوى التي رفعتها جنوب أفريقيا أمام محكمة العدل الدولية ضد إسرائيل في ديسمبر ٢٠٢٣ م، لارتكابها جرائم إبادة جماعية ضد الفلسطينيين، وانضمام دولا كنيكاراجوا وغيرها للدعوى، ناهيك عن اعتراف ١٤٣ دولة بعضوية كاملة لفلسطين في الأمم المتحدة في مايو الماضي.

في المقابل، وظفت إسرائيل والإعلام الغربي أخطاء وسقطات المقاومة مثل خطاب محمد الضيف -الذي يعلن فيه الحرب على إسرائيل-وبعض مشاهد من العملية للربط بين حماس والمقاومة الفلسطينية وبين الإرهاب وداعش، وبالتالي حظيت إسرائيل بدعم واسع في حربها ضد حماس. ولا يزال الإعلام المحلي والقنوات القطرية تروج لصمود المقاومة وتتعمد تضخيم قدراتها العسكرية، وهذا يبرر الجرائم الإسرائيلية وحرب الإبادة بحق شعبنا، كذلك يبرر الدعم الأمريكي والغربي غير المحدود لإسرائيل، خصوصاً مع توسع الحرب مع حزب الله والضربات المتبادلة مع إيران، وآخر ذلك الدعم كان نصب النظام الدفاعي "ثاد" في إسرائيل والذي سيشغله جنود أمريكان.

على جانب آخر، أقر الكنيست الإسرائيلي بعد السابع من أكتوبر عدة قرارات وقوانين عنصرية، وأخطرها في يوليو الماضي قراراً يحظر إقامة دولة فلسطينية ويعتبرها خطراً وجودياً على إسرائيل، بالإضافة لقانون حظر عمل وكالة الأونروا في مناطق السيادة الإسرائيلية ومنها القدس، وإلغاء الاتفاقية التي وقعتها إسرائيل مع الأونروا بعد حرب ٦٧. وهنا يجب التأكيد أن خطأ حماس أو معاقبتها على عملية طوفان الأقصى، لا يبرر الإبادة الجماعية والتهجير القسري والمحرقة التي تمارسها إسرائيل ضد الفلسطينيين عموماً.

والواقع أن إسرائيل استطاعت ضرب البنى التحية لقدرات حماس والفصائل العسكرية في غزة، واجتياح معظم مناطق قطاع غزة برياً وتدميرها. صحيح أن إسرائيل تكبدت خسائر مادية خلال عملياتها لكنها أقل بكثير مما خيل للبعض، وهذا ما دفع حماس للإعلان أنها تخوض حرب استنزاف طويلة ضد الاحتلال الإسرائيلي. كما ويعتبر قادة من حماس أن الخسائر الفلسطينية تكتيكية، وخسائر إسرائيل استراتيجية، استناداً لاستمرار حكمهم لغزة واحتفاظهم ببقية الرهائن الإسرائيليين، ويبدو هذا الخطاب منفصل عن الواقع، فثمن الصمود الفلسطيني كارثي وستطال تداعياته أجيال قادمة، بعد مقتل أكثر من ٤٣ ألف شخص، وآلاف المفقودين، وأكثر من مئة ألف جريح غالبيتهم حالات بتر وإعاقات، بالإضافة لهدم ٨٠٪ من غزة ومقدراتها وبناها التحتية، بحيث تشير تقارير دولية أن رفع الأنقاض يحتاج ١٤ عام، فكم ستستغرق عملية إعادة الإعمار في حال بدأت.

كذلك فإن حسابات الربح والخسارة في الحروب لا تقاس بالمشاعر والشعارات التي تلهب الجماهير، لكن للحرب حساباتها السياسية والاستراتيجية والاجتماعية، ولا تقتصر على بقاء مجموعة أو حزب في السلطة، فنحن أمام نكبة أصعب من نكبة ٤٨، حيث احتلت إسرائيل أجزاءً كبيرة من قطاع غزة، بالتزامن مع تكثيف استيطانها في القدس والضفة الغربية، فيما غابت

دمرت إسرائيل البنى التحتية والمؤسسات لتحويل غزة لبيئة طاردة بما يتناسب مع خطة "الهجرة الطوعية"

قاد الانقسام الفلسطيني وعلاقات حماس الخارجية للالتباس العربي بين تأييد الحقوق الفلسطينية وخروج حماس من الحكم

أهداف طوفان الأقصى، وأصبحت الحياة في غزة مأساوية تفتقر للمقومات الأساسية، بما أدى إلى اضطراب النزعة الوطنية والانتماء لدى الكثيرين بعد مضي أكثر من عام على الحرب دون أي أفق لنهايتها.

الخاتمة: الخروج من الأزمة عبر التوافق الوطني والتحرك الدولي

لم ينضج بعد سيناريو أو تصور واضح بخصوص حكم غزة ما بعد الحرب، خصوصاً مع إصرار إسرائيل على القضاء على حكم حماس في غزة ورفضها تسليم السلطة الفلسطينية، فيما ظل الانقسام بين حركتي فتح وحماس يزيد المشهد تعقيداً، مع تمسك حماس بحكم غزة. فهل يعقل بعد كل هذه التضحية ألا يتم التفاهم على إطار وطني جامع يخرجنا من الأزمة ويجنب شعبنا ويلات الحرب ويحفظ قضيته الوطنية!!

فاحتلال إسرائيل لأجزاء كبيرة من شمال قطاع غزة وإصرارها على تهجير ما تبقى من السكان فيما عرف "بخطة الجنرالات"، يضفي ضبابية حول نوايا إسرائيل السياسية والأمنية، وإمكانية إقامة مستوطنات لليهود المتطرفين، ما يمثل هدفاً استراتيجياً لإسرائيل، وخسارة كبيرة للفلسطينيين.

وقد أصر نتنياهو -المستفيد الأول من الحرب- على استمرارها وتوسيعها، ولم يرضخ للضغوط الداخلية والخارجية، كذلك مثلت حرب غزة أهم معززات نجاح ترامب في الانتخابات الأمريكية، فقد عاقب أنصار القضية الفلسطينية في الولايات المتحدة الديمقراطيين على سلوكهم تجاه حرب الإبادة في غزة.

من ناحية أخرى، يرتبط وصول ترامب للبيت الأبيض بعودة رؤيته لحل الصراع في المنطقة في شقين مهمين، الأول وهو دعم إسرائيل في مواجهة إيران خصوصاً بعد الضربات المتبادلة بين الطرفين، والملف الآخر والأهم هو إعادة طرح ملف التطبيع العربي وخصوصاً مع المملكة العربية السعودية، وهنا يبرز الموقف السعودي الثابت والذي أكده سمو ولي عهد المملكة الأمير محمد بن سلمان - حفظه الله - في أكثر من مناسبة، وهو لا حديث حول التطبيع قبل الاعتراف بالحقوق الفلسطينية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وهذا قد يدفع ترامب للضغط على إسرائيل لوقف الحرب والانسحاب من غزة وقبول صفقة تبادل أسرى، سواء في إطار صفقة عربية أو صفقة مع إيران توقف الحرب في الإقليم وتشمل غزة.

وعليه، ستعود المبادرة للمملكة العربية السعودية في إمكانية التدخل لإنجاز مصالحة فلسطينية توحد الموقف الفلسطيني تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية، ومن ثم حشد موقف عربي وإسلامي موحد تمهيداً للتعامل مع ملف غزة بعد الحرب، والتعاطي مع الأطروحات السياسية لحل الصراع مع إسرائيل في إطار مبادرة السلام العربية، وبالتالي يمكن تحويل حجم الخسائر الكبيرة التي تكبدها الشعب الفلسطيني إلى فرصة يمكن من خلالها العمل للتخلص من الاحتلال الاستعماري عبر توظيف التحول الإيجابي في الرأي العالمي لصالح القضية الفلسطينية، ومن ثم التوجه للمجتمع الدولي للاضطلاع بمسؤولياته وتطبيق قرارات الأمم المتحدة بشأن إنهاء الاحتلال وفرض رؤية المجتمع الدولي لحل الصراع عبر إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؛ المدخل الوحيد لاستقرار المنطقة. وهذا التوجه يتجسد في اجتماع التحالف الدولي الذي استضافته الرياض الشهر الماضي لتنفيذ حل الدولتين.

ويبدو أن الظروف السياسية والموضوعية، تحتم على حماس تقديم تنازلات وطنية وتبني رؤية تشاركية للتفاوض مع الاحتلال. فالجهاز العسكري لحماس أدى دوره وآن الأوان لأن يترجم هذا الدور لمخرج سياسي، وعلى حماس أن توكل هذه المهمة لمنظمة التحرير التي تعترف بها معظم دول العالم، وتفهم لغة التفاوض مع إسرائيل، وهذا الطرح يؤيده شريحة عريضة من شعبنا، وعلى حماس أن تدرك أنها لا تفاوض على حكم غزة، أو على مصيرها كتنظيم سياسي أو عسكري فحسب، وإنما على مصير شعب وقضية، فالوقت من دم والتاريخ لن يرحم.

* أكاديمي وباحث سياسي بدائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

القوى المؤثرة في تصعيد التوتر الإقليمي

الشرق الأوسط ساحة لتصفية الحسابات وترويض إيران وتقليم أظافر الميليشيات المسلحة

ان سِمات جيواستراتيجية الشرق الأوسط جذبت طموح القوى الإقليمية والدولية بهدف الهيمنة عليها لخدمة أمن مصالحها منذ القرن العشرين، وما تتعرض له شعوب المنطقة من مشاكل وأزمات هي نتيجة الصراعات للأهداف غير المتجانسة لاستراتيجيات هذه القوى، ويمكن تحديد ملخص التطورات العسكرية منذ عملية طوفان الأقصى في غزة أكتوبر ٢٠٢٣م، وحرب لبنان أكتوبر ٢٠٢٤م، والتي تُعد من أهم المتغيرات المؤثرة على الاستقرار الأمني الإقليمي. وما يُميز هذه الأزمة الخطيرة والتي أدت إلى نتائج وخِيمة على الشعب الفلسطيني واللبناني من حيث عدد الضحايا البشرية والخسائر المادية في البُنى التحتية نتيجة الضربات الإسرائيلية التي تجاوزت القيم الإنسانية والمدعومة من الإدارة الأمريكية.

د. كمال عبد الله

إن حالة التوتر في المنطقة تُجسد صراع إرادة طرفين، الطرف الأول يتمثل في الولايات المتحدة وإسرائيل في مواجهة وتفكيك القوى التي تعزز النفوذ الإيراني لإضعاف موقف إيران واجبارها على العودة إلى طاولة المفاوضات منزوعة القوة والتأثير الإقليمي وبالتالي معالجة أزمة البرنامج النووي بدون عمل عسكري، أي العمل على ترويض إيران وتقليص نفوذها الإقليمي لإعادتها إلى طاولة المفاوضات لفرض واقع حال جديد في المنطقة.

ويُمثل الطرف الثاني إيران والفصائل المسلحة في عدد من دول المنطقة هدفها فرض حالة واقع حال في التأثير على استقرار الأمن الإقليمي بتهديد أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية بهدف الاستجابة للمطالب الإيرانية في تخفيف العقوبات ودخول المفاوضات النووية والصواريخ بدون شروط مسبقة.

إن محاولة السياسة الأمريكية إدارة تطور التوترات والأحداث في المنطقة، باعتبارها القوة المؤثرة في المواجهة الجارية بما يتناسب وأهدافها الاستراتيجية، لا تعني عدم وجود دور لروسيا في المعادلة من خلال تجهيز وتسليح إيران بصواريخ فرط صوتية أو صواريخ ضد السفن وصواريخ " S400"، بالإضافة إلى محاولة إيران الحصول على الردع النووي بالتعاون مع روسيا.

السياسة الأمريكية

مارست الإدارة الأمريكية بقيادة الرئيس "بايدن" ونائبته "هاريس"، سياسة تقديم الدعم الكامل إلى إسرائيل في حربها بهدف تعزيز قدراتها العسكرية من خلال الدعم المالي والعسكري والتكنولوجي عبر الجسر الجوي، لتمكين إسرائيل على استعادة" الردع" لتعزيز قدراتها في المعركة، بالتزامن مع إرسال حاملة الطائرات الرئيسية في البحرية الأمريكية لسد الثغرات وتنفيذ ضربات في سوريا والعراق واليمن لاسيما بعد الضربات الإيرانية " الوعد الصادق ١ و٢".

أنفقت الإدارة الأمريكية مليارات الدولارات والتسليح في غزة ولبنان و أوكرانيا دون قدرة على تحقيق أي نجاح في إيقاف الحرب، ويُعد هذا السبب الأساس في خسارة مرشحة الحزب الديمقراطي لعدم رضا الشعب في دورها في الحرب، حيث تمكن " ترامب" في توظيف الحالة بالإعلان عن قدرته في إيقاف الحرب في المنطقة، واتهامه " بايدن" بأنه " رئيس ضعيف"، لذلك يمكن تأطير السياسة الأمريكية على شكل القوة مقابل الضَعف في التعامل مع تعقيدات الخيارات الصعبة للتوترات في الشرق الأوسط.

تنفيذ الضربات الإيرانية / الإسرائيلية المتبادلة المحدودة للاستجابة للرأي العام الداخلي والإقليمي لتنفيس احتقان الحرب من بين الدولتين وتنظيمات المقاومة

تسعى السياسة الأمريكية إلى إدارة التوترات دون التصعيد إلى حرب إقليمية، نتيجة تأثير تداعيات حرب غزة ولبنان في المنطقة والتي تُنذر بالتصعيد لحرب شاملة إن لم يتم ضبط ردود فعل القوى والأطراف المؤثرة في المنطقة، بالرغم من وجود اعتقاد سائد بأن كل من إسرائيل وإيران تتجنبان الدخول في حرب مباشرة إدراكاً لنتائجها الكارثية على الطرفين، بالرغم من تنفيذ الضربات المتبادلة المحدودة التأثير كونها حالة من الاستجابة للرأي العام الداخلي والإقليمي لتنفيس حالة الاحتقان نتيجة التعبية للحرب من قبل إسرائيل وإيران وتنظيمات المقاومة.

لذلك يمكن تحديد الهدف الاستراتيجي للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط في ظل هذه التوترات العمل لإعادة صياغة خارطة المنطقة كجزء من المشهد الدولي في التصدي لمحاولات كل من روسيا والصين كتحدي للهيمنة الأمريكية العالمية، والتي تتجاوز مواجهة مصادر التهديدات الإقليمية، أي بمعنى إعادة ترتيب أوراق المنطقة من خلال القضاء على التنظيمات من غير الدول " التنظيمات المسلحة المتطرفة"، المؤثرة على استقرار الأمن الإقليمي بالإضافة إلى ردع السياسة الإيرانية القريبة من مصالح المعسكر الشرقي" الروسي والصيني" و المُهددة للمصالح الأمريكية، وبذلك تتمكن من إزالة تلك التهديدات وتحقيق حالة من استقرار الأمن الإقليمي من خلال إعادة التحالفات الإقليمية التي ستساهم في السماح للمشروع الأمريكي الهند- الشرق الأوسط – اوروبا" IMEC "، وما يُؤكد الدور الأمريكي لتغيير المعالم الإقليمية وفق رؤيتها الاستراتيجية لخدمة أمن مصالحها القومية في تعزيز تواجدها العسكري.

وقد كسبت بحدود ٩٠ مليار دولار أي ما يعادل ٤٠٪ من مبيعاتها إلى الدول في الشرق الأوسط.

تطور السياسة الأمريكية والإيرانية

اتسمت العلاقات الأمريكية / الإيرانية بعدد من المشاكل والأزمات جعلتها غير مستقرة بل تعاني من الخلافات في المواقف والتي تسببت في قطع العلاقات منذ عام ١٩٧٩م، حيث تتهم السياسة الأمريكية إيران كونها دولة راعية للإرهاب ودولة ضمن

إيران والفصائل المسلحة هدفها فرض واقع في التأثير على استقرار الأمن الإقليمي بتهديد أمن إسرائيل والمصالح الأمريكية للاستجابة للمطالب الإيرانية

" دول محور الشر" بعد عام ٢٠٠١م، وعززت تواجدها العسكري لتطويقها بعد احتلال أفغانستان والعراق بالإضافة إلى التواجد العسكري في الخليج، الأمر الذي فرض على إيران اتخاذ كافة الإجراءات بهدف حماية أمن مصالحها القومية من خلال سياسة التعاون مع كل من روسيا والصين أولاً، وثانياً تفعيلها للبرنامج النووي بغية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة لتطوير قدراتها العسكرية، وثالثاً، استخدامها للقوى من غير الدول في العراق ولبنان واليمن لإفشال المشروع الأمريكي في الشرق الأوسط.

لقد مارست الإدارة الأمريكية العديد من المحاولات لمعالجة علاقاتها مع إيران لاسيما بشأن البرنامج النووي كونه أحد أهم القضايا في الشرق الأوسط بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م،التي أثرت على حالة عدم استقرار الأمن الإقليمي، بالرغم من الاتفاق النووي عام ٢٠١٥م، بسبب عدم رضا عدد من دول المنطقة، بادعائها أن إيران حققت الاتفاق نتيجة تأثير الفصائل المسلحة لتعزيز نفوذها الإقليمي من أجل الضغط على الغرب الأمر الذي أدى إلى قرار الرئيس "ترامب" الانسحاب من الاتفاق واشترط بأن أي حِوار مع إيران بشأن البرنامج النووي يجب أن يتضمن ربط نفوذ إيران ودورها الإقليمي، وهذا ما تجسد بعد معركة " طوفان الأقصى" ٢٠٢٣م، حيث استخدمت الإدارة الأمريكية سياسة تقديم الدعم لضرب هذه التنظيمات لتفكيكها، لمنع توظيف مفهوم وحدة ساحات المقاومة بتدخل الفصائل المسلحة في لبنان والعراق وسوريا واليمن، تمهيداً لإعادة مسار المفاوضات النووية أي تم استغلال هذه الفرصة لإنجاز أهداف استراتيجية تشكل عوامل داعمة لاستقرار الأمن الإقليمي خلال تعزيز عمل المؤسسات الحكومية في دول المنطقة من تأثير هذه الفصائل المسلحة التي لا تعترف بمفهوم الدولة، وبالتالي انعكاس ذلك على تأمين الحماية لأمن المصالح الأمريكية والإسرائيلية بل والمصالح العالمية، بالإضافة إلى قطع الطريق أمام تمدد تأثير النفوذ الروسي والصيني تجاه القضايا الإقليمية في الشرق الأوسط.

لقد استخدمت السياسة الأمريكية العقوبات ضد إيران لإلحاق الضرر الكبير بالاقتصاد الإيراني وانعكاس ذلك على حياة المواطن المعيشية، لذلك بادر الرئيس الإيراني" بزشكيان" إلى الدعوة بالانفتاح على الغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص وفق مفهوم" إدارة الخلافات بين البلديّن بشرط إثبات حُسن النيّة تجاه إيران"، بعد حصوله على مباركة آية الله " الخامنئي" لكي يخوض المفاوضات، بهدف تجاوز مرحلة الأزمات المتتالية، وإن حُسن النيّة التي تطالب بها إيران ناجمة من رؤية واقعية لحجم الخلافات بينهما ومحدودية القدرات الإيرانية مقابل القدرات الأمريكية والتي تحول دون الوصول إلى مرحلة تطبيع العلاقات وحل كافة الخلافات في مدة زمنية محددة، لذلك سيتم التركيز على تخفيف العقوبات الاقتصادية بهدف تحسين القدرة الاقتصادية، وبانتظار سياسة الرئيس الجديد " ترامب" بداية ٢٠٢٥م، حيث يصادف هذا العام عشرة أعوام على الاتفاق النووي، أي انتهاء مرحلة العقوبات على إيران الأمر الذي يتطلب استخدام دبلوماسية عالية فاعلة مؤثرة على أطراف الاتفاق الأخرى" ٥+١ "، بشأن الوصول إلى اتفاق جديد.

بالتزامن مع هذه التطورات التي لا ترضي إسرائيل وستسعى من طرفها إلى التأثير على الترويكا الأوروبي بهدف منع التقارب الإيراني / الأمريكي ومن طرفها ستتابع روسيا تطور المفاوضات وتطور الأحداث في المنطقة لذلك ستحاول الضغط على القرار الإيراني إن لاحظت التطورات لغير صالح مصالحها القومية.

أمام الحكومتيّن الأمريكية والإيرانية انتظار مرحلة جديدة من التفاهمات، حيث تسعى إيران إلى اقتصار المفاوضات على البرنامج النووي ورفع العقوبات عنها ولإعادة تعزيز علاقاتها الدولية، بالمقابل ستسعى السياسة الأمريكية إلى ضمان أمن مصالحها وأمن إسرائيل من خلال استقرار الأمن الإقليمي بانكفاء إيران إلى داخل حدودها، وموقفها الداعم لروسيا في حرب أوكرانيا أي أن تؤدي دورًا إيجابيًا بهذا الشأن.

لذلك يمكن أن تكون هذه المفاوضات مفتاح لمعالجة كافة الملفات والتي ستساهم في حلحلة الخلافات إن لم نقل حلّها بين البلديّن وبالتالي ستكون عامل دعم لعدم التصعيد في توترات المنطقة، وتأثير ذلك على استقرار الأمن الإقليمي والدولي.

نفهم مما تقدم بأن السياسة الأمريكية تعمل على استغلال الفرصة على معالجة " العُقدة الإيرانية"، لذلك تطالبها بضرورة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة وبالاستمرار في العقوبات للضغط عليها لمنع امتلاكها السلاح النووي من خلال السلوك والخطوات العملية وليس في الكلام والتلميحات ، الأمر الذي

هدف أمريكا إعادة صياغة خارطة المنطقة بالتصدي لمحاولات روسيا والصين تحدي الهيمنة الأمريكية والقضاء على التنظيمات المسلحة

سيسهم في إزالة العقبات الأساسية في طريق إدماج إسرائيل في المحيط العربي، كونها تتحمل إدارة المشهد الأساس لتصحيح المسار الاستراتيجي للمنطقة، بالرغم من التصعيد العسكري الذي تمارسه إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني واللبناني.

السياسة الإسرائيلية

تستند الاستراتيجية الحربية الإسرائيلية إلى هدف " المواجهة الوجودية" ضد التهديد الإيراني وحركة حماس في غزة وحزب الله في لبنان والحوثي في اليمن وعدد من الفصائل المسلحة الولائية في العراق، أي أن المواجهة الحربية في النطاق الإقليمي يهدف لتفكيك هذه التنظيمات والقضاء على تماسكها التنظيمي وقدراتها الميدانية كونها تُشكل دعم النفوذ الإيراني الإقليمي، لقد استخدمت إسرائيل الحرب الخاطفة والسريعة في حروبها السابقة، إلا أنها اتبعت الحرب الطويلة الأمد في محاولة تطمح إلى التأثير على القدرات القتالية لحركة حماس بهدف استنزافها ومن ثَمّ تفكيكها دون القدرة على إعادة قدراتها أولاً وثانيًا محاولة تحقيق السيطرة على غزة لتكون خارج سيطرة حماس وثالثاً تحرير المحتجزين وهذا ما أكده " نتنياهو" بعد اغتيال " السنوار": هذه ليست نهاية الحرب في غزة بل هي بداية الحرب، وعرض صفقة الإفراج عن الرهائن مقابل خروج الحركة من غزة"، حيث تمكنت الضربات الإسرائيلية إلى تفكيك أغلبية البنى التحتية واعداد من القيادات الرئيسة لحماس وحزب الله وفيلق القدس جزء من أهداف هذه الاستراتيجية، وفق مفهوم مقاربة " القبضة الحديدية" و" الرد السريع" لتنفيذ الردع وتحقيق النتائج المروعة الكارثية لأي تهديد للأمن الإسرائيلي الوجودي، حيث استغلت الدعم الأمريكي في ممارسة التدمير في حربها العسكري ضد حماس وحزب الله لتستمر دورة العنف المتصاعد في مواجهة إيران والتنظيمات المسلحة في محاولة لتفتيت سياسة روح ووحدة ساحات المقاومة .

استناداً لما تقدم يمكن القول بأن ملخص المشهد أن هنالك توافق تام بين السياسة الأمريكية والإسرائيلية تجاه مواجهة وتفكيك التنظيمات المسلحة في المنطقة بهدف التأثير على النفوذ الإيراني الإقليمي، وأن الإدارة الأمريكية تتبنى تحديد الأطر في المواجهة العسكرية وقواعدها وحدودها، وتتبنى إسرائيل مسؤولية التحرك الميداني في التنفيذ، بالرغم من اختلاف الرؤى تجاه السياسية الإيرانية، حيث تعتبر إسرائيل إيران تُشكل "تهديدًا وجوديًا" لها ولا يمكن معالجة المعضلة الأمنية الإسرائيلية من دون استئصاله، إلا أن الرؤية الأمريكية لا ترى في إيران تهديدًا وجوديًا لذلك تسعى إلى التأثير على سلوك النظام السياسي التأثير الجوهري على طبيعة النظام، حيث تؤكد دومًا بأن ليس في أجندتها تغيير النظام بل تُفضل التوصل إلى الاتفاق معها .

السياسة الأوروبية

تمارس فرنسا دورها نيابة عن أوروبا باستخدام سياسة التدخل في أزمة الشرق الأوسط نتيجة حرب غزة ولبنان كونها تمتلك تاريخًا في بلاد الشام منذ مطلع القرن العشرين، لذلك كان موقفها المؤيد والداعم لإسرائيل في غزة بالرغم من الانتقادات للممارسات التي تجاوزت الحدود العسكرية والإنسانية، لذلك كان موقفها معارضًا لتوسيع الحرب إلى لبنان بل ورفض الضربات على بيروت، وتأكيدها على ضرورة وقف الحرب والعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١/٢٠٠٦م، واقتراح هدنة ٢١ يومًا لتنفيذ القرار وتسوية دبلوماسية للازمة، حيث أعلن وزير القوات المسلحة الفرنسي" سيبستيان ليوكرن" " بأن إسرائيل لا تحترم قرارات مجلس الأمن"، الأمر الذي يتطلب فرض عقوبات وحظر السلاح على إسرائيل، كما تضمنت المبادرة الفرنسية الدعوة إلى حملة طارئة لإغاثة الشعب اللبناني أولاً وثانياً اجراءات فورية وسريعة لانتشار الجيش اللبناني في الجنوب وإبعاد حزب الله عن الهيمنة على الجنوب، بالتزامن باتخاذ اجراءات انتخاب رئيس جديد للرئاسة اللبنانية، إدراكاً منها بأن استمرار الحرب سيؤثر أمنياً واقتصادياً على الأمن في المنطقة وانعكاس ذلك على تدفق موجات من المهاجرين والنازحين مما يزيد العنف والإرهاب في أوروبا .

هنالك اتفاق وتوافق في الموقف الفرنسي والأمريكي بشأن منع توسع الحرب، وفقاً لما ورد في البيان المشترك في ٢٦ سبتمبر ٢٠٢٤م، "بالدعوة إلى جميع الأطراف الموافقة فوراً على وقف إطلاق النار وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٧٠١ كونها فرصة حقيقية للتوصل إلى تسوية دبلوماسية"، إلا أن اختلاف الموقف الفرنسي عن الأمريكي يكمن في دعم فرنسا إلى دولة لبنان في فرض السيطرة على كامل مجالها وحدودها ومنع أي كيانات غير رسمية السيطرة والامتداد الخارجي نتيجة التعقيد الطائفي

فيها، وبالتالي معالجة دور حزب الله في السياسة اللبنانية كونه سيلجأ إلى قبول الأمر الواقع والانسحاب لتنفيذ قرار مجلس الأمن، بالمقابل يتضمن الموقف الأمريكي احتواء حزب الله وبالتالي احتواء النفوذ الإيراني بالتزامن بدعم إسرائيل

السيناريوهات المحتملة

إن التوترات التي تتعرض لها المنطقة منذ حرب غزة ولبنان أثرت على حالة عدم استقرار الأمن الإقليمي بعد تبادل الضربات بين إيران وإسرائيل، الأمر الذي ينُذر بتطورات خطيرة في حال التصعيد وتوسع ميدان الحرب، وبالتالي يتطلب تضافر الجهود الدولية والأممية في ضبط قواعد الاشتباك ومطالبة كافة الأطراف إلى ضبط النفس ومحاولة لأنهاء حالة الحرب في غزة ولبنان بأسرع وقت.

ويمكن تحديد عدد من السيناريوهات المحتملة لتطور الأحداث في المنطقة استناداً على تطور مواقف الأطراف المؤثرة في المشهد.

وأعتقد أن السيناريو الأول الأقرب إلى التنفيذ وفقاً إلى المتغيرات التي تشهدها الحرب.

السيناريو الأول

إدراك وقناعة أطراف النزاع بعدم جدوى استمرار حالة الحرب لعدم قدرة أي طرف القضاء على الطرف الآخر وبالتالي استمرار الاستنزاف وزيادة الضحايا البشرية والخسائر المادية، الأمر الذي يتطلب زيادة دور الوساطة في التأثير على كافة الأطراف المؤثرة لاسيما إسرائيل وإيران، فحركة حماس وحزب الله تعرضت لضربات قاسية أضرت بقياداتها وقدراتها التسليحية وليس لديها القدرة على تعويضها أمام السيطرة الإسرائيلية الاستخبارية والجوية مما يمهد لقبولها وقف إطلاق النار استناداً إلى لجنة الوساطة الأمريكية / المصرية / القطرية ومفاوضات "هوكشتاين" وممثل إيران والحكومة اللبنانية في بيروت ، أما إيران فإنها قد كسرت طوق حاجز الردع في الضربات المتبادلة المحدودة التأثير، للتعبير عن رد الاعتبار أمام الرأي العام ولا تسعى إلى محاولة التصعيد والعمل على الحفاظ على ما تبقى من حماس وحزب الله أملاً في تهدئة التوترات للعودة إلى طاولة المفاوضات بدون شروط وضغوط سياسية وهي بانتظار عام ٢٠٢٥م، لاسيما وخطاب الحكومة الجديدة المستندة على مبدأ الانفتاح على الغرب بهدف حماية النظام السياسي.

بالمقابل مارست إسرائيل أقسى الضربات ضد حماس وحزب الله بهدف إنهاء قدراتها العسكرية للقضاء على عنصر التهديد للأمن الإسرائيلي، بالتزامن إلى حجم الضحايا البشرية في شعب فلسطين ولبنان والخسائر المادية والتي ستكون عامل ضغط شعبي على حماس وحزب الله لقبول وقف إطلاق النار. ويكمن الدور الأمريكي في إدارة الأزمة وفق أهدافها الاستراتيجية من خلال تعزيز التواجد العسكري لمنع أي تصعيد في المنطقة لحماية أمن مصالحها القومية من خلال استقرار الأمن الإقليمي.

السيناريو الثاني

عدم ادراك وقناعة أطراف النزاع بجدوى المفاوضات والاستمرار في الحرب، الأمر الذي سيؤدي إلى مزيد من الضحايا والخسائر مما يؤدي إلى حالة من التصعيد في محاولة كل طرف القضاء على الطرف الآخر وفتح المجال لأطراف أخرى المشاركة في الحرب وانعكاس ذلك على توسع مساحة الحرب إلى حرب إقليمية، حيث تمارس إيران دورها في تكرار هجماتها والضربات على أهداف إسرائيلية وعلى أهداف أمريكية بالتزامن على العمل في دعم تعزيز قدرات حماس وحزب الله أنصار الإسلام والفصائل في العراق لإدامة هجماتها ضمن مفهوم وحدة ساحات المقاومة، بهدف استمرار نفوذها الإقليمي والعودة إلى طاولة المفاوضات بحجم تأثيرها الإقليمي على تطور التوترات وبدون شروط مسبقة. بالمقابل ستستخدم إسرائيل كافة قدراتها بالرد الفوري الشامل كون سياسة إيران" تهديد وجودي"، وستشمل الضربات كافة الأهداف الحيوية بضمنها المنشاة النووية، بالتزامن لدور القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية في التدخل ضد إيران، أما روسيا فستحاول التدخل في دعم إيران لحماية النظام من الانهيار و اختلال توازن القوة الإقليمي وبالتالي سيتم تغيير قواعد الاشتباك المؤثرة على عدم استقرار الأمن الإقليمي وبالتالي التأثير على الأمن العالمي.

* أكاديمي وباحث عراقي

دولة العولمة: مستقبل الشرق الأوسط وإفريقيا في ظل المتغيرات الدولية

ضرورة اغتنام الدول العربية والإفريقية فرص التحولات والتكيف مع الاتجاهات الناشئة لتعزيز الاستقرار والنمو

تبدو التطورات الدولية الجارية، التي أكدتها التغييرات المؤقتة والثورية في المصالح والنهج الاستراتيجية للجهات الفاعلة الرئيسة في العلاقات الدولية، وكأنها ظاهرة لم يسبق لها مثيل، وأحد أكثر المسارح تحديًا هو نظام الشرق الأوسط وإفريقيا، حيث تجلب هذه التغييرات حالة عدم الاستقرار والفوضى. إن عدم القدرة على الحكم في الوقت الحاضر، وخاصة عدم اليقين بشأن التطورات المتسارعة، لهما جذور عميقة جدًا، سواء في تاريخ المنطقة العربية، أو في الوقت الحاضر تداخلها الكثيف مع إفريقيا. منذ آلاف السنين، ذكر ملك حكيم وأمير ثاقب النظر، وريثًا لعرشه، بأنه يجب على كل حاكم أن يكون مدركًا تمامًا لمدى ارتباط الأحداث المحلية المعقدة بالأحداث العالمية. وشدد ذلك الملك على أهمية أن يتجنب صناع القرار التعميمات المتسرعة، وأن يتبنوا بدلًا من ذلك نهجًا شموليًا لصنع السياسات يأخذ في الاعتبار العدد الهائل من المتغيرات، التي لها تأثير عميق على إنشائها.

د. الصادق الفقيه

وهذا التداخل العميق بين الأحداث التاريخية المترابطة بين العمليات والاستراتيجية العالمية هو الذي ينبغي أن يشكل الأساس لتحليلنا لما يطرأ من أحداث. ويهدف هذا الاستكشاف التحليلي إلى إلقاء الضوء على الديناميات المعقدة ليس فقط لهذا المقال، ولكن أيضًا لكل حالة دراسية نرغب في تصميمها بدقة للخروج بنتائج مقنعة لنا وللآخرين. لذلك، نسعى إلى إجراء هذا التحليل بطريقة مقارنة، والخوض في المنطقتين اللتين نقوم بتحليلهما بالاعتماد على دراسات مختلف التخصصات، ليتم إثراء تحليلنا من خلال تحديد وفهم المعاني الصحيحة المستمدة من النسيج الغني للتاريخ والثقافة المحلية. ونأمل أن يمكننا هذا المسعى من فحص وتوضيح عدد من العوامل، التي يمكن التحقيق فيها بشكل فعال، بما في ذلك الاتجاهات الدبلوماسية والتحولات الديموغرافية وعدم الاستقرار السياسي وغير ذلك. ومن خلال هذا الفحص، نهدف إلى إبراز الآثار، التي أنتجتها هذه العوامل وما زالت تمارسها على النسيج المعقد لنظام الشرق الأوسط وإفريقيا.

والغرض من هذه المحاولة هو اكتساب شيءٍ من البصيرة في مستقبل محتمل حيث تحتوي العلاقة بين الأبعاد المحلية والعالمية على تطورات إقليمية متعددة. من هنا، فإن الدراسة التركيبية للشرق الأوسط وإفريقيا ليست مجدية ولا جديرة بالثقة فحسب، إلا بسبب التفاعل المعقد لعوامل متنوعة تربط بينهما. ومع ذلك، يمكن إنتاج فهم شامل لهذه المساحات الكلية من خلال مزيج من بعض التخصصات ذات الصلة مع مثل هذا النهج متعدد الأبعاد. إن الانشغال بمشاكل الحاضر المستقبل قد فرض جردًا مقبولًا للمشاكل، التي يتم دمجها في جملة أسئلة لمناقشتها بهذا المعنى في هذا المقال. ومن خلال استكشاف هذه الأسئلة الرئيسة، يمكننا التعمق في تعقيدات العلاقة بين الأبعاد المحلية والعالمية، وتسليط الضوء على التطورات الإقليمية المحتملة وآثارها على الشرق الأوسط وإفريقيا. ومن خلال تحليل دقيق لمختلف التخصصات، بدءًا من العلوم السياسية إلى الدبلوماسية، تهدف هذه المحاولة إلى توفير منظور يلتقط الفروق الدقيقة والتعقيدات في هذه المساحات الكلية. ومن خلال مراعاة المتغيرات والأبعاد المتعددة المؤثرة، يمكننا التأكد من تصوير أكثر دقة للمسارات والتحديات المستقبلية، التي تنتظرنا. وتشكل الأسئلة أساسًا لمزيد من الإجابات والتحليل، مما يمكننا من فهم تعقيدات العلاقة بين الأبعاد المحلية والعالمية بشكل أفضل. وبينما نبحر في تعقيدات عالم مترابط، من الأهمية بمكان فهم القوى المختلفة، التي تشكل التطورات الإقليمية وكيفية تفاعلها على الصعيدين المحلي والعالمي. من خلال استخدام نهج متعدد الأبعاد، وذلك للمساهمة

مع الديناميات الحالية على دول المنطقة الإبحار في فضاءاتها المشتركة والاستفادة من الفرص والتخفيف من مخاطر التغييرات

في فهم أكثر شمولًا لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وتقديم رؤى قيمة لصانعي السياسات والباحثين وأصحاب المصلحة على حد سواء.

الحروب المستعرة:

تستعر الحروب في مناطق مختلفة حول العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط وإفريقيا ومناطق الاضطرابات مثل أوكرانيا وأوروبا الشرقية. إن الأسباب الكامنة وراء هذه الصراعات معقدة بشكل لا يصدق، وتنطوي على شبكة من العوامل المحلية والدولية. وضمن هذه المتاهة، يصبح من الصعب الفهم الكامل لنوايا ومنطق مختلف الجهات الفاعلة المعنية. ويزداد الوضع تعقيدًا بسبب التحول المتفجر والسريع في ميزان القوى على الأرض، والذي يمكن أن يتحول فجأة، أو يجذب جهات فاعلة غير متوقعة إلى المعركة، وليس لكل الجهات الفاعلة تأثير متساوٍ. وهناك مخاوف متداخلة ودرجات متفاوتة من التأثير بين الأطراف المؤثرة، التي غالبًا ما تعطي محركات التغيير في طليعة العنف والصراع الأولوية للأجندات المتوافقة مع المصالح الاستراتيجية المكثفة، متجاهلة الاعتبارات الأخرى. ونتيجة لذلك، فإن المجتمعات، التي أجبرت على الصمود في المناطق الزمنية الانتقالية تتحمل تكلفة بشرية باهظة، حيث يبدو أن حل الحروب في متناول اليد، ولكنه لا يزال بعيد المنال.

وفي حين أن إجراء تحليل شامل لجذور وآثار هذه الحروب يتجاوز نطاق هذا المقال، فمن الممكن إلقاء الضوء على ديناميكيات مختلفة من خلال فحص عدد مختار من دراسات الحالة. ومن خلال القيام بذلك، يمكننا اكتساب نظرة عامة لهذه الصراعات المستمرة في الوطن العربي، التي كانت تطمح في البداية إلى إشعال "ربيع" غير مكتمل من الثورة، والتي أصبحت الآن تذكرنا بالنزاعات الدموية في إفريقيا. ويصبح البحث عن حلول تفاوضية وتسريح غير قابل للتحقيق تقريبًا، مما يؤدي إلى توطيد الحروب واستمرارها، ومما يؤدي إلى دمار واسع النطاق، كما نُشاهد في سوريا، واليمن، والسودان، وليبيا. وعلاوة على ذلك، غالبًا ما تقدم آثار الحرب سيناريوهات ما بعد الحرب، التي يمكن أن تكون أكثر تدميرًا من الصراع نفسه. ويمكن للأنظمة السياسية، التي تظهر في البداية كتجسيد للديمقراطية من خلال الانتخابات، أو غيرها، أن تتدهور بسرعة إلى أنظمة

مجموعة بريكس تحمل تغيير تحويلي أو "إعادة التوازن العالمي" وتوقعات بعيدة المدى على المستويين الاقتصادي والسياسي

جوهرية حيث تتركز السلطة وتوزع كلعبة تنافسية محصلتها صفرية. وضمن هذه الواجهة الخادعة، تُظهر الاحتمالات المتساوية لانقلاب احتيالي، أو تصاعد العنف، أو مأزق قاتم، هذا الجمود، على الرغم من أنه يبدو فترة راحة من العنف المباشر، ويسمح للأفراد بالمعاناة بدلًا من الموت البطيء من الآثار المتبقية للحرب. وللتمثيل، تستمر الحروب بسبب التأثيرات المحلية والدولية؛ والجهات الفاعلة الأخرى، بما في ذلك المواطنون والحكومات، مدفوعة بالألعاب السياسية وألعاب القوة داخل حدود دولها ومناطقها. وفي الوقت نفسه، فإن التدخل الدولي، سواء كان ذلك في شكل إجراءات حق النقض، أو إنشاء مناطق حظر جوي، أو رفض التدخل، أو مدى التدخل العسكري والمالي، يشكل إلى حدٍ كبير التكاليف المرتبطة باستمرار الصراع.

الثورات غير المكتملة:

منذ بداية "الربيع العربي"، كثيرًا ما تداولنا مصطلح "الثورات غير المكتملة" المستخدم على نطاق واسع لتصوير ظاهرة مهمة في الوطن العربي. فقد انطلقت هذه الثورات في البداية بأمل ووعد هائلين، لكنها واجهت عقبات في وقت لاحق، ووصلت إلى طريق مسدود، أو حتى فشلت تمامًا، مما أثار احتياجات حرجة تتطلب الاهتمام. ومنذ البداية، كانت هذه الحركات محملة بتوقعات عالية. وبغض النظر عن نتائجها النهائية، فإنها لم تنجح في نزع سلاح الآليات الدفاعية، التي تستخدمها الأنظمة الحاكمة، مما يحفز نقاشًا عميقًا يدور حول البدائل المتعلقة بالأنظمة الجديدة للتنظيم الاجتماعي. وتقول فرضيتنا إن هذه الحركات الراكدة تلعب دورًا محوريًا في فهم المشهد السياسي الحالي وإلقاء الضوء على المطالب والنضالات والحركات الوليدة، التي تستعد لتشكيل المستقبل. وهي تكشف عن تشاؤم فطري يتغلغل في المجتمعات وفي المناطق، التي تفككت فيها الانتفاضات، مما يلقي بظلاله على مسألة ما ينتظرنا. وتقف الثورات غير المكتملة كضمير مريض لعالمنا، عالم كان يعتبر غير قابل للتغيير بشكل قاطع مع ظهور المشروع النيوليبرالي، ويسعى الآن إلى صياغة مسار متباعد التصورات؛ ليس من السهل كيف سيتقدم إلى الأمام.

لقد واجه الكثيرون الحقيقة غير المستساغة المتمثلة في أن مرحلتهم "التحويلية" قد توقفت. وتعثرت الصراعات الشعبوية الواعدة وأدت إلى حروب أهلية مطولة، فيما تم استيعاب الحكومات الشعبية بسرعة في السياسة الواقعية، وأهدرت غيرها فرصًا ثمينة للتغيير من خلال المساومة مع المستبدين، أو الحد من إمكاناتهم التحويلية من خلال التشبث بالمنطق النقابي. وتفسير هذا الركود هو أن هذه الثورات والانتفاضات قد تم تقييدها وعرقلتها بسبب الموارد، إذ بدأت العديد من الثورات بدون مصادر لرأس المال، أو تم استبعادها منها بسرعة؛ وثانيا، الوجود الساحق للنفوذ الدولي؛ وثالثًا، من أوائل تسعينيات القرن العشرين، ظهر الوجود الوحشي لأشكال جديدة من الجهادية العالمية. ويجسد مصطلح "غير مكتملة" فكرة العنف الاجتماعي والمعرفي، الذي يتمثل أساسه المتغير في الموقف الثوري؛ أي إطار فكري وسياسي يفترض الطبيعة الصعبة والمهملة والشخصية والمفرطة لما لا يزال يتعين القيام به. وتكشف الدراسات التاريخية أن هذا يظهر كنمط في فترات سابقة من الانتفاضات والنضال الاجتماعي. ويكشف تاريخ المقاومة في الجنوب العالمي، الذي يحتضن المنطقتين العربية والإفريقية، عن صراعات تبدأ وتتعثر ثم تختفي من السجل. ويبدو الأمر كما لو أن القيام بثورة في تلك الأوقات "المريضة"، وراء قصر النظر الحديث الهش كسياسة، تحولت الحماية ضد الثورات المطاردة في التاريخ الحديث. وفي ذلك الصراع، غير جانب السلطة باستمرار شروط الحدث من "الآفاق المشرقة" للتحرر إلى الدوران المشوش للنضال والاشمئزاز. ومرة أخرى، لا تصبح الثورات حالة تنبؤية، بل تصير راكدة وصبورة تتجه إلى الزمن الميت.

تحديات ما بعد الانتخابات الأمريكية:

يلزم التحقيق في النتائج المحتملة لسيناريوهات ما بعد الانتخابات دراسة التقديرات المختلفة لمستقبل المشهد السياسي لأمتنا. وبالنسبة لأمريكا كحالة، فقد تابعنا تاريخيًا، وعلى مدار الزمن، أن المناطق الساخرة في الشرق الأوسط وإفريقيا كانت بمثابة ساحات قصية للصراعات الدولية المكثفة، وجذبت انتباه الدول على نطاق واسع، وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية. وفي مجال العلاقات الدولية، كثيرًا ما أثارت التغيرات

صعود البريكس جعل المشهد الاقتصادي العالمي متعدد الأقطاب مع توزيع القوة والنفوذ بين مجموعة أكثر تنوعًا من الدول

ولدت السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة على مدار السبعين عامًا الماضية عواقب ونتائج غير مقصودة تتجاوز حدود النموذج الأصلي

في النسيج المعقد للديناميات العالمية تحولات بالغة الأهمية داخل هذه المناطق؛ تردد صداها في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، وحتى هذه اللحظة، نشأت الغالبية العظمى من هذه التحولات من مصادر خارجية، وتغلغلت في هذه المناطق وحرضت على تغييرات تحويلية في الهياكل الاقتصادية، والتحالفات العسكرية، وحتى وضعت حجر الأساس للأيديولوجيات السياسية. وعلاوة على ذلك، ارتبطت هذه التغيرات بشكل معقد مع المد والجزر للحركات الاجتماعية، مما أدى إلى تشكيل وتنميط نسيج المجتمعات ذاته. وعلى العكس من ذلك، نادرًا ما مارست أعمال وتصرفات الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية في الشرق الأوسط وإفريقيا القدرة على تحفيز تغييرات عميقة وشاملة على المستوى الدولي. ولا تنشأ الاستثناءات من هذه القاعدة إلا عندما تخضع الأراضي للاحتلال بالقوة، أو عندما تقع في براثن التهديدات الوشيكة، التي تمارسها القوى الكبرى بالوكالة. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يتماشى سلوك البلدان المحلية، أو الإقليمية بشكل متناغم مع مصالح الطاقة الدولية من أجل إحداث تحولات كبيرة على نطاق عالمي. ومما لا يمكن إنكاره أن إحدى الجهات الفاعلة الخارجية، التي اضطلعت بدور فعال حقًا في تشكيل الشرق الأوسط وإفريقيا على مدى العقود القليلة الماضية هي الولايات المتحدة الأمريكية، التي يتردد صدى نفوذها ووجودها في جميع أنحاء الامتداد الشاسع لهذه المناطق مثل تصاعد الصدى.

وكثيرًا ما ولدت السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة على مدار السبعين عامًا الماضية عواقب ونتائج غير مقصودة تتجاوز حدود النموذج الأصلي. فقد وجدوا أنه من الضروري الاعتماد على عدد من القوائم، التي تعدد حلفاؤهم في جميع أنحاء العالم. ولعبت الإجراءات، التي اتخذها الأمريكيون دورًا محوريًا في تحويل المجتمعات، وإحداث تغييرات في القيادة، وإشعال ديناميات محلية وإقليمية معقدة من خلال المشاركة النشطة والسلبية. وفي مناطق معينة في جميع أنحاء العالم، أدت مشاركة الأمريكيين في العمليات الانتخابية إلى ظهور تغييرات سياسية متميزة في الدول البعيدة والقريبة. وبالنظر إلى هذه الظروف، فإن إجراء تحقيق شامل في المسألة الأمريكية سيلقي الضوء بلا شك على سياقات ما بعد الانتخابات. وعلى الرغم من أن كل بيئة انتخابية تمتلك سماتها الفريدة، إلا أن الانتخابات نفسها عادة ما تولد اضطرابًا قصير الأجل، ويمكن القول إنه حتمي، إذ تؤثر الجوانب العديدة لمثل هذا التحول السلوكي على الساحة الدولية على الطريقة، التي يجب أن نتوقع بها نتائج هذه الانتخابات وما بعدها.

الديناميات الدولية الحالية:

في العقد الماضي، شهدت الديناميات الدولية العالمية تحولات كبيرة، مما أثر بعمق على الجغرافيا السياسية لإفريقيا والشرق الأوسط. لقد بدأت تحالفات الماضي، التي كانت لا تتزعزع، في التضاؤل، مما مهد الطريق لظهور تحالفات ومنافسات جديدة. وإلى جانب هذه التحولات، برزت التغيرات الاقتصادية، مما أدى إلى تشكيل تدريجي لعلاقات اقتصادية واستراتيجية جديدة بين الشرق الأوسط وإفريقيا ومختلف مراكز القوى المؤثرة، بما فيها الصين وروسيا والهند. وفي الوقت، الذي يشهد فيه نظام التحالف في المنطقة عملية إعادة تشكيل بسبب ظهور مراكز قوة جديدة، أصبحت الدول الإقليمية مؤثرة بشكل متزايد في تشكيل المستقبل القريب. وعند دراسة الجهات الفاعلة الرئيسة المعنية، تبرز العديد من القوى لتأثيرها المباشر على الجغرافيا السياسية لإفريقيا والشرق الأوسط. وفي مقدمتها الولايات المتحدة، التي تحافظ على وجود كبير، فضلًا عن قوى جديدة مثل روسيا والصين، التي يتوسع نفوذها بشكل مطرد. ولا تزال القوى الإقليمية التقليدية، بما في ذلك إيران وتركيا، مسيطرة، في حين تؤكد القوى الإقليمية، التي لها مصالح كبيرة في كل من الأمن والتنمية، مثل المملكة العربية السعودية وإسرائيل، وجودها.

بالإضافة إلى ذلك، تلعب البلدان متوسطة الدخل مثل الإمارات العربية المتحدة والهند أدوارًا محورية في مسائل الأمن الإقليمي. وعلاوة على ذلك، فإن القوى الإقليمية الأخرى؛ مثل، مصر والجزائر وجنوب إفريقيا، تتبوأ تدريجيًا مناصب أكثر

على القطاعات العامة في جميع الدول أن تضطلع بأدوار استثنائية كقائدة للتنمية وأن توجه بلدانها استراتيجيًا نحو النمو والازدهار التدريجيين

للشرق الأوسط وإفريقيا أهمية قصوى مع وقوف العالم على أعتاب تجدد وتميز كبيرين

بروزًا، في حين تسعى المنظمات الدولية جاهدة لزيادة مشاركتها في التطورات الإقليمية. ونتيجة لذلك، يخضع مشهد ديناميات القوة في المنطقة لعملية إعادة تشكيل شاملة، مما يؤدي إلى تحول كبير في علاقات القوة التقليدية. ومع استمرار تطور الجغرافيا السياسية للمنطقة، تنشأ فرص وتحديات جديدة للتنمية والأمن الإقليميين. فمن ناحية، يؤدي وجود قوى مؤثرة مثل الولايات المتحدة، إلى جانب ظهور قوى جديدة، إلى زيادة مستوى القوة، الذي تظهره الجهات الفاعلة الحكومية في الشرق الأوسط وإفريقيا. وفي الوقت نفسه، تقدم الدينامية العالمية تفاعلًا معقدًا بين مراكز القوى الراسخة والقوى الصاعدة، التي تسعى إلى تحدي مواقعها. وفي إطار هذه الديناميات، يجب على دول المنطقة الإبحار في فضاءاتها المشتركة، والاستفادة من الفرص المحتملة، مع التخفيف من المخاطر، التي تصاحب مثل هذه التغييرات التحويلية.

تحولات القوة العالمية:

على مدى العقدين الماضيين، كانت هناك مناقشات مكثفة ومستمرة في الدوائر الأكاديمية والحكومية والشركات حول التغيرات الهامة والتحويلية في ديناميات القوة بين البلدان والمناطق في جميع أنحاء العالم. ونشأت هذه المناقشات في المقام الأول بسبب ظهور مجموعة قوية من الدول المعروفة باسم "بريكس"، وهو اختصار يمثل البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا، قبل التوسع، الذي شمل دولًا عربية وإسلامية.

وتمثل هذه المجموعة الهائلة، بقوتها ونفوذها معًا، الآن نسبة مذهلة تبلغ ٤٠٪ من إجمالي سكان العالم، مما يدل على وزنها الديموغرافي الكبير. علاوة على ذلك، تمتلك دول البريكس هذه مجتمعة ما يقرب من ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (GDP)، مما يدل على براعتها وإمكاناتها الاقتصادية. إن ما يميز دول البريكس حقًا عن غيرها هو قدرتها الرائعة على الحفاظ على معدلات عالية ومتسقة من النمو الاقتصادي على مدى فترات طويلة. ولم يؤد هذا النمو المستدام إلى تعزيز مواقعها كقوى اقتصادية عالمية فحسب، بل مهد الطريق أيضًا "لتَحَوُّل" متأصل في ميزان القوى العالمي من البلدان المتقدمة المهيمنة تقليديًا إلى الدول النامية الصاعدة بسرعة. ويحمل هذا التغيير التحويلي، الذي يُشار إليه غالبًا باسم "إعادة التوازن العالمي"، توقعات كبيرة وبعيدة المدى على المستويين الاقتصادي والسياسي.

إن الآثار الاقتصادية المترتبة على عملية إعادة التوازن العالمية هذه عميقة ومتعددة الأوجه. مع صعود دول البريكس، أصبح المشهد الاقتصادي العالمي متعدد الأقطاب بشكل متزايد، مع توزيع القوة والنفوذ بين مجموعة أكثر تنوعًا من الدول. ونتيجة لذلك، تواجه القوى الاقتصادية التقليدية الحاجة إلى إعادة ضبط استراتيجياتها وسياساتها وعلاقاتها الدبلوماسية للتكيف مع هذا الواقع المتطور. كما حفز صعود بريكس المنافسة والتعاون في مختلف القطاعات، بدءًا من التجارة والاستثمار إلى التقدم التكنولوجي والابتكار. وعلاوة على ذلك، أثارت هذه الديناميات المتغيرة تركيزًا متزايدا على التعاون الاقتصادي، وتعزيز الشراكات والتحالفات الجديدة، وأدت إلى إعادة هيكلة الأطر الاقتصادية العالمية القائمة. وعلى المستوى السياسي، أدت عملية إعادة التوازن العالمي، التي ولدتها ظاهرة مجموعة البريكس إلى تحول عميق وشامل في الحوكمة العالمية. إذ إن هياكل السلطة التقليدية، التي تهيمن عليها قلة مختارة من البلدان المتقدمة تفسح المجال تدريجيًا لنموذج أكثر شمولًا للحكم العالمي المتعدد الأقطاب. وقد حفزت أزمة منطقة اليورو هذا التحول بشكل أكبر، وكانت بمثابة دعوة للاستيقاظ، ودفعت المناقشات والمبادرات الرامية إلى إنشاء نظام حكم عالمي أكثر إنصافًا وتمثيلًا. ونتيجة لذلك، كانت هناك جهود متضافرة لتعزيز دور ومشاركة الاقتصادات الناشئة، بما في ذلك دول البريكس، في تشكيل السياسات العالمية وعمليات صنع القرار. ويسعى الدفع الناتج عن ذلك نحو حوكمة عالمية متعددة الأقطاب إلى ضمان اتباع نهج أكثر توازنًا وشمولًا للتصدي للتحديات العالمية وتسخير الفرص المشتركة.

لقد أسفرت المناقشات المحيطة بظهور وتأثير دول البريكس عن حوار أوسع حول التحولات الكبيرة في ديناميات القوة على المستويين الاقتصادي والسياسي. وبفضل وزنها الديموغرافي الكبير وأدائها الاقتصادي الهائل، دفعت دول البريكس "تحولًا" جديرًا بالملاحظة في ميزان القوى العالمي من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية. وتتشابك هذه العملية الجارية لإعادة التوازن العالمي بشكل معقد مع أزمة منطقة اليورو الأخيرة،

"الربيع العربي": واجه الكثيرون حقيقة توقف مرحلتهم "التحويلية" وتعثرت الصراعات الشعبوية الواعدة وأدت إلى حروب أهلية

التي عملت كمحفز للتحرك التوافقي نحو الحكم العالمي المتعدد الأقطاب. مع استمرار العالم في التعامل مع هذا التحول التحويلي، من الأهمية بمكان إدراك وفهم الآثار والفرص واسعة النطاق، التي تنشأ عن هذا العصر الجديد من ديناميات القوة. وهذا التحول الدراماتيكي للقوة الاقتصادية العالمية غير المسبوقة من الاقتصادات المتقدمة المهيمنة تاريخيًا في العالم الغربي إلى الاقتصادات النامية الناشئة بسرعة في الشرق والجنوب لم يستحوذ على اهتمام العلماء وصانعي السياسات فحسب، بل أثار أيضًا مناقشات واسعة النطاق حول "النهاية" المحتملة للهيمنة الغربية، تذكرنا بالتحولات التاريخية المحورية، التي أعادت تشكيل مسار الحضارات. واستجابة لهذه الظاهرة التحويلية، جرت إعادة تقييم عالمية شاملة وعميقة للنظام الاقتصادي العالمي القائم، نظمت تحت رعاية المؤسسات الدولية السائدة، التي تحكم عالمنا المترابط. ومن المثير للاهتمام أن الأسواق المتقدمة في أوروبا وأمريكا الشمالية واجهت تحديات كبيرة وهي تكافح من أجل التأقلم مع هذا الوضع الراهن الجديد وغير المسبوق. وفي الوقت نفسه، أظهرت دول دينامية؛ مثل، البرازيل وروسيا والهند والصين مرونة كبيرة وتقدمت إلى الأمام بنمو اقتصادي ملحوظ، وأظهرت في كثير من الأحيان استقرارًا قويًا للاقتصاد الكلي في مواجهة التقلبات الاقتصادية الخارجية. وهذا النجاح الباهر هو بمثابة شهادة حية على صحة القول المأثور القديم القائل بأن التغيير لا يزال "الثابت" الوحيد في مجال العلاقات الدولية.

دولة العولمة والتوجهات المستقبلية:

بالنظر إلى الوضع الحالي لنموذج "دولة العولمة" وتقييمنا الشامل لحالات وعواقب الأحداث الهامة، التي تحدث في مختلف البلدان في منطقة الشرق الأوسط، يمكننا استخلاص العديد من النتائج المهمة. أولًا، من الضروري تسليط الضوء على أن نموذج الدولة العالمية لدينا قد أظهر درجة ملحوظة من الدقة من حيث القدرات التنبؤية. وبالتالي، يمكننا أن نجادل بثقة بأن العوامل الأساسية، التي تحكم سلوك الدولة، وخاصة تلك، التي تسعى إلى ضمان الاستقرار والأمن المجتمعي، متعددة الأوجه. وتشمل هذه العوامل الانعزالية، والتعزيز النشط للحضارة والحس السليم، وتجنب الاشتباكات وعرقلتها ببراعة، فضلًا عن منع نشوب صراعات كارثية ببراعة. علاوة على ذلك، يصبح من الواضح أن رؤية القادة وموقفهم الأخلاقي يلعبان دورًا محوريًا في توجيه السلوكيات المتناقضة والمتعارضة في كثير من الأحيان، التي تظهرها الدول، التي تطمح إلى الحفاظ على توازن دقيق للقوى في الساحة العالمية مع الدعوة في الوقت نفسه إلى مزيد من التكامل داخل الاقتصاد العالمي. وتجد منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، وهما منطقتان لهما أهمية قصوى، نفسيهما على أعتاب فترة تحول، تتميز بتجديد وتطور كبيرين. في حين أن تداعيات وعواقب الانتخابات الرئاسية الأمريكية الأخيرة تتطلب تحليلًا دقيقًا لما يمكن أن تُحدِثُهُ من تحولات، لا يزال من الواضح أن الدول المصدرة للنفط يجب أن تتكيف بسرعة وتنتقل نحو أشكال جديدة من الاقتصادات غير الريعية، والاعتماد بشكل كبير على صناديقها السيادية لمواجهة التحديات المستقبلية.

لهذا، يجب على القطاعات العامة في جميع الدول أن تضطلع بأدوار استثنائية كقائدة للتنمية، وأن توجه بلدانها استراتيجيًا نحو النمو والازدهار التدريجيين. ومع ذلك، من الضروري أن تتراجع هذه القطاعات العامة تدريجيًا أيضًا من حيث الجدوى والأهمية في الاقتصاد العام للدول، التي تطمح إلى الانتقال من صفوف البلدان المتخلفة والنامية إلى صفوف البلدان المتقدمة تمامًا. وسيتطلب هذا التحول تخطيطًا ذكيًا ودقيقًا، يشمل إصلاحات شاملة عبر مجموعة واسعة من القطاعات والصناعات، من أجل تعزيز التقدم الاقتصادي المستقر والمستدام. ويؤكد تقييمنا لنموذج "دولة العولمة"، إلى جانب توضيحنا للظروف السائدة والآفاق المستقبلية في الشرق الأوسط وإفريقيا، على الأهمية الحاسمة للاستشراف والقيادة الاستراتيجية والنهج الشامل في التعامل مع الديناميات المعقدة للمشهد السياسي والاقتصادي العالمي. وبينما تناور الدول المختلفة لتأمين مستقبلها والسعي لتحقيق الازدهار، من الضروري أن تغتنم الدول العربية والإفريقية الفرص، التي تتيحها الأحداث التحويلية، وأن تتكيف مع الاتجاهات الناشئة، وأن تعزز الاستقرار والنمو الدائمين على الصعيدين الإقليمي والدولي.

* سفير سوداني ـ الأمين العام لمنتدى الفكر العربي ـ الأردن

انعكاسات الحرب على الشرق الأوسط: رؤية إيرانية

خيارات إيران: حرب مباشرة مع إسرائيل أو صفقة تبعد الحرب وتنقذ برنامجها النووي وبقية قدرات وكلائها

على مدى ٤٥ عاماً هي عمر نظام الجمهورية الإسلامية الذي تأسس في عام ١٩٧٩م، واجهت إيران أزمات عاتية فرض بعضها تهديدات مباشرة لهذا النظام، سواء على مستوى تصاعد حدة الأزمات التي واجهها في الداخل، بسبب الخلافات التي استحكمت بين رجال الدين الذين سيطروا على الحكم وبعض قوى المعارضة التي شاركت في الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي، والتي تحولت إلى صراع دام بدا جلياً في اغتيال رئيس الجمهورية الثاني محمد علي رجائي ورئيس الوزراء محمد جواد باهنر في ٣٠ أغسطس ١٩٨١م، أو بسبب الأزمات التي تصاعدت حدتها في الخارج، وكان في مقدمتها الحرب مع العراق التي امتدت في الفترة ما بين عامي ١٩٨٠ و١٩٨٨م، ثم الغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق المحيطتين بإيران من الغرب والشرق عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٣م.

د. محمد عباس ناجي

لكن رغم ذلك، ربما لم يواجه النظام خلال هذه الأزمات هذا المستوى من التهديدات التي تعرض لها منذ تنفيذ ما يسمى بعملية "طوفان الأقصى"، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، ثم اندلاع الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة ولبنان. ففضلاً عن أن تلك الحرب كشفت بشكل واضح عمق ما يمكن تسميته بـ "الثغرات الأمنية" في الداخل الإيراني، فإنها وضعت العلاقات بين إيران ووكلائها في المنطقة من الميليشيات المسلحة الموجودة في دول الأزمات، أمام اختبار صعب.

صحيح أن عملية "طوفان الأقصى" كشفت خللاً أمنياً واضحاً داخل إسرائيل بدا جلياً في المدى الذي وصلت إليه، والذي ربما لم يكن مخططاً له من الأساس من جانب "كتائب القسام"، الذراع العسكرية لحركة حماس. إلا أن الصحيح أيضاً أنها فرضت كُلفة عالية سواء على إيران أو على وكلائها، على نحو انعكس في اغتيال عدد كبير من قيادات حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني، أو القضاء على قسم من القدرات العسكرية لتلك الميليشيات، فضلاً عن دفع إيران نفسها إلى الانخراط في تصعيد عسكري مباشر ضد إسرائيل – للمرة الأولى على مدى ٤٥ عاماً – وهو المسار الذي دائماً ما كانت تحرص الأولى على تجنبه عبر تبني ما يسمى بـ"الحرب بالوكالة"، القائمة على إدارة التصعيد مع إسرائيل عبر الميليشيات الموالية وفي أراضي الدول الأخرى وليس داخل حدود إيران.

أولاً: تداعيات الحرب:

حرصت إيران في بداية اندلاع الحرب التي شنتها إسرائيل في قطاع غزة، في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، على تبني سياسة "النأي بالنفس"، عبر نفي ضلوعها في عملية "طوفان الأقصى" والترويج إلى أنها كانت عملية فلسطينية بحتة. ففي كلمة ألقاها المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي أمام كلية عسكرية بطهران، في ١٠ أكتوبر ٢٠٢٣م، قال أن "أنصار إسرائيل وآخرين نشروا شائعات في الأيام الماضية ومنها أن إيران تقف وراء هذه العملية .. إنهم مخطئون".

ويمكن تفسير هذه السياسة في ضوء حرص إيران على تجنب دفع جزء من كُلفة هذه العملية. إذ اعتبرت إيران أن المدى الذي وصلت إليه العملية سوف يدفع إسرائيل إلى تبني استراتيجية جديدة تقوم على تدمير القدرات العسكرية للميليشيات الموالية لإيران والقريبة من حدودها، والتي تمارس إيران عبرها ضغوطاً قوية عليها. وربما لم تستبعد أن تتجه إسرائيل إلى شن حرب واسعة النطاق تصل إلى حدود إيران نفسها، في ضوء المقاربة الأوّلية التي سارعت إسرائيل إلى إعلانها والقائمة على أن إيران ليست بعيدة عن تلك العملية وأنها متورطة فيها بحكم الدعم الذي تقدمه للميليشيات الموالية لها في المنطقة.

وبدا لافتاً من البداية أن إيران حرصت على توجيه رسالة مفادها أن تلك الميليشيات تمتلك من القدرات العسكرية ما تستطيع من خلاله إدارة الصراع العسكري مع إسرائيل. لكن مع مرور الوقت، بدا واضحاً لإيران أن هذا الصراع أنتج تداعيات جديدة على الأرض يتمثل أبرزها في

١- إضعاف القدرات العسكرية للوكلاء: لم تنته الحرب بعد في كل من قطاع غزة ولبنان. إذ ما زالت الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو مُصِرَّة على المضي قدماً في عملياتها العسكرية رغم كل الجهود التي تبذل من أجل الوصول إلى وقف لإطلاق النار. وقد بدا واضحاً بعد مرور أكثر من عام على اندلاع الحرب، أن القدرات العسكرية لحركة حماس تراجعت إلى حد كبير، بالتوازي مع اغتيال عدد كبير من قياداتها وفي مقدمتهم رئيس المكتب السياسي للحركة يحيى السنوار الذي قتل في ١٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، وقبله رئيس المكتب السياسي السابق إسماعيل هنية الذي اغتيل في طهران في ٣١ يوليو ٢٠٢٤م.

كما تمكنت إسرائيل من اغتيال قيادات الصفوف الأولى في حزب الله، وفي مقدمتهم الأمين العام للحزب حسن نصر الله الذي قتل برفقة نائب قائد فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني عباس نيلفروشان في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م، وقبله القيادي العسكري البارز في الحزب فؤاد شكر الذي اغتيل في ٣٠ يوليو من العام نفسه. وبين الاغتيالين، وجهت إسرائيل ضربة أمنية قوية للحزب بعد الهجمات التي تعرض لها نحو ٤٠٠٠ قيادي وكادر في الحزب، في ١٧ و١٨ سبتمبر ٢٠٢٤م، والتي سميت بـ"هجمات البيجر والووكي توكي"، والتي أصيب فيها أيضاً السفير الإيراني لدى لبنان مجتبى أماني.

لكن رغم ذلك، ما زال حزب الله قادراً على شن هجمات بواسطة الصواريخ والطائرات من دون طيار ضد مواقع عسكرية تابعة لإسرائيل، بل إن إحدى الطائرات من دون طيار التي أطلقها، في ١٩ أكتوبر ٢٠٢٤م، استهدفت منزل رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو في قيسارية. فضلاً عن أن العمليات البرية التي تقوم بها إسرائيل في جنوب لبنان رفعت مستوى خسائرها البشرية في ظل المواجهات التي تحدث على الأرض.

٢- استغلال الثغرات الأمنية الخطيرة: كشفت الحرب الحالية عن ثغرات أمنية عديدة تعرضت لها إيران سواء في الداخل أو في الخارج، وتحديداً في المواقع التابعة لها في دول الأزمات، على غرار سوريا ولبنان. وقد استغلت إسرائيل هذه الثغرات بشكل واضح. فقد تعمدت الأخيرة اغتيال رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس إسماعيل هنية، في ٣١ يوليو ٢٠٢٤م، خلال تواجده في أحد المقار التابعة للحرس الثوري في

الأزمة النووية الإيرانية تتصاعد ١٨ أكتوبر المقبل مع انتهاء وصاية مجلس الأمن على الاتفاق وإلغاء العقوبات وخروجها من الفصل السابع

طهران بعد مشاركته في مراسم تأدية الرئيس مسعود بزشكيان اليمين الدستورية أمام مجلس الشورى الإسلامي (البرلمان). كما استهدفت بعض أبرز قيادات فيلق القدس والحرس الثوري في سوريا ولبنان، على غرار قائد فيلق القدس في سوريا ولبنان محمد رضا زاهدي الذي قتل مع ستة من كوادر الحرس الثوري في الهجوم على القنصلية الإيرانية في دمشق في أول أبريل ٢٠٢٤م، ونائب قائد فيلق القدس عباس نيلفروشان الذي اغتيل برفقة الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، في ٢٧ سبتمبر من العام نفسه، لدرجة أن تقارير عديدة لم تستبعد أن تكون إسرائيل قد حددت مكان الأخير بعد أن رصدت تحركات الأول.

٣- الاستعاضة عن "الحرب بالوكالة" بالتصعيد المباشر: كان من نتائج تلك الحرب أن أدت إلى تراجع التعويل على سياسة "الحرب بالوكالة" التي اتبعتها إيران على مدى العقود الماضية، في إدارة التصعيد سواء مع إسرائيل أو مع الولايات المتحدة الأمريكية. صحيح أن إيران لم تستبعد تلك السياسة نهائياً، إلا أن الصحيح أيضاً أنها لم تعد تستبعد أن يتواصل التصعيد العسكري المباشر مع إسرائيل.

وصول المواجهة بين إيران وإسرائيل إلى هذا المستوى كان نتيجة السياسة التي اتبعتها الأخيرة، والتي حرصت على وضع إيران أمام خيار واحد هو ضرورة الرد وبشكل مباشر، بعد أن استهدفت أراضيها، سواء في الهجوم الذي شنته ضد القنصلية الإيرانية في دمشق، في أول أبريل ٢٠٢٤م، أو في اغتيال إسماعيل هنية في العاصمة طهران في ٣١ يوليو من العام نفسه.

هنا، بدا واضحاً أن إيران تواجه مأزقاً صعباً. إذ أنها اعتبرت في الحادثين أن سياسة "الحرب بالوكالة" لن تلبي رغبتها فيما يمكن تسميته بـ "رد الاعتبار" أو "حفظ ماء الوجه" سواء في الداخل أو لدى وكلائها، بعد أن كشفا عمق "الثغرات الأمنية" التي تعاني منها. لكنها في الوقت نفسه بدت حذِرة إزاء التداعيات التي يمكن أن تفرضها المواجهة المباشرة، والتي اعتبرت أن إسرائيل تتحين الفرصة للانخراط فيها في ظل الخلافات العالقة بين الطرفين والتي لا تنحصر في الدعم الإيراني للمليشيات وإنما تمتد إلى البرنامج النووي الذي وصل إلى مرحلة غير مسبوقة ترى إسرائيل أنها يمكن أن تساعد إيران على الوصول إلى مستوى امتلاك القدرة على إنتاج القنبلة النووية.

ولذا، فإن إيران استغرقت وقتاً في الحادثين قبل أن ترد عسكرياً وبشكل مباشر. إذ شنت هجمات بواسطة صواريخ باليستية وصواريخ كروز وطائرات من دون طيار، في ١٣ أبريل ٢٠٢٤م، لم يصل معظمها إلى أهدافها، خاصة أنها استغرقت ساعات قبل الوصول إليها، فضلاً عن أن دولاً عديدة شاركت في التصدي لها إلى جانب إسرائيل مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

ورغم أنها تعمدت في الهجمات الثانية، التي شنتها في أول أكتوبر ٢٠٢٤م، استخدام صواريخ فرط صوتية من طراز "فتّاح" التي وصلت - حسب روايتها - إلى أهدافها في غضون ١١ دقيقة، فإنها حرصت في الوقت نفسه على عدم استهداف منشآت اقتصادية حساسة لإسرائيل على غرار محطات الطاقة، وذلك لتجنب رد فعل إسرائيلي واسع النطاق، حيث استهدفت الهجمات ثلاث قواعد عسكرية، كان من بينها قاعدة حتسريم الجوية، التي انطلقت منها المقاتلات التي نفذت عملية اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله في ٢٧ سبتمبر ٢٠٢٤م.

ثانياً: تحولات محتملة:

على ضوء المعطيات التي فرضتها الحرب التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة ولبنان، ترى إيران أن منطقة الشرق الأوسط ربما تكون مقبلة على تحولات استراتيجية محتملة، يمكن تناول أبرز معالمها في الآتي

١- **إعادة تشكيل الشرق الأوسط:** ترى إيران أن إسرائيل تعمل على استغلال الحرب الحالية من أجل إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط، وفق ترتيبات استراتيجية وأمنية تتوافق مع مصالحها وأمنها. ويعني ذلك أن إسرائيل تعمل أولاً على منع تكرار ما حدث في ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، من جديد، وثانياً على "تحييد" القدرات العسكرية للميليشيات الموالية لإيران. وربما يفسر ذلك أسباب إصرار إسرائيل على مواصلة العمليات العسكرية في قطاع غزة ولبنان رغم كل الجهود التي تبذل من أجل الوصول إلى وقف لإطلاق النار.

وقد عبر وزير الدفاع الإسرائيلي يسرائيل كاتس عن تلك المقاربة، في ١٣ نوفمبر ٢٠٢٤م، عندما قال خلال زيارته لقيادة المنطقة العسكرية الشمالية أنه "لن يوافق على أي اتفاق لوقف

التحولات توحي بأن إيران مقبلة على استحقاقات استراتيجية صعبة بفعل "تآكل" استراتيجية الردع أو لتراجع أهمية وتأثير سياسة "الحرب بالوكالة"

إطلاق النار في لبنان دون تحقق أهداف الحرب، ومنها نزع سلاح حزب الله، وانسحابه إلى ما وراء نهر الليطاني، والسماح بعودة سكان شمال إسرائيل إلى منازلهم"، مضيفاً: "نحن بحاجة إلى الاستمرار في ضرب حزب الله بكل قوتنا"، لافتاً إلى أن "أي اتفاق مقبل يجب أن يعطي إسرائيل الحق في تنفيذ الاتفاق بنفسها، والعمل ضد أي نشاط أو منظمة إرهابية".

هنا، فإن إيران لن تتوانى عن تقديم مزيد من الدعم العسكري لحزب الله، مهما كلفها ذلك من موارد أو خسائر بشرية وعسكرية بسبب العمليات العسكرية التي تشنها إسرائيل ضدها سواء داخل أراضيها أو في سوريا ولبنان. إذ ترى إيران أن هذه الكُلفة سوف تكون أقل بكثير مقارنة بالكُلفة التي يمكن أن تتعرض لها في حالة ما إذا نجحت إسرائيل في القضاء على معظم القدرات العسكرية لحزب الله أو عملت مع القوى الدولية المعنية بما يجري في المنطقة، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، على نزع سلاح الحزب وعدم الاكتفاء بسحب عناصره إلى شمال نهر الليطاني ونشر قوات الجيش اللبناني في الجنوب.

وقد بدا ذلك جلياً في تصريحات المسؤولين الإيرانيين. فقد قال المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي، خلال لقائه أعضاء مجلس خبراء القيادة في ٧ نوفمبر ٢٠٢٣م، أن "إسرائيل لن تتمكن من هزيمة حزب الله"، مضيفاً: "لقد تحول إلى كيان لم يستطع العدو المجهز بأنواع الأسلحة المتطورة والإعلامية والترويجية أن يتغلب عليه". فيما قال قائد الحرس الثوري حسين سلامي، في ١٤ نوفمبر ٢٠٢٤م، أن "إيران ستواصل دعمها الشامل لحزب الله والمقاومة".

وربما لا تستبعد إيران أن تعمل إسرائيل، بدعم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لاسيما في عهد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، على تشكيل محور إقليمي مناوئ لطموحاتها الإقليمية والنووية، إلا أنها ترى أن القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة لن تتماهى بإيجابية مع هذه الترتيبات المحتملة، وهو ما سبق أن أعلنته حتى قبل اندلاع الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة ولبنان. بل إن العلاقات الثنائية بين إيران وبعض هذه القوى تتجه نحو مزيد من التطور، على نحو بدا جلياً خلال الأعوام الأخيرة.

٢- **عودة الأزمة النووية إلى الواجهة:** رغم أن الحرب التي تشنها إسرائيل في قطاع غزة ولبنان ما زالت مستمرة، إلا أن ذلك لا ينفي أن أزمة البرنامج النووي الإيراني سوف تعود إلى الواجهة من جديد، خلال المرحلة القادمة، بفعل متغيرين: أولهما، تصاعد حدة الخلافات بين إيران والدول الغربية حول المستوى الذي وصلت إليه الأنشطة النووية الإيرانية، والذي يعكس إصراراً من جانب إيران على مواصلة تخفيض التزاماتها في الاتفاق النووي الذي توصلت إليه مع مجموعة "٥+١" في ١٤ يوليو ٢٠١٥م، قبل أن تنسحب منه الولايات المتحدة الأمريكية في ٨ مايو ٢٠١٨م، ثم تعيد فرض العقوبات على إيران بداية من ٧ أغسطس من العام نفسه.

وقد كشف التقرير الأخير الذي صدر عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية، في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٤م، أن كمية اليورانيوم التي قامت إيران بتخصيبها بنسب مختلفة وصلت إلى ٦٦٠٤,٤ كيلوجرام، بما يعادل ٣٢ ضعف ما هو منصوص عليه في الاتفاق النووي (٢٠٢,٨ كيلوجرام). فيما وصلت كمية اليورانيوم المخصب بنسبة ٦٠٪ إلى ١٨٥ كيلوجرام.

وصول الأنشطة النووية الإيرانية إلى هذا المستوى، بالتوازي مع استمرار تراجع تعاون إيران مع مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، حتى بعد الزيارة التي قام بها المدير العام للوكالة رفاييل جروسي إلى طهران وتفقده منشأتي ناتانز وفوردو اللتين تجري إيران فيهما عمليات تخصيب اليورانيوم، في ١٥ نوفمبر ٢٠٢٤م، دفع ثلاث دول غربية، هي ألمانيا وبريطانيا وفرنسا، بدعم من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، إلى طرح مشروع قرار تمت الموافقة عليه ويقضي بإدانة عدم تعاون إيران مع الوكالة وتوسيع نطاق أنشطتها النووية، وهو ما ردت عليه إيران بإعلانها وضع أجهزة طرد مركزي جديدة ومتطورة في منشآتها

كشفت الحرب الحالية عن ثغرات أمنية لإيران سواء في الداخل والخارج وتحديداً في المواقع التابعة في سوريا ولبنان

إيران ترى إسرائيل تعمل على تشكيل شرق أوسط جديد قوامه "تحييد" الميليشيات الموالية لطهران ومنع تكرار ما حدث في ٧ أكتوبر

النووية لتسريع عملية تخصيب اليورانيوم خلال المرحلة القادمة.

هنا، يمكن القول إن الأزمة النووية الإيرانية سوف تتصاعد حدتها خلال عام ٢٠٢٥م، خاصة مع اقتراب ما يسمى بـ "يوم النهاية"، في ١٨ أكتوبر ٢٠٢٥م. فمع حلول هذا اليوم، سوف تنتهي وصاية مجلس الأمن على الاتفاق النووي وستلغى العقوبات الدولية المفروضة على إيران – التي عُلِّقت بمقتضى الاتفاق – كما ستخرج إيران من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة.

ومن أجل منع حدوث ذلك، قد تلجأ الدول الغربية إلى الخيار الوحيد الذي سيكون متاحاً أمامها في هذه اللحظة وهو تفعيل "آلية الزناد" التي تتيح إعادة تطبيق هذه العقوبات الدولية مجدداً وبشكل تلقائي دون أن يكون هناك فيتو – روسي أو صيني – يستطيع أن يمنع ذلك.

ومن دون شك، فإن هذه الأزمة سوف تتفاقم مع الوضع في الاعتبار الرسائل الإيرانية المتتالية التي تفيد إمكان إقدام طهران على تغيير "العقيدة النووية"، في إشارة إلى الفتوى التي سبق أن أصدرها المرشد الأعلى للجمهورية علي خامنئي في عام ٢٠٢٣ م، وقضت بتحريم إنتاج وتخزين الأسلحة النووية.

هذه الرسائل لا يمكن فصلها عن قراءة إيران للمعطيات الاستراتيجية الجديدة التي فرضتها الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة ولبنان، والتي خصمت من القدرات العسكرية للميليشيات الموالية لإيران، ووضعت علاقات الأخيرة مع إيران أمام اختبار صعب، والأهم من ذلك أنها دفعتها للانخراط في مواجهات مباشرة مع إسرائيل على نحو لا يتوافق مع حساباتها ومصالحها.

٣- **احتمال تطور المواجهات المباشرة إلى حرب شاملة:** إن أكثر من تخشاه إيران حالياً وتسعى إلى تجنبه هو تحول هذه المواجهات المباشرة إلى حرب شاملة وواسعة النطاق مع إسرائيل. وفي رؤية طهران، فإن هذا المسار لم يعد مستبعداً، لاعتبارين رئيسيين: أولهما، نتائج الهجمات العسكرية التي شنتها إسرائيل ضد إيران في ٢٦ أكتوبر ٢٠٢٤م، والتي دفعت المسؤولين الإسرائيليين إلى الترويج لقدرة سلاح الجو الإسرائيلي على "التحرك بحرية في الأجواء الإيرانية"، ولحاجة إيران إلى نحو عام من أجل إعادة بناء منظومة الدفاع الجوي التي تعرضت – وفقاً للرواية الإسرائيلية – للتدمير بفعل تلك الهجمات. فقد أشارت إسرائيل إلى أن هذه الهجمات استخدمت فيها ١٠٠ مقاتلة واستهدفت منشآت إنتاج الصواريخ الباليستية ومنظومات الدفاع الجوي "إس ٣٠٠"، فضلاً عن منشأة للأبحاث النووية.

وثانيهما، وصول الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب إلى البيت الأبيض من جديد، حيث يتوقع أن يعمل على إعادة تبني سياسة "الضغوط القصوى" ضد إيران القائمة على محاولة "تصفير" الصادرات النفطية الإيرانية التي وصلت إلى ١,٧ مليون برميل نفط يومياً، وفرض عقوبات جديدة على إيران، بالتوازي مع التهديد باستخدام الخيار العسكري، مع السماح لإسرائيل باستخدامه فعلاً، وذلك من أجل دفع إيران إلى تغيير سياستها الحالية باتجاه العمل على إبرام تسوية جديدة يمكن أن تساهم في "تحييد الخطر" الذي يفرضه برنامجها النووي وفقاً للرؤيتين الأمريكية والإسرائيلية.

هنا، يمكن القول إن أمام إيران خياران. فإما أنها ستواصل نهجها التصعيدي الحالي، وبالتالي تغامر بالانخراط في حرب مباشرة مع إسرائيل، بدعم أمريكي أكثر قوة من ذي قبل، أو ستعمل على الوصول إلى صفقة جديدة تبعد شبح الحرب المباشرة، وتنقذ برنامجها النووي، وتحافظ على ما تبقى من القدرات العسكرية لوكلائها.

ختاماً، يمكن القول في النهاية إن هذه المعطيات والتحولات في مجملها توحي في مجملها بأن إيران تبدو مقبلة على استحقاقات استراتيجية صعبة خلال المرحلة القادمة، سواء بفعل "تآكل" استراتيجية الردع التي عملت على بنائها على مدى عقود عديدة، أو بسبب تراجع أهمية وتأثير سياسة "الحرب بالوكالة" التي استندت إليها في إدارة صراعها مع خصومها الإقليميين والدوليين، أو بسبب وصول برنامجها النووي إلى مستوى غير مسبوق سوف يضع هذه الأزمة على قمة الخلافات العالقة بين إيران والدول الغربية خلال عام ٢٠٢٥م.

* خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

موازين القوى في الشرق الأوسط: تأثير الدول الكبرى

روسيا لا ترغب في توسيع الحرب تجنبًا لتهديد مصالحها وحلفائها وتسعى لضبط التوازن

ظل الشرق الأوسط ولفترة طويلة في قلب الاهتمام الأمريكي، لكن شكل فك ارتباط الولايات المتحدة بهذه المنطقة، جزءًا من استراتيجية منذ ولاية الرئيس باراك أوباما لتحويل تركيز واشنطن نحو تنافسها المتصاعد مع الصين، وقد أحيت هذه السياسة المنظور الأمريكي للمنطقة قبل عام ١٩٩٠م، والذي جمع بين الحد الأدنى من الوجود العسكري، والاعتماد على الحلفاء الإقليميين للحفاظ على الاستقرار. وعلى الرغم من أن هذا لم يتحقق لأن الشرق الأوسط فرض نفسه على الأجندة الأمريكية خلال فترتي أوباما وترامب، غير أن إدارة الرئيس بايدن كانت تفخر بأن مشكلات الشرق الأوسط لم تثنها عن التحول نحو الشرق الأدنى، مع ذلك كانت عواقب هذه السياسة وخيمة على واشنطن والمنطقة، فقد أدى ذلك إلى تعرض النفوذ الأمريكي لتحديات رئيسية، أبرزها

د. معالي لطفي سالم

تصاعد نفوذ إيران واقترابها من العتبة النووية:

أتاح تراجع الاهتمام الأمريكي بالمنطقة الفرصة لإيران لمد نفوذها الإقليمي، وتعزيز تواجدها على مشارف الممرات البحرية الاستراتيجية، وتشجعت على شن مزيد من الهجمات غير المباشرة ضد الأصول والقواعد الأمريكية في المنطقة. وبينما كانت سياسة إدارة بايدن الرئيسية عند دخوله البيت الأبيض هي إحياء الاتفاق النووي مع إيران لاحتواء طموح إيران النووي. لكن مع تعثر المفاوضات، عززت إيران من قدراتها على تخصيب اليورانيوم بنسبة ٦٠٪، وأصبحت قريبة من تخطي العتبة النووية، ليس هذا فحسب؛ بل أظهرت مزيدًا من التحدي للولايات المتحدة، من خلال دعمها لروسيا في حربها على أوكرانيا، وتعزيز تحالفها مع الصين وفنزويلا وكوريا الشمالية، ضمن سياسة ممنهجة لبناء تحالف مناهض للهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية.

توتر العلاقات مع بعض الحلفاء التقليديين:

دفعت سياسة واشنطن بحلفائها التقليديين إلى تبني سياسة أكثر استقلالًا عن واشنطن، وشرعت هذه الدول في تنويع شراكاتها الاستراتيجية. وبمرور الوقت، تزايدت الثقة بالنفس لدى الدول الرئيسية في الشرق الأوسط وقادتها، وتعمق إدراكهم أن الولايات المتحدة لم تعد راغبة أو قادرة على التدخل لحل مشاكلهم، وأن عليهم أن يتعاملوا مع الأمور الإقليمية بأنفسهم. وكان هذا مقدمة للاتفاق السعودي-الإيراني، وإعادة دمج سوريا في منظومة العمل العربي، وعكست هذه التحولات تغييرًا حادًا في نهج القوى الإقليمية وفي مقدمتها السعودية، حيث عززت نهج التفاوض وخفض التصعيد كبديل للمواجهة، وتابعت سياساتها النفطية الأكثر ارتباطًا بمصلحتها الوطنية، بعيدًا عن الاعتبارات الأمريكية، وظهر جليًا أنه لأول مرة منذ عام ١٩٩٠م، تشهد المنطقة تحولات مهمة بدون مشاركة من الولايات المتحدة.

السياسة النفطية المستقلة لدول الخليج:

برز الحول الأكبر في هذا السياق في منطقة الخليج الذي مضى قدمًا في استراتيجية تنويع شراكاته الخارجية مع القوى الكبرى من منظور المصالح الوطنية. إلى جانب تمسك الرياض بالشراكة النفطية مع موسكو، استطاعت دول الخليج خلق هوية جيوسياسية جديدة لها وتعزيز استراتيجية التحوط من تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، فضلاً عن تحويل الحرب إلى فرصة لإعادة تشكيل الشراكة مع الولايات المتحدة على قواعد جديدة تقوم على المنافع المتبادلة. وكان لتخارج واشنطن من المنطقة أثرًا

دول الخليج أوجدت هوية جيوسياسية جديدة وعززت استراتيجية التحوط وأعادت تشكيل الشراكة الأمريكية على قاعدة المنافع

سلبيًا على نفوذها فيما يتعلق بمجال النفط، إذ في ظل تراجع الشراكة الاستراتيجية مع دول الخليج، فإنها بحثت عن مسار خاص بها على صعيد الاقتصاد وتنويع المصادر والعلاقات. وقد مثل رفض السعودية والإمارات الاستجابة للضغوط الأمريكية بزيادة إنتاج النفط للحد من ارتفاع الأسعار بعد الحرب الروسية على أوكرانيا، انزعاجًا كبيرًا لواشنطن، حيث أدركت خطأ حساباتها في هذا الملف.

تنامي نفوذ الصين وروسيا

رغم اتفاق رؤية موسكو وبكين بشأن ضرورة تغيير قواعد النظام الدولي الحالي والانتقال إلى نظام أكثر إنصافًا، ورغم اعتبارهما الشرق الأوسط إحدى الساحات المحورية التي يعاد على مسرحها صياغة معادلات النفوذ وتغيير موازين القوى بين القوى الكبرى، ومن ثم ميلهما لإقامة علاقات تعاونية وتكاملية في المنطقة، إلا أن هذا لا يعني غياب الميول التنافسية وتباينات المصالح التي قد تبرز خلال مراحل لاحقة. وعليه، تخشى موسكو من أن يدفع أي تصعيد إقليمي بدور أكبر لبكين في الشرق الأوسط على غرار العمل كوسيط لتحقيق التقارب بين المملكة العربية السعودية وإيران، والتوصل إلى اتفاق بين حماس وفتح وعشرات الفصائل الفلسطينية الأخرى، ما يثير حساسيات بشأن التعدي على نفوذها في الشرق الأوسط.

فقد وجدت الصين فرصة تاريخية لأن تمد نفوذها إلى المنطقة، ويصبح الشرق الأوسط جزءًا من التنافس الجيوسياسي والجيواقتصادي مع واشنطن على المسرح الدولي، فعلاوة على المبادرات الاقتصادية مثل مبادرة الحزام والطريق، فقد أثمرت الجهود الصينية عن الوصول إلى اتفاق لتطبيع العلاقات بين إيران والسعودية في مارس ٢٠٢٣م، وهو الاتفاق الذي غير ديناميات الصراع في المنطقة بصورة كبيرة، وترك الولايات المتحدة أمام تحدي تراجع تأثيرها الإقليمي، وخسارة حلفاء مؤثرين في مواجهة إيران، وفقدان المكانة الاقتصادية في المنطقة لصالح الصين. ولهذا شكلت الصين تحديًا للدور، الذي تلعبه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة، باعتبارها وسيط القوة الخارجي الرئيسي في الشرق الأوسط، كما شجع تراجع الحضور الأمريكي على ظهور جهات فاعلة سعت إلى ملء الفراغ الأمني، كتركيا التي وسعت من عملياتها العسكرية في سوريا والعراق وطال نفوذها لبنان، كما وصل حضورها العسكري منطقة

تخشى موسكو من دور أكبر للصين في الشرق الأوسط ما يثير حساسيات بشأن التعدي على نفوذها عبر الوساطات والاستثمار

الخليج، وتدخلت روسيا في الصراع في سوريا ونجحت في تغيير موازين القوى لصالحها في مواجهة واشنطن، علاوة على ذلك، أضافت الجهات الفاعلة غير الحكومية، مثل حزب الله في لبنان والمتمردين الحوثيين في اليمن والقوات الكردية في سوريا، المزيد من التعقيد إلى المشهد الجيوسياسي.

روسيا:

تسعى روسيا لفرض نفسها على النظام العالمي كقوة كبرى تتحدى هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، وترى في الشرق الأوسط ميداناً مناسباً لاستعراض مقومات القوة المختلفة، وقد عزز من هذا التوجه قناعة موسكو بأن انسحاب الاتحاد السوفييتي من المنطقة إبان رئاسة ميخائيل جورباتشوف كان إيذاناً بانهياره كقوة عظمى.

علاوة على ذلك، فإنه لا يمكن إغفال الرابط بين عودة روسيا إلى الشرق الأوسط، وتطور الأحداث في البحر الأسود منذ عام ٢٠١٤م، وتحديداً في أعقاب ضم موسكو لشبه جزيرة القرم وتنظيمها استفتاءً على وضع الجزيرة ترتب عليه انضمامها رسمياً لها في مارس ٢٠١٤م. إذ سعت روسيا إلى إقامة علاقات جيدة مع دول الشرق الأوسط، هادفة إلى جذب استثمارات من المنطقة وكسر عزلتها الإقليمية ومواجهة العقوبات الدولية التي فرضت عليها آنذاك.

تداعيات الحرب الروسية / الأوكرانية على الشرق الأوسط:

- في حين أن الحرب الروسية / الأوكرانية عززت مسارات إقليمية كانت قائمة بالفعل في فترة ما قبل الحرب، فإن تأثيرها العميق برز بشكل أكبر على علاقات الخليج بالولايات المتحدة وعلاقات إيران بالغرب وروسيا.
- تراجع الوجود العسكري الروسي في سوريا وما شكله من فرصة لإيران لتعزيز حضورها في هذا البلد.
- اضطراب العلاقات الروسية / الإسرائيلية الذي يعمل بشكل متزايد على تقييد قدرة إسرائيل على مواصلة جهودها لاستهداف الوجود العسكري الإيراني في سوريا.
- تحول سياسة تركيا تجاه دمشق نتيجة لتنامي شراكتها مع روسيا.
- الاتجاه العربي المتزايد لإعادة العلاقات مع نظام الرئيس بشار الأسد.

ومع وقوع أحداث "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، ارتأت الولايات المتحدة أنه تهديد وجودي لحليفتها الاستراتيجية إسرائيل، صحيح أنه هناك التزام أمريكي مطلق وثابت بدعم إسرائيل، لا فرق في ذلك بين إدارة جمهورية وأخرى ديمقراطية؛ لكن انفردت إدارة بايدن بتصريحات غير مسبوقة من قبل مثل إنه لو لم تكن هناك إسرائيل لحرصت الولايات المتحدة على إقامتها، وتأكيده أكثر من مرة أنه صهيوني وإن كان غير يهودي. ثم أكمل وزير خارجيته أنتوني بلينكن الحلقة عندما زار إسرائيل بعد أيام قليلة من وقوع عملية طوفان الأقصى، قائلًا إنه أتى إسرائيل بصفته يهوديًا. وفي مثل هذا السياق، الذي تختلط فيه الأيديولوجيا بالمصالح، والدين بالسياسة الخارجية استخدمت إدارة الرئيس بايدن كافة الأدوات العسكرية والاقتصادية والدبلوماسية والإعلامية لتأكيد حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها في مواجهة التهديدات الإرهابية التي تتعرض لها، وزادت بأن انخرطت انخراطًا عسكريًا مباشرًا في الصراع. ووفرت الدعم العسكري والسياسي والاقتصادي لتحقيق هذا الهدف والتزمت الولايات المتحدة بتأمين المساعدات العسكرية لإسرائيل، وبالفعل قامت إدارة بايدن بمد إسرائيل بصواريخ القبة الحديدية للدفاع الجوي، والقنابل ذات القطر الصغير، ومعدات JDAM، التي تحول القنابل غير الموجهة إلى أسلحة موجهة بنظام تحديد المواقع العالمي (GPS). والطائرات المقاتلة من طراز F-35، وطائرات الهليكوبتر من طراز CH-53 الثقيلة، وناقلات التزود بالوقود الجوي من طراز KC-46، كما طلبت إدارة بايدن من الكونجرس مساعدات إضافية بـ ١٤ مليار دولار لإسرائيل.

وفي أعقاب إقدام المقاومة الإسلامية في العراق على استهداف قاعدة البرج ٢٢ على حدود الأردن مع سوريا في يناير ٢٠٢٤م، قامت الولايات المتحدة بالإغارة على مواقع بعض فصائل هذه المقاومة داخل العراق. وفي حين أطلقت إدارة بايدن يد إسرائيل في التعامل مع كلٍ من ملفي غزة ولبنان؛ فإنها أدت دورًا أساسيًا في ترشيد الردود العسكرية الإيرانية ضد إسرائيل، وكانت لغة الإدارة الأمريكية أكثر من واضحة في تأكيد الالتزام التام بالدفاع عن إسرائيل لو اندلعت حرب بينها وبين إيران.

موسكو لا ترغب وضع قواتها بقاعدتي حميميم وطرطوس في مرمى معركة جديدة تشتت جهودها مع بقاء جبهة أوكرانيا مفتوحة

موقف الصين من طوفان الأقصى:

رغم موقف الصين الثابت من القضية الفلسطينية فإنها لا تمتلك رصيدًا من الانخراط التاريخي في المنطقة على المستوى السياسي وهذا يقيد حركتها، فضلًا عن ذلك ترتبط الصين بعلاقات جيدة بكل من إسرائيل وإيران، وهذا يشكل قيدًا آخر.

رؤية روسيا لطوفان الأقصى

فإنه بقدر المكاسب التي حملتها عملية "طوفان الأقصى" وتبعاتها العسكرية في قطاع غزة للمصالح الروسية، من خلال تحويل انتباه الغرب ولا سيما الولايات المتحدة، ولو بشكل جزئي، بعيدًا عن الجبهة الأوكرانية التي اعتمدت بشكل أساسي على الإمدادات العسكرية والاقتصادية الغربية، وإظهار ازدواجية المعايير الغربية، ومحاولة لعب دور وساطة وطرح نفسها كوسيط وشريك دبلوماسي أكثر موثوقية وحيادية بغرض تأكيد دورها كفاعل رئيسي في الشرق الأوسط؛ إلا أنها لا ترغب في اتساع نطاق الحرب وامتدادها إلى دول أخرى بالمنطقة تجنبًا لتهديد مصالحها الاستراتيجية. وتسعى روسيا لضبط التصعيد منعًا لانفلات الأوضاع بما يفرض صيغًا إقليمية وتوازنات مغايرة لمعادلة النفوذ القائمة التي حصلت بموجبها موسكو على نفوذ سياسي وعسكري تمثل سوريا ركيزته الأساسية، ويقوم على أساس التوازن بين القوى الإقليمية الرئيسية المتنافسة.

ويمكن تفسير ضعف الموقف الروسي إزاء طوفان الأقصى في ضوء الحسابات المعقدة التي كان على موسكو أن تقوم ببناء موقفها على أساسها

- فتح جبهة جديدة لقواتها: لا ترغب موسكو في رؤية قواتها المتمركزة بالشرق الأوسط وبالأخص داخل قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية في مرمى معركة جديدة تؤدي لتشتيت المجهود الحربي الروسي، بينما لا تزال الجبهة الأوكرانية مفتوحة. لذلك تبقى المخاوف الروسية قائمة بشأن تعرض مصالحها للتهديد العسكري المباشر ما يجبرها على الانخراط في المعارك.

- انهيار حلفائها في الشرق الأوسط: تحرص موسكو على هندسة رد الفعل الإيراني بحيث لا يتجاوز رد الاعتبار، انطلاقًا من إدراكها فداحة تكاليف ومخاطر اندلاع حرب بالشرق الأوسط بين إيران وإسرائيل ما يعني فقدان موسكو حليفًا إقليميًا مهمًا عمل كمورد عسكري منذ اندلاع الحرب الأوكرانية عندما زودتها طهران بمسيرات وصواريخ باليستية، كما ساهم تحالفهما الاستراتيجي في تحسين القدرة الروسية على تحمل العقوبات الدولية، وأنه في حال اندلاع حرب إقليمية ربما تطلب إيران دعمًا عسكريًا روسيا يتضمن الحصول على أنظمة الدفاع الجوي الروسية المتقدمة والمقاتلات الحديثة، بينما تبدو قدرة روسيا على تقديمه محدودة خلال الوقت الراهن.

- احتمالات تحول سوريا لساحة صراع مباشر أو بالوكالة ربما تدفع إسرائيل لتدمير نظام حليف استثمرت روسيا الكثير سياسيًا وعسكريًا لتثبته، ويسمح بتوسع النفوذ الغربي داخل سوريا ومن ثم يفقد موسكو دولة تشكل ركيزة أساسية لنفوذها الاستراتيجي في الشرق الأوسط، كما قد يضطر حزب الله اللبناني حال نشوب حرب واسعة مع إسرائيل إلى استدعاء جزء من مقاتليه الموجودين الآن في سوريا إلى لبنان، بما يضعف الجماعات الداعمة للحكومة السورية في مواجهة خصومها الداخليين من فصائل وميليشيات معارضة، ومن ثم زعزعة استقرار حكومة الأسد.

- اختلال التوازن في العلاقات مع إسرائيل: أقامت روسيا علاقات متوازنة مع إسرائيل منذ انتهاء الحرب الباردة ومنحت إسرائيل قدرًا كبيرًا من حرية العمل في السماء السورية لتقويض التخندق الإيراني العميق على الأراضي السورية عبر إنشاء آلية إسرائيلية / روسية لفض النزاع منعت بشكل فعال حالات النيران الصديقة، وذلك رغم علاقتها الاستراتيجية بإيران والإيجابية بوكلائها الإقليميين مثل حزب الله وحماس والحوثيين، لكن حربًا إيرانية/ إسرائيلية سوف تخل بالتوازن القائم وتضطر روسيا للاصطفاف إلى جانب الأولى بما قد يدفع إسرائيل لتقديم دعم مباشر لأوكرانيا وهي التي تبنت سياسة "التوازن الحذر" مكتفية بتقديم المساعدات الإنسانية والإمدادات المحدودة من أنظمة الإنذار بالغارات الجوية إلى الجانب الأوكراني دون الانسياق لمطالب كييف بتزويدها بالدبابات وأنظمة الدفاع الجوي، وفرض عقوبات على روسيا أو قطع العلاقات الدبلوماسية معها، وذلك رغم الهزة التي اعترت العلاقات الروسية الإسرائيلية نتيجة

تراجع الاهتمام الأمريكي بمنطقة الشرق الأوسط أعطى الفرصة لإيران وابتعاد أكثر لحلفاء واشنطن عن الولايات المتحدة

الحرب ولاسيما بسبب علاقات التعاون الدفاعي بين روسيا وإيران.

- الإضرار بالعلاقات الروسية / الخليجية: تنصرف سياسة الموازنة الروسية إلى العلاقات بدول الخليج، التي ارتفعت إلى مستويات أكثر رسوخًا بعد الحرب الأوكرانية في ظل التوجه الاستراتيجي الخليجي لتنويع الشراكات الدولية، والمصالح الاقتصادية بين روسيا والسعودية والإمارات داخل تجمع "أوبك بلس". وعلى غرار الحالة الإسرائيلية، فإن الانحياز الروسي المحتمل لإيران خلال أي مواجهة إقليمية يضر بالمصالح الروسية مع الخليج، لا سيما أن بعدها الاقتصادي يكتسب أهمية كبيرة لتخفيف وطأة العقوبات الغربية؛ إذ لعبت أطراف خليجية دورًا في تسهيل الالتفاف على العقوبات، كما تعد دول الخليج أحد المصادر الرئيسية للاستثمار في روسيا، حيث تستحوذ السعودية والإمارات وقطر على نصيب كبير من إجمالي حجم الاستثمارات العربية داخل روسيا، ويتركز معظمها في قطاعات الغاز والنفط والعقارات والبنية التحتية والخدمات اللوجستية والغذاء.

- زيادة الحشد العسكري الأمريكي: بلغت الحشود العسكرية الأمريكية بالشرق الأوسط مستويات غير مسبوقة فهي الأضخم من حيث التجهيزات والقدرات القتالية منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣م، كما أنها تعد أكبر تجمع للقدرات البحرية والجوية الأمريكية في التاريخ الحديث، كونها تتضمن حاملات طائرات وغواصات نووية مجهزة بصواريخ هجومية ومقاتلات من أحدث الطرازات وسفن تجسس واستطلاع، بما يخل بمستوى "التكافؤ الاستراتيجي" مع الولايات المتحدة الذي تسعى موسكو لترسيخه في الشرق الأوسط من خلال تعزيز وجودها الدفاعي على أساس الوصول إلى القواعد العسكرية والعمل كمورد رئيسي للسلاح لدول المنطقة وتوظيف قواتها شبه العسكرية مثل فاجنر.

الخاتمة:

تعتبر عملية طوفان الأقصى زلزالًا استراتيجيًا وجيوسياسيًا ضرب الشرق الأوسط، وربما لأول مرة منذ عقود طويلة، تحتل القضية الفلسطينية مكانةً بارزةً دوليًا وقد وجدت الولايات المتحدة نفسها بعده أمام تطورات دراماتيكية لا تصب بالضرورة في صالحها، بل خلقت العملية واقعًا معقدًا ومتشابكًا بصورة غير مسبوقة، إذ عكست «طوفان الأقصى» مسار الاستقرار الإقليمي، الذي كان مهمًا لتركيز الجهود الأمريكية بدلاً من التركيز على احتواء الصين، كما وضعت التطورات واشنطن في مواجهة واسعة النطاق مع إيران بدلًا عن احتوائها. وتخوض الولايات المتحدة هذه المواجهة دون حلف إقليمي متماسك، كما كان في السابق، ولا حتى حلف دولي على غرار التحالف المنعقد ضد روسيا في حربها ضد أوكرانيا. بل على العكس لم تتجاوب دول الخليج-باستثناء مملكة البحرين-مع دعوة الولايات المتحدة في ١٨ديسمبر ٢٠٢٣م، لتشكيل قوة حارس الازدهار البحرية بهدف التصدي للهجمات الحوثية التي تستهدف السفن التجارية من إسرائيل وإليها عبر البحر الأحمر. وهو ما يعد موقفًا جديدًا إذا ما قمنا بمقارنته بالموقف الخليجي في القمة الأمريكية / الإسلامية / الخليجية بالرياض في مايو ٢٠١٧م، وقوامه الموافقة على تشكيل «تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي» الذي كان من أهدافه محاربة الإرهاب، في إشارة غير مباشرة للتهديدات الإيرانية ضمن أنواع أخرى من التهديدات. ويرجع هذا الاختلاف إلى أنه بين عامي ٢٠١٧ و٢٠٢٣م، تغيرت أمور كثيرة، منها عودة العلاقات الخليجية الإيرانية، وتبني الدول الخليجية سياسة قوامها تحقيق نوع من التوازن في علاقاتها بكل من إيران والولايات المتحدة.

كذلك تأكدت المواقف غير الفاعلة لكل من روسيا والصين في التأثير في مجريات الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وامتداداته لعدة ساحات عربية، ناهيك عن الساحة الإيرانية؛ إذ مثل الدعم السياسي والدبلوماسي للفلسطينيين والدعوة للالتزام بالقرارات الدولية جوهر الموقفين الروسي والصيني؛ ما يجعل هناك فجوة كبيرة بين هذين الموقفين والموقف الأمريكي

ومن ثم فقد أتت حرب غزة لتثبت أن مرحلة التعددية على قمة النظام الدولي لم تتحقق بعد، رغم كل محاولات تقليص النفوذ الأمريكي.

* مدرس العلوم السياسية - متخصصة في الشأن الروسي

تحديات الأمن في منطقة الشَّرق الأوسط على ضوء السياسات الأمريكية

السياسة الأمريكية في المنطقة تضعف الدولة الوطنية وتقوي التطرف

على مدار السَّنوات الماضية تبنَّت الإدارات الأمريكية سياسة خارجيَّة تجاه منطقة الشرق الأوسط تعتمد على القوَّة العسكريَّة، والضربات الاستباقيَّة والوقائيَّة في إطار إستراتيجيَّة القوَّة الصلبة، كما أنَّها اعتمدت على بعض الوسائل والأدوات النَّاعمة ضمن الرؤية الأمريكيَّة لإدارة أوباما، والتي أثرت في أمن واستقرار منطقة الشَّرق الأوسط.

ويُعدُّ الشَّرق الأوسط منطقة متميّزة بين أقاليم العالم من حيث تواتر الصِّراعات وشدتها لأمد طويل، مع حروب غير محسومة في ظل غياب لآليات فض النِّزاعات والمنظمات القادرة على تسويَّة الخلافات السياسيَّة والحدوديَّة ، مع وفرة وفائض من واردات السِّلاح، ويمكن القول بأن الشَّرق الأوسط لم يشهد منذ انهيار الإمبراطوريَّة العثمانيَّة قبل قرن من الزمان ما يشهده الآن من تشنُّج واضطراب إقليمي وصراع داخلي،

د. منصور أبو كريم

فالنظام الإقليمي يتداعى، والحروب الأهليَّة تتواصَل، وخاصَّة في سوريا واليمن وليبيا والعراق واليمن ومناطق أخرى كلُّ ذلك يمثِّل قضايا مستعصية على الحل، وتُعدُّ الصراعات الإقليميَّة على النفوذ والمصالح، من العوامل التي تزيد الأمر تعقيدًا، حيث من المنتظر أن تطيل هذه الخلافات ديناميكيَّات المنافسة والصراع لأمد طويل، وتجعلها أكثر شدة.

لقد جاءت الاضطرابات – التي تشهدها منطقة الشَّرق الأوسط في الوقت الراهن- كانعكاس للسِّياسات الأمريكيَّة الخاطئة في المنطقة على مدار العقدين الماضيين، فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١م، تبنَّت الولايات المتحدة استراتيجيَّة جديدةً – وهي (القوَّة الصلبة)- هدفت إلى تغيير الواقع الجيوسياسي في المنطقة من أجل تفكيك ركائز الاستقرار في المنطقة القائم على تماسك الدولة الوطنيَّة من خلال مشروع الشَّرق الأوسط الجديد، وقد أسهم ذلك في تفكيك وانهيار بنية الدولة الوطنيَّة في كثير من البلدان، ممَّا أدَّى إلى انتشار الجماعات الإرهابيَّة المسلَّحة، وظهور صراع نفوذ على الهيمنة، وصراع على الموارد في البحر المتوسط، الأمر الذي أسهم في دخول منطقة الشَّرق الأوسط في مرحلة صعبة من عدم الاستقرار.

في هذا المقال سوف نسلط الضوء على تحديات الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في ضوء الأوضاع الأمنية والسياسية الراهنة، ومستقبل المنطقة خلال المنظور القريب في ضوء التحديات الراهنة.

أولاً: تحديات الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط

تبدو مرحلة التحدّيات التي تواجه الشَّرق الأوسط – والتي تتمثّل في الإرهاب، والتطرُّف، والحرب الأهليَّة والتوسعية، والتدخّل الأجنبي، والطائفيَّة، والفساد، والسُّلطوية – مروّعة ومحيّرة في آن واحد، بوجود هذا الكمّ الهائل من المشاكل يبدو من الصعب معرفة من أين تبدأ معالجتها، وما الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الأطراف الخارجيَّة الفاعلة- بما فيها الولايات المتَّحدة-، فلقد مرَّت المنطقة خلال العقدين الماضيين بفترة شهدت العديد من الأحداث والتطوُّرات السياسيَّة والأمنيَّة والاجتماعيَّة نتيجة السياسات الأمريكيَّة، وفشل الأنظمة الحاكمة في توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، وغياب مفهوم المشاركة الحقيقيَّة والمواطنة، وبروز ظاهرة الجماعات الإرهابيَّة والصِّراع على السُّلطة، الأمر الذي جعل مستقبل الشرق الأوسط يعتريه العديد من التَّحديات والأزمات.

تبنّت أمريكا استراتيجيّة (القوّة الصلبة) لتغيير الواقع الجيوسياسي في المنطقة وتفكيك استقرار الدولة الوطنيّة

وتشخيص الاختلالات الأمنيَّة والصِّراعات التي تعيشها دول المنطقة – والتي تُعزَى إلى عوامل دينيَّة وسياسيَّة واقتصاديَّة وأمنيَّة واجتماعيَّة – يُؤكِّد استعصاء قيام استقرار تام في المنطقة دون الأخذ بأسس وشروط: أولها: "مبدأ المواطنة"، وهو الطريق المفضي إلى بناء مجتمعات ودول آمنة، وثانيها: بناء اقتصاد قوي قادر على إشباع حاجات الأوطان وسكانها، وتوفير الحد الأدنى من العيش الكريم لها، أما الأمر الثالث فهو قبول الاختلاف، عبر احترام جميع الديانات والمعتقدات والثقافات الأخرى، ممَّا يصون الوحدة الوطنيَّة والتَّماسك الاجتماعي، فيما يتمثَّل الرَّابع والأخير: في امتلاك قوَّات مسلَّحة عصريَّة قادرة على حماية الحدود وفرض الاستقرار.

لقد أدَّى الصِّراع الطَّائفي والعرقي إلى انعكاسات خطيرة على أمن واستقرار المنطقة، حيث إنَّ الصِّراع الإقليمي في منطقة الشَّرق الأوسط أصبح على أساس الهويَّة، وليس على أساس المصالح الجيوسياسيَّة فقط، فإنَّ المنافسة القويَّة لتحقيق التفوُّق في المنطقة أدَّت الى تزايد الفوضى، وحالة عدم الاستقرار السِّياسي والأمني والاقتصادي، وبروز ظاهرة التَّحالفات والمحاور الإقليميَّة المتصارعة، فالأزمة الحالية كشفت أزمة الدولة الوطنيَّة والنِّظام السياسي في المنطقة، وكشفت أيضًا عن ضعف الهويَّة الوطنيَّة تدريجيًّا، وأظهرت صراع –الفسيفساء المخفيَّة للهويَّات الفرعيَّة–، وعلى رأسها الانتماء الديني أو العرقي والعشائرية، فهذه الهويَّات تُعدُّ أنظمة بديلة لمختلف هياكل الدَّولة الوطنيَّة في الشَّرق الأوسط.

كما أسهمت الأيديولوجيَّات المتطرِّفة وظهور الجماعات الإرهابيَّة عابرة للحدود في تأزُّم الوضع الأمني والسياسي في المنطقة: حيث يعمل الشَّرق الأوسط كفضاء موحَّد بكثير من الطرق، فالأيديولوجيَّات والحركات والثَّورات تعبر الحدود القُطرية بكل سهولة، لذلك فإنَّ أيَّ صراع محلي في بلد ما

تعاني منطقة الشرق الأوسط من تحديات أمنية وسياسية في ضوء استمرار تخبُّط السياسات الأمريكيَّة واستمرار الصراع الإقليمي

يأخذ أهميَّة إقليميَّة ليجتذب الأسلحة والمال والدَّعم السِّياسي من الخارج، ففي الماضي شاعت فيه العروبة والنَّاصريَّة، واليوم ينتشر فيه الإسلام السِّياسي والحركات الجهاديَّة، إذ تمتلك حركة الإخوان المسلمين فروعًا نشطة في مصر والعراق والأردن والأراضي الفلسطينيَّة وسوريَّة وتركيا وفي شمال إفريقيا، والشَّيء نفسه بالنِّسبة إلى الحركات الجهاديَّة مثل: القاعدة والدَّولة الإسلاميَّة أو داعش، فهي الأخرى تتبنّى أجندات عابرة للحدود تنبذ فكرة الدولة القُطريَّة والحدود القائمة عليها بالكامل.

ضعف وظيفة الدولة: يُعانِي الشَّرق الأوسط من حالة اختلال في هياكل الدَّولة، وهو ما يعدُّ عاملًا آخر في هشاشة الشَّرق الأوسط، حيث نجد أنَّ بعض دول المنطقة أقرب إلى اللَّادول، وهياكل بعض دوله أشبه ما تكون بهياكل الجهات الفاعلة غير الحكوميَّة، ولهذا نجد الحكومات المركزيَّة في (ليبيا وسوريَّة واليمن) تفتقر للسَّيطرة على مساحات شاسعة من أراضيها، وفي بعضها الآخر تتصرَّف الكيانات غير الحكوميَّة (الميليشيات والتجمُّعات المسلَّحة) كدول مثلما يحدث في العراق واليمن وفلسطين، حيث تتولَّى حماس والحركة الحوثيَّة والأكراد والدولة الإسلاميَّة (قبل الإطاحة بها) مهام الدولة الافتراضيَّة.

كما تساهم السياسات العدوانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، سواء المتمثلة في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، أو التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية، وتهويد مدنية القدس، ومحاولة السيطرة على المسجد الأقصى المبارك في مزيد من التوتر وعدم الاستقرار في كامل منطقة الشرق الأوسط، خاصة أن استمرار هذا الصراع بدون إلزام الدولة القائمة بالاحتلال العسكري "إسرائيل" من قبل المجتمع الدولي والولايات المتحدة الأمريكية، بقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني يعزز من حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط.

ثانياً: مستقبل منطقة الشرق الأوسط في ضوء الاضطرابات الراهنة

تفرض التحديات الخارجيَّة القادمة من خارج المنطقة صعوبات إضافيَّة أمام الوصول إلى حالة الاستقرار في المنطقة، كون أن هذه التَّحديات ناتجة عن سياسات الدول الكبرى، ومحاولتها الحفاظ على مصالحها-سواء المتعلِّقة باستمرار تدفُّق النَّفط أو بقاء هيمنتها على المنطقة كجزء من مشروعها الإمبراطوري-خاصَّة إذا كان الحديث يدور عن المشروع الأمريكي في المنطقة، والَّذي بدأ من العام ٢٠٠١م، وأصبح يسهم في حالة عدم الاستقرار والتوتُّر.

لقد أسهمت السياسات الأمريكيَّة - عقب انتهاء فترة الحرب الباردة- في الوصول إلى حالة عدم الاستقرار في منطقة الشَّرق الأوسط، سواء على المستويات الداخليَّة في داخل دول المنطقة، أو على منظومة العلاقات الإقليميَّة التي تشهد حالة من حالات الصِّراع، عقب بروز الصِّراع الطَّائفي والصِّراع على النُّفوذ والمصالح في المنطقة، وتبدو التحديات التي تواجه الشَّرق الأوسط - والتي تتمثَّل في الإرهاب والتطرُّف والحرب الأهليَّة والتدخُّل الأجنبي والطائفيَّة والفساد والسُّلطويَّة- مروعة ومحيِّرة في آن واحد، فبوجود هذا الكم الهائل من المشكلات يبدو من الصعب معرفة من أين تبدأ معالجتها، وما الأدوار التي ينبغي أن تضطلع بها الأطراف الخارجيَّة الفاعلة.

وقد تأثَّرَت المنطقة بالتحوُّلات في المشهد السياسي في منطقة الشَّرق الأوسط، وبالدَّور السلبي الَّذي أصبحت تلعبه الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة في إطار استراتيجيَّتها لإعادة رسم المنطقة، وبتداعيات ما يعرف "بالربيع العربي" الذي أدَّى إلى تغيير خريطة توازن القوى في المنطقة.

لقد تضافرت أربعة عوامل على تصعيد هذه الصراعات وإدامتها: العامل الأول: هو الإخلال بالتَّوازن الإقليمي الذي بدأ في أعقاب انتفاضات العام ٢٠١١م، وبفعل الغزو الأمريكي للعراق

تطوير الجامعة العربيَّة باعتبارها مظلَّة للعمل العربي المشترك بمنظومة أداء عمل على مستوى اتِّخاذ القرار للحد من الأزمات والخلافات

ضرورة إعادة الاعتبار للدولة الوطنيّة التي يتمتّع فيها المواطنون بالحقوق والواجبات كأداة لمواجهة التّحديات

في العام ٢٠٠٣م، والثاني: هو تحوُّل النِّزاعات المحليَّة إلى مسرح تدور عليه المنافسات الإقليميَّة المتواصلة، على هيئة صراعات أوسع نطاقًا وأشدّ فتكًا، أما الأمر الثَّالث: فهو توريد السِّلاح إلى المنطقة بصورة متعاظمة، وزيادة نفقات التسليح.

وأخيرًا أنَّ الشَّرق الأوسط يعاني من شحٍّ ملموس في معايير الحرب وآليات فضِّ النِّزاع، بالمقارنة مع مناطق العالم الأخرى.

كما تعاني المنطقة من مجموعة من التَّحديات الداخليَّة للاستقرار، سواء المتعلِّقة بسوء توزيع الثَّروات، أو استغلال الغرب للموارد الطبيعيَّة لدول المنطقة، أو نتيجة حالة عدم الاستقرار الأمني نتيجة السياسات الأمريكيَّة التي هدفت إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسيَّة للمنطقة من جديد، الأمر الذي نتج عنه دخول المنطقة في نفق مظلم من الصِّراع والحروب، وبسبب هذه السياسات الخطيرة يواجه الشَّرق الأوسط تحديات اقتصاديَّة وسياسيَّة وأمنيَّة ومؤسساتيَّة غير مسبوقة وسط احتدام الصِّراعات الإقليميَّة على النفوذ والموارد، وانعدام الثقة بين الدَّولة والمواطن.

ومن الملاحظة الأزمات في الشَّرق الأوسط تتفاقم إلى الحد الذي لا يمكن من خلاله التحكُّم في سير الأحداث، سواء تجاه صراع النُّفوذ والمحاور الذي قد يؤدي إلى الوصول إلى مرحلة الفوضى الكاملة (حرب الكل ضد الكل)، فدخول المنطقة في أزمات متعددة – منذ بداية مشروع الشَّرق الأوسط الكبير، مرورًا بالربيع العربي، وصولًا إلى صراع المحاور والنُّفوذ على الموارد والهيمنة – يمكن أن يصل بالأوضاع إلى مرحلة الفوضى الكاملة، خاصَّة في ظل السياسات الأمريكيَّة الخاطئة، سواء في طريقة إداراتها للأزمات بين دول المنطقة، أو النَّاتجة عن الانسحاب الأمريكي شبه الكلي من المنطقة، أو تجاه الموقف الأمريكي الجديد تجاه الصِّراع الفلسطيني الإسرائيلي، فأيُّ حدث كبير يقع بين الأطراف المتصارعة قد يُدخلُ المنطقة في حالة من الحرب، تشارك فيها أطراف إقليميَّة ودوليَّة.

وتمر منطقة الشَّرق الأوسط بظروف استثنائيَّة غاية في الصُّعوبة والتعقيد، خاصَّة في ظل انتشار الصِّراعات الطائفيَّة والمذهبيَّة، والصراع على الموارد والمياه في ظل التحوُّلات في البيئة الاستراتيجيَّة العربيَّة –بعد أحداث الربيع العربي–مع استمرار النِّزاعات.

ولا شكَّ أنَّ التحوُّلات في البيئة الإقليميَّة ألقت بظلالها على الصِّراع العربي الإسرائيلي، وخاصَّة على القضيَّة الفلسطينيَّة، بسبب تشابك العلاقة الفلسطينيَّة والإسرائيليَّة، والتأثير المباشر لأيِّ حدث عربي أو إقليمي على القضيَّة الفلسطينيَّة، حيث شهدت المنطقة العربيَّة –خلال السنوات الأخيرة–اضطرابًا في ملامح النِّظام الإقليمي من جراء التحوُّل البنائي الذي أحدثته الثَّورات العربيَّة على المنطقة.

في ضوء صراع المحاور واستمرار السياسات الأمريكيَّة الخاطئة واستمرار الصراع الفلسطيني- الإسرائيليّ، بما يعني استمرار حالة التوتر في الأراضي الفلسطينية الناتجة عن السياسات الإسرائيلية التوسعية، ورفض الالتزام بمبادي عملية السلام، ومبدأ حل الدولتين، وعدم قيام دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، من المنتظر أن تستمرَّ حالة عدم الاستقرار التي تشهدها منطقة الشَّرق الأوسط خلال العقدين القادمين على أقل تقدير، مع إمكانيَّة استمرار زيادة التسلُّح والإنفاق العسكري على المنظومات الدفاعيَّة مع دخول منظومة الطيران بدون طيار على معادلة الشَّرق الأوسط.

من المؤكد أن عودة منطقة الشَّرق الأوسط إلى مرحلة الهدوء النِّسبي يتطلَّب من الدُّول الإقليميَّة مراعاة عدم التدخُّل في شؤون دول المنطقة، وعدم العبث بالأمن القومي لهذه الدُّول، كما يتطلَّب وجود نظام إقليمي قادر على مواجهة أزمات المنطقة بفاعليَّة وحسم، كما يتطلَّب تعزيز حالة الاستقرار الداخلي، ومواجهة الجماعات الإرهابيَّة من خلال تعزيز حالة حقوق الإنسان، ومبادئ المواطنة، والحكم الرشيد، بما يؤدي إلى تعزيز حالة السِّلم الأهلي، والتماسك الداخلي للدُّول، ممَّا يسهم في عودة الهدوء والاستقرار إلى منطقة الشَّرق الأوسط.

عقد مؤتمر دولي للسَّلام للتَّأكيد على أسس التَّسوية السياسيَّة بما لا يجعل أمريكا وحدها طرفًا ووسيطًا في السَّلام

خاتمة

تعاني منطقة الشرق الأوسط من العديد من التحديات الأمنية والسياسية في ضوء استمرار تخبُّط السياسات الأمريكيَّة، واستمرار حالة الصراع الإقليمي المحتدم الآن، واستمرار الحرب الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في كامل الأراضي الفلسطينية، فمن المنتظر أن تظل منطقة الشَّرق الأوسط في ضوء المعطيات الحالية في حالة عدم استقرار، وهذا راجع إلى حالة الاصطفاف الإقليمي من جانب، والسياسات الأمريكيَّة الخاطئة من جانب آخر، وعدم الوصول لتسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية، ناهيك عن بروز سمة التطرُّف والجماعات الإرهابيَّة، وسهولة تصدير الفكر المتطرف عبر وسائل التَّواصُل الاجتماعي، فكلُّ ذلك كفيل ببقاء حالة عدم الاستقرار لسنوات قادمة.

لقد باتت السمة البارزة للأمن والاستقرار في المنطقة ترتكز على أساس انتهاك سيادة الدول، وانتشار الجماعات والحركات الإرهابيَّة، وصراع المصالح والنفوذ، والنِّزاعات الطائفيَّة والعرقيَّة، وتحوُّل دول كثيرة كانت مستقرَّة إلى دول فاشلة؛ مما يتطلب اتخاذ العديد من الخطوات العاجلة، ومنها: إعادة الاعتبار للدولة الوطنيَّة، وهي الدولة التي يجب أن يتمتَّع فيها كل المواطنين بنفس الحقوق والواجبات كأداة لمواجهة التَّحديات الداخليَّة التي يفرضها التَّنوع الثَّقافي للأقليَّات والجماعات العرقيَّة، والتحديات القادمة من الخارج التي تفرضها السياسات الدوليَّة وخاصة الأمريكيَّة.

وتطوير وتفعيل دور الجامعة العربيَّة باعتبارها مظلَّة للعمل العربي المشترك، وكيانًا جامعًا للشُّعوب العربيَّة، من خلال تطوير منظومة أداء عمل الجامعة على مستوى اتِّخاذ القرارات السياسيَّة والاقتصاديَّة، بما يحقِّق التَّكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لشعوب المنطقة، وبما يحُدُّ من الأزمات والخلافات القائمة وحالة عدم الاستقرار. وإعادة الاعتبار للقضيَّة الفلسطينيَّة، باعتبارها قضيَّة العرب والمسلمين الأولى، وتقديم كافَّة أنواع الدَّعم للشَّعب الفلسطيني للثَّبات على أرضه، والدَّعوة لعقد مؤتمر دولي للسَّلام تشارك فيه القوى الدوليَّة الكبرى بجانب الدول العربيَّة للتَّأكيد على أسس التَّسوية السياسيَّة، بما لا يجعل الولايات المتَّحدة وحدها طرفًا ووسيطًا في عمليَّة السَّلام. وأخيرًا التَّأكيد على ضرورة تطبيق عادل وشامل لقواعد القانون الدولي والمواثيق الدوليَّة التي تُحدِّد حدود والتزامات الدول، بهدف التَّقليل من الصِّراع على الموارد الطبيعيَّة والمائيَّة، في ظل بروز الصِّراع على غاز المتوسط، وصراع المحاور والنُّفوذ على موارد المنطقة.

* باحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية

تسوية قضايا الشرق الأوسط .... قراءة في رؤية ترامب

٥ أزمات جيوسياسية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تضع إدارة ترامب المقبلة أمام خيارات صعبة

يدرك الرئيس الأمريكي ترامب والحزب الجمهوري أن الشرق الأوسط كان مؤثرًا على الانتخابات الأمريكية الأخيرة، بطريقة لم تعهدها أمريكا من قبل، فحرب الشرق الأوسط فرضت نفسها على حملتى المرشحة الديمقراطية للرئاسة هاريس والمرشح الجمهورى ترامب. حيث أثارت حرب إسرائيل على غزة ولبنان ردود فعل شعبية غيرمسبوقة في أمريكا، إذ امتلأت شوارع واشنطن وغيرها من المدن باحتجاجات كبيرة، كما مثلت مواقف مرشحي الرئاسة الأمريكية من قضايا الشرق الأوسط نقطة محورية وجدلية في السباق إلى البيت الأبيض.

مختار شعيب

وتعول شعوب ودول الشرق الأوسط على دورأمريكي مختلف في الولاية الثانية لترامب فيما يتعلق بالحرب الإسرائيلية على غزة ولبنان، فما الذي يمكن أن يقدمه ترامب؟، وما مدى الاتجاه الذي ستسلكه الإدارة الأمريكية الجديدة بعد انتقال السلطة الرئاسية؟

ومهما كانت مآلات صراع الشرق الأوسط، فسيكون هذا الملف في أولويات أجندة البيت الأبيض، بالنظر لكثافة الانخراط الأمريكي في الصراع وعلى جبهات متعددة: غزة ولبنان وإيران والجماعات أوالدول المتحالفة معها في اليمن والعراق.

١- العوامل التي تدفع ترامب للبحث عن تسويات

أولاً : يدرك ترامب والحزب الجمهوري والذي فازباكتساح في الانتخابات الأمريكية " رئاسية وكونجرس " أنه ولأول مرة في تاريخ الإنتخابات الأمريكية مثلت قضايا الشرق الأوسط عامل حسم في الصراع الإنتخابي، كما مثلت تحولا مهما في تأثيرهذه الملفات كقضايا سياسة خارجية على اختيارالناخب الأمريكي لرئيسه، خاصة وأن الغضب الشعبي والمظاهرات التي انطلقت ضد سياسة بايدن- هاريس في مواجهة حرب إسرائيل على غزة ولبنان كانت دافعًا لتصويت الناخب الأمريكي خاصة العرب والمسلمين في الولايات المتأرجحة لشعار ترامب إنهاء الحروب ضد منافسته هاريس، فصراع الشرق الأوسط "تسبب في تأثير سلبي على معسكر هاريس لعدم قدرة بايدن على وقف الحرب،بل تماديه في تزويد إسرائيل بالأسلحة، ما جعل الأقليات وخاصة أغلبية الأقلية العربية والمسلمة تصوت لترامب في الولايات المتأرجحة التي حسمت الانتخابات، فحصد ٩٤ من المندوبين لسبع ولايات متأرجحة فى المجمع الانتخابى.

المعركة كانت فى الولايات المتأرجحة، حيث استفاد ترامب من غضب الناخبين العرب والمسلمين على أداء إدارة بايدن، واستغل ترامب والحزب الجمهوري هذا الغضب وقطعا وعودًا ورفعا شعارات " انهاء الحروب "، ومن ثم فوفاء ترامب والجمهوريين بهذه الوعود يصبح ضرورة للحفاظ على شعبيته التي اكتسبها بفضل فشل سياسة إدارة بايدن / هاريس.

ثانيًا: يدرك ترامب وحزبه ضرورة الاستقرار في البيئة الخارجية لتحقيق الرخاء والازدهار لأمريكا، فهو يتفاخر بأن فترته الأولى لم تشهد حروبًا، بل شهدت ازدهارًا اقتصاديًا لأمريكا، وأنه لو كان رئيسًا ما اشتعلت كل هذه الحروب، ومن ثم فإنهاء الحروب الخارجية لها آثار إيجابية عدة، وأهمها

توفيرالأموال التي تنفق على حروب الخارج والتي بلغت في حالة أوكرانيا ٩٠ مليار دولار حتى عام ٢٠٢٤م، وفي حالة إسرائيل ٢٥ مليارد ولا منذ ٧ أكتوبر ٢٠٢٣م، وحتي نوفمبر ٢٠٢٤م، وما إجماليه ٣٠٨,٥ مليار دولارلإسرائيل منذ ١٩٥٩م، وحتي نوفمبر ٢٠٢٤م، ومن ثم فإنهاء الحروب سيمكن إدارت ترامب من تحقيق وعده للشعب الأمريكي بعودة الازدهارالاقتصادي.

ثالثًا: شخصية وقناعة ترامب الذي جاء من خلفية غيرسياسية كرجل أعمال مغامر، ستلعب دورًا كبيرًا مدعومًا بانتصار كاسح شعبيًا في الانتخابات الرئاسية جعل منه مفوضًا من الشعب الأمريكي لتحقيق شعاراته الانتخابية على أرض الواقع في شكل سياسات، وخاصة أنه حصل على تفويض من ولايات ديمقراطية التوجه فضلًا عن الولايات المتأرجحة بسبب قوة خطابه ووعوده المتعلقة بإنهاء الحروب.

رابعًا: بعد إخفاقات أمريكا في حربي العراق وأفغانستان، وتقليص التواجد العسكري في الشرق الأوسط التي سعت إدارة الديمقراطيين (أوباما وبايدن) والجمهوريين (ترامب بالدورة الأولى) إلى تنفيذها، يبدو أن الرياح سارت بما لا تشتهيه سفن واشنطن التي كانت تضع في أولوياتها تطويق صعود الدورالصيني وزيادة تواجدها ونفوذها في آسيا، فقد اندلعت حرب أوكرانيا وألقت على واشنطن أعباء جيوسياسية كبيرة، ومن ثم فقد يتجه ترامب للبحث عن تسويات في الشرق الأوسط أولًاثم لمعضلة الحرب الأوكرانية، حتى يتفرغ للصين.

خامسًا: سعي ترامب لمواجهة تزايد النفوذ الصيني والروسي في الشرق الأوسط، حيث أصبح مرحب بهما شعبيا ورسميا وكبدائل قوية للدورالأمريكي، يدفع ترامب لتنفيذ شعاراته بإنهاء الحروب وبطريقة مقبولة لاستعادة الدور الأمريكي وللحفاظ على المصالح الأمريكية المهددة. خاصة أن الجمهوريين يدركون ما تواجهه الإدارة المقبلة، من معضلة ملاءمة موارد القوة العسكرية والمالية والتكنولوجية مع متطلبات القيادة الأمريكية للعالم، فضلًا عن مؤشرات تدل على تراجع النفوذ الأمريكي بالشرق الأوسط، ويتوقع أن تكون لذلك تداعياته في المرحلة المقبلة على صعيد تسوية أزمات الشرق الأوسط ومناطق أخرى من العالم، ومن هذه المؤشرات

الأول: تنامي علاقات الشراكة الاقتصادية والعسكرية بين المنافس الصيني والروسي ودول عربية حليفة للولايات المتحدة مثل السعودية والإمارات ومصر.

الثاني: تحقيق روسيا اختراقات للعقوبات وبناء علاقات أمنية واستراتيجية على حساب نفوذ الغرب في دول عربية حليفة

سيتجنب ترامب سيناريو المواجهة العسكرية مع إيران ويكتفي بالضغوط ودعم عمليات تل أبيب العسكرية والاستخباراتية دون التورط فى حرب شاملة

(للغرب) وأخرى مناوئة للسياسة الأمريكية. كما تواصل روسيا محاولات لعب أدوار أمنية وعسكرية في مناطق أزمات مثل السودان وليبيا واليمن ولبنان وسوريا، من شأنها تعقيد الأوضاع على الغرب هناك.

ومن ثم فتطورات الوضع في الشرق الأوسط ومآلات الصراع بين إسرائيل وإيران ووكلائها بالمنطقة، ستكون عاملًا رئيسيًا في تحديد التوجهات أوالأولويات التي سيركز عليها الرئيس الأمريكي الجديد في سياسته بالمنطقة.

٢- محددات قدرة ترامب على تنفيذ وعوده

بالانطلاق من الخلفية التاريخية للسياسة الأمريكية في المنطقة وحجم انخراطها الاستراتيجي حاليًا في الصراع القائم، فإن صياغة سياسة أمريكا المستقبلية، تبدو أكثر تعقيدًا، فهناك عوامل مؤثرة على قدرة ترامب لتنفيذ وعوده، وهي:

أولا: التغيرات في أدوار ومصالح القوى العظمى المتنافسة على النفوذ في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مثل الصين، وروسيا، وأوروبا، وإيران، وإسرائيل، وتركيا.

ثانيًا: حدود ومستقبل الصراع بين الصين وروسيا مع أمريكا، ومن أجل تعزيز المصالح الأمريكية وتمكينها من التفوق على منافسيها الجيوسياسيين، تسعي واشنطن لتأكيد القيادة الأمريكية للعالم من خلال تركيز استراتيجية الأمن القومي الأمريكي في منطقتين محوريتين هما أولوية الصين ودول منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وعلى أوروبا وبالتحديد على روسيا وما تمثله من تهديد للأمن والاستقرارالأوروبي وخطرالتهديدات النووية الروسية على الأمن العالمي والتداعيات المحتملة للأزمة الأوكرانية على مستقبل النظام العالمي، كل ذلك يدفعها لتخفيف تواجدها العسكري بالشرق الأوسط من خلال وضع نهاية للحرب الحالية.

ثالثًا: تبني كل من الجمهوريين والديمقراطيين نظرية إعادة تشكيل الخريطة الجيوسياسية للشرق الأوسط لتحقيق الشرق الأوسط الجديد بممارسة الضغوط على الدول المعنية لتحقيق هذا الهدف، وتبني الوجود العسكري المباشرلتأمين تدفق النفط إلى العالم وبأسعار مقبولة.

رابعًا: رؤية الدولة العميقة في أمريكا لهذه الصراعات ولآليات تسويتها وخاصة الجيش الأمريكي والمخابرات المركزية ومجلس الأمن القومي الأمريكي والكونجرس، وهي أحد أهم هذه المحددات.

خامسًا: مدى نجاح مراجعة قواعد "برايتون" التي قامت عليها منظومة المؤسسات المالية والنقدية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية لمعالجة الاختلالات في العلاقات الاقتصادية والمالية على الصعيد العالمي، وتشكيل تلك المبادرات لاتجاهات وتكتلات دولية تسعى لإعادة توزيع الأدوار وتغيير موازين القوى الاقتصادية في العالم ومنها بريكس، والتي سيكون لها تأثير إيجابي على دول الشرق الأوسط المعنية من حيث زيادة مساحة وقدرة حركتها على المناورة السياسية في مواجهة الضغوط الأمريكية.

سادسًا: التغييرات في أشكال ومحتوى النفوذ وصراعات القوة الناعمة الدولية، وظهور قدرات جديدة متعددة الأبعاد تخترق وتتجاوز الخطوط الحمراء لمنظومات القيم والمواثيق التي شكلت على مدارعقود من الزمن ركيزة أساسية للنظام الليبرالي الغربي الأمريكي مقومًا أساسيصا في قوة الغرب الناعمة، ما يتيح للدول العربية هامشًا للمناورة والحركة في عدة ملفات.

سابعًا: تنامي حجم المخاطر ذات الطابع الكوني على دول المنطقة وتزايد مؤشرات عجز الأخيرة في مواجهتها منفردة في ظل أزمات اقتصادية، ما يدفع واشنطن للتدخل لوقف الحروب الدائرة.

العالم يميل للشرق وستحكمه آسيا ما يشكل معضلة لواشنطن مع شركائها ويفرض عليها إعادة كسب الحلفاء واحتواء نفوذ الصين وروسيا

تراجع ثقة الحلفاء العرب في وفاء الأمريكيين بالتزاماتهم الأمنية جراء ضعف الرد الأمريكي على التهديدات التي تعرضت لها المنطقة

٣- ماذا يُنتظر من الإدارة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط؟

رغم النظرة السلبية المتزايدة في الشارع العربي للدور الأمريكي في الشرق الأوسط، تدرك الشعوب والدول العربية بأن تأثير واشنطن كبيرعلى قرارالحرب أو السلم في المنطقة، ومن هنا يمكن القول بأن سقف الانتظارات في العالم العربي من الإدارة الأمريكية المقبلة: هي في أدناها وقف الحرب وفي أقصاها التوصل لتسوية سلمية عادلة، عبر حل الدولتين.

وأطلق ترامب مشروع ٢٠٢٥م، وبقدرما تبدو رؤية ترامب متباينة جدًا عن رؤية الديمقراطيين حول إدارة أزمة الشرق الأوسط ومخرجاتها، فثمة عناصرمشتركة بينهما. من أبرزها، أن ترامب سيسير وفق مساراالاستمرارية على النهج الذي اتبعته إدارة بايدن، فيما يتعلق بمواصلة الدعم العسكري والمالي لإسرائيل، ويرى ترامب نفسه الرئيس الأكثر تأييدًا لإسرائيل فى تاريخ أمريكا، ففى ولايته الأولى، حقق العديد من الرغبات التى طالما تمسكت بها إسرائيل: ومنها ،نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس المحتلة عام ٢٠١٨م، وفى نوفمبر ٢٠١٩م، تخلى ترامب عن الموقف الأمريكى الذى دام عقودًا من الزمان، والذى يرى أن المستوطنات فى الضفة الغربية تشكل عائقًا رئيسيًا أمام السلام، وفى مارس ٢٠٢٠م، اعترفت إدارة ترامب بمرتفعات الجولان السورية المحتلة، كأرض إسرائيلية، ثم خفض ترامب التمويل لوكالة «أونروا»، ويتحدث عن دعم إسرائيل عسكريًا من أجل ما وصفه بالفوزالسريع وليس الحرب الطويلة، وحذر من إبادة إسرائيل، مشيرًا أنه سيكون حاميًا لأمنها، وأنه لا يوجد حام لإسرائيل على الجانب الآخر، فى إشارة للديمقراطيين . كمًا يشكل العمل على تطبيع العلاقات بين إسرائيل والدول العربية عنصرًا مشتركًا في خطط الحزبين.

التباين الرؤية بين ترامب وإدارة بايدن، فيما يمكن أن تطرحه إدارة ترامب كمخرج للأزمة الحالية، وستنطلق من رصيد الضغط الذي مارسته إدارة بايدن على إسرائيل للحد من الأضرار الناجمة عن العمليات العسكرية الإسرائيلية، عبر التوصل لوقف إطلاق النار في غزة ولبنان، ودعا نتنياهو لإنهاء سريع للحرب، والتفاصيل تكون لاحقاً، قائلًا إن إسرائيل "تخسر حرب العلاقات العامة" بسبب الصورالتي يشاهدها العالم من غزة، وذلك قد يجعل ترامب يبني على دعوات إعادة التفكير في ممارسة ضغوطه على الحكومة للاستجابة لمطلب وقف الحرب. وقد يضغط ترامب على نيتانياهو لإنهائها أكثر مما كان بايدن قادرًاعلى القيام به.

ويرى محللون أن ترامب في دورته الثانية قد يكون مختلفًا عن ترامب في دورته الأولى، وسيعود لأفكاره التي كان قد أعلنها كمرشح عام ٢٠١٦م، حيث رأى أنه لابد أن تكون إسرائيل على استعداد للتضحية بأشياء معينة لتحقيق السلام مؤكدًا على قوة دعمه لأمن إسرائيل، وأنه يتعين على الفلسطينيين أن يأتوا إلى طاولة المفاوضات وهم يدركون أن الرابطة بين أمريكا وإسرائيل غيرقابلة للكسر، وفي يناير ٢٠٢٠م، ومن المتوقع أن يطرح ترامب مجددًا خطته " صفقة القرن "، والتي قوبلت برفض الفلسطينيين ودول عربية. وكانت خطة السلام من أجل الازدهار، التى وضعها مبعوثه كوشنر بالتشاورمع حكومة نيتانياهو، قضت على الطريق إلى دولة فلسطينية قابلة للحياة بتقسيم الأراضى الفلسطينية، وتطويقها ومنح إسرائيل السيطرة الكاملة على الأمن الفلسطينى. وخلال المناظرة الرئاسية فى يونيو ٢٠٢٤م، أجاب ترامب، بسؤاله عما إذا كان سيدعم دولة فلسطينية مستقلة، بالقول: «أريد أن أرى».

ويري بعض المراقبين أنه مع الضغوط التي تواجهها الإدارة المقبلة على الصعيد المحلي الأمريكي بسبب المقاومة للبيروقراطية في مؤسسات صنع القراروالضغوط المنتظرة من اللوبي الإسرائيلي في الكونجرس، يتوقع أن يكون ترامب متحيزًا لحكومة نتنياهو ولليمين الإسرائيلي المتطرف الذين فضلوا فوزه، فقد يمنحهم ترخيصًا لتسريع طرد الفلسطينيين من أراضيهم، وقال في اجتماع انتخابي عام ٢٠٢٤م، بأن "مساحة إسرائيل صغيرة، ولطالما فكّرت كيف يمكن توسيعها "، وأثارت هذه التصريحات ردود فعل غاضبة في العالم العربي. وربما يكون

سيتجه ترامب لتسوية سياسية مع إيران لكن بدون أهداف أواستعداد للتفاوض لاحتواء الملف النووى وقد تكون النتيجة جولة أخرى من عدم الاستقرار

علاقة أمريكا بإسرائيل غير مقبولة من الدول العربية في ظل وجود قوى دولية منافسة تحترم المصالح العربية وتقر بالحقوق الفلسطينية

أفضل دليل على ما قد يفعله ترامب فى فترة ولايته الثانية، هوما قاله أقرب مستشاريه ديفيد فريدمان، سفير ترامب السابق فى إسرائيل، مؤخرًا عن خطة لضم الضفة الغربية إلى إسرائيل؛ ووصف صهره كوشنر الدولة الفلسطينية بأنها «فكرة سيئة للغاية».

متوقع شروع ترامب في وقف الحرب الإسرائيلية ــ اللبنانية استجابة لوعود قطعها للجالية اللبنانية خاصة صهره مسعد بولس وأنصاره، حيث وصف ترامب الحرب الإسرائيلية على لبنان بأنها غير مقبولة ويجب أن تنتهي خلال جولته فى ميشيجان، قائلًا إن الشرق الأوسط الجديد يجب أن يشهد السلام والسعادة بعد سنوات من المعاناة.

وتأتي سياسة "ترامب" تجاه إيران متفقة مع سياسات الحزب الجمهوري الذي يتبنى عدم السماح لإيران بأن تصبح قوة نووية وفرض عقوبات وحصاراقتصادي صارم والعمل على تغيير النظام الإيراني وشن هجمات استخباراتية على برنامج إيران النووي، في إطار"سياسة الضغط الأقصى تجاه إيران"، ربما للتوصل إلى اتفاق جديد مع طهران بشروط جديدة أوتقييد قدرة إيران ومنعها من أن تصبح قوة نووية، وقد دافع ترامب عن الانسحاب من خطة العمل المشتركة عام ٢٠١٥م. وزعم أن هذا النهج يفرض ضغوطا على إيران ويقلل من قدرتها على تمويل الجماعات الوكيلة. ورغم أن ترامب هو من فتح باب الاغتيالات لكبار المسؤولين الإيرانيين باغتيال قاسم سليمانى، لكنه ألغى ضربة صاروخية على إيران فى يونيو ٢٠١٩م، لأنه اعتقد أن الخسائر المدنية غير متناسبة مع الرد، فإحدى نقاط الاتساق فى السياسة الخارجية لترامب هى نفوره من تورط بلاده فى الحروب الخارجية، والميل للتسويات.

لذا من المتوقع تجنبًا للتصعيد، لكثافة الانخراط الإيراني في شؤون المنطقة والتصعيد الإسرائيلي / الإيراني، وبسبب مخاطر إمتلاك طهران لسلاح نووي، سيتجه ترامب في نهاية المطاف لصيغة تسوية سياسية مع إيران. ولكن فى غياب أهداف واضحة أواستعداد للتفاوض مع طهران لاحتواء المزيد من التقدم النووى، فقد تكون النتيجة جولة أخرى من عدم الاستقرار.

لذا سيتجنب ترامب سيناريو المواجهة العسكرية مع إيران، مطبقًا استراتيجية الضغوط القصوي والتفاهم مع إسرائيل بشأن إيران ودورها في المنطقة من لبنان إلى العراق وصولًا إلى اليمن، وسيدعم عمليات تل أبيب العسكرية والاستخباراتية دون أن يتورط فى حرب شاملة مع إيران، وفيما يتعلق بسوريا يري ترامب ضرورة رحيل بشارالأسد وتغيير النظام السوري بنظام ديمقراطي يستوعب كل الطوائف السورية مع تفضيل الضغوط السياسية ودعم المعارضة السورية و العمل مع المجتمع الدولي والأمم المتحدة لحل الأزمة السورية سواء بالطرق السياسية أوالحل العسكري.

وفي ظل حالة تشتيت ملحوظة للقوى الأمريكية على جبهات وأزمات عديدة في العالم، يرصد محللون خمسة أمثلة لأزمات جيوسياسية في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، يمكن أن تضع الإدارة الأمريكية المقبلة أمام خيارات صعبة.

١/ **مستقبل الشراكة مع العراق:** في ظل سعي الديمقراطيين والجمهوريين لتقليص التزامات الجيش الأمريكي وانسحابه المؤجل بسبب الاستحقاقات الجديدة في الشرق الأوسط خشية زيادة نفوذ إيران في العراق، وستجده إدراة ترامب ملفًا ساخنًا في أجندتها، حيث سبق لترامب أن انتقد سحب القوات الأمريكية من أفغانستان، وسحب القوات الأمريكية من العراق، وتركها ساحة للنفوذ الإيراني.

٢/ **علاقة صعبة مع تركيا:** رغم أنها حليف رئيسي لأمريكا في الناتو، إلا أن الإدارات الأمريكية المتعاقبة تواجه صعوبات كبيرة في إدارة العلاقة مع أنقرة التي تمارس لعبة شد الحبل مع واشنطن، بينما تعمّق علاقاتها مع الصين وروسيا.

٣/ ومن المتوقع أن تتواصل الصعوبات في التعامل مع الملف الكردي وخصوصًا على الجبهة السورية، حيث تصطدم المصالح الاستراتيجية الأمريكية في شمال سوريا بأولويات سوريا والعراق وتركيا في رفض بروز كيان كردي يهدد بمزيد من التفتيت لهذه الدول.

٤/ **ملف الصحراء الغربية:** منذ اعتراف ترامب بسيادة المغرب على الصحراء الغربية، في اتفاق ثلاثي بين إسرائيل والمغرب وأمريكا سنة ٢٠٢٠م، أصبحت سياسة واشنطن في ظل الجمهوريين والديمقراطيين رهينة لرؤية ترامب، التي سيتم

تعزيزهـا في ولايتـه الثانية، ولكنهـا تواصل نهج احتـواء الخلافات مـع الجزائروكبـح اتجاههـا للتحالف مع روسـيا والـصين، خاصة أن العلاقـات الجزائريـة / الأمريكية تمـر باضطرابات صعبة لكن الطـرفين يحرصان علـى الحفـاظ عليها.

وتظـل الرؤيـة الأمريكيـة لـدى الديمقراطـيين والجمهـوريين تلتقـي حول نقطـتين: أهميـة دور الجزائر كمزود رئيسـي بالطاقة لحلفـاء واشـنطن الأوروبـيين، وللدورالذي يمكـن أن تلعبه الجزائر بحكم موقعها الجيوسياسـي في مواجهـة المخاطرالأمنية في منطقة السـاحل والصحراء.

٥/ يسـود شـعور الخيبة مـن السياسـة الأمريكية لـدى قطاع واسـع مـن النخـب والشـعوب العربية بسـبب اسـتغلال واشـنطن لقضايـا حقوق الإنسـان والديمقراطيـة في العالـم العربي لتحقيق أهدافهـا السياسـية والاقتصاديـة، ومن المرجح أن يتعمق التشـاؤم في العالـم العربـي إزاء الـدور الأمريكي، إذ يرجـح أن تواصل إدارة ترامـب نهجهـا المعتـاد الـذي يتسـم بالإزدواجيـة واسـتغلال هذه القضايـا بطريقة تحقـق مصالحها.

مـع التطـورات الجديـدة، أخذ إقليم الشـرق الأوسـط يشـهد تحـولات مهمـة بعضها جـاء ضمن أصـداء التحدي الروسـي غير المسـبوق لأمريكا بالدخول عسـكريًا إلى أوكرانيا (٢٠٢٢/٢/٢٤م)، الـذي كان بمثابـة انـقلاب روسـي علـى نظـام القطـب الواحـد، وبعضهـا نتيجة تراجع ثقة الحلفاء في وفـاء الأمريكيين بالتزاماتهم الأمنيـة، على نحو ما تكشـف مـن ضعف رد الفعـل الأمريكي على التهديـدات التـي تعرضـت لها مصـافي أرامكو النفطية السـعودية بسـبب القصف الصاروخـي من جانب ميليشـيات الحوثي ٢٠١٩م، في عهـد ترامب نفسـه، ولذلك شـهد عـام ٢٠٢٢م، تمـرد عدد من الدول الشرق أوسـطية على الزعامة الأمريكية، مثل دعم السعودية لقـرار منظمـة أوبك – بلس، والتمرد الإيرانـي في محادثات الاتفاق النـووي وتصعيـد تخصيب اليورانيـوم كخيار بديل للعـودة للاتفاق بالشـروط الأمريكيـة، ثم اتجاه إيران لتوقيـع معاهدة تحالف طويل المـدى مع الـصين وتكثيف الشـراكة الاسـتراتيجية مع روسـيا، في الحـرب الأوكرانية، وامتد التمرد الشـرق أوسـطي إلـى تركيا التي اتجهـت إلى مزيد مـن التعاون مع روسـيا.

المؤكد أن التحديـات باتـت ضخمـة أمام السياسـة الأمريكية في الشـرق الأوسـط على ضوء ثلاثـة عوامل:

الأول: دول الشـرق الأوسـط ليسـت مغيبـة عـن التطـورات العالميـة، ومـا يتعلـق بالصراع الدائـر على قمة النظـام العالمي بين كل من الصين وروسـيا من ناحية وبين واشـنطن مـن ناحية أخرى، وهـو الصـراع الذي يتجه لصالـح محور الصين–روسـيا الذي يكبر ويتأكـد يومًا بعـد يوم وفقًا لاتفاق الشـراكة الاسـتراتيجية بينهما، وتأكيدهمـا تعزيـز التعاون بين القوات المسـلحة لروسـيا والصين، واسـتعداد الـصين للعمـل مع روسـيا والقـوى التقدميـة في أنحاء العالـم لمواجهة القطـب الواحد (أمريـكا) والحمائيـة والترهيب.

وتؤكـد التطـورات العالمية بوضوح أن العالم يميل نحو الشـرق، وسـتحكمه آسـيا ولـن يكون أمام الغرب سـوى التكيـف، خاصة أن الأزمـات العالميـة الحاليـة أدت إلـى ظهور قطبين متعـارضين هما أمريكا، التي لا تزال سـيدة الغرب المتداعي، وآسـيا التي يجسـدها محور موسـكو بكين.

ودول الشـرق الأوسـط ستسـعى إلـى تحقيـق التـوازن في علاقاتهـا مـع الولايـات المتحـدة والـصين وروسـيا، خاصـة في المجالات الاقتصاديـة والعسـكرية، ما سيشـكل معضلة لواشـنطن مـع شـركائها، الأمر الـذي يفرض علـى أمريكا الاجتهـاد في تبني سياسـات يكـون في مقدورهـا إعادة كسـب الحلفاء واحتـواء نفوذ للـصين وروسـيا في الشـرق الأوسـط.

الثاني: جدية المسـاعي الصينية والروسـية على توسيع مناطق النفوذ وتأسـيس شـراكات اقتصادية واسـتراتيجية مع كبرى الدول الإقليمية الشـرق أوسطية.

هـذه الجديـة تكشـفت خلال القمم الـثلاث التي شـارك فيها الرئيـس الصيني بالمملكـة العربيـة السـعودية (٨-٩/١٢/٢٠٢٢): القمـة الصينية –السـعودية، والقمـة الصينية –الخليجيـة، والقمة الصينية–العربيـة. كما جسـدتها السياسـة الروسـية القائمة على تعزيـز التعاون والشـراكات مـع دول المنطقة.

مـا يعنـى أن هـذا النمـوذج الجديد من الشـراكات الروسـية والصينيـة مـع العـرب لا يقوم على فـرض الوصايـة والهيمنة، كما هو الحال في نموذج الشـراكة الأمريكي خاصـة والغربي عامة، كما يقـوم النمـوذج الصيني الروسـي للشـراكة مع العرب علـى احترام الإرادات والخصوصيـات العربيـة، كمـا أنـه يقـوم علـى التقـارب الحضـاري التاريخي الصيني –العربي، والروسـي العربي وليس ما يطرحـه الغرب مـن صراع بين الحضـارات والاسـتعلاء بالحضارة الغربيـة علـى مـا عداها، ناهيك عـن فوبيا العـداء للإسلام.

كما تؤكد هذه الشراكات على التعاون الشامل والتنمية المشتركة لمستقبل أفضل، والالتزام بمبادئ الاحترام المتبادل لسيادة ووحدة الأراضي وسلامتها الإقليمية، ومركزية القضية الفلسطينية التي تتطلب إيجاد حل عادل ودائم لها على أساس (حل الدولتين) من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وإقامة الدولة الفلسطينية، وهو ما تفتقده الشراكات والعلاقات العربية مع واشنطن والدول الأوربية.

كما أن التواجد الروسي القوي في الشرق الأوسط تجاوز إيران إلى تركيا وظهر ذلك في سياسات التنسيق الروسي-التركي بخصوص أوكرانيا، وسوريا.

واستطاعت تلك الشراكات مع الصين وروسيا أن تحقق اختراقات مهمة في علاقاتها مع أطراف شرق أوسطية متعددة ما أثار غضب الإدارة الأمريكية على نحو ما حذر جون كيربي المتحدث باسم الأمن القومي من تلك الشراكات، واعتبر أنها تلحق أضرارًا بالمجتمع الدولي.

الثالث: العلاقة شديدة الخصوصية والتفرد التي تربط أمريكا بإسرائيل، تقف حجرعثرة بين الدول العربية وأمريكا.

كانت الدول العربية مضطرة، لاعتباراتها وحساباتها المصلحية الخاصة، أن تتقبل التجاوزات الأمريكية فيما يتعلق بدعم السياسات العدوانية الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وعدم احترام حقوقه، والحيلولة دون صدور قرارات إدانة ضد الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني.

لكن الآن وفي ظل وجود ما يمكن اعتباره قوى دولية منافسة ولديها الاستعداد لاحترام المصالح العربية والإقراربالحقوق الفلسطينية، فإن الدول العربية الحليفة لواشنطن ستجد لديها مساحة معقولة من التمرد على السياسات الأمريكية المنحازة.

هذا التطور يضع واشنطن أمام مأزق يزداد تأزمًا يومًا بعد يوم، خاصة بعد أن بدأت الدول العربية تدرك أنه في مقدورها التمرد على السياسة الأمريكية المنحازة للاحتلال الإسرائيلي، خاصة أن النهج الأمريكي أدى إلى زيادة انصراف دول المنطقة عن واشنطن والشك في نواياها، وعليه ستبقى قدرة واشنطن على استعادة نفوذها في المنطقة غير محسومة، خاصة أن الصين، أصبحت أكبر شريك تجاري واستثماري للشرق الأوسط كما أن دول، مثل روسيا وتركيا والهند ذات تواجد كبير.

وأخيرًا، الحكومة الأمريكية المقبلة سيكون عليها إدراك حقيقة أن علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية والإفريقية تأثرت سلبًا بدعمها غير المشروط لإسرائيل، في الوقت الذي يتزايد فيه تعاطف دول العالم مع القضية الفلسطينية. كما أن هذه الدول تنظر بعدم ارتياح إلى الدعم الأمريكي المستمر لأوكرانيا في حربها ضد روسيا؛ وهي الحرب التي أدى استمرارها إلى معاناة الكثير من شعوب العالم من ارتفاع أسعار العديد من السلع الأساسية.

معنى ذلك أن هذه الدول لا تتوقع الكثير من ترامب؛ في حين قد يحتاج الرئيس الجديد إلى بذل جهد أكبر لترميم صورة واشنطن لدى هذه الدول.

وذلك بتغيير نظرته إلى الشرق الأوسط وإفريقيا باعتبارها قوة مهمة وليست مجرد مكون أصغر في الصراع الجيوسياسي الأكبر للولايات المتحدة مع الصين أو روسيا، كما فعل خلال فترة ولايته الأولى في منصبه؛ مما أثار استياء العديد من هذه الدول.

* كاتب صحفي ومحلل سياسي ـ مدير مكتب مؤسسة الأهرام في المملكة العربية السعودية

الانعكاسات المتوقعة لسياسات ترامب على اقتصادات دول الخليج

العلاقات الاقتصادية الخليجية/ الأمريكية تظل قوية ضمن استراتيجيات متكاملة لتحقيق التنمية والاستقرار

استطاعت دول مجلس التعاون الخليجي الحفاظ على علاقات قوية واستراتيجية مع الولايات المتحدة، فى مجالات مختلفة تشمل الأمن والدفاع والاقتصاد. وتباينت مستوى العلاقات بمرور الوقت، متأثّرة بمواقف السياسة الخارجية للإدارات الأمريكية المتعاقبة، وكانت العلاقة بين دول الخليج والولايات المتحدة تشهد تطورًا لافتًا خلال الفترة الرئاسية الأولى للرئيس "دونالد ترامب"، حيث اتسمت بالتعاون خاصةً فيما يتعلق بالأمن والتجارة، إلى جانب قضايا إقليمية مهمة. ولكن تحمل عودة "دونالد ترامب" إلى البيت الأبيض مرة أخرى نطاقًا واسعًا من حالة عدم اليقين فى ظل توقعات بسياسات متقلبة نسبيًا للرئيس الأمريكى" ترامب" والتى قد تنعكس بدورها على اقتصادات دول الخليج، وذلك في إطار ظروف دولية وإقليمية مختلفة، كما يأتي ذلك في ضوء سعى دول الخليج إلى تنويع اقتصاداها بعيدًا عن الاعتماد على النفط والغاز، للاستمرار فى التنمية الاقتصادية رغم الظروف الإقليمية المحيطة.

د. جيهان عبد السلام عباس

من المرجح أن يكون "ترامب" مختلفًا عن سياسة بايدن من حيث الأولويات وكيفية تعامل إدارته مع دول الخليج؛ وبالتالي هناك مجموعة من الطرق التي يمكن للإدارة الجديدة أن تتبعها في الوقت الذي تزيد فيه المخاطر، إذ جاء فى وقت يشهد اضطرابات في الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أربع سنوات في السابق، تقدم نظرة ثاقبة لسياسات ترامب المحتملة تجاه العديد من القضايا السياسية والاقتصادية، إلا أن الواقع الذي يشهده العالم اليوم قد يبرز نهج يختلف عما سبق.

ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المقال الانعكاسات المتوقعة لسياسات ترامب على اقتصادات دول الخليج وحدود تلك الانعكاسات في إطار الجهود الخليجية المبذولة لدعم اقتصاداتها، كذلك يلقى الضوء على مدى تأثر العلاقات الاقتصادية بين الخليج والصين في ظل إدارة ترامب، وأخيرًا يتعرض إلى السياسات المتعلقة باتفاقات المناخ والطاقة ومدى تأثيرها على اقتصادات دول الخليج، وذلك من خلال ما يلي:

أولًا-أوجه انعكاسات سياسات ترامب على الاقتصادات الخليجية

- **قيود تضخمية محتملة:** الخطر الأكبر الذي قد تواجهه سياسة ترامب لمنطقة الخليج هو (التعريفات الجمركية)، في ضوء خطة ترامب لفرض رسوم جمركية بنسبة ١٠٪ على جميع الواردات و٦٠٪ على الواردات من الصين، وهو ما سيعيد إشعال التضخم والركود. ومن المتوقع أن يكون لبعض مقترحاته المحلية الأخرى بما في ذلك ترحيل العمال المهاجرين تأثير تضخمي إضافى. ومن شأن مثل هذه السياسات أن تجبر بنك الاحتياطي الفيدرالي على إبقاء أسعار الفائدة مرتفعة، الأمر الذي من شأنه أن يمتد نسبيا إلى دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تتبع غالبية الدول قرارات سياسة البنك المركزي بسبب ربط العملة، ويدفع نسبيًا نحو ارتفاع الأسعار في دول الخليج، ولكن من المتوقع أن يساعد استقرار العملات الخليجية في السيطرة نسبيًاعلى معدلات التضخم ومنع تقلبات الأسعار الكبيرة في الأسواق المحلية.

- **القيود التجارية:** سوف تشكل سياسات ترامب المتعلقة بالتعريفات الجمركية خطوة في الاتجاه المتمثل في سياسات الحماية التجارية؛ فبالتأكيد ستؤثر تلك الرسوم على نطاق أوسع، لتظهر الحمائية في جميع أنحاء العالم، مما قد يؤثر على تجارة دول الخليج. ولكن تجدر الإشارة الى أن دول الخليج تعد اقتصادات منفتحة للغاية من حيث التجارة الحرة، واستطاعت في السنوات الأخيرة تنويع شركائها التجاريين، إذ حولت معظم

صادراتها إلى آسيا وأوروبا مقارنة بالولايات المتحدة. وتعتبر الصين شريك تصدير مهم بشكل خاص، حيث تستوعب ٢٠٪ من صادرات النفط والغاز في دول مجلس التعاون. كذلك الهند واليابان وكوريا الجنوبية هم أيضًا شركاء تجاريون رئيسيون للنفط والغاز. وحتى مع تعثر اتفاقية التجارة الحرة بين الصين والخليج في وقت سابق، تظل بكين شريكًا اقتصاديًا بالغ الأهمية للمنطقة؛ وبالتالي سيكون تأثير السياسات الحمائية ضئيل نسبيًا على دول الخليج.

- **ظروف اقتصادية عالمية يسودها عدم اليقين:** تؤدي عودة ترامب لمنصبه إلى زيادة حالة عدم اليقين على جبهتي السياسة الداخلية والخارجية. وسوف تعود شعارات "أمريكا أولاً" لجعل أمريكا عظيمة مرة أخرى" إلى المقدمة، حتى ولو لم تترجم إلى مكاسب ذات مغزى وفورية وعلى مستوى البلاد، ويلقي مسار الحرب بظلاله على آفاق الشرق الأوسط ككل، اذ خفض البنك الدولي معدل النمو الاقتصادي في المنطقة إلى ٢,٢ ٪ لعام ٢٠٢٤م، نظرًا لاحتمالات ما تمر به أكبر اقتصادين في العالم (أمريكيا والصين) -اللذين يشكلان معا ٤٠ ٪ من اقتصاد العالم- من توترات اقتصادية، مما يشير إلى احتمالية الضغط على النمو الاقتصادي العالمي. وبما أن دول الخليج جزء من الاقتصاد العالمي، فقد يطولها بعض الانعكاسات ويأتى ذلك فى إطار سير المنطقة على الطريق الصحيح لتحقيق نمو قوي بنسبة زيادة ١,٩ ٪ عام ٢٠٢٣م، بعد زيادة بنسبة ٠,٥ ٪ عن عام ٢٠٢٢م، إلا أنه يتوقع أحد التحليلات التي أجرتها شركة Oxford Economics أن استمرار الصراعات فى الشرق الأوسط فى ظل حكم ترامب قد يؤدى إلى خفض نمو دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٠,٢٪؛ وتعود تلك الترجيحات إلى التخوف من استمرار الصراعات فى الشرق الأوسط واحتمالية فشل ترامب فى إيقافها، فرغم أنه سبق وتعهد بإنهاء سريع للصراعات في غزة ولبنان، لكن ما يعنيه مازال غير واضح، حيث وصف نفسه بأنه "حامي" إسرائيل خلال تصريحاته في قمة المجلس الإسرائيلي / الأمريكي في سبتمبر٢٠٢٤م. وعلى افتراض أن الصراعات في المنطقة ستظل دون حل بحلول شهر يناير٢٠٢٥م، فإن انعكاسات ذلك سيظهر مردودها فى شكل تراجع محتمل للنمو الاقتصادي لدول المنطقة.

- **أسواق المال الخليجية:** هناك علاقة إيجابية تظهر بين أسواق المال الخليجية والأسواق الأمريكية في عدد من الدورات الانتخابية السابقة، وهو ما أظهرته تحليلات البيانات لـ"Century Financial" حول الانتخابات الخمس الماضية بدءاً من عام ٢٠٠٤م، حيث أغلقت معظم أسواق الأسهم في البورصات الخليجية على ارتفاع بمجرد اعلان فوز " ترامب" ، فارتفع مؤشر البورصة السعودية بنسبة ٠٩٪، وارتفع مؤشر البورصة فى أبو ظبى بنسبة ٠,١ ٪ ،كذلك ارتفع مؤشر بورصة دبي ٠,٥٪، ومؤشر سوق الكويت الرئيسي بنسبة ٠,٦٤٪.

إدراك خليجي / أمريكي أن التعاون ضرورة لاستقرارالمنطقة ولا مجال سوى للإبقاء على العلاقات الاستراتيجية الراسخة

وتجدر الإشارة هنا إلى أن فوز الجمهوريين يعتبر داعمًا لأسعار الأسهم بشكل عام بسبب سياساتهم التي تهدف لتعزيز أرباح الشركات نتيجة الوعد الأمريكى بخفض الضرائب وتخفيف القيود التنظيمية على الشركات مما يعني إمكانية أكبر لتعزيز أرباحها، وقد انعكس هذا الاحتمال في أسعار أسهم العديد من الشركات الأمريكية الكبرى خاصة فى مجال في الصناعات المصرفية والتكنولوجيا والدفاع والوقود الأحفوري، وهى المجالات التى يتركز فيها عدد كبير من المستثمرين في أسواق دول مجلس التعاون خاصة فى قطاع النفط والقطاعات المرتبطة به مما يجعله خيارًا اقتصاديًا أفضل على المدى المتوسط. كما أن دول الخليج تعتبر أيضًا مستثمر رئيسي في الاقتصاد الأمريكي، حيث تستثمر في الأسهم الأمريكية، العقارات، والصناديق السيادية الخليجية، والصناديق السيادية من السعودية والإمارات وقطر من بين أكبر الصناديق الاستثمارية في العالم ولها استثمارات ضخمة في أمريكا ولكن تشير تقديرات " جولدمان ساكس " أن بعض الشركات الخليجية قد تتضرر بسبب اعتمادها على التجارة مع أمريكا، حيث أنها ستواجه تكاليف أعلى بسبب التعريفات الجمركية؛ وبالتالي أرباحًا أقل، وهو ما قد يعني بدوره انخفاض أسعار أسهمها. وعلى العكس يؤكد مصرف "جيه بي مورجان" إن عودة "دونالد ترامب" للبيت الأبيض قد تدعم أسواق الأسهم في الأسواق الناشئة بمنطقتي الشرق الأوسط وخاصة دول الخليج، إثر الارتفاع المتوقع للدولار وعوائد الديون الأمريكية في ظل سياساته. ولكن أشار المصرف ضرورة تعامل أسواق المال مع الأمر بحذر.

فعلى الرغم من أنه لا يزال من المبكر الحكم على ذلك، فإن المخاوف الفورية تدور حول مرونة أسعار النفط، التي تتراجع حاليًا إلى جانب ضعف الدولار المتوقع مستقبلًا، مما يشير إلى تقلبات محتملة، ومع ذلك، فإن ضعف الدولار قد يفيد أسواق دول الخليج، مما يعزز جاذبية الاستثمارات الإقليمية. وفي الوقت نفسه، فإن الإجراءات التي تهدف إلى حل الصراعات في الشرق الأوسط يمكن أن تعزز بشكل إيجابي معنويات أسواق دول الخليج، بما في ذلك السوق السعودية والإماراتية بشكل خاص. كما أن الاستثمارات الخليجية في سوق المال بأمريكا يمكن أن تتأثر بسياسات المرشح تجاه الشرق الأوسط، بما في ذلك الاتفاق النووي الإيراني وقضايا سياسية أخرى.

- **العملات الخليجية أمام الدولار:** معظم العملات الخليجية (مثل الريال السعودي، الدرهم الإماراتي، الدينار البحريني، والريال القطري) مرتبطة بالدولار بسعر صرف ثابت أو شبه ثابت، باستثناء الدينار الكويتي المرتبط بسلة عملات، وبسبب هذا الربط، ظلت العملات الخليجية مستقرة نسبياً خلال فترة حكم ترامب الأولى، ولم تتأثر مباشرة بتغيرات أسعار الصرف العالمية. ويدفع اعتماد ترامب المحتمل لسياسة مالية ونقدية تحفيزية، حيث سيتم تخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق، مما يؤدى إلى ارتفاع محتمل في قيمة الدولار، ويجعل صادرات دول الخليج غير النفطية أقل تنافسية، لكن في الوقت نفسه سيجعل وارداتها من الولايات المتحدة أرخص.

- **الاستثمارات البينية:** يحرص ترامب على تطبيق سياسات توطين الاستثمارات الأمريكية والأكيد أن أمريكا في ظل رئاسته ستعمل بشكل قوي على تعزيز مكانتها كقوة اقتصادية مستقلة وستصبح وجهة أساسية لرؤوس الأموال الدولية. وهذا سيؤدي بدوره إلى انخفاض تدفق الاستثمارات (سواء الأمريكية أو غيرها) إلى الأسواق الناشئة والدول النامية التي تحتاجها لتطوير بناها التحتية وتعزيز قدرتها الإنتاجية، مما سيفرض تحديات جديدة على هذه الدول في سعيها لجذب الاستثمارات الدولية، كي تؤمن قدرتها على المنافسة وتحقيق تنميتها الاقتصادية المستدامة في مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة والمستقبلية.

- ولكن على الرغم من تلك التوقعات بشأن حركة الاستثمار الأمريكي، تجدر الإشارة الى أن تفكير ترامب يعتبر أقرب لرجل الأعمال، وهو مهتم بشكل كبير بالاعتبارات المالية الاستثمارية، فمن من بين أحدث وأبرز انعكاسات علامة ترامب التجارية في دول الخليج الأبراج المخطط لها وغيرها من مشاريع العقارات والفنادق الفاخرة في السعودية والإمارات العربية وسلطنة عمان. وهناك تركيز استثماري قوي وشامل لمبادرة التنمية العمانية، ومن المتوقع أن تكتمل المبادرة التوسعية في عام ٢٠٢٨م. وتتداخل هذه الأنشطة الاقتصادية مع أولويات التنمية في دول الخليج، حيث تعد المشاريع العقارية الطموحة ومبادرات السياحة محركات رئيسية لرؤى وأجندات التحول التنموي. بالاضافة إلى استثمارات أمريكية قائمة بالفعل فى صندوق الثروة السيادية

استراتيجيات تحول المناخ والطاقة لن تتغير في الخليج لأن صنع القرار ليس في واشنطن بل تصنعه المصالح الخليجية

السعودي، واستثمارات إضافية من صناديق الاستثمار في الإمارات وقطر. وكل ذلك يؤكد على أنه من غير المرجح أن يتضاءل وجود استثمارات أمريكية بدول الخليج فى عهد ترامب.

ثانيًا-العلاقات الاقتصادية بين الصين ودول الخليج في عهد ترامب:

بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين ودول مجلس التعاون ٢٨٧ مليار دولار عام ٢٠٢٣م، وهي الشريك التجاري الأكبر لدول الخليج، في حين تستحوذ السعودية على ٤٠٪ من حجم التبادل التجاري بين الخليج والصين، وأكثر من نصف واردات الصين النفطية من منطقة الخليج. كما بلغ حجم الاستثمار الصينى فى دول الخليج ١٥٠ مليار دولار، كما ارتفعت قيمة عمليات الاستحواذ والاستثمارات التي تقوم بها الشركات الخليجية في الصين بأكثر من ١٠٠٠٪ على أساس سنوي لتصل إلى ٥,٣ مليار دولار في عام ٢٠٢٣م، فعلى سبيل المثال، بلغ حجم الاستثمارات الصينية التى تم ضخها للمملكة ١٦,٨ مليار دولار عام ٢٠٢٣م، مقابل ١,٥ مليار دولار ضخّتها خلال عام ٢٠٢٢م، فيما وصلت قيمة الاستثمارات السعودية فى الصين ٧٥ مليار ريال.

ومع وصول ترامب إلى الحكم، تظهر مخاوف من احتمالية تأثر العلاقات الاقتصادية الصينية / الخليجية باعتبار أن التواجد الصيني في الخليج يمكن أن يتحدى المصالح الأمريكية على المدى الطويل، خاصة في ظل قوة العلاقات الاقتصادية الخليجية / الصينية. وتبرز التساؤلات بشأن ما إذا كانت إدارة ترامب ستمارس ضغوطًا أكبر على دول الخليج للانفصال التدريجى عن الصين في مجالات معينة؟ ولكن بمراجعة الفترة الأولى لرئاسة ترامب، نجد استمرار التعاون الاقتصادي بين الصين ودول الخليج خاصة في مجال التجارة والاستثمارات المتبادلة، رغم الضغوط والمنافسة بين واشنطن وبكين. وإن كانت إدارة ترامب قد بنت موقفًا متشددًا تجاه الصين، وشجعت حلفاءها حول العالم، بما في ذلك دول الخليج، على الحد من العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية مع الصين. ما أدى إلى تردد بعض دول الخليج في التعاون مع الصين في هذا المجال، بينما استمرت دول أخرى في التعامل بحذر، محاولةً الحفاظ على العلاقات الاقتصادية دون التصعيد، إلا أن التعاون الاقتصادي استمر بين الجانبين رغم الضغوط.

وزادت قوة العلاقة مع الوقت، فمؤخرًا، دُعيت السعودية والإمارات للانضمام إلى مجموعة البريكس، ومُنحت السعودية وضع شريك الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون. ومن هنا يمكن القول باحتمال تأثر نسبى ضعيف فى تلك العلاقات خاصة الجانب التجاري؛ وذلك نظرًا لقوة الترابط الاقتصادى بين الصين والخليج خاصة فى ظل انخراط الشركات الصينية بشكل أعمق في المشاريع الضخمة التي تعتبر محورية للخطط التنموية لدول الخليج، والتي تهدف للتنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أنه من الممكن أن يؤدي تصاعد الحمائية إلى إعادة ترتيب التجارة العالمية بشكل كبير، فتشير نماذج Oxford Economics إلى أن التعريفات الجمركية التي اقترحها ترامب يمكن أن تخفض التجارة الثنائية بين أمريكا والصين بنسبة ٧٠ ٪ وتتسبب في إلغاء أو إعادة توجيه تجارة بقيمة مئات المليارات من الدولارات. ومن غير المستغرب أن تصبح أمريكا أكثر انغلاقاً وأكثر تركيزاً في الشروط التجارية على هؤلاء الشركاء الذين أبرمت معهم اتفاقيات تجارة حرة. ومن المرجح أن تنخفض الواردات من البلدان غير الموقعة على اتفاقية التجارة الحرة في آسيا وأوروبا وغيرها من الاقتصادات الناشئة. وهو ما قد يؤثر نسبيًا على الآفاق المستقبلية للتجارة في دول الخليج. ولكن بالمجمل، سوف تسعى دول الخليج إلى الموازنة بين الاستفادة من علاقتها مع الصين وتعزيز علاقاتها الاقتصادية معها، مع الحفاظ على تحالفاتها الاستراتيجية والأمنية مع الولايات المتحدة.

ثالثًا-معضلة تحقيق الأهداف المناخية والطاقة النظيفة، وأسعار النفط:

- **اتفاقات مواجهة التغير المناخي:** سبق وانسحبت ادارة ترامب من اتفاقية باريس للمناخ في عام ٢٠١٧م، وأكد خلال حملته الانتخابية الثانية عن التزامه بالحفاظ على استقلال الطاقة الأمريكية القائم على الهيدروكربون، وهو ما يعكس أن سياسات إدارته قد يكون لها تأثير محدود على التخفيف من تغير المناخ العالمي. ففى ظل اتفاقيات المناخ الدولية، شهدت السنوات الأخيرة ارتفاعًا قويًا ومستمرًا في الاستثمار في الطاقة المتجددة في جميع أنحاء العالم. ففي عام ٢٠٢٣م، تجاوزت منشآت طاقة الرياح والطاقة الشمسية الجديدة جميع المساهمات الأخرى في

مزيج الطاقة العالمي، وبحلول نهاية عام ٢٠٢٥م، من المتوقع أن تتجاوز استثمارات الطاقة النظيفة ٢ تريليون دولار، وهو ما يمثل حوالي ثلثي الاستثمار العالمي في الطاقة. وفي حين أن أمريكا تحتل موقعًا مركزيًا داخل الهيكل الاقتصادي العالمي، فإن معارضة إدارة واحدة لمدة أربع سنوات من غير المرجح أن تعيق بشكل أساسي التقدم الهيكلي في استثمارات الطاقة المتجددة.

وبالنسبة لدول الخليج، يحذر المحللون من أن هذا قد ينتهي به الأمر إلى الإضرار بالصناديق المالية الخليجية لتي تركز على الاستدامة والتي ساعدت في دعم الكثير من التحول في مجال الطاقة والعمل الجاري لتحقيق أهداف المناخ العالمية". ولكن تجدر الإشارة إلى أن مسار استراتيجيات التحول في مجال المناخ والطاقة لن يتغير في دول الخليج؛ لأن ما يدفع عملية صنع القرار على هذه الجبهة ليس من هو في البيت الأبيض، بينما هي المصالح الاقتصادية الوطنية ومصالح الطاقة لدول الخليج. كما إن سياسات المناخ الخليجية، بما في ذلك الالتزامات بصافي انبعاثات صفرية والطاقة النظيفة، مدفوعة في المقام الأول باستراتيجيات التنويع الاقتصادي الإقليمي، التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على عائدات النفط، فضلاً عن المخاوف المحلية المتزايدة بشأن أمن الطاقة. هذه الأهداف طويلة المدى أقل تأثراً بالتحولات في الولايات المتحدة. ومع تزايد تفضيل التدفقات المالية العالمية لاستثمارات الطاقة الخضراء، تدرك دول الخليج أن الحفاظ على القدرة التنافسية يعني التقدم في مجال الطاقة النظيفة والتنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين طموحات الهيدروكربون والخطوات الأساسية نحو مستقبل متنوع ومرن، كما شجع دول الخليج على البحث عن أسواق جديدة وتوسيع علاقاتها في آسيا، وخاصة مع الصين والهند، لتأمين الطلب المستقبلي على صادراتها النفطية. وفي المجمل، ورغم أن سياسات ترامب المناخية كانت محفزة لدول الخليج للاستمرار في الاعتماد على الوقود الأحفوري، إلا أن ذلك لم يمنعها من اتخاذ خطوات نحو التنوع في مصادر الطاقة، وخاصة مع تزايد الضغوط العالمية والتغيرات المناخية الملحوظة.

- **الطاقة النظيفة:** تاريخياً، فضلت سياسات الطاقة التي ينتهجها ترامب الوقود الأحفوري، فى ضوء السعى نحو زيادة إنتاج الطاقة المحلية، وتحرير صناعة النفط والغاز، وتعزيز صادرات الغاز الطبيعي المسال عالميًا، بما يسهم فى تطوير سوق الطاقة الأمريكية. ومما يسلط الضوء على هذا هو وعد ترامب بإلغاء "جميع الأموال غير المنفقة" من قانون خفض التضخم لعام ٢٠٢٢م، وهو قانون تاريخي من عهد بايدن يوفر الدعم لمشاريع الطاقة النظيفة. ووقع عليه كجزء من خطط إدارته لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنحو الثلثين بحلول عام ٢٠٣٥م.

ومثل هذه الخطط لتعزيز جهود الإنتاج للوقود الأحفوري، تأتي أيضًا في وقت حرج حيث تبدأ العديد من دول مجلس التعاون الخليجى في التنويع بعيدًا عن الوقود الأحفوري. وتتطلع السعودية والإمارات ودول أخرى لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال الاستثمار في التكنولوجيا والذكاء الاصطناعى والبنية التحتية ..وغيرها من القطاعات، كوسيلة لجعل اقتصاداتها أقل اعتمادًا على النفط والغاز؛ وبالتالى فإن تأثيرات هذا التوجه الأمريكى ربما لا تظهر آثاره بالنسبة لدول الخليج التى تسعى نحو التنويع الاقتصادى، وربما قد يفيد بعض اقتصادات الخليج التي تعتمد على صادرات المواد الهيدروكربونية، فقد تؤدي الإدارة الأقل تركيزاً على التنظيمات المناخية إلى تخفيف الضغوط المفروضة على الدول المنتجة الأخرى ، مما يوفر لها مرونة اقتصادية قصيرة الأجل.

- **أسعار النفط:** جعل ترامب سياسة الطاقة ركيزة من ركائز حملته، وتعهد بخفض البيروقراطية وإطلاق العنان لمنتجي النفط الأمريكيين لزيادة الإنتاج وخفض الأسعار للمستهلكين، وقال وهو يعلن انتصاره أن لدى بلاده ذهب سائل أكثر من أي دولة في العالم .فخلال إدارة ترامب الأولى، تسببت هذه الإجراءات في زيادة الإنتاج، مما أدى إلى أن تصبح أمريكا أكبر منتج للنفط في العالم في عام ٢٠١٨م، وأدى ارتفاع الإنتاج الأمريكي إلى زيادة الصادرات وزيادة العرض العالمي ، وفي عهد ترامب (٢٠١٧-٢٠٢١م)، شهدت أسعار النفط تقلبات ملحوظة بسبب عدة عوامل، من أبرزها زيادة الإنتاج الأمريكى بما أسهم في تقليص الأسعار في بعض الأحيان، خاصة في الفترة بين ٢٠١٧ و٢٠١٩م، فضلا عن العقوبات على إيران وفنزويلا، وهما من بين أكبر منتجي النفط في العالم. هذه العقوبات أدت إلى تقليص إمدادات النفط من هاتين الدولتين، ما كان له تأثير كبير على ارتفاع الأسعار في ٢٠١٨-٢٠١٩م.

وقد كان لسعر النفط في ظل إدارة ترامب تأثير كبير على دول الخليج، حيث أنها كانت تعتمد حينذاك بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، ومع زيادة المعروض من النفط الأمريكي، كانت الأسعار تتعرض للانخفاض، فضلًا عن محاولات ترامب للضغط على "أوبك" لرفع الإنتاج، وعلى الرغم من هذه الضغوط، فإن دول الخليج حافظت على استراتيجيتها المتعلقة بإنتاج النفط وحصص السوق. وكل ذلك أثر على الإيرادات النفطية لدول الخليج التي تعتمد على أسعار النفط المرتفعة لتمويل ميزانياتها العامة . ولكن مع العقوبات

على إيران وفنزويلا، ارتفع سعر النفط بسبب تراجع إمداداتهم ليعوض جزءًا من انخفاض السعر.

ومع توجهات ترامب المتجددة بشأن رفع إنتاج أمريكا من النفط وخفض الأسعار، فمن المرجح أن يكون رفع الحصص بأوبك في مواجهة انخفاض أسعار النفط أمرًا صعبًا بشكل خاص في البلدان التي تواجه تحديات مالية أكبر مثل عمان والبحرين، ولكن من المحتمل أيضًا أن يكون ذلك ممكنًا بشكل كبير في كل من السعودية والإمارات لتوافر متطلبات تمويل خطط التنمية الخاصة بهم. وقد يعيد سعر النفط للتوازن نسبيًا هو ما يتعلق بتشديد العقوبات على إيران إلى تقليص المعروض النفطي ؛وبالتالي دعم الأسعار، رغم محاولات بايدن لتحقيق ذلك دون تأثير كبير.

ورغم مختلف الاحتمالات الوارد ذكرها، تجدر الإشارة هنا إلى أن الإصلاح التنظيمي المتوقع لإنتاج النفط الأمريكي قد لا يسهم في الزيادة السريعة في الإنتاج خلال فترة ولاية ترامب الثانية، فقد وصل الإنتاج إلى مستويات قياسية خلال فترة ولاية بايدن، حيث وصل إلى مستوى مرتفع جديد بلغ ١٣,٤ مليون برميل يوميًا في أغسطس ٢٠٢٤م. ومن المقرر أن يبلغ متوسط الإنتاج حوالي ١٣,٢ مليون برميل يوميًا هذا العام، وفقًا لشركة S&P، ويرتفع إلى ١٣,٦ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠٢٥م، قبل أن ينخفض على الأرجح في العام التالي، مدفوعًا بانخفاض الأسعار. وكل ذلك يشير إلى حدود وقيود قد لا تحقق رغبة ترامب برفع الانتاج الأمريكي وخفض أسعار النفط، خاصة أن عام ٢٠٢٠م، وما شهده من جائحة كورونا قد أعطى له درسًا، وهو أن أسعار النفط المنخفضة قد ترضي المستهلكين، لكنها تضر أيضًا بقطاع النفط الصخري في أمريكا.

خاتمة:

مع إعلان فوز ترامب بفترة رئاسية جديدة، تزايدت التوقعات بشأن انعكاسات سياساته الاقتصادية على الاقتصاد العالمي والإقليمي ومنها اقتصادات دول الخليج، خاصة فيما يتعلق بتحولات الطاقة وإنتاج النفط وأسعاره والتجارة العالمية والاستثمارات. وفيما يتعلق بقطاع الطاقة تحديدًا، من الممكن أن تتقاطع بعض سياسات ترامب مع مصالح دول الخليج، إلا أن الأخيرة تتجه بشكل متزايد نحو الطاقة النظيفة، ما يجعلها تتباعد عن سياسات ترامب الداعمة للوقود الأحفوري. وجدير بالذكر أيضًا أن أى سياسات اقتصادية قد يتبعها ترامب فى فترة حكمه الثانية ربما لا تظهر تداعيات واضحة على اقتصادات الخليج لكونها تعكف دائمًاعلى إعادة تنظيم سياساتها الخارجية لخدمة أهدافها الاقتصادية التنموية، وحفظ توازناتها الاستراتيجية الدولية والإقليمية؛ وبالتالى سيتم عودة الشراكات الخليجية-الأمريكية إلى مسار مختلف يتفق مع سياسات وأهداف كل من الجانبين، مع توقع تقدم نحو تعميق العلاقات الأمريكية الاقتصادية مع دول الخليج باعتبارها منطقة ذات تأثير متزايد في الاقتصاد الإقليمي والعالمي. هذا فى ظل استمرار علاقات دول المنطقة بغيرها من القوى الاقتصادية العظمى وعلى رأسهم الصين للاستفادة من فرص النمو في آسيا، مع الحفاظ على استراتيجية استثمار عالمية متوازنة تتفق مع الرؤى التنموية الهادفة نحو التنويع والتعدد فى توازنات القوى.

ومما لا شك فيه أن كل دول الخليج والولايات المتّحدة الأمريكية تعلم أن الدبلوماسية والتعاون الأمني والاقتصادي هي أمور حيوية لاستقرارها وازدهارها على المدى الطويل، وألا مجال سوى للإبقاء على العلاقات الاستراتيجية. وبالمجمل، فإن العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج والولايات المتحدة مهما واجهت من تغيرات ستظل متينة ومتعددة الأوجه، وتعكس المصالح المشتركة والاستراتيجيات المتكاملة التي تسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية والأمن والاستقرار الإقليمي.

* أستاذ الاقتصاد المساعد - جامعة القاهرة

تحولات إقليم الشرق الأوسط الأمنية والاقتصادية في ظل المتغيرات الدولية

الشرق الأوسط يحتاج آلية إقليمية بأدوات جديدة لإدارة الصراعات والأزمات

لا شك أن ارتفاع حدة التوترات في الشرق الأوسط والتي أدت إليها الحرب في قطاع غزة أدت إلى احتدام الوضع في الشرق الأوسط على نحو دراماتيكي. فالغضب الشعبي يتصاعد، شنّ الفاعلون من غير الدول بقيادة إيران، هجمات على نطاق أوسع وذلك بضرب أهدافاً عسكرية إسرائيلية في دعم صريح لحماس والقضية الفلسطينية، واستهداف سفن الشحن في البحر الأحمر وخليج عدن، بالصواريخ والطائرات المسيرة. لقد شكل الصراع المكثف بين القوى المدعومة من إيران، من جهة، والولايات المتحدة وحلفائها، من جهة أخرى، إلى توقعات بزيادة التوتر الأمني والعسكري في الشرق الاوسط. لكنّه لم يتسبب حتى الآن بمواجهة شاملة، تؤدي إلى الصدام المباشر بين إيران من جهة وإسرائيل والولايات المتحد من جهة أخرى.

د. محمود عزت عبد الحافظ

ولا شيء غير وقف إطلاق النار في قطاع غزة هو الذي يمكن أن يساهم بخفض هذا التصعيد والتوتر الإقليمي ويبعث على بعض الأمل.

فثمة حاجة للجهود الدبلوماسية سواء لتخفيف حدة التوترات أو لتحقيق التقدم نحو تسوية الصراعات الإقليمية. فالتفكير في إطلاق حوار شامل غير إقليمي يهدف إلى تقليص مخاطر نشوب صراع غير مقصود وذلك بفتح قنوات اتصال جديدة.

ولا يمكن المجادلة بأن الشرق الأوسط في وضع خطر، فيمكن لحادث واحد فقط أن يطلق شرارة التصعيد.

ولقد كانت فكرة قيام حوار أمني جماعي وشامل يهدف إلى تخفيف حدة التوترات موجودة منذ عدة سنوات، وتركزت على منطقة الخليج. وقد تأخر إطلاق هذه العملية أكثر مما ينبغي. تتمثل الخطوة الأولى في تقديم أفكار ملموسة ودعم دولي لمثل ذلك الحوار، الذي يمكن أن يفتح قنوات جديدة للاتصال. ولتعظيم فرص النجاح، ينبغي أن يبدأ هذا الجهد بتواضع، وأن تطلقه ربما دول الخليج بدعم دبلوماسي فعال من مجموعة من الحكومات الأوروبية وغيرها.

لا يبدو أن أيًا من اللاعبين الرئيسيين في الشرق الأوسط يريد أن يبدأ حربًا مع خصومه في الإقليم، ولكن الأحداث المتوالية منذ الحرب على غزة وتهديدات الحوثيين في البحر الأحمر والصدام الإيراني الإسرائيلي وأخيرًا الأزمة اللبنانية / الإسرائيلية قد أظهرت مخاطر اندلاع صراع وشيك. ويتناسب الخطر مع التوترات الناشئة عن التنافس بين إسرائيل والولايات المتحدة وإيران.

وإذا رجعنا زمنيًا ٥ سنوات فسنجد أنه كانت هناك إرهاصات لهذا التوتر الكبير في الإقليم قبيل حرب غزة وما تبعها من أزمة لبنان وتصفية قادة حماس وحزب الله، ألا وهي الهجمات التي وقعت في العام ٢٠١٩م، على سفن الشحن في مضيق هرمز وخليجُ عمان، وكذلك على خطوط الأنابيب في السعودية؛ وإسقاط الطائرة المسيرة الأمريكية بنيران إيرانية؛ والضربات التي استهدفت منشآت النفط والغاز السعودية في بقيق وخريص في سبتمبر ٢٠١٩م؛ والضربة التي نفذتها الولايات المتحدة الأمريكية في يناير ٢٠٢٠م، ونتجت عن مقتل قاسم سليماني، أحد كبار قادة الحرس الثوري الإسلامي، وأبو مهدي المهندس، القائد الكبير في قوات الحشد الشعبي المدعومة إيرانيًا. جميع تلك الحوادث مع الأحداث الجارية في المنطقة منذ الحرب على غزة أوصلت المنطقة إلى نقطة الغليان مع وجود عدد كبير من الفاعلين والعوامل الدافعة إلى الصراع، فإن هامش التقلب وعدم القدرة على التنبؤ هامش عريض.

فثمة دروس يجب أن نتعلمها من الماضي، ففي أوج الحرب الباردة، وجد العالم طرقًا لتقليل مخاطر المواجهة.

مسارات الصراعات في الشرق الأوسط معقدة مع اتساع دوائرها لتشمل العديد من الأطراف على المستويين الإقليمي والدولي

فلا شك أن الاختلافات مع وضع الشرق الأوسط اليوم كبيرة، لكن الفكرة التي ترسخت حينها – أي أن جهدًا جماعيًا يشمل جميع القوى الرئيسية على طريق الصراع، يمكن أن يخفف حدة التوتر من خلال الحوار وتأسيس آليات لبناء الثقة، وتعتقد أنه لا تزال الفكرة قابلة للتطبيق. فالجهود التي تجسدت في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أعطت ثمارها في اتفاقات هيلسنكي ١٩٧٥م، والتي حافظت على السلام وأدت إلى تأسيس آلية جماعية يمكن أن تضمن بقاء الأمور على ذلك الشكل، وهي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد ظلت ذكرى ذلك النجاح حية في الأذهان عبر عدد من المبادرات، التي كانت في كثير من الأحيان بقيادة منظمات غير حكومية ومراكز أبحاث، مع التركيز على أجزاء أخرى غير مستقرة من العالم، بما فيها الشرق الأوسط. وكان أحد الأمثلة على هذا النوع من العمل تقرير نشره معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في السنوات الأخيرة، نظمت مراكز الأبحاث ورش عمل عام ٢٠١١م، لوضع خريطة لعملية جماعية حول الحاجة لبنية أمنية شرق أوسطية، اعتمدت أحيانًا على التجارب المستمدة من حقبة الحرب الباردة.

إن الخصومات المنتشرة في إقليم الشرق الأوسط بين إيران وحلفائها من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وبين إيران والسعودية تعكس وضع الصراعات الدائرة في الشرق الأوسط، كذلك تحول الحروب الأهلية إلى حروب بالوكالة. وتقاطع تلك الحروب على نحو متزايد.

وتبدو مسارات الصراعات في إقليم الشرق الأوسط معقدة إلى حدٍ كبير، مع اتساع دوائرها لتشمل العديد من الأطراف سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، كذلك سمة التصاعد لتلك الصراعات وتتصاعد بانتظام المخاطر التي تواجهها شعوب دول الإقليم وما بها من تهديد للسلم والأمن العالميين.

ففي الشرق الأوسط، نجد حرب ذات امتداد عالمي على الإرهاب تشارك بها القوى الدولية الكبرى ذات مصالح متناقضة، ونجد حرب دموية في قطاع غزة وإبادة جماعية تقوم

لا يوجد استخدام أدوات سياسية حاسمة من الدول الكبرى والإقليمية لمواجهة صراعات الشرق الأوسط

بها إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني، وكذلك حروب بالوكالة بين القوى الكبرى والقوى الإقليمية أو تدخلات عسكرية مباشرة لبعض هذه القوى.

كل هذا بالإضافة إلى خلو إقليم الشرق الأوسط من منظومة إقليمية قادرة على إدارة الصراع والأزمات وتراجع أدوار القوى ذات الثقل التاريخي والجغرافي والسكاني والحضاري.

بالإضافة إلى عدم الاستخدام الحاسم من قبل الدول الكبرى والإقليمية للأدوات السياسية لمواجهة صراعات الشرق الأوسط.

موازين القوى العسكرية في إقليم الشرق الأوسط

كشف تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام حول الإنفاق العسكري للدول في العالم SIPRI، في نسخته الصادرة في مارس / أبريل ٢٠٢٣م، والذي يغطي الفترة ما بين ٢٠١٨ و٢٠٢٢ م، أن هناك انخفاض ملحوظ في عمليات نقل الأسلحة على المستوى الدولي، وأن هذا الانخفاض يظهر بشكل كبير في إفريقيا التي شهدت تراجعاً بنسبة ٤٠ ٪، وأن هناك زيادة كبيرة في عمليات نقل الأسلحة إلى الدول الأوروبية، وأن المزيد من الدول الآسيوية مثل السعودية والهند، قد دخلت في قائمة الدول الأكثر إنفاقاً في المجال العسكري.

وهذا قد يعكس انتقال البيئات الجيوسياسية المحملة بالصراعات والأزمات لمناطق جديدة من العالم، وهكذا الانعكاس على تحول مصادر القوة لدول آسيا.

كما أوضح معهد ستوكهولم أن الأغلبية العظمى من واردات الأسلحة في الشرق الأوسط لا تزال تسيطر عليها من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة ٥٤ ٪، تليها فرنسا بنسبة ١٢ ٪، ثم روسيا بنسبة ٨,٦ ٪، وإيطاليا بنسبة ٨,٤ ٪. وتشمل تلك الأسلحة حوالي ٢٦٠ طائرة متطورة و٥١٦ دبابة حديثة و١٣ فرقاطة.

ومن أهم انعكاسات التحولات الحادثة في إقليم الشرق الأوسط هو احتمالية تغير تلك الخريطة، فبعض الدول العربية كانت قد أعلنت أنها تنوي التعاقد مع شركات صينية لشراء كميات من الطائرات، مما قد يعني دخول الصين كمنافس وفاعل قوي في خريطة توريد الأسلحة لدول الشرق الأوسط، كما أن باكستان باتت أكبر دولة حاليًا مستوردة للسلاح من الصين.

ومن أهم انعكاسات التحولات الجيوسياسية في الشرق الأوسط على موازين القوى العسكرية هو ظهور خريطة للتحالفات والتشابك في المصالح العسكرية كالآتي

- أكثر ثلاث دول تستورد أسلحة من إيطاليا؛ هي دول شرق أوسطية وهي بالترتيب: قطر ومصر وتركيا.

- أكثر ثلاث دول تستورد أسلحة من تركيا؛ هي دول عربية خليجية وهي بالترتيب: قطر والإمارات وعمان.

- من بين أكثر ثلاث دول تستورد أسلحة من فرنسا؛ قطر وتحتل المرتبة الثانية ومصر وتحتل المرتبة الثالثة.

- من أكبر ثلاث دول تستورد أسلحة من كندا؛ السعودية وتحتل المرتبة الأولى والإمارات وتحتل المرتبة الثانية.

- تصنف جنوب إفريقيا كدولة إفريقية وحيدة من أكبر ٢٥ دولة مصدرة للأسلحة الرئيسية.

- تعتبر كل من مصر والأردن والجزائر من أكبر مستوردي السلاح من دولة الإمارات العربية المتحدة والتي تحتل المرتبة الثامنة عشرة من بين أكبر الدول المصدرة للسلاح في العالم.

- فتحت المملكة العربية السعودية أبواب أسواق جديدة ومتنوعة، فهي المستورد الأكبر من بلجيكا وثاني أكبر الدول المستوردة للسلاح من إسبانيا.

- تعتبر مصر من أكبر الدول المستوردة للسلاح من ألمانيا.
- تحتل قطر والسعودية قائمة أكثر دول تستورد أسلحة من المملكة المتحدة.

خلو الشرق الأوسط من منظومة إقليمية قادرة على إدارة الأزمات مع تراجع أدوار القوى ذات الثقل التاريخي والحضاري

أكثر ثلاث دول تستورد أسلحة من إيطاليا هي دول شرق أوسطية وبالترتيب: قطر ومصر وتركيا

مما سبق فإن خريطة إعادة تشكيل مراكز القوة الإقليمية تتوزع بين أربع جبهات رئيسية في الإقليم تتعاطى مع التطورات الراهنة

جبهة الصدام؛ وهي إسرائيل وإيران. وجبهة التوازن؛ وهي الدول العربية ولا سيما مصر والسعودية وبعض الدول الخليجية، وجبهة المتضررين، وهي الدول التي تتأثر مباشرة من الصراعات مثل فلسطين ولبنان وسوريا واليمن.

ولا نغفل عن التهديد الحوثي في اليمن، وانطلاقه ما بعد حرب غزة، وانخراط الحوثيين في الحرب، وتهديدات ميليشيا الحوثيين لأمن منطقة البحر الأحمر، مما شكّل مرتكزًا جديدًا في خريطة حروب وصراعات الشرق الأوسط. وكيفية استغلال إيران للحوثيين بالإضافة إلى المواجهة المباشرة مع إسرائيل، كركيزة لسياساتها الإقليمية في المنطقة.

إعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط الاقتصادية:

لا شك أن أهم صراع في المنطقة حاليًا هو الصراع في غزة، فإسرائيل تتسبب في معاناة إنسانية هائلة. فبالإضافة إلى التأثير الأمني والسياسي المباشر لهذا الصراع، فالعواقب على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتأثر الشعوب والاقتصادات سيكون كبيرًا.

ولا يزال مدى تأثير الصراع في غزة على المنطقة محاط بقدر من عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ، وهذا سيتوقف على مدة الصراع وشدته وانتشاره.

فحدوث صراع واسع النطاق سيشكل تحديًا اقتصاديًا كبيرًا .

ويجب على جميع الفاعلين في النظام الدولي العمل على احتواء تلك الأزمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى خفض التنبؤات الموضوعة لاقتصادات الدول الأكثر عرضة للخطر المباشر. فالتأثير الاقتصادي لتلك الأزمة سيمتد إلى أبعد بكثير من منطقة القتال.

فدول الجوار مثل مصر والأردن ولبنان تعاني بشكل كبير من التبعات الاقتصادية للصراع في غزة. وفي ظل المخاوف بشأن خطر التصعيد.

وعلى سبيل المثال؛ السياحة والتي شكلت ما بين ٣٥٪ إلى ما يقرب من ٥٠٪ من صادرات السلع والخدمات في اقتصادات تلك الدول في عام ٢٠١٩م، وتعد مصدرًا بالغ الأهمية للعملة الأجنبية وتوظيف العمالة.

كذلك حالة عدم اليقين بشأن مصير الصراع ومساره سيؤدي إلى تآكل انخفاض الإنفاق والاستثمار. حتى وإن استمر احتواء الصراع، فإن عدم اليقين قد يؤثر على منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل. فقد يتدهور النمو إذا بدأ التردد يؤثر سلبًا على قرارات الاستثمار.

وقد تكشف الأزمات أيضًا مواطن الضعف الأساسية، ما يؤدي إلى تفاقم مخاطر التطورات السلبية المحيطة بالآفاق المتوقعة. وقد يؤدي ارتفاع علاوات المخاطر إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض، وهو ما قد يؤثر على اقتصاد الدول المثقلة بالديون. بالإضافة إلى ما ستشهده الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات في المنطقة، مثل الصومال والسودان واليمن، من انخفاض في تدفقات المساعدات إذا تحول تركيز الجهات المانحة عنها، ولم يتسع نطاق المساعدات الدولية لتلبية الاحتياجات العالمية المتزايدة.

وبناءً على ما سبق، فقد يكون تصعيد الصراع في غزة نقطة تحول في منطقة الشرق الأوسط. فالتداعيات ستكون كبيرة وواسعة النطاق وستتجاوز حدود دول الجوار المباشر إلى دول أخرى مثل العراق وإيران وسوريا واليمن. وكلما طال وقت الصراع، زاد تأثيره على السياحة والتجارة والاستثمار والوسائل المالية الأخرى. بالإضافة إلى ما سيتبع ذلك من تدفقات اللاجئين وزيادة الضغوط الاجتماعية والمالية للدول المستقبلة لهم .

وبالإضافة إلى صراع غزة، فإن مشروعات الممرات الاقتصادية وما سينتج عنها من إعادة تشكيل جيوسياسي واقتصادي واجتماعي عالمي. فإن إقليم الشرق الأوسط يحتل

مبادرة الحزام تتقدم على الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا وبكين تسعى لتحقيق المصالحة الإقليمية

موقعًا جغرافيًا استراتيجيًا مهمًا في عملية التشكيل هذه. فالولايات المتحدة والصين تسعيان إلى توسيع نطاق تنافسهما العالمي إلى إقليم الشرق الأوسط المضطرب حاليًا والحافل بالصراعات. فمنذ إطلاق مبادرة الحزام والطريق، تعزّزت أواصر التعاون بين الصين ودول الشرق الأوسط على نحو كبير. ثم تبعه مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا الناشئ والذي كان ردًا لمبادرة الحزام والطريق وجزءًا من التنافس الأميركي الصيني على الموارد والنفوذ في إقليم الشرق الأوسط.

فمبادرة الحزام والطريق تتقدم بشكل أسرع حاليًا من مشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، وتسعى إلى تحقيق المصالحة الإقليمية، فالوساطة الصينية في التقارب بين إيران والسعودية خير مثال على ذلك.

كذلك ازدهار التبادل التجاري بين مصر وإيران والسعودية والإمارات بفضل انضمامها إلى مبادرة الحزام والطريق، ومُنحَت أيضًا صفة شريكة في الحوار في منظمة شنغهاي للتعاون التي تقودها الصين، وانضمّت إلى مجموعة بريكس الموسعة حديثًا للقوى الناشئة، حيث تتمتّع الصين بنفوذ كبير.

وفيما تحاول دول الشرق الأوسط تعزيز استقلاليتها الاستراتيجية، وتتنافس للاضطلاع بنفوذ إقليمي ودولي كبير، تقدّم مبادرة الحزام والطريق ومشاريع صينية أخرى أُطرًا جذّابة للتعاون.

وبالنسبة لدول الشرق الأوسط فهي ترغب الاستفادة من نفوذ الصين المتعاظم، دون الانحياز المباشر، وتوسيع آفاق شراكاتها الدولية وتنويعها، في محاولةٍ منها لتحقيق توازن في علاقة دول الإقليم مع الصين والولايات المتحدة، ونجد دول تعمل على استغلال هذا التنافس القائم لخدمة مصالحها واتخاذ القرارات وفقًا للمسار الأفضل على المدى الطويل.

إن الأزمات الراهنة في الشرق الأوسط تتطلب مقاربة جديدة، مقاربة تعالج نقاط ضعف الحلول المتوفرة حالياً وتأخذ بالاعتبار التعقيد المتزايد للوضع.

إن مساراً أكثر فعالية يمكن أن يقارب المنطقة بشكل أكثر شمولية وأن يعالج صراعاتها المنفردة على أنها مترابطة؛ وحتى عندما تعالج وسائل تخفيف حدة الأخطار المباشرة، فإنها ستوفر رؤية، ومساراً نحو ترتيب إقليمي جماعي وشامل في النهاية.

ومع كم الصراعات و الاضطرابات الجيوسياسية على المشهد الاقتصادي في إقليم الشرق الأوسط، فهناك صعوبة انتعاش الاقتصاد العالمي إلا إذا تم تعزيز الإنتاجية ومرونة وإصلاح السياسات الاقتصادية.

الكوارث الطبيعية في الشرق الأوسط

وأخيرًا، وبالإضافة للصراعات السياسية والعسكرية والتهديدات الاقتصادية فلا يمكن إغفال ضرورة إعطاء الأولوية للاستعداد لمواجهة الكوارث في الشرق الأوسط، ولم تتسبب هذه الكوارث في إحداث أضرار إنسانية واجتماعية واقتصادية هائلة فحسب، بل كشفت أيضًا عن افتقار المنطقة إلى الاستعداد لمثل هذه الكوارث. فهناك ضرورة لأن تستثمر الدول العربية في التأهب للكوارث على نحو أكبر، ومن ذلك تطوير بنية تحتية قوية، وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر، وتطبيق آليات فعالة للاستجابة لحالات الطوارئ.

ومع تزايد حدة تأثيرات تغير المناخ تزداد احتمالية حدوث مثل هذه المخاطر الطبيعية، وهو ما يحتم على المنطقة اعتماد استراتيجيات شاملة للتخفيف من حدة الكوارث.

وفي حين هناك اهتمام عالمي بالصراعات الجيوسياسية، فيجب عدم التغاضي أيضًا عن أهمية الاستعداد للكوارث؛ إذ تشكل قدرة منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على توقع الكوارث الكبرى والاستجابة لها والتعافي منها عاملًا رئيسًا في تحديد قدرتها على الصمود والاستقرار في المستقبل. فمن الأهمية أن يتم التأهب للكوارث على رأس جدول الأعمال الإقليمي، وذلك لضمان ترجمة الدروس الصعبة المستفادة إلى استراتيجيات يمكن تنفيذها في المستقبل.

* مدير مركز الدراسات الاستراتيجية - مكتبة الإسكندرية ـ مدرس العلوم السياسية بالأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري بالإسكندرية، وجامعة هال ببريطانيا

أوروبا تواجه أزمات حقيقية في ولاية دونالد ترامب الثانية

تبعات عودة ترامب: تعزيز الوحدة أو زيادة الانقسام عبر الأطلسي وتهديد المشروع الأوروبي بأكمله

جدَّد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام ٢٠٢٤م، المخاوف الأوروبية العميقة بشأن سياساته المحتملة الخاصة بالتجارة والتكنولوجيا وأوكرانيا وتغير المناخ وغيرها، والتي قد تؤدي إلى الإضرار بأوروبا، في الوقت الذي تواجه فيه القارة العجوز بالأساس تحديات جوهرية على المستويات الأمنية والاقتصادية والسياسية. هذه المخاوف تدفع قادة أوروبا إلى ضرورة مراجعة خياراتهم وإعادة تقييم استراتيجياتهم وأولوياتهم، ليس في مواجهة التحولات المحتملة في العلاقات عبر الأطلسي فحسب، بل أيضاً في مواجهة تداعيات سياسات ترامب عالمياً.

باسم راشد

وعلى الرغم من أن الدارج في العلاقات الأوروبية / الأمريكية أن الفترة الثانية لنفس الرئيس تتسم بعلاقات أكثر ودية مع أوروبا عن فترته الأولى، فمن المرجح أن يكسر ترامب هذا النمط، وأن تكون العلاقات عبر الأطلسي، خلال ولايته الثانية، ربما أكثر توتراً من ولايته الأولى، خاصةً مع عودة سياسة "أمريكا أولاً" التي تنتهجها إدارته والتي تعطي الأولوية للعمل الأحادي الجانب، مما يشكِّل تحدياً للأطر المتعددة الأطراف التي طالما دافع عنها الاتحاد الأوروبي.

المعضلة الأمنية

إن أولويات التهديدات مختلفة بين الولايات المتحدة وأوروبا؛ فبينما تضع الاستراتيجية الأمريكية الصين في أولوية تهديداتها، تراها أوروبا بمثابة خصماً منهجياً فيما تضع روسيا كأقرب تهديد مباشر لأمنها القومي. وعلى الرغم من محاولة التوافق بين أوروبا وإدارة بايدن السابقة حول هذه التهديدات، لا يُحتمل أن يكون ترامب بمثل هذه المرونة مثلما كان الحال في ولايته الأولى.

وتتصدر المخاوف الأمنية من عودة ترامب قائمة المخاوف الأوروبية في ظل متغيرين أساسيين؛ الأول احتمال تراجع مواصلة الدعم العسكري الأمريكي لأوكرانيا في ظل إدارة ترامب وما يفرضه ذلك من ضغوط أمنية على أوروبا لسد هذا العجز، بالإضافة إلى وعد ترامب خلال حملته الانتخابية بإنهاء الحرب "في غضون ٢٤ ساعة"، ما قد يتضمن سعيه للتوصل لصفقة سياسية مع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، المعروف بعلاقته الإيجابية مع ترامب، بشأن الحرب لا تأخذ في اعتبارها مصالح كييف والدول الأوروبية المجاورة، بما قد يضع أمن القارة الأوروبية عموماً تحت التهديد الروسي.

وفي حالة تجميد الدعم العسكري الأمريكي لأوكرانيا لإجبارها على القبول بالصفقة المحتملة، فإن أوروبا ستكون أمام خيارين؛ الأول هو محاولة إقناع ترامب باستمرار الدعم العسكري لأوكرانيا في مقابل التكفل بالدعم المالي والإنساني المتزايد لكييف، وهو خيار ربما يكون غير مقبولاً بالنسبة لترامب لكونه لا يحقق وعده الانتخابي بإنهاء الحرب. أما الخيار الثاني فيتضمن قيام الشركاء الأوروبيين بتطوير استراتيجية ردع نووي مستقلة عن الولايات المتحد بصفتها السبيل الوحيد المجدي في هذه الحالة للحفاظ على السلام والأمن في جميع أنحاء القارة.

الأمر الآخر المتعلق بمعضلة أوروبا الأمنية، فيرتبط بترجيح تقلص الالتزامات الأمنية الأمريكية عامةً بشأن أوروبا؛ حيث عملت الولايات المتحدة تقليدياً منذ الحرب الباردة بمثابة المظلة الأمنية للقارة الأوروبية، بيد أن ترامب خلال فترته الأولى انتقد حلفائه الأوروبيين لعدم تعزيز الإنفاق الدفاعي داخل الحلف بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهدد خلال حملته

الانتخابيـة بالانسـحاب مـن الناتو أساسـاً، مـا يضع أوروبـا أمام أزمـة أمنيـة جوهريـة ذات تداعيات كارثيـة على أمنهـا القومي.

ولمواجهـة هـذه المخاوف بشـكل جـذري، تحتـاج دول أوروبـا لتعزيـز اسـتقلالها الاسـتراتيجي عـن الولايـات المتحـدة كما جاء على لسـان الرئيس الفرنسـي إيمانويـل ماكرون مـراراً، لكن نظراً لصعوبـة تحقيـق هـذا الأمـر، لاعتبـارات عديدة مـن بينها ضعف الوحـدة والانقسـام المتزايـد بين الـدول الأوروبية في هـذا الصدد، فمـن المحتمـل تماماً أن تسـعى بعـض دول أوروبا، وخاصـةً الدول الواقعـة على خـط المواجهـة والتي لديهـا مخاوف حقيقية بشـأن تهديدات روسـيا، إلى شـراء دعم ترامب مـن خلال تعزيز صفقات الأسـلحة الثنائية، علمـاً بأن هذه الدول تتمتـع بالفعل ببعض أعلى الإنفـاق الدفاعـي في حلـف الناتـو، حيـث تقـود بولندا وإسـتونيا ولاتفيـا الطريـق، لذلـك لن يزعج هـذا ترامب، وسـينظر إلى هذه الصفقات ببسـاطة بأنه قسـط تأمين إضافي. ومـع ذلك، يظل هذا التوجـه انقسـامياً إلى حد كبير وسـيكون بمثابة حـل مؤقت خلال فتـرة ترامـب، بما يضاعـف المعضلة الأمنيـة في أوروبا.

المخاوف الاقتصادية

المخاوف الاقتصاديـة الأوروبيـة لا تقـل أهميـة وخطـورة؛ فـخلال فترة رئاسـته الأولى، أطلق ترامب سلسـلة مـن التعريفات الجمركيـة، والمعـاملات بالمثـل، والحـروب التجاريـة مـع الولايات والشـركات والمناطـق بما في ذلك الاتحاد الأوروبـي. ومن المتوقع أن يسـتمر هذا الاتجـاه خلال فترته الثانية، إذا صدقـت وعود حملته الانتخابيـة، بما يتضمن فـرض تعريفات جمركية تتـراوح بين ١٠-٢٠٪ علـى جميـع واردات الاتحـاد الأوروبـي، وهـو مـا من شـأنه أن يخلِّـف آثاراً سـلبية مباشـرة على اقتصـادات الـدول الأوروبية خاصـةً ألمانيـا وفرنسـا وإيطاليا وهولنـدا وغيرها.

إن تفضيـل ترامـب المعلـن هـو إعـادة ضبط سلاسـل التوريد لصالـح الولايـات المتحـدة، إمـا مـن خلال التعريفـات الجمركيـة المرتفعـة بشـكل مذهل أو ضمـان تجميع أكبر للسـلع الأجنبية بعد التصنيـع في الولايـات المتحدة، وهي مخاطر عاليـة بالفعل، خاصةً أن الولايـات المتحـدة تعـد أكبر شـريك تجاري للاتحـاد الأوروبي، حيـث يتم شـراء كميات متزايدة باسـتمرار من السـلع والخدمات.

في سـياق متصـل، فـإن تهديـد ترامـب بزيـادة التعريفـات الجمركيـة علـى السـلع الصينيـة بشـكل خاص بنسـبة تصـل إلى ٦٠٪، بمـا يطلق بدوره حرباً تجارية أوسـع، سـيؤثر بالضرورة على اقتصـادات أوروبـا لأن مـن شـأنه أن يؤدي لتحويل مسـار السـلع الصينيـة إلـى أوروبـا لكونها واحـدة من الأسـواق القليلـة المتبقية المفتوحـة نسـبياً، وجعـل المنتجـات الأوروبيـة تتنافـس مع السـلع الصينيـة الأرخـص في أوروبا وفي السـوق العالمية. ناهيـك عن أنه مـع تصاعد الحـرب التجارية مـع الصين، قد يضغـط ترامب على أوروبـا للاصطفـاف بجانب الولايـات المتحدة، وهو مـا يمثل أزمة اقتصاديـة مركبـة سـيكافح القـادة الأوروبيـون لمحاولـة اكتشـاف أفضل السـبل للتعامـل معها.

العلاقات عبر الأطلسي خلال ولاية ترامب الثانية قد تكون أكثر توترًا مع عودة سياسة "أمريكا أولاً" تعطي الأولوية للعمل الأحادي

الخلاف حول سياسات البيئة والمناخ

تحتل قضايا المناخ والبيئة أولوية كبيرة لدى صانع القرار الأوروبي، إذ يقود الاتحاد الأوروبي المساعي الدولية لتقليل المخاطر البيئية التي تهدد العالم، وتهدف الصفقة الأوروبية الخضراء للاتحاد إلى الوصول للحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٢٥م. بيد إن إدارة ترامب الجديدة قد تهدد التزام الولايات المتحدة بمبادرات المناخ العالمية، وذلك من خلال ثلاثة تأثيرات محتملة؛ أولها العودة إلى التوجه الأحادي في التعامل مع قضية تتطلب التزاماً جماعياً لمكافحة تغير المناخ؛ فخلال ولايته الأولى انسحب ترامب من اتفاقية باريس للمناخ، مشيراً إليها باعتبارها غير عادلة للعمال الأمريكيين ومثقلة اقتصادياً، كما سعت إدارته السابقة إلى تفكيك اللوائح البيئية الرئيسية، بما في ذلك خطة الطاقة النظيفة ومعايير انبعاثات المركبات.

التأثير الثاني يرتبط بتشكيك ترامب المستمر في اتفاقيات المناخ متعددة الأطراف، وهو ما قد تعمل عليه إدارته الثانية بنشاط لإضعاف هذه الاتفاقيات أو على الأقل تفكيكها وتحريض دول أخرى على اتباع نفس النهج. أما التأثير الثالث فيتعلق بتزايد مساحات التباعد بين الولايات المتحدة وأوروبا بشأن القضايا البيئية؛ فبينما يحاول الاتحاد الأوروبي قيادة الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ، تقف إدارة ترامب على النقيض من ذلك، على الأقل عبر دعم المنافسة من مصادر الطاقة التقليدية لتحقيق أقصى ربح. كل هذا من شأنه أن يعيق الجهود العالمية في هذا المجال ويفرض ضغوطاً إضافية على دور الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار وعلى مجمل العلاقات عبر الأطلسي.

دعم التيارات الشعبوية داخل أوروبا

يعد صعود التيارات الشعبوية المتطرفة أحد أكبر مصادر القلق داخل أوروبا منذ عام ٢٠١٦م، وتأتي إعادة انتخاب ترامب لولاية ثانية لتضيف بُعداً مركباً لهذا القلق خاصة مع تغير المشهد السياسي العام داخل أوروبا لصالح التيارات القومية. ففي عام ٢٠١٦م، كانت التيارات الوسطية تقود الدول الأساسية في أوروبا؛ بداية من أنجيلا ميركل في ألمانيا، وماكرون في فرنسا، ومارك روته في هولندا، وجوزيبي كونتي في إيطاليا. حالياً هذا المشهد تغيَّر وفي سبيله لمزيد من التغيير؛ ففي ألمانيا، يصعد حزب البديل بشكل ملفت في الانتخابات المحلية، وفي المقابل انهار ائتلاف "إشارات المرور" الحاكم بقيادة شولتز في نفس يوم إعلان فوز ترامب بالانتخابات الأمريكية، وفي فرنسا لازالت تهديدات صعود حزب مارين لوبان لها وجاهتها مع تراجع حزب ماكرون وتعقُّد الأزمة السياسية الداخلية، وفي هولندا، يعد حزب الحرية اليميني المتطرف أكبر شريك في الائتلاف، بينما في إيطاليا ترأس جيورجيا ميلوني، ذات الجذور الفاشية، الحكومة، وفي المجر يحتفي رئيس الوزراء فيكتور أوربان الشعبوي بفوز ترامب التاريخي.

الأزمة الجوهرية هنا أن ما يجمع بين هؤلاء الزعماء الشعبويين هو التشكك العميق في الاتحاد الأوروبي والرغبة في تآكله من الداخل، وبينما أجبرت بعض التحديات الاقتصادية المحلية بعض هؤلاء القادة القوميون على تكييف سياساتهم مع سياسة الاتحاد الأوروبي، مثل حالة إيطاليا، فإن الوضع الحالي قد يدفع هؤلاء القادة لمراجعة مواقفهم وإعادة التموضع مع إدارة ترامب الجديدة، خاصةً في ظل التوافق بين هؤلاء الزعماء وترامب على التهديد الوجودي المتصور الذي تشكله الهجرة، وضرورة العودة إلى "القيم الأسرية المحافظة" و"مكافحة اليقظة"، ما يجعل ترامب غير معزولاً داخل أوروبا، وهو ما يعقِّد متطلبات الوحدة الأوروبية، ويهدد في الوقت ذاته المشروع الأوروبي برمته مع تعزيز الانقسام بين دوله الأعضاء.

إن جميع هذه التصورات المتشائمة لا تنفي بالضرورة احتمالات التعاون المشترك في بعض الملفات، خاصةً في ظل حاجة كل طرف للآخر؛ فالولايات المتحدة تحتاج لأوروبا لتعزيز ضغوطها على الصين، فيما لاتزال تحتاج أوروبا للولايات المتحدة أمنياً واقتصادياً وتكنولوجياً. ونظراً لأنه من الواضح أن الطرف الأكثر تأثراً سيكون أوروبا، فإن على الأخيرة ضرورة إعادة تقييم استراتيجيتها في عالم متغير، فضلاً عن التخلي عن رفاهية الاعتمادية وأخذ زمام المبادرة للحفاظ على أمنها بنفسها في المقام الأول مهما كلَّف الأمر.

ختاماً، لا شك أن إعادة انتخاب ترامب كانت بمثابة خبراً سيئاً لقادة أوروبا، لأنها تشير إلى العودة إلى التحديات المألوفة في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، والتي تتسم بالتوترات في التجارة، والدبلوماسية المناخية، والالتزامات الأمنية. ومع ذلك، فإن عودة ترامب تحمل سيناريوهين محتملين لأوروبا لا ثالث لهما؛ إما تعزيز الوحدة والتماسك في مواجهة سياساته المحتملة وإطلاق القوة الجيواقتصادية الأوروبية، أو زيادة الانقسام والتفكك الداخلي في النظر للعلاقات عبر الأطلسي وتهديد المشروع الأوروبي بأكمله.

* باحث دكتوراه متخصص في الشؤون الأوروبية

منطق القوة .. إلى أين؟؟

جمال أمين همام
jamal@araa.sa

تؤكد الأحداث التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الحالية، أن هذه المنطقة تعيش خارج حدود العالم الذي رسمته نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف أربعينيات القرن الماضي، حيث حمل النظام الدولي الذي تشكل مع قيام الأمم المتحدة في تلك الفترة بشاير نظام دولي أكثر عدلًا وإنصافًا وتطبيقًا للقانون على الجميع، وأنه لا عودة إلى النازية والفاشية مع سطوع شمس العالم الحر ، الذي قيل أنه تخلص من إرث الاستعمار القديم والهيمنة وضم الدول بالقوة، وأن الغلبة ستكون لاحترام مبادئ القانون الدولي الإنساني، لكن ما حدث ويحدث في الشرق الأوسط، منذ قيام الأمم المتحدة نفسها والذي تمثل في الاعتراف بقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين والحروب التي بدأت منذ عام ١٩٤٨م، مرورًا بحرب ١٩٦٧م، وأخيرًا وليس آخرًا ما تشهده المنطقة حاليًا من حرب ضروس منذ السابع من أكتوبر العام الماضي وحتى الآن، يؤكد أن مبادئ النظام الدولي الحالي ما هي إلا شعارات لا قيمة لها عندما يتعلق الأمر بدول العالم الثالث أو الدول النامية، بينما سيف قاطع عندما يتعلق الأمر بمصالح الدول الكبرى وأهدافها وهيمنتها الكونية.

من الأساس كانت زراعة إسرائيل في الجسد العربي تتنافى مع مبادئ الأمم المتحدة، بل كل ما قام به الاحتلال بعد ذلك يتنافى مع قرارات المنظمة الدولية منذ قرار التقسيم في نهاية الأربعينيات، ثم القرارات التي تلت الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بعد ٤ يونيو ١٩٦٧م، ومنها القرار الشهير ٢٤٢، وظلت إسرائيل بغطاء قوي من الدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة وبريطانيا تتجاهل كل ما يصدر من الأمم المتحدة ومجلس الأمن واستمرت في ممارسة ابتلاع الأراضي الفلسطينية جزءًا تلو الآخر لتخلق أمرًا واقعًا جديدًا بالمستعمرات في الأراضي المحتلة ، في مخالفات صريحة لكل ما يصدر عن المجتمع الدولي من قرارات تحت وطأة القوة الغاشمة والتأييد الغربي، بل لم تقم وزنًا لما صدر مؤخرًا عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية التي اعتبرت احتلال الأراضي العربية باطلًا وكل ما أقامته إسرائيل عليها باطل وغير شرعي وطالب القضاء الدولي إسرائيل بإخلاء الأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

إسرائيل لم تعر اهتمامًا لما يصدر عن القضاء الدولي، كما لم تعر اهتمامًا لقرارات المنظمة الدولية بكل مؤسساتها، بل تستهين بهذه المنظمة وهو ما فعلته تجاه المنظمة الدولية لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأنروا) حيث قتلت عناصر هذه المنظمة التي تؤدي واجبها في الحرب الضروس الدائرة حاليًا في قطاع غزة، إضافة إلى ذلك كان الرد الإسرائيلي على المجتمع الدولي بتدمير قطاع غزة على من فيه من البشر ، سواء من في منازلهم أو في المستشفيات أو اللاجئين في المدارس والمخيمات أومن هم في العراء، وامتدت يد البطش الإسرائيلية إلى الجمهورية اللبنانية المستقلة والعضو في الأمم المتحدة لتدمر فيها ما تشاء دون أي وازع إلا تطبيق شريعة الغاب كما تراها الدولة العبرية في ظل صمت مطبق من المجتمع الدولي.

وفي الوقت الحاضر ومع تحول العالم إلى نظام دولي جديد على الدول العربية والإسلامية اقتناص الفرصة للحصول على موقع متقدم في هذا النظام المرتقب، ومن الواضح أن الدول العربية والإسلامية وضعت أقدامها بقوة على مستقبل إدارة العالم وهذا ما تترجمه القمة العربية / الإسلامية الطارئة المشتركة بنسختيها في الشهر المنصرم وفي نوفمبر من العام الماضي بالرياض ، وما تمخض عن القمتين من آليات وبيانات ختامية بلهجة قوية وضعت النقاط على الحروف بدون مواربة خير دليل على هذا التوجه، بل تطور الأمر بتوقيع جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الإفريقي في مدينة الرياض على الآلية الثلاثية لدعم القضية الفلسطينية ما يعني تشكيل موقف إقليمي واسع للدفاع عن القضية الفلسطينية، كما أكد البيان على ضرورة حماية الملاحة في الممرات البحرية اتساقًا مع قواعد القانون الدولي، وفي ذلك إشارة إلى تأمين منطقة القرن الإفريقي والمجرى الملاحي في البحر الأحمر، وبالإضافة أيضًا إلى البنود الواضحة الداعمة لحل الدولتين وإقامة الدولة الفلسطينية وفقًا لحل الدولتين المنبثق من المبادرة العربية للسلام، وهذه كلها مؤشرات على جدية الدول العربية والإسلامية في الدفاع عن أمن المنطقة وقضاياها والسعي نحو تثبيت دعائم سلام عادل وشامل خاصة مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة التي نتمنى أن تتعامل مع قضايا المنطقة بما يحقق السلام والاستقرار.

*مدير التحرير

تأسست «شركة المعرفة» في عام ٢٠٠٨م، كشركة رائدة في مجالات تقنية المعلومات والاتصالات، تنظيم الفعاليات، النشر والتدريب. تقدم «شركة المعرفة» عدداً من الخدمات المتخصصة إستناداً على خبراتها المتميزة وبما لديها من فريق فني وإداري مؤهل للتعامل مع كافة متطلبات العملاء وصولاً إلى تقديم خدمات متميزة تسهم في تلبية كافة احتياجاتهم.

تتميز شركة المعرفة بموقع ريادي في مجال أعمالها بما تمتلكه من خبرات تقنية وتنفيذية تجعلها من أفضل الشركات في تقديم الحلول الإبداعية التي تناسب احتياجات الشركات والمؤسسات المستفيدة والمستخدمين على حد سواء. إن مبعث تميز وتفرد شركة المعرفة هو طاقمها الفني والإداري الذي يتميز بمعرفة وخبرات تراكمية كل في مجال تخصصه.

إن فلسفة شركة المعرفة تقوم على أساس أن أية خدمة يجب أن لا تكون بمعزل عن بقية العناصر والخدمات المشمولة في أي مشروع، بل تعتمد على تكامل كل الخدمات للوصول إلى النجاح المأمول، مع وضع أهداف العميل كأهم أولوية.

لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة:

www.kcorp.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

آراء
حول الخليج

للمزيد من المعلومات او للاشتراك : www.araa.sa